



بسم الله الرحمن الرحيم
 في هذا الكتاب
 من تأليف
 الشيخ محمد باقر
 المجلسي
 في شهر ربيع الثاني
 سنة ١٢٨٠

سنة ١٢٨٠

الحكمة المتعالية

مجلد ١١٥١٢
 شماره ثبت کتاب ١٣٠

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27

بازدید شد
 ١٣٨٤

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

١٩٦٦١

کتاب الحکمة المتعالية

مؤلف شمس الدین

مترجم

شماره قفسه ١١٥١٣

١٣

خطی
 کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 ١١٥١٢



بسم الله الرحمن الرحيم ويستعين بالتوفيق الكريم

الحمد لله فاطر العالمات وخالق الكائنات ورب المليك والعلو والفضله والسلام على كل المكات وافضل رباب الميجرات محمد سيد الاولين والآخرين اذكر البرية المعصومين الهادين الى الدين المبين المنفوسين لاجلهم لئلا يفتقدوا لفقهم عباد الله عنى محمد شيرازي
الحمد لله تعالى لخلق الوجود والبر والحق عليه وعلى اسرار الله وحقيقته نورته في ثبات الواجب بل شانه وتوحيده صفات كماله على سلك سيد وطرس جديد في غاية التحقيق ونهاية التحقيق بحيث لا يقدر الا على التبع كامل الكلام الا واخره الاول امر محمدي محتجب غوهر المسائل من مرسومة الحكمة المتعالية الممنون بها على المخلوقين بها على غير ما والاسرار الالهوتية المنقطة عن الاذن المشهورة
سرا من اكرم ان يجعلها كسيلة شريفة لاجل الدارين وسعادت الدنيا والآخرة على كس قدره والاجابة جدير بها انما اشترع في مقدمات المطلوبين ان الله الملك الغيوب **فصل** في اثبات كون معنى الوجود وبينه فقولنا فقط الوجود ومعنى انتر اعي يدعي لا استيعاج في فهمه الى نظر وفكر فان كل من من اولاد الانسان حتى البلوغ والصبيان يدرك معنى الوجود الذي يتبع عنه بالفارسية بلفظ استي ومعنى الوجود الذي يتبع عنه بالفارسية بلفظ استي لا استيعاج الى النظر وفكر لان النظر لا يتبع في صورته من حركتين احدهما من المظ الى المسادى وثانيهما من المبدا الى المظ كما ان ادراك الضوء والقوى بالبطر لا يتبع الى الحركتين فكذلك ادراك مفهوم

لفظ

الى وجود المهيبة في تلك المهيبة ولم يكن وجودا منظورا لكن عدم الالتفات الى وجوده المستلزم عدم تحقق وجوده ما رسا بلوا ان يكون محققا معها ولا يكون نظر العقل اليه كونه لا رتبة وزوجيته فان العقل اذا التفقت النفس مرتبة الاربعة فقط ولم يفتت الى زوجيتها في هذا الالتفات وان لم يكن الزوجية منظورة للعقل لكن عدم النظر اليها لا يجيب عدمها رسا بلوا ان يكون الزوجية معها ولا يكون نظر العقل والاتفات اليها وما ذكرنا مفصلا يظهر ان مرتبة المهيبة من حيث هي طرف التقرية من حيث في الجمل ونظره في الجمل وبذلك الذي ذكرناه مشروحا هو مراد من قال ان الوجود يبرز المهيبة في طرف المظ والتقرية اي يبرز الوجود للمهيبة في طرف المظ وفي الجمل لا المظ والعرض والايديم عودن الوجود للوجود ولا التقرية العرفية ولا يلزم ان يكون للعقل بلفظ نفس المهيبة ذاتياتها كما ذكرنا واعلم ان الحكم الوجود في الخارج كان وجوده الخارج لا يجوز ان يكون معناه انضمام سوا كان قائما بذكر الوجود والخارج او قائما بذاته كذلك لا يجوز ان يكون وجود الحكم الوجود في الذهن معناه انضمام سوا كان قائما بذلك الوجود والذهني او قائما بغير ذلك الوجود والذهني ولا يتجمل القيام بالذات في الوجود والذهني لان كما في الذهن قائم بالذهن ولم يتم فيه انما انه معنى انضمام قائم بالوجود والذهني فهو بطلانه لو كان الامر كذلك يلزم ان يكون صفة ذنوية انضمام سوا كانت صفة انضمام خارجية او ذهنية يلزم تأخر وجوده تأخر وجوده موصوفا بعين اليبا الذي ترقى الصفة الانضمامية الخارجية ويلزم المقاسم التي ذكرنا سابقا وانما لا يجوز ان يكون قائما بغير ذلك الوجود والذهني فلان وجود الحكم وصف لا يجوز ان يكون وصف انضمامي قائما بغير ذلك الشيء

٢٠

[illegible]

ذاتي ليس بمرم ان يكونه المكنون بالذات ضروري الوجود وانظر الى
 من يرم انهما اولوية الوجود والضرورية الذاتية والوجود
 الذاتي وايضا كل ضروري الوجود بالنظر الى ذاته يكونه المكنون
 بالنظر الى ذاته لان الضمة وده الذاتية والوجود الذاتي
 يكونه كما هو وجب كما مر سابقا فيلزم ان يكونه المكنون الوجود بالذات
 وجب الوجود بالذات فيلزم الانقلاب وذلك بسطة وسعة
 وعلى ان يلزم ان يكونه وجوده عرضيا ليس يكون وجوده المكنون بالذات
 عارضا وذاتية محض واصله وثبوت العارض فيحتاج الى العلة
 فاذا كان عارضا فلا يلزم ان يكونه مطلقا بله وتلك العلة لا يخرج
 ان يكونه ذات المعروض وغير ذات المعروض والا ول يكتفي
 الشئ في انما بطلان الاول فلا يلزم ان يكونه الشئ محض
 وجا على نفسه فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان المعامل الخارجي كيب
 ان يكونه موجودا مستقلا او لا ثم ترتب عليه المعامل الخارجي لا المعامل
 الخارجي الشخص اثر خارجي ترتب على المعامل الشخص الخارجي ولا شك
 في ان المعامل الخارجي للمعامل الخارجي الشخص كيب ان يكون قوتي و
 وجودا وشخصا لان المعامل الكلي وقوتي هو مجموع لان المعامل كمال
 ومرتبة الا يرى ان تعيين الشئ وترتيبها انما ترتب عليها بعد
 تفحصها فكما ان الشر والماء كيب ان يكون كل منهما وجودا وشخصا
 او لا ثم ترتب على كل واحد منهما اثره كمال كل مؤثر خارجي فظهر
 ان الشخص وجوده غير شخص المعجول وجوده فيلزم ان
 يكون كل منهما شخصا بنفسه وجودا وبراسه فلا يجوز ان
 يكون المعجول المعامل كل منهما شخصا واحدا خارجيا وموجودا
 واحدا خارجيا وايضا قد برهن على ان وجود المكنون بالذات

لا يجوز

لا يجوز ان يكون امر انضاميا كيب ان يكونه امر اثر خارجي ونفسا
 ويكون معه وفي الخارج وبنا على هذا لا يجوز ان يكون وجوده المكنون
 في الخارج اثر المعجل الخارجي ابتداء لان اثر المعجل الخارجي وما ترتب على
 الخارجي ابتداء كيب ان يكون موجودا في الخارج والمجول الموجود
 في الخارج انما هو المكينات الموجودة في الخارج لا وجودها فانها معدومة
 في الخارج كما برهننا عليه ولهذا ذهب المحققون الى ان المعجل لا يعمل الا بمر
 ابتداء انما هو نفس الحقائق الموجودة في الخارج لا وجودها لا اثر خارجي معدومة
 في الخارج لا وجودها وكذا الاشياء الموجودة في الذهن فان
 وجودها ايضا اثر خارجي وليست بانضامية ذهنية كما بينا مره وحافير
 ان يكون اثر المعجل على نفسه النفس الحقائق الموجودة في الذهن ايضا
 لا وجودها لا اثر خارجي اذا تم هذا فيقول لوجاز وجود الحكم بالاولوية
 الذاتية ولا يكون محتاجا في وجوده الى علتها بترتبة ذاته ويكون مجموعا
 لذاته يلزم ان يكون النفس حقيقة وذاتية مجموعا لنفسه ذاتية حقيقة لها
 اثر المعامل الخارجي بترتبة كيب ان يكون نفس الحقائق الموجودة في الخارج
 وذاتية لا وجودها لا اثر عينية المعدومة في الخارج فيلزم ان يكون
 حقيقة الشئ وذاتية مجموعا لذاته حقيقة فيلزم ان يكون ذات المعجل عين
 ذات المعامل وبالعكس ان يكون الاثر المرتب على تأثير المؤثر الخارجي عين
 ذلك المؤثر فيلزم ان يكون الاثر انما هو عين المؤثر الخارجي وان
 تقدم الشئ على نفسه وكل ذلك بسطة وسعة فظهر ان لا يجوز وجود المكنون
 بالذات بالاولوية الذاتية ونقول في اسما بطلان كون الوجود بالذات
 الذاتية غير بالذات الوجود والضمه وده وان وجود المكنون
 بالذات اذا كان بالاولوية الذاتية يلزم ان يكون وجوده المكنون بالذات
 لا لاولوية الوجود عليه يلزم ان يكون وجوده بالذات والوجود بالذات

لا يمكن إلا وجود الوجوب بالذات وكل امر يكون موجودا بلا علة يكون
واجب الوجود بالذات فيلزم ان يكون الحكم بالذات واجب الوجود
بالذات وذلك فيلزم الانقلاب فلا بد ان يكون وجود الحكم والمفروض
ان وجوده بالذات لوليه الذاتية سواء كان اولوية وجوده ثابتة له
باقضاء ذاته او بلا مقتضى ارباب الحزبية ذات الحكم ولا هي حيزية
غيره او على تقدير تلابد ان يكون وجود الحكم بعلته هي ذاته ونقول ان
يكون ظرف لعدم حال وجود ذلك العلة وفي زمان وجودها ومع بقا تلك
العلة وبقا تلك الاولوية ولا يجوز فان كان حيزا فيلزم جواز
العدم بلا علة عدم المعلوم لا يكون الا عدمها هو علة وجوده والمفروض
بقا علة الوجوده وذلك فيلزم جواز تحقق الحكم الذي هو علم
المعلول بلا علة وذلك فيلزم ضعف ويلزم الترجع بلا مرجع ايضا
وهو وقوع امر معلول بلا علة والترجع بلا مرجع يكون باطلا باختلاف
بين العقلاء وان لم يكن طرف لعدم حيزا حال بقا تلك العلة وفرضنا
وجودها وبقا وجودها وبقا تلك الاولوية فيلزم منعها لا لوليه
حد الوجوب لانه اذا لم يكن ظرف لعدم مع بقا علة الوجود فيلزم ان يكون
الوجود والمعلول وجبا بعلته وان كانا واما علة فيلزم منعها اولوية
احد الوجوب فينبغي العقل بان اولوية الوجود لم يسبق حد الوجوب
ومنهذا المنطق يمكن ابطال الاولوية الخارجية ايضا ونثبت ما هو المقصود
بربها المحققين فمن ان من المنطق ما لم يكن بعلته لم يجب ولهذا قالوا
الشيء بالاجب لم يوجد سوى الاولوية الخارجية هو ان المقصود
وجوده من علة خارجية علة لا يطرئ الوجوب بالغير بل يطرئ الاولوية
الغير الباطنة حد الوجوب فينبغي ان العلة الخارجية ذات المحقق
جعلت وجوده معلولا لها اولوية غير بالذات حد الوجوب ثم وجوده

وتفصيل المقام

وتفصيل المقام الما يقال اذا تحققت علة وجود المقابلة ما فاما
يت دل وجوده وعدمه في زمان تحقق العلة المذكورة فيلزم ان
يكون حاله في تمام العلة كما لا بد منها فلا يمكن ما فرض علة وجوب
علة وجوبها مقتضى وايضا يلزم الترجع بلا مرجع ليحقق الوجود دون
العدم واما ان يحصل حيزان الوجود بتلك العلة من غير ان يسبق ذاته
الوجوب بالغير فيلزم ان لا يكون طرف لعدم حكم الوقوع في حال
تحقق العلة وفرضنا وجوده ومع تحقق تلك العلة بتامها او لا يكون
محتمل الوقوع حال تحقق العلة بتامها فان كان حكمه بالوقوع حال تحقق
علة الوجود بتامها فيلزم صحة عدمه بلا علة لان تلك العلة
يسبق الا عدمها هو علة الوجود والمفروض وجود علة الوجود بتامها
فلزم تحقق علة العدم فيلزم جواز عدم العلة بلا علة فيلزم جواز تحقق
الحكم الذي هو عدم العلة بلا علة فيلزم جواز الترجع بلا مرجع وذلك
فرضنا الاستحالة وان لم يكن حكمه بالوقوع حال تحقق علة الوجود بتامها
يلزم ان يكون حيزان الوجود بالذات حد الوجوب بالغير فيلزم بطلان
العقل بان حيزان الوجود لم يسبق درجته الوجوب بالغير فيلزم
بإذنا مشددا واما بطلان العقل بالذاتية والاولوية
الخارجية جميعا فيلزم حقيقة العقل بالشيء بالاجب لم يوجد ونثبت
ان وجود الحكم بالذات لا يحصل الا بغير علة فارجع في ذاته فهو موجبة
الشيء ان يقال ان كان فاحتاج واجب فوجب وجوده فذلك كما هو
المقرر عند المحققين وبطلان الاولوية الذاتية والاولوية الخارجية
جميعا بغير ان آخر وتقريره ان وجود الحكم بالذات في علة مذكورة راجعا على
عدم كاهن واذا صار الوجود راجعا يلزم ان يكون عدمه راجعا حال كون
وجوده راجعا وذلك فيلزم بطلان الوجود راجعا وجوبه مع عدمه

فالمهمة للمعلول ان لا توجد القيس اليها قبل ان توجد في محله واخرى عاقلتها
وجوده الاول ان القدر اذا الوضعية كانت بارداً تستقر داخلها يكون مستحقاً للوجود
الذي يحرز ذاته ولا العدم الذي يحرز ذاته بل يتحقق كمال الوجود الغير العدم الغير العدم
الوجود في تلكا ووجود العلة ويستحق العدم تلقاً وعدم العلة لا يستحق العدم
فقط لو انقضى لولا انقضاء العلة في شئ من الوجود والعدم ذاته والما غير ذاته
فمنه في كل ما لا يستحق الوجود تلقاً والوجود العلة والعدم تلقاً وعدم العلة
كأنه لو قيل ان اذا الوضعية استحق الوجود لا وجوده لا الوجود فذلك الصواب
قول بحال المحصل لانه ان اريد الاستحقاق الوجود ذاته فهو بطلان لا لا وجود
اما عين العدم او استلزم له وعلى تقدير الصواب القول بان العلة يستحق العدم
من ذاته اذا الوضعية في غير الوجود لا اذا الوضعية في غير الوجود في شئ من الوجود
والا وجوده ذاته يستحق الوجود في وجوده العلة والوجود لا وجوده العلة
محصل الاعتراض ان اريد انقضاء العلة في شئ من حيث هو في شئ لا يستحق
شئ من الوجود والا وجوده العدم ذاته يستحق الوجود في تلكا ووجود العلة
ويستحق الوجود والعدم عدم العلة فالمعلول المستحق قابلاً محض وليس وجود
من ذاته ولا عدمه ذاته فكيف لا قابلاً للوجود في غير ذاته والعدم في غير ذاته لا ان
يستحق العدم فقط او الوجود فقط وان اريد انفراد العلة اخذه مع عدم العلة
ليصح كونه مستحقاً للعدم فقط فذلك غير متصور اما في الوجود هذه الارادة تكون
للتكريب في كونها الوجود وانما في تلكا في حال وجود تلكا ايضا كذا في ذاته
منفردا الى اعتبار وجود العلة فلا يتحقق العدم في الوجود فقط فالوجود والعدم
مشتركان في ذلك لا اختصاص واحد منهما به وبهذا الاعتراض ورد على قول الفارابي
ايضا وهو قول الماوية للمعلول لانه اذا كانت له غير غير ان توجد محصل
الاعتراض ان اريد العدم ذاتي لذات العلة ونابت لذاته بغير باردة
مع قطع النظر عن كل ما عدا ذلك كما هو متعارف في عبارته فبذلك عاقلتها

لا يمكن

لان كل معلول محكم بالذات وكل ممكن بالذات ليس وجوده ذاته ولا عدمه
ذاته لان وجوده في وجود العلة وعدمه في عدم العلة وان اريد ان العدم نابت
لذات العلة تلقاً لعدم العلة في ذاته فبذلك الارادة مع كونها في ذاته لقول
عن ذاتها يكون لا فائدة لان حال وجود العلة ايضا كذا لان وجوده
منه وجود العلة ولا يكون شئ من غير ذاته تلقاً فلما ان عدمه في عدم العلة
فذلك وجوده في وجود العلة فلا وجه تخصيصه بغير العدم الى عدم العلة
الوجود الى وجود العلة والثاني ان المعلول لو كان بغير باردة في شئ
النظر عن كل ما عدا ذلك يستحق العدم والا وجوده في شئ من الوجود مستحقاً بالذات
فكيف يكون معلولاً قابلاً لغيره في شئ من حيث هو في شئ من الوجود بغير باردة
وبين ثبوت العدم بغير باردة والذات في شئ من الوجود هو ان في ذاته
الا ولقد قد مر ان العلة لا يستحق العدم تلقاً لعدم العلة ويستحق الوجود
عنه تلقاً وجوده ذاته يستحق شئ من الوجود ذاته مستحقاً في العدم بغير باردة
فمنه عدم العلة لا يستحق باردة واستحقاق الوجود بغير باردة حضور
وجود العلة لا يستحق باردة فلو كان استحقاق العدم بغير باردة فقط
يلزم ان يكون ذاته كافية في ثبوت العدم لغيره في شئ من الوجود ولو لم يكن
استحقاق العدم امكاناً للعدم فلا يلزم الاستشباع في شئ من الوجود امكاناً
العدم وبين استحقاق العدم لان امكان العدم لا يستلزم استحقاق العدم في العقل
الاول فانه محكم بالذات مع الاستحقاق الوجود فقط بل في حضور وجود العلة
ولا يستحق العدم بما عدا عدم حضور عدم العلة وبما عدا الاستحقاق في العلة
وجوده كسبابة اثره في تلكا في امكانه الذاتي فانه حاصل في عدم تحقق
تتمتع كسبابة الشرط ايضا لعدم العقل الا في ذاته محكم بالذات مع
مع عدم تحقق سببه وانتقلت ان ذات العلة اذا كان سبباً مستقداً
على سبب مستقداً بالذات على سبب مستقداً في كلام الشيخين يلزم ان يكون التقدير

ستقدم على الآخر متقدما بالذات والمتقدم بالذات انما هو لعدم فيلزم ان يكون
بين المستقيمين علاقة العلوية والمعلولية وذلك لا يتحقق لان التناقص
نهاية التناقص وعدم الارتباط وعلاقة العلوية والمعلولية توجب الربط والار
ربطاً ولا شك ان الاليس ليس له في ان يكون بينهما نهاية التناقص وعدم
الارتباط فكيف يجوز ان يكون احدهما علو للآخر ولهذا يكون وجوده وعدمه
من وجود والعدم وعدمه عدمه فاما وجوده الوجود وعدمه عدمه وعدمه عدمه
ان يكون الوجود وعدمه عدمه الوجود وعدمه عدمه الوجود وعدمه عدمه
في بيان كجواب التفتيش في كل واحد من الامتناعات المسقولة فنقول لا بد لنا
ان نثبت او لا نثبت في نفس الشيء في جواب الامتناعات باذن الله تعالى
المفوض للتحقيق المعتبر الاول ان كل امر ثابت لا يعتبرا في غير ما يعتبرا
اذا اخذ المثبت لم يعتبرا باذنه لا في الشيء اذا اخذ بغيره باذنه
فلا يثبت له هذا الاعتبار الا الله والذات في كل امر والارثية لا امر
كالسواد والعارض للذات بسبب التصنيع والوجود العارض للملك بالذات
بسبب الجاعل في رجع ذاته انما ثبت له من ثلثات العلوية في حجب عن ذاته
المثبت له فاذا قطع النظر عن تلك العلوية الى رتبة واخذ المثبت له باعتباره
مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته فهذا الاعتبار لا يثبت له الا الذات والذات
ولا يثبت له بشرط خارج عن ذاته وذاتية في سبب من امواله لا يثبت عن ذاته
في هذا الاعتبار حتى الوجود والحاصل من ثلثات الى سبب بسيط تحصيله لان
معنى ذلك السبب هو عدم ثبوت شيء من تلك الامور الخارجية للذات والذات
في تلك الرتبة التي هي الاصل في الله والذاتيات فقط فيكون تلك الرتبة في
عدم تلك الامور الخارجية للذات والذاتيات فيلزم تحقق عدم تلك الامور في رتبة
في تلك الرتبة فاذا تحقق ذلك لعدم في تلك الرتبة يلزم صدق ذلك السبب البسيط
التحصيل في تلك الرتبة بتحقيق معنى ذلك السبب هو عدم تلك الامور الخارجية

عن الذات

عن الذات والذات المتحقق في تلك الرتبة وكذا السبب الجاعل بالذات السبب
البسيط التحصيل فيكون احد النقيضين صادقا في تلك الرتبة والآخر
كاذبا في تلك الرتبة فالصحيح القول بان رتبة النقيضين في الرتبة كما ذكرنا سابقا فظهر
بيننا مشروحا في جميع الامور الخارجية للذات والذاتيات في الشيء البسيط
عند سبب بسيط تحصيله اذا اخذ ذلك الشيء باعتباره ذاته فحققة الاليس
ليست من حيث هي انسان كاتبا ولا كاتبا بمعنى سبب السبب البسيط والاليس
يرجع الى ثبوت السبب في ذلك سبب لان السببين ذاتا ولا ذاتا في السبب
فكيف يتصور ثبوت رتبة حقيقة من حيث هي في العقود والايام
التركيبة في المحل في امار خارجة عن الذات والذاتيات فيكون سببها كاذبا
واما السوال فيكون المحل في امار خارجة عن الذات والذاتيات
فليست باسرها صادقة كما يظهر من كلام بعض اهل المسارين لان السوال في تلك
قسمان او ثمانية في رتبة فالذات باسرها كاذبة مثلا اذا اخذ الاليس
باعتباره حقيقة سبب كاتبة وعينه في امار خارجة عن الذات والذاتيات
صادقة في تلك الرتبة كاتبة مشروحا في سبب السبب البسيط في رتبة السبب
تلك الرتبة لا يكون صادقا والاليس لم يثبت له تلك الرتبة لان سبب
السبب تنزيم للايام وايضا لو صدق السبب سبب السبب البسيط في رتبة
صدق النقيضين معا في تلك الرتبة لان السبب في رتبة صادقة فلو صدق
سبب ذلك السبب ايضا يلزم صدق الاليس لان صدق سبب السبب البسيط
لصدق الاليس في رتبة صدق الاليس في السبب معا في رتبة صدق النقيضين
في تلك الرتبة ومن صدق النقيضين فيها يلزم اجتماع النقيضين في الرتبة
فظهر ان لا يجوز صدق السوال باسرها واما سبب السبب البسيط في تلك
الرتبة بطريق وتر السبب فهو صادق وبهذا الكلام في جميع الرتب الشقيقة
والوترية كما يظهر باذن الله تعالى فظهر ان السوال في رتبة باسرها صادقة

كما قال بعض اهل المتأخرين في الحاشية القديمة لما بدأ مشروحا فاقبل
 يجوز ان يكون مراد بعض اهل المتأخرين من قوله والسوال باسرها صادقة هو
 السوال بالوارد على الموجبات فقط لا جميع السوال على الاشياء ايضا
 كما ان السالاب وغيره من المراتب الشفعية حتى يتوجه الاعتراض المذكور عليه
 قلت هذا التوجيه لا يصح كلامه لا يبرح كلاما في حيث قال والاصل ان الماتية
 من تلك الحقيقة مسلوبة عنها تلك الحقيقة حتى يجمع ما عداها فيصدق بحسب
 المقصود عنها هذا الاقتباس حتى يسلب السبب فهو السبب السليم في ذلك
 الاشياء وايضا تخصيص السوال بالوارد اذا كانت واقعة في الماتية
 يكون صادقة ايضا كالسوال بالوارد على الموجبات فلا وجه تخصيص
 السالاب الصادقة بالسوال بالوارد على الموجبات فاقبل قوله في
 سبب من القوت عنها بهذا الاعتبار صريح في ان الماتية من حيث هو مرتبة
 له في تلك المراتب الذات والذاتيات وكشك في ان مفهوم السبب
 مفهوم سلبه مفهوم سلبه سلبه سلبه بهذا الاعتبار النهائية من مراتب
 الاوتار والاشياء جميعا امورا خارجة عن ذات الماتية وذاتياتها لا شيئا
 مفهوم السبب الوترية والشفعية لا يكون ذاتا وذاتيات الماتية من حيث هو مرتبة
 فيصدق سلبه على تلك الماتية السالبة سواء كانت وترية او شفعية الماتية
 من حيث هو مرتبة لاها امورا خارجة عنها فيصدق سلبه عنها وبنها على ما صرح
 ان يقال الموجبات باسرها في تلك الماتية كاذبة والسوال باسرها في تلك الماتية
 صادقة قلت المستفاد من ظاهر عبارة الحاشية القديمة هو ما ذكره السالاب
 لكن يتوجه جملته ان هذا من باب الاستنباط من السبب البسيط التخصيص للمقابل
 للايجاب وبنها ثبوت ذلك السبب للمقابل للايجاب لان ثبوت السبب او ثبوت
 مفهوم السبب راجع الى الماتية المقابلة للسبب البسيط التخصيص للمقابل
 للايجاب فقد قال ان الموجبات باسرها كاذبة وثبوت السبب وبنها مفهوم

السبب

السبب وبنها في الموجبات كاذبة التي يصدق سلبها على السبب البسيط التخصيص
 فلا وجه لذكر ثبوت السبب في الاصل لان ايراد السبب البسيط
 التخصيص الذي هو مقتضى للايجاب على جميع القول بالكلية لصادق في كل
 ان السبب الشفعية كاذبة وان ايراد السبب ثبوت السبب وبنها مفهوم
 تخصيصا فيكون دخلا في الموجبات كاذبة التي يصدق سلبها على السبب البسيط
 تخصيصا ولا يكون مقابلا للايجاب وبنها ثبوت لان ما هو مقتضى للايجاب
 اما هو السبب البسيط التخصيص لا السبب البسيط كاذبة ولا ثبوت السبب البسيط
 للايجاب ولا ثبوت مفهوم السبب لان ثبوت السبب ثبوت مفهومه وحده
 الموجبة المقابلة للسبب البسيط التخصيص لا هو كاذبة ايراد ايضا الكلام
 في بيان حال الموجبات السالبة التي يكون سلبها للموجبات من مرتبة الماتية
 من حيث هو مرتبة وبان حال التخصيص في الصدق والكذب في مرتبة الماتية من حيث
 هو مرتبة وبان ما صادق من التخصيص في تلك الماتية وبيان هو كاذب
 منها في تلك الماتية على هذا الوجه ان الموجبات باسرها كاذبة واما السوال
 بسيط التخصيص فلا يكون باسرها صادقة ولا باسرها كاذبة في مفهوم التخصيص
 اوتار واشياء فلا تارصادقة والاشياء كاذبة على ما بينا مبسوطا
 مراد افطرد كلام بعض اهل المتأخرين في خارج عن مادة التخصيص ولا يكون قابلا
 لتأويل ان ثبوت ان كاذبة السبب البسيط التخصيص الذي هو ما عداها فان لا وجود
 والعدم فيقسم الى قسمين اما ليس فهو ينقسم الى قسمين احدهما الكذب في
 مرتبة الذات بمعنى ان الشيء يعتبر ذاته وفرد ذاته ومرتبة ذاته ثابتة
 له ليس في الوجود ولا ينقلب عن ذاته في ذاته الذات ومرتبة الذات فيمنع
 بالنسبة الى الملاك الذاتي وان يكون مالك الذات وذلك لا يحصل الا
 للواجب بالذات وبنهاها ليس في المرتبة المتأخرة عن الذات بمعنى ان الشيء
 لا يشترط له ليس في الوجود باعتباره ذاته وفي ذاته ومرتبة ذاته وذلك

بذات مرتبة وبها القسم الثاني ليس كما هو غاية ما يلزم من مرتبة
 في مرتبة الذات لكل حكم بالذات هي كذا في غير مرتبة الذات
 والوجود في مرتبة الذات مستغنى بالذات بالمرتبة التي كل حكم بالذات
 وهذا اللازم من لا يمكن فيه في مرتبة الذات مستغنى بالمرتبة
 التي الحكم بالذات لا يلزم من مستغنى بالوجود مطلقا لا مستغنى بالمرتبة
 لا يستلزم المستغنى الاعم الا يرى ان الوجود المحرر من مرتبة الذات
 بالمرتبة التي لا مادي وبالعكس ايضا مع ان كل حكم بالمرتبة والماضي موجود
 بمرتبة ومستغنى له لا يكون مستغنى بالمرتبة التي ليس في مرتبة
 الذات الذي يستلزم الهلاك الذاتي يكون مستغنى بالمرتبة سواء
 كان ازليا او غير ازلي مجرد او مادي كما يشترط فيه وهذا ليس في مرتبة
 الذات والهلاك في مرتبة الذات والبطلان في مرتبة الذات عينا
 غير الحدوث الذاتي لان كذا الذات سواء كان ذاتي الوجود او غير ذاتي
 الوجود واذا كانت الذات الوجودية جاعلا لمرتبة ذاتية قد حدثت
 باعتبار تأثير الماثل باعتبار ذاته لان ذات ذات بالمرتبة قد استلزم
 في مرتبة الذات ذات تلك الذات باعتبار ذاتها مع قطع النظر عن
 الاستناد الى الماثل ليس لها نصيب من الوجود والوجود اذا لم يكن لها
 نصيب من الوجود والوجود يلزم ان لا يكون مستغنى ايضا لان المرتبة
 لا يتحقق بدون الوجود والوجود في مرتبة الذات ان يكون كل حكم بالذات اذا
 لوحظ باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الماثل شيئا ولا ذاتا ولا كذا
 وباطلا وليس صرفا فكل موجود حكم باعتبار ذاته سواء كان ازليا
 او غير ازلي يكون تلك الذات باطلا لذات وبهذا صرفا وليس صرفا
 ويحتمل ان يكون قوله تعالى كل شيء اكد الا وجه اشارته الى ما هو الله تعالى
 وليس الذاتي والبطلان الذاتي والهلاك الذاتي الذي هو مرتبة ذاته

ان الجنة البعد او بعد ما سمع الحديث الشريف المشهور كان الله دليلا
 مستشرا قال ان كان كذا فلا بد ان يكون كلام الجنة محمدا على الهلاك
 الذاتي والبطلان الذاتي والليس الذاتي لا لا يكون الخار وجود الحكم
 الوجود في الخارج كقولنا على الخار والقيض المطلق واللا يلزم القول
 بمعاد السوسطانية وذلك في وصفه بمرتبة وكذا قول السيد
 الاكل شر ما حلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل فانه محمول على البطلان
 الذاتي والهلاك الذاتي والليس الذاتي لا لا يكون سببا وهذا كذا
 بالمعنى الذي انما الرمان على ثبوته وثبوت الحكم موجود سواء كان
 ازليا او غير ازلي لان الزمان في ثبوته وثبوت الحكم موجود سواء كان
 بين اصحاب التحصيل العقلية كالمبرهن كالملاطفي والوسطى وكيف
 يتصور التراجع منها ان العالم لم يبدأ فاعا ولا على انهم من
 ظاهر كلام الفارابي في علم من ارايين كاشرا في اربابا بقاء ما تارة
 من المقدمات المحقة البرهانية ليس ملزم في الاعتراضات المذكورة
 المودعة على سقالات الشينين فان جميعها مستغنى عن الفعلة والتفاعل
 عن الفرق بين الوجود في مرتبة الذات وبين الوجود في مرتبة الذات
 في مرتبة الذات على ما بينا بهما مشروحا ولا بأس عليه ببيان دفع الاعتراض
 التي نقلنا ابيانا تفصيليا اما الاعتراض الاول فانه ان الملا وبانقرض
 القدر اعتبار ذاته حيث هي في كونها لا شك في ان ليس لها في تلك المرتبة ليس
 في مرتبة الذات الوجود في مرتبة الذات لا يلزم ان يكون واجب الوجود
 بالذات كما قرره اراوا اذ لم لها الوجود والمقيدة بمرتبة الذات في مرتبة الذات
 يكون سلب هذا الوجود والمقيدة سلبا بسيطا تحصيله فاما اذا
 لم يكن احد القاضين وهو الوجود والمقيدة بمرتبة الذات حقا وصدوقا
 يلزم ان يكون النقيض الآخر وهو سلب سلب ذلك الوجود والمقيدة

برتبة الذات سلبا بسيطا تحصيليا صافا وفاقا ولا يلزم ارتفاع
التقييد في مرتبة الماهية بحيث يخرج من مرتبة الماهية فذلك
السلب البسيط والنفى البسيط وادعى امر مقيد له هو الوجود والمقيد
برتبة الذات فيكون المعنى مقيد او النفي البسيط وادعى في المقيد
فذلك النفي في المقيد على سبيل الاضافة لا النفي في المقيد على سبيل التقييد
ادعى النفي في المقيد برتبة الذات لان مرتبة الذات فيه الوجود والنفي
لا فيه النفي واللا يلزم ان يكون الوجود باقيا على إطلاقه ويرد عليه
النفي المقيد وذلك ليس بجواب لان المراد في الوجود المقيد برتبة الذات
عدم الحكم بالذات لان الوجود مطلقا سواء كان في مرتبة الذات او
في المرتبة المتأخرة من الذات وايضا في نفس كل شيء رافعه وسببها
بسيطا تحصيليا لا سلبا مركبا ومقيد كما يظهر في التفات خفي
ان يكون ذلك السلب الوارد على الوجود المقيد برتبة الذات سلبا
تحصيليا لا سلبا عدليا ولا يلزم ان يرجع الماثورات السلب مخرج
الى الوجبة المعه ولا يسير كما في باب البسيطة التي هي سلب
الوجود والمقيد برتبة الذات لان تقييد الوجود والمقيد برتبة الذات
هو سلب ذلك الوجود والمقيد سلبا تحصيليا ونفيا ايضا بسيطا تحصيليا
لا السلب العدلي ولا ثبوت السلب كما مر ان يظهر ان كل حكم بالذات
اذا اخذت ذاته خرجت من يلزم ان يكون الاليس في مرتبة الذات
بسيطا تحصيليا واذ الحكم لها نصيب في الاليس الذي في مرتبة الذات يلزم
ان يكون الاليس الذي ليس بسيطا تحصيليا صافا وفاقا في مرتبة الذات
فا ذلك الاليس الذي ليس بسيطا تحصيليا صافا وفاقا في مرتبة ذات كل
حكم بالذات يلزم ان يكون كل حكم بالذات اذا اخذت بجملتها وانه
مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته باطل لذات بلاها ذاتا واما الحكم

بذلك

بذلك ذاتا بما عني ان الاليس الذي ليس بسيطا تحصيليا صافا وفاقا في
مرتبة ذات كل حكم بالذات ويلزم ان يصدق على وجود كل حكم بالذات
المكتسبة بالاطلاق ان الاليس ليس بسيطا تحصيليا لان هذا الاليس المكتسب
منه لما على الاليس في مرتبة الذات لان الاليس في مرتبة الذات لا يكون الا
للعجب بالذات كما مر ان يجب ان يكون هذا الاليس المكتسب بالاطلاق
متأخرا في مرتبة ذات كل حكم بالذات وقد ثبت ان الاليس الذي ليس
بسيطا تحصيليا صافا وفاقا في مرتبة الذات لا يكون متأخرا في مرتبة ذاته
ان يصدق على الوجود المكتسب بالاطلاق ان الاليس ليس بسيطا تحصيليا
في مرتبة الذات سواء كان ذلك الوجود المكتسب بالاطلاق او غير ذلك
ويلزم ان يصدق على كل حكم بالذات سواء كانت ازيد او غير
اكثرية انها حدثت حدوثا ذاتيا وانما حدثت بان في الاليس الخارج من
ذات المفعول وقد ثبت سابقا ان هذا الاليس الذي ليس بسيطا تحصيليا
الصافي في مرتبة ذات كل حكم بالذات لا ياتي في الوجود المكتسب
منه بالاطلاق ولا يتلزم ان يصير الحكم بالذات تحتها بذات لان
هذا الحكم لم يخصص بالقسم الثاني من الاليس كما مر في فطران
الحق اذا انفرد ولو حظ بجسم بار ذاته يكون الاليس الذي ليس بسيطا
التحصيلي صافا وفاقا في مرتبة ذاته ولما كان هذا الاليس متحققا في
مرتبة ذات الحكم فيجب ان يكون وجود المعدول متأخرا عما هو
مرتبة ذات الحكم ايضا ويكون هذا الاليس والعدم ليس يكون القسم الثاني
غير الاليس والعدم الذي يكونه القسم الثاني وهو عدم الذي يكون مستندا
الى عدمه الوجود لان هذا الاليس والعدم صار في مجموع مع وجود
عدم الوجود مع وجود الحكم ايضا لا ياتي في شئ منها بخلاف
الاليس والعدم المستندا الى عدمه فانها في وجود عدم الوجود وجود

فذلك بين الحكم الواحد وبين الحكم الكثير كما ان الكثير متساويا وغير متسا
 فجميع الكمالات العرفية سواء كانت متساوية او غير متساوية سواء كانت بالاعتبار
 العقلية او بالاعتبار الحسي ان الحكم على ما حكمه الحكم الواحد ان الحكم الواحد هو
 باعتبار ذاتها مع قطع النظر عن الغير ليس لها ولا شيء اخر لها نصيب من
 الاية العقلية والوجودية في مرتبة الذات وان كان الامر كذلك
 يلزم ان يكون الشيء في مرتبة الذات مسلوبا عن جميع الكمالات العرفية
 سواء كانت متساوية او غير متساوية بحيث لا يكون له وجودا ايضا فيكون ان
 يكون ذات الجلالة وذات كبريائه من اجزاها ذاتا واحدة وبالطبع وكشفا
 صفا بالقوة العرفية باعتبار ذات الجلالة وذات كبريائه جميعا مع قطع
 النظر عن جميع ما بعد الجلالة واجزاها وان كانت شيئا صفا وذاتا
 بالقوة العرفية فليس شئ منها نصيب من العقلية والوجودية باعتبار
 ذات الجلالة وذات كبريائه من اجزاها ولا شك ان الذات اذا كانت
 باعتبار ذاتها بالقوة العرفية وكشفا صفا وليس شئ منها
 ان يصير باعتبار ذاتها كذلك مع قطع النظر عن جميع ما بعد المصدر والاعتبار
 العقلية والوجودية لا على نفسها ولا على غيرها اما على نفسها بظلاله من وجهين
 الاول ان يلزم منه ان يكون الشيء موجودا بنفسه وقد مر بطلان مشروفا
 والثاني انه عند ان يصير الشيء فاعلا للشيء وجاعلا له وان تغير القوة
 فاعلا للفعل وجاعلا له واللازم فاعلا للافعال والاعمال غير فاعلا لغير
 منه ان يصير الشيء فاعلا للشيء وجاعلا له وان يصير القوة فاعلا للفعل
 وجاعلا له وذلك فاعلا للافعال والاعمال بطلان فثبت ان ذات الحكم
 سواء كانت واحدة او كثيرة متساوية او غير متساوية لا يكون ان يكون فاعلا
 وجاعلا له باعتبار ذاتها مع قطع النظر عن جميع ما بعد فاعلا كانت سلسلة
 الموجودات متخلفة على الكمالات العرفية يلزم ان يكون الشيء فاعلا

والقوة

والقوة فاعلا للفعل فوجب ان لا يكون سلسلة الموجودات متخلفة على الكمالات
 العرفية وجب وجود الواجب بالذات وهو المكمل فان غاية ما يلزم من كون
 جبران الحكم بالذات ان يكون ان يصير جاعلا فاعلا باعتبار ذاتها مع قطع النظر عن
 جميع ما بعد ذاتها وما سبقت من قطع النظر عن الغير فثبت ان لا يكون ان يصير جاعلا فاعلا
 فاعلا لا يكون ان يكون تأثير الحكم في غيره واجبا وغيره بعد الكتاب وجوده يمكن
 آخر فثبت فيكون تأثيره واجبا به اعتبار الاستناد الى وجوده وكما ان لا يكون
 ذاته مع قطع النظر عن جميع ما بعد ذاته حتى يلزم الف والحد كونه فاعلا فالحق ان يقول
 يكون وجوده كونه متساويا حاصلا بطريق التساوي ان يكون وجوده وكل حكم مستند الى وجوده
 يمكن آخر فثبت وجوده مستند الى وجوده وكما ان لا يكون تأثيره بطريق التساوي ويكون
 تأثيره كونه موجودا في غيره بعد وجوده وباعتبار متساوية الى الغير لا باعتبار ذاته
 مع قطع النظر عن جميع ما بعد ذاته حتى يلزم الف والحد كونه فاعلا فالحق ان يقول
 سلسلة الموجودات متخلفة على الكمالات بالذات ولا يكون الواجب بالذات
 موجودا في سلسلة الموجودات العباد بعد تعاقبها وعلى التقديرين لا يثبت
 الواجب بالذات تعاقبا على ذلك فاعلا كبريائه فالحق ان يكون كونه فاعلا فالحق ان يقول
 والبرهان المذكور عام على فرض حقيقة التساوي لا ينافي لافرق بين حكم واحد وبين
 الكمالات الكثيرة كانت متساوية او غير متساوية في تحقق القوة العرفية والليسية
 العرفية والليسية العرفية بالشيء الى كل واحد واحد من الكمالات العرفية وبأية
 الى جميع الكمالات العرفية باعتبار مرتبة الذات فثبت الكمالات العرفية سواء
 كانت متساوية او غير متساوية في حكم واحد فالحق ان الحكم الواحد ليس صرف
 وقوة صرف باعتبار الذات فالحق ان الجمل سواء كانت متساوية او غير
 متساوية فالحق ايضا قوة صرف وليس صرفا بالنظر الى الذات ولا تعاقب
 في ثبوت في الحكم للحكم الواحد والجمل الكمالات بين ان يكون

وجوده كذا بتطريق التمسك به ان لا يكون كذا اذا فرض ان الكمالات
الموجودة غير متساوية بالفعل ووجودها بطريق التمسك بخلقها ^{خط}
تلك الكمالات الغير المتساوية بالفعل بعين ان الاحمال ويلاحظ ان اجزاء الغير المتساوية
بالفعل بعين ان الاحمال ايضا وتلك الكمالات بعين ان الاحمال انما قوة
معرفة وليس من شأنها ان يكون لها فاعلة لشيء وجاعلة لشيء
يحكم الاجزاء المحلولة بعين ان الاحمال انما هي ما لا يجوز ان يكون فاعلة لشيء
وجاعلة لشيء كل واحد واحد تلك الكمالات قوة معرفة وليس صفة ولا بلغة
تقدر ان تخصر الموجودات في الكمالات المذكورة كما قاله في بعضه فاعلم
ان تلك الكمالات الموجودة في الخارج هي تلك الذات الفاعلة لادواتها او ذات
جزءها او ذاتها سواء كانت غير متساوية في الموجودات في الكمالات المذكورة
وثبت ان ذات تلك الكمالات هي ذاتها في قوة معرفة وليس من شأنها ان يكون
ولا شك ان ذلك لا يمكن ان يكون القوة فاعلة للفعل في غير فاعله وليس
فاعلة لشيء كما هو ظاهر ان يكون في عالم الوجود ذات اخرى غير ذات تلك الكمالات
اجزاءها ويكون الفعلية والوجود في مرتبة ذاتها واللازم ان يكون في مرتبة ذاتها
قوة معرفة ولا شيء صفة فاعلة تلك الكمالات فينتج ان يكون فاعلة لشيء وجاعلة
لها كذا في تلك الكمالات والذات التي يكون الفعلية والوجود في مرتبة
ذاتها ليست الذات الواجب بالذات فيثبت بهذا البرهان امور احد ما ثبتت
الواجب بالذات وهو المطلوب وثابت ان ذاتها هي الذات التي تحكم بالكمالات
كانت ازالة او غير ازالة ان يكون بطلانها في غير ذات الكمالات والذات
السلطة الخارجية جاعلة لفاعلة ذلك الحكم بالذات ومقتضى وجوده على ما كان
وجوده اذ لا يغير ان كانا اثباتا بطلان التمسك وجوب الاتساق والتمسك بال
الواجب بالذات وبجانب اخرى لو كانت سلسلة الموجودات متفردة على الكمالات

القول

المراد التي يستقر بها القوة القسرية والكسبية والملك والبطلان
فمرتبة الذات فتميز بين الكمالات القسرية والكسبية وبين اربع كمال ليس الوجود
ولهذا في بيان بطلانها في الكمالات والعيان الخارجية في بيان كمالها على الكمالات
والكمالات وقولنا كذا في الكمالات في بيان كمالها على الكمالات في بيان كمالها
البرهان الذي ذكرناه مبسوطا والى برهان اخر وهو البرهان على ان ذات
المراد ذاتها على ما هي في سبيل البرهان ان البطلان التمسك ووجوده في
والكسبية والى الواجب بالذات وايضا نقول ان ذات الكمالات كذا
في ان ذات الفقر وقواه هي سبيل الشيء اصل ذاته ووجوده في
غيره وذاتية الفقر وذاتية التمسك وهذا الاحتياج والفقر ثابت
كل كمالات الذات وان كان واحد او كثيرا او لم يكن ان كمالها في بيان كمالها
مستحبا بالفعل فيكون جميع الكمالات فقر فاعلم ان ذاتها حقيقة ويكون
ممكن بالذات فقر حقيقة الى الغير لانها في بيان كمالها على الكمالات في بيان كمالها
بالذات لا بد ان يكون مستند الى جهة خارجية وذاتها وبطلانها
يتم ان يكون في عالم الوجود غنيا بالذات واللازم ان يتم الفقر
بالذات رتبة الوجود وغيره من القيود والذات في بيان كمالها على الكمالات
سلسلة الموجودات متفردة على الكمالات في بيان كمالها على الكمالات في بيان كمالها
بطريق التمسك بان يكون وجوده كمال مستند الى وجوده كمال في بيان كمالها
ووجوده مستند الى امر قبيح وكذا في غير الهمزة بطريق التمسك فيكون
كماله كمال مستند الى وجوده كمال في بيان كمالها على الكمالات في بيان كمالها
وكذا في بيان كمالها على الكمالات في بيان كمالها على الكمالات في بيان كمالها
فنعلم ان برهان قاطع على حقيقة اسم لان العقل الصحيح الغير المنحرف
بالوجه ان لا يلاحظ جميع الكمالات متسلسلة الغير المتساوية في بيان كمالها
الهيئة الاجتماعية واجمالا ولا يمكن عليها ان يكون كمالها في بيان كمالها

الاحتياج الى العلم خارجة عن ذات ذلك المجموع سواء كان وجوده اجزا
المجموع حاصل بطريق الاستدلال كما ان الحكم الواحد لا بد له من علم فاعلم
خارجة عن ذات ذلك المجموع المركب في الحكمات العرفية وحده لا بد له
من علم فاعلم خارجة عن ذات حقيقة ولا يجوز ان يكون تلك العلم فاعلم
الخارجة عن ذات المجموع حقيقة بل هو اجزاء من جملته الا ان كل
جزء من اجزائه واصل في ذاته وحقيقته فكيف يتصور ان يكون خارجا عن
ذاته وحقيقته والاشارة الى امر اخر انه لو كان علم فاعلم لذاته تلك
المجموع حقيقة يلزم ان يكون ذلك العلم فاعلم نفسه وذاته لان
ذلك العلم لا بد له من حقيقة كل واحد حقيقة المركب وذاته يلزم ان
يكون موجودا كالحق والاشارة الى امر اخر انه لان حقيقة المركب متألفة من جميع
الحق لا بد له من بعض اجزائه فلو كان فاعلم حقيقة المركب فاعلم بعض
اجزائه لا بد له من الحقيقة ودون بعض آخر منها يلزم ان يكون ذلك العلم فاعلم
فاعلم حقيقة بعض اجزائه تلك الحقيقة المركبة لا فاعلم نفس الحقيقة المركبة
لان حقيقة كل جزء ليست حقيقة الكل بل هي حقيقة ولا يلزم ان لا يكون
الكل كلاً والجزء جزءا فثبت ان لا بد له من علم فاعلم خارجا عن مجموع تلك
العرفية ويكون علم فاعلم لذاته ذلك المجموع وحقيقته واذ كانت علم
فاعلم حقيقة يلزم ان يكون علم فاعلم لكل جزء من اجزائه بحيث لا يكون
حاصل عداه وخالق سواء ثبتت هذه البرهان امران اولهما اثبات
وجود الواجب بالذات متاخره وتاخرها اثبات العلة على الاطلاق
اي العلم الموحدة لكل واحد من الحكمات كسب يكون كل جزء اجزاء
وكل من مخصصها ولا يوجب سببا غير ذلك فلا بد ان يكون مرص حقيقة
مجموع الحكمات العرفية والعلة على الاطلاق امر واحد هو الواجب
جلى ذلك الحكم البرهان العقلي المذكور وبذلك الحكم العقلي موافق ومطابق

الحكمات العقلية في كتابه الكريم بل من خارج ذاته لا اذ لا هو فاعلم
شئ واذا وافق النقل العقل فلا يجوز ما يولد من ضرورة علمه ثم لو علم
يلزم ما يولد من ضرورة علمه كونه الله فوق ايدهم وايضا تلك العلة
على الاطلاق لا بد ان يكون امر غيبيا بالذات فلا يجوز في وجوده
وحقيقته الى العرف ولا يلزم ان يكون حالها كالحكم بالذات فيلزم
ان يكون في غير افق ذاتها واذ كان الامر كذلك يلزم ان يكون تلك
العلة لا بد له من حقيقة في الحكمات العرفية وحقيقته ان يكون شيئا
غيبيا بالذات ولا يكون في وجوده ومحمدا الى غير ذلك فثبت وجود
الغيب بالذات وليس الغيب بالذات الا في وجوده ومحمدا الى غير ذلك
الواجب بالذات فثبت ان الواجب بالذات كسب ان يكون غيبيا
بالذات ونقول ايضا العقل القوي لان لا يلاحظ اجزاء الحكمات
العرفية سواء كانت متساوية او غير متساوية بعينها لان الاجمال ثم حكم على كل
واحد وحده هو علم بعينها لان الاجمال لا يفسد شئ متساويا لوجوده ولا
بافاضة الوجود ولا في كل واحد من تلك الاجزاء العلم فاعلم بعينها لان الاجمال
يصدق في حقيقة ان يكون عارضا في ثوب الوجود وليس والعرفية
ان لا يكون في عالم الوجود غيبيا بالذات ليستفيد الوجود ومنه ونعني
على غير ذلك يلزم ان يكون جميع تلك الاجزاء العلم فاعلم بعينها لان الاجمال
موازة فائدة ثوب الوجود وكلا وليست بل واذ كان الامر كذلك
فلا يجوز ان يكون ذلك العلم فاعلم بالذات مستغنيا بالافاضة والافاضة
ولا لا يلزم الترجيح بل مرجح وذلك على الاستحسان وايضا الحكم الذي
يقضي الوجود وعلى غير كسب ان كيد الوجود اولاً ثم يقضي الوجود على
غيره فذلك الوجود الذي وجدته لا يلزم ان يكون واجباً امس غيباً غير
فعلنا ولا يلزم ان يكون الشئ موجودا لنفسه لان العلم فاعلم ان وجوده

ان لا يكون الامس ولا فيلزم ان يكون الشيء علة فاعية لنفسه قد بطل
 مشروعا وعلى الثاني يلزم الترتيب لان ذلك الغير ايضا محال بالذات
 وحاله كما لا يخفى على من علم الغنى بالذات فيكون كل من الغني المستغنى
 محال بالذات وعار عن ثوب الوجود وليس فلا وجه لكون احدهما
 منفصلا والآخر متصفا وايضا لا وجه لكون العاري عن لباس الوجود
 والعاقلة معد على الوجود لا يرى انه اذا اجتمعت افواض الكفا
 سواء كانت متناهية او غير متناهية وليس من ثوب ولباس راس
 وكان الجميع علة فاقدر السبب ساس لا يتصور ان يكون حجب
 منها متصفا باعطاء الثوب والسبب لا يمتنع بالاختلاف والقبول
 ومع ذلك يلزم الترتيب لان ذلك الغير لا اذا اجتمعت افواض
 انما هو كانه متناهية او غير متناهية وكان كل واحد منهما مقدر
 فاقدر الحال بحيث لا يكون بينهما مال رتب فبطل التقدير لا يتصور ان
 يكون واحدهما متصفا باعطاء المال والاخر متصفا باعطاء ثوبه
 ومع ذلك يلزم الترتيب لان ذلك الغير لا اذا اجتمعت افواض الكفا
 كانت متناهية او غير متناهية اذا لوحظت به ببناء الاحمال لان
 يكمل على كل واحد منهما اجالا ان يكون عاريا عن الوجود فاذا رولا
 يكون شيئا منها متصفا بالوجود ولا بالعدم فلا وجه لطلب
 كما مر مشروعا فلو لم يكن بينهما غنى بالذات يلزم ان لا يحصل لشيء منها
 وجودا ولا ابد او يلزم ان لا يشتمل شيئا منها رتبة الوجود اذ لا ابد
 لما مر مشروعا فلا يبرهن وجود الغنى بالذات في عالم الوجود وليس الغنى
 بالذات الا الوجوب بالذات ثبت وجود الوجوب بالذات وهو
 القطر على عبارة اخرى لو لم يكن في عالم الوجود الغنى بالذات وكذا
 سلسلة الموت منقطع على المكملات الصرفة فمن اين ياتي الوجود في

اي

اين حصول الاشياء الى رتبة ومن اين حصول عالم المكملات
 فثبت بهذا البرهان امور ايضا اول اثبات الوجوب بالذات
 وهو المطلوب وثاني اثبات كدوث الذات في كل محال موجود وسواء كان
 ازل الوجود او غيره وثالث اثبات ابطال انتم وجود الوجود
 الى الوجوب بالذات وقوله تعالى وان الله الغني عنهم الفقر انما
 يكون بمثابة البرهان الذي ذكرنا مبسوطا ومشروعا والبرهان
 احرز وهو اثبات كدوث الذات في كل محال بالذات كما مر في الاية الكريمة
 الا اول والبرهان ابطال انتم وجود الوجود بالذات وكذا
 الوجوب بالذات ايضا كما مر وايضا نقول في اثبات القطر وجود الحكم
 بالذات وجود الغير لانه قد ثبت فيما تقدم ان وجود الحكم بالذات
 يجب ان يكون مستندا الى علة خارجة عن ذاته وكل وجود بالغير يجب
 فيتم له وجود بالذات اي الوجود القائم بذاته لا العار عن شيء آخر
 غيره والا يلزم ان يكون معلول الغير فيلزم ان يكون وجوده بالغير
 لا وجود بالذات وبيان وجود الوجود بالذات هو ان
 الوجود بالذات اصل للوجود بالغير وهو فرع له وجود الوفرع
 بدون الفصل بزمان وانما قلنا انه اصل لانه لو لم يكن في عالم الوجود
 وجود بالذات يلزم ان لا يجب شيئا من المكملات اذ لا ابد والمال
 سمي سببا مفصلا ولوقيل لا يجوز ان يكون تحقق الوجودات بالغير
 بطريق التسمي بان يكون اللاحق مستندا الى سابقه والابح مستندا
 الى سابقه وهكذا الى غير النهاية وعلى هذا لا يلزم تحقق وجود بالذات
 فنقول ارتكاب التسمي لا يكون نافعا لان البرهان لا يكون مبنيا على
 السبب لانه تمام على تقدير حقيقة وتقريره ان الوجود بالغير هو ما يكون
 مستندا الى الغير ومعلولا له سواء كان وحدا او كثيرا وسواء كان

سبق

اكثر شأيا او غير متناه فاذا ثبت سلسلة الوجود بالغير الى
 الثاني فلتعقل الغير المشوب بالوجود ان لا يخلو تلك السلسلة بعينها
 الا بالاجمال ولا يحكم على حجتنا بحيث لا يشك عنها شي من الوجود بالغير انما بالغير
 وانما في حكم وجود واحد بالغير من حيث وجوب الاستتار الى الغير لان
 المفروض ان حجة تلك الوجودات المتسلسلة ووجودات بالغير وليس
 بينها وجود بالذات فلا بد ان يكون تلك الحجة المتسلسلة من الوجودات
 بالغير مستندة الى الغير لان الوجود اذا كان بالغير يجب ان يكون
 مستند الى الغير سواء كان وحدا او كثيرا متشابها او كثيرا لا يكون
 متشابها كما ذكرنا فوجب ان يكون حجة تلك الوجودات بالغير
 بحيث لا يشك عنها شي مستندة الى الغير لان حجة تلك الوجودات
 في حكم وجود واحد بالغير من حيث وجوب الاستتار الى الغير كما هو
 يجوز ان يكون وجود ذلك الغير الذي يكون حجة تلك الوجودات مستندة
 اليه وجودا بالغير والا يلزم ان يكون حجة تلك الوجودات بالغير
 ولا يكون خارجا فلا بد ايضا من حجة خارجية يكون مستند اليها
 وايضا من اختلاف النظم لان الحجة المتسلسلة مستندة على جميع الوجودات
 بالغير بحيث لا يشك عنها شي من الوجودات بالغير كما هو المفروض فلا بد ان
 ان يكون ذلك الوجود الذي يكون حجة الوجودات بالغير مستند اليه
 وجودا بالذات فثبت كمن الوجود بالذات وثبت ان سلسلة
 الوجودات لا تكون متعصرة على الوجودات بالغير وثبت ان الوجودات
 بالغير معلولة ولكيف في ان العلم فرع العلم والعلة اصل له وثبت
 ايضا ان حجة الوجودات بالغير لا يكون غير متشابهة بالفعل لان
 البرهان المذكور قد حكم بوجوب انتهاء الوجود بالذات ولكيف
 في ان الوجود بالذات لا يكون الا وجود الواجب بالذات فثبت

بذلك البرهان

به كذا البرهان وجود الواجب بالذات هو المطلوب بهذا البرهان
 يمكن البطلان كون سلسلة المعلولات الموجودة غير متناهية بالفعل ولا
 يكون متناهية الى حد موجود لاعتبارها وتقريره ان العقل الصحيح
 الغير المشوب بالوجود لا يلاحظ حجة المعلولات المتسلسلة الى
 المتناهية بالفعل بعنوان الاجمال ثم يحكم عليها انها في حكم معلول واحد
 من حيث وجوب الاستتار والعلل خارجة عن ذات الحكم ولا يمكن
 ان الحجة المركبة من المعلولات المودعة سواء كانت متناهية وغير
 متناهية يمكن بالذات فوجب ان يكون مستند الى حجة خارجية
 عن ذات ولا يجوز ان يكون تلك العلة الخارجية جزءا من تلك الحجة
 المركبة من المعلولات الغير المتناهية فامرنا بتبين ولا يجوز ان يكون تلك
 العلة الخارجية معلولة لعلل والا يلزم ان يكون دخل في سلسلة
 المعلولات الغير المتناهية فيكون جزءا منها فوجب ان لا يكون
 تلك العلة الخارجية معلولة فيصدق عليها انها علة لا علة لها فثبت بهذا
 البرهان امور احدثا اثبات وجود علة لا لاعتبارها وليست هي الا
 الواجب بالذات فثبت وجود الواجب بالذات وانما اثبات
 الحمد والشان في كل حكم موجود سواء كان راي الوجود او غيره وانما
 البطلان التكم ووجوب انتهاء سلسلة المعلولات الموجودة الى حجة واحدة
 لها واذ كانت سلسلة متعصرة اليها يلزم ان لا يكون غير متناهية
 بالفعل فيلزم الانتهاء وبطلان التكم وايضا بفعل في اثبات المطلوب
 لا شك في انه فرق بين العلة المتأخرة وبين العلة الصادرة ورتب لان
 الصواب ان لا يجوز ان يخلو في حجة في حقيقة المركب والعلة الصادرة
 هي العلة الموجودة للشيء وهي خارجة عن حقيقة معلولها فالعلة الصادرة
 خارجة والعلة ان عينها لا يخلو فلا يجوز ان تكون العلة ان عينها

٨

علاوة ودية ولا تصد ودية على تالفة لانه لو صارت العلة ان
صد ودية لزم ان يكون هو الشيء موجب له وقد مر بان بطلانه
وكذا الكلام لو صارت العلة تصد ودية تالفة لا يميز هذا ايضا
ان يكون هو الشيء موجب له وقد ثبت بطلانه فان قيل المركب
الواجب بالذات ومن جميع الموجودات الممكنة بالذات امر محتمل بالذات
ومستلزم للواجب بالذات ايضا والمحال ان الواجب بالذات علة
تصد ودية لمركب بالذات فليزمن ان يكون العلة تصد ودية علة تالفة
قلنا يحتاج المركب الى العلة التصد ودية انما يكون بقدر احتياج
اجزائه فان كان كل واحد من محتاجا الى العلة التصد ودية كما في
المركب من الكميات الصرفة يكون المركب محتاجا الى العلة التصد ودية
بقدر احتياج جميع اجزائه لان المحتاج الى امر اخر محتاج الى ذلك
الا اننا نشعر ان ذلك يمكن كل واحد من محتاجا الى العلة التصد ودية بل
اجزائه فقط فيكون المركب محتاجا الى العلة التصد ودية بغير احتياج
بعض الاجزاء فقط دون بعض او في المركب الواجب لمركب ولا
يزم التساوي وهو كون الشيء علة لنفسه ولا يزم ايضا ان يكون
العلة انما تالفة علة تصد ودية لان الواجب بالذات انما يكون علة تصد
بعض اجزائه فكذلك المركب الواجب والمركب لا يجيب اجزائه والذات
يزم ان يكون الواجب بالذات علة تصد ودية لنفسه ايضا والاحتياج
الى الاجزاء التي يكون الواجب علة تصد ودية لا ليس علة تالفة بل
علة تصد ودية خارجة عنها وبالنسبة الى ذلك المركب علة تالفة فقط
وكونه علة تالفة لكاف في وجود ذلك المركب لان وجوده مترتب
على وجوده ومما خرج وجوده عقلا فاقول اننا نعتقد هذا فيقول
لا يجوز ان يقال يجوز ان يكون سلسلة الموجودات متناهية على

المراد بكونه

المراد بكونه معدول وجوده كسلسلة بطريق التسلسل بان يكون
اللاحق مستند الى السابق وان السابق لا سابقه وبهذا لا يخرج التسلسل
بالفعل لانه لا نقول ان المراد ان قام ولا يكون بناوه على بطلان التسلسل
لان العقل الصريح انما يلاحظ على تلك السلسلة بحيث لا يشك عنها
شيء من الموجودات الممكنة انما لا يكتم عليها انما هي مبررة وحكم بالذات
ستلزم اجزاء الواجب بالذات الموجودات الغير المتناهية بالفعل كما هو فرض
المفهم ويكتم عليها ايضا انها في حكم مركب واحد موجود في حيث وجوب
الاستناد الى علة موجودة خارجة عن ذات تلك السلسلة وكل واحد من
اجزائها كما كان علة تالفة فلا يجوز ان يكون شيء منها علة تصد ودية
وموجودا لا يبين ان عدم جواز كون العلة التالفة تصد ودية تالفة
فوجب وجود علة اخرى غير سلسلة الموجودات الممكنة بالذات ومن
الموجود في راجع عن سلسلة الموجودات الممكنة بالذات الا الواجب
بالذات ثبت وجود الواجب بالذات وهو الخط وهذا البرهان ايضا
ثبت الامور الثلاثة المذكورة فينا سبق كما يظهر في المناقشات واعلم
ان الاجزاء البالية سواء كانت خارجة او ذهنية لا يجوز ان يكون
غير متناهية بالفعل فلا يجوز ان يقال يجوز ان يتحقق مركب خارج
مستلزم للاجزاء الخارجية الغير المتناهية بالفعل ومركب من
مستلزم للاجزاء الذهنية الغير المتناهية بالفعل وبيان عدم جواز
ان كل مركب موجود هو كما كانت ان موجودا خارجيا او موجودا
ذهنيا حكم بالذات ولا شك في ان ليس فيما بين الكميات الموجودة
كل اعظم من الكل المركب من جميع ما سوى الله تعالى الموجودات الممكنة بالذات
واكثر اجزائه منه وقد ثبت بالبرهان ان التسلسل وجوب انتهاء سلسلة اجزائه
وكذلك كل الى الواجب بالذات وجوب انتهاء سلسلة الفعل المعكولات الى العلة

لا علم لها كيف يجوز ان يكون اجزاء المركب كما هو كما يتقارفا
 رابته الى غير النهاية بالفعول لا يكون منتزعة الى حد مع ان الجزاء
 قد حكمت بوجود انتهائها الى العلم لا علم لها وايضا اجزاء سلسلة المركب
 المحلقة بالذات لو ذهبت في جانبها الى غير النهاية بالفعول فيزم
 منه وقوع الجزاء المتشابه بالفعول بين حاضرين احدهما الجزاء الوجودي و
 ثانيا العلم الذي لا علم له لا لوجوب انتهائها التسلسل اليها بل لوجوب
 السلف واللازم بقاها لزم منه واما نقول ان الجزاء متجزا الجزاء
 المركب المتكاملات العرفية وزعموا ان الجزاء بالذات ولا يجوز
 ان يكون اجزاء المركب بالذات غير متشابهة بالفعول في جانبها
 لانه لو كان الامر كذلك لما كان ثمة مبرر لاجتماعها في الوجود
 مثلا ثم نقول ما بين هذا المعين وبين اى موجود فوجد في جانبها
 على سبيل الاستغراق الشبهة انما لا يجوز ان يكون متشابهة في كمالها
 متشابهة لزم منه شأها في كمالها وان كان غير متشابه بالفعول لزم منه نقصا
 الجزاء المتشابه بالفعول بين الحاضرين واللازم بقاها لزم منه وقوع
 ان احتمال الاول وهو يستلزم التماثل في كمالها لا يستلزم ان لا يكون
 متشابهة في كمالها ان كانت غائبة او ذهنية بل يقال لو كان كل
 جزء من اجزاء المركب جزءا له متشابهة اجزاء الى جزاء لا فرق له في وقوع الكثير
 بما واحد وذلك فيلزم انها لا يستلزم ان لا يكون لاجزاءها
 الخارجية الى جزاء خارجي كجزء خارجي وايضا لو كان كل جزء من المركب
 سواها كان مركبا خارجيا او مركبا ذهينيا جزاء يلزم منه في جانبها العلم
 وهو العلم بالذاتية فيما نحن فيه فيلزم التسام في المتشابه بالذات والاختلاف
 وذلك بقاها بل لوجوب العلم بالذاتية بالفعول وكذا في جانبها متشابهة
 فان سلسلة الازمان الاصلية فيجب انهاءها الى انا في حقيق لا يوجب

والا في حقيق التماس انما جبهة لان حصول التماس انما يكون بانضمام
 الى السطح الحقيقي لان زوال الالهام بحسب ما يحصل بالذات بالحق و زوال
 الازمان السوي انما يحصل بتفخيم الشخص فيكون المستلزم ان لا يكون متشابه
 اجزاء المركب الذي بخصوصه كان يقال في كمالها ان المركب الموجود الذي
 داخل في كمالها بالذات كالمركب الموجود كما يرى فلا بد من علمه و رتبة متناهية
 حادثة على ان لا يكون ان يكون العلم بالصدور والذاتية والذاتية صدورية
 كما فيلزم منها سلسلة اجزاءها فان قيل لا يجوز ان يكون غير متشابه
 الاجزاء في ذاتها فغير الطرف الذي ينشئ الى العلم بالصدور و رتبة وانما
 في احد الطرفين ليستلزم تماثل الطرف الآخر المقابل فقلت لا وجب
 ان يكون جميع اجزاء الموجود بالفعول في الوجود لان وجود الكل لا يمكن
 بوجود جميع اجزائه فلو كان كذلك لكان غير متشابهة بالفعول موجودة
 في الوجود و يكون عدم تماثلها في الجانب الآخر المقابل للذات الذي ينشئ
 فيها الى العلم بالصدور و رتبة يلزم منه وقوع الجزاء المتشابه بالفعول بين حاضرين
 احدهما العلم بالصدور و رتبة والآخر الذي ينشئ من الذي يكون طرفا لهما
 الاجزاء الجزاء المتشابهة بالفعول الموجودة في العلم بالذاتية فينبغي اليه
 منطوقه وايضا الحاصل على تامة الحال فيلزم منه وقوع الجزاء المتشابه بالفعول
 بين الفاعل والمقابل فيلزم منه الحال ويستلزم انما غير موجود لانهما
 ولا خارجا وهذا الطريق يمكن ابطاله ان يكون الصدور العلوية في كل
 العقل والحركة غير متشابهة بالفعول فاقبل في اقسام لا تفرق الجزاء
 المتشابهة بالفعول كمرصوده مجمل وان لم يكن مقصوده مفصلا فقلت ليس
 المراد من ذلك حقيقة الغير المتشابه بالفعول يحصل في الازمان اجالا لا في
 بل لانه من غير ان الجزاء المتشابه بالفعول يحصل ان في الازمان وكل على
 بحيث يبرى على ذي العنوان كما في حقيقة الوجوب بالذات والمستغ

لقد

والمستبذ بالذات وانما قلنا ذلك لان البرهان قد حكم بمتبذ وجود الغير
 الغير المستبذ بالفعل ذهنا وخارجا على ما بينا مفصلا وكيف يكون القول
 بوجوه حقيقة الغير المستبذ هو بالفعل في ذهنه فالوجود انما هو للذات
 فقط دون العنوان والحكم على الشيء وان كان بعد التصور كمن تصور
 قد يكون العنوان والوجود فقط لا يرى في حكمه على الجمول المطلق والمعدوم
 المطلق وشريك الوجوب بعد التصور بالوجود والعنوان ثم حكم على
 العنوان الذي حصل في ذهنه بحيث يبرى على ذي العنوان
 والمجرد عنه فمن مع ان ذي العنوان الجمول المطلق والمعدوم المطلق
 وشريك الوجوب في حصوله في ذهن من الازمان وكذا الاحكام
 الجارية على الوجوب بالذات فان حصل في ذهنه انما هو مفهوم
 بالذات لا المفرد المعنوي وذو عزم ان هذا المفهوم فيحصل في
 عنوانه ويحكم عليه بحيث يبرى ذلك حكم على المعبر عنه بهذا المفهوم
 في عنوانه ولا يمكن ان يحصل المعبر عنه بمفهوم الوجوب بالذات
 في ذهنه واللازم الانقلاب الحكم لان كل حاصل في ذهنه محتاج
 وجوده اليه وكل محتاج في وجوده اليه مكن بالذات فليزمن ان
 يكون ما فرض انه وجوب الوجود بالذات محكما بالذات وكذا القول
 المعبر عنه بمفهوم المستبذ بالذات في ذهنه يلزم الانقلاب الحكم
 كل حاصل فيه لا يكون الا الحكم بالذات لا غير فليزمن ان يكون ما فرض
 انه مستبذ بالذات ويكون الاستدلال على بطلان الغير المتشابه
 من المتشابهين معا كما يقال لو جاز وجود الغير المستبذ في الخارج
 معا لجاز ان نعين جزءه او ساطع جزءه مبداء ثم نقول ليس هذا
 الجزء المعين وبين ان جزءه على سبيل الاستدلال السهل اجالا في
 ان يكون غير متشابه بالفعل فما كان متشابها يلزم متشابه الكل بما على

ان هذا الزود يكون جازيا في كل غير متشابه لا حصا صرح به بجانب
 دون جانب ولا شك في ان اذا كان في كل غير متشابه متشابهيا
 يلزم متشابه الكل وان كان غير متشابه في كل غير المتشابهين يلزم منه وقوع
 الغير المستبذ بالفعل بين حاصرين مرتين احداهما متشابهة واحدة
 من المتشابهة الاخرى المتشابهة واللازم فطري الاستدلال وهذا البرهان يكون
 جازيا في بطلان الغير المتشابه بالفعل في جانب واحد فقط ايضا بقرينة
 ما بينا في التناقض وبهذا البرهان يمكن البطلان في متشابهية بالفعل
 سواء كانت اجزاها بين طرفي القوة ومعدومة الفعل كما في الحكم المتشابه
 سواء كان قارا كالخط والسطح والبسم التعديمي وغيره قارا لان او كما
 بالفعل المحض كما في الحكم المتشابه وبهذا البرهان يثبت برهان الخفيات ولا
 تقر بان احداهما ذكرناه مشددا وهو قائم ولا يتوجه عليه شك واعتراض
 وتبينها ما يتوجه عليه الاعتراض المستبعد وذلك بان يقال انما اذا فرضنا
 جسيما يكون ذراعا مثلا ثم نفرض فيه نقاطا ويكون بين كل نقطتين
 ونقطة اخرى دون الذراع وعلى هذا التقرير لا يلزم ان يكون الكل
 دون الذراع لان حال الكل لا يشترط ان لا يلزم ان مثل كل واحد
 لا يلزم اختلاف طوله الا ان يصدق ان يقال هذا الرغيف يشبع
 كل انسان اذا كان المراد من الكل الكل القسري ولا يصدق ان
 يقال هذا الرغيف يشبع كل انسان كان المراد من الكل الكل الجوعى وبنا
 على التقرير فليقر بان يقال اذا فرضنا شيئا غير النهائي ونفرض فيه
 نقاطا او حدودا او جزاء ثم قيل ما بين كل نقطتين ونقطة اخرى يكون متشابها
 فهو سلم لكن لا يلزم منه ان يكون الكل الجوعى متشابها ايضا لاجل ان
 حال كل القسري والى الجوعى كما هو على هذا التقرير لا يتم برهان الخفيات
 ولا يمكن البطلان الغير المتشابه من سبب وقوعه في الاعتراض هو ملاحظة

كله

نقطتين نقطتين واحدتين احدهما جسيمين فواحد من الحكم بان
 يكون متشابهيا وعندها لا يلزم ان يكون الكل ايضا متشابهيا بل هو
 حال الكل الا فرادى والكل المجزئ كما هو اما التقدير الصحيح الذي ذكرناه
 فلا يرد ذلك الاعتراض لان النقطتين لا نقطه واحدة او حدها
 او جزءا واحدا ثم نقول ما بين العينين وبين آية نقطه فرضت الى
 ما بين الوجود او احدى جوارحه فرضنا الى ما بين الوجود وعلى سبيل الاجمال
 وعلى سبيل الاستقراء الشئ الاجمال فلا يحسن ان يكون متشابهيا
 او غير متشابه فعلى الاول يجرى شئ الكل وعلى الثاني يلزم ان يكون غير
 المستأخر محصورا بين حاصرين وانما قلنا انه لا يرد ذلك الاعتراض
 لان العقل القوي البرهان المشرب بالوهم لا يلاحظ الامور البهيمية المتشابهة
 اجالا على ما مر سابقا مرارا وعلى هذا ان العينين مبداء متشابهة للنقطتين
 الخفية او هي العينين ثم لان لا يلاحظ جميع ما عدا هذه العينين على سبيل
 الاستقراء الشئ الاجمال ثم ان يقول ما بين هذه العينين وبين الشئ
 ما بين الوجود وعلى سبيل الاستقراء الشئ الاجمال لا يحسن ان يكون متشابهيا
 او غير متشابه لما ذكرناه فاقى ما بين الوجود وشئ الكل واحد
 على سبيل الاستقراء الشئ الاجمال بحيث لا يكون شئ من النقطتين او حدها
 او الجزء خارجا عنه ولا شك في انه اذا كان ما بين هذه العينين وبين الشئ
 شئ ما بين الوجود وعلى سبيل الاستقراء الشئ الاجمال متشابهيا يلزم
 ان يكون الكل متشابهيا ولا شك ايضا انه لو كان ما بين هذه العينين
 وبين الشئ ما بين الوجود وغير متشابه يلزم منه ان يكون البرهان
 محصورا بين حاصرين وعلى هذا التقدير الصحيح يذهب الاعتراض ويكون
 البرهان تاما لا يخفى على اولى العيون والشئ المقبول ذكره في النقوديات
 هذا البرهان لانها تسمى بالبرهان الواحد وشراها في البرهان الواحد
 الصريح

الصحيح الذي قرأناه من السيد الشريف في هاشية شرح حكم العينين ان
 تقريرا لا يكون ناضيا في دفع الاعتراض المذكور وهو بعض النظر
 ولا يمس علينا بنقل عبارته الى حكمه شبيهة عند قول الشئ في موضع
 شئ من الابعاد يصدر عن عين كل واحد منها ان متناه قال وان كانت
 لا شرا في ذكر ان الشئ ما حكم على الكل المجزئ بما حكم به على كل واحد ليكن
 كما انك اذا قلت ما بين كل واحد واحد ووجدت ان الذراع فانه لا يلزم
 ان يكون الكل دون الذراع بل قد يكون كذلك وقد يكون ذراعا
 او اكثر بل يمكن ان يكون ما بين كل واحد واحد واحد واحد واحد واحد
 فكل الكل يكون دون الذراع وهو من عدم متناه وكل واحد واحد واحد واحد
 واحد على الترتيب فقط بل يتنا والى وان كان مع احدى وجهه كان
 كان من الاعداد المستمرة لعدم النهاية سواء قربتها وبعدت فتمت
 على اختتام اولها ليشتمل لهذا الصديق اذا كان ما بين اى عدوى
 عدو متشابهيا كان لكل متشابهيا وهو لا يميز ولا يفرق بين شئ من الحكم يكون
 الحكم الكل دون الذراع اذا كان ما بين كل واحد واحد واحد واحد واحد
 الذراع فانه ليس كذلك بل لا يلزم ليشتمل لانه لا يخفى على المصنف
 ان ما ذكره انما كان في توجيه كلامه في دفع المقبول يرجع الى ما ذكرناه
 من التقدير الصحيح لبرهان الحيات مسبوها وشروها وكان السيد الشريف
 كما بين عند ذلك يقال ما بين كل واحد واحد واحد واحد واحد واحد
 يقال كل واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد
 ما وضحه مفسلا فان قيل برهان الحيات لا يجرى الا في سلسلة
 مرتبة فلا يجرى الترتيب السببي السببي والترتيب الوصفى اما ان كان
 شئ منها فلا يجرى اجمالا فكيف البرهان مثل ان كل قلت بكم اجمالا
 البرهان في مثل كل ارجل ايضا لان العقل الصريح لا يلاحظ

جميع اجزاء العقل بعنوان الاجال ثم لان لفظ العقل لا يجرى الا بالاجزاء
 بعنوان الاجال سلسلة مرتبة ترتيبا وصفا ثم لاجزاء ذلك البرهان
 الوجه الصحيح الذي مر ذكره مشروحا والسر في ذلك ان منشأ الترتيب في ذلك
 اللفظ متحقق واذ الترتيب منشأ الترتيب يكون الفرق في تركيب
 نفس الامر لا يرى ان الكثرة السكتية للعقل فرض مركبة ثم استغناط
 الدائرة العظيمة والصغيرة كما ذكره المتكلمين بل تفاوتت فيها وتغيرت
 ابطال عدم شأها مثل كل امر مزج آخر وهو ان كل جبهة من اجزاء
 لمقدار معين كجانب الواقع واذ كانا تحت عين متناهية يلزم ان يحصل
 منها مقدار غير متناه في العقل ولكان جميع ما كان تحت تلك الافكار
 من اجسام والمقادير محو كايدي فيلزم ان يكون العلة المتشابهة للعقل
 متشابهة كما ويريد فيلزم ان يكون البرهان المتشابه للعقل محصورا والادراك
 والمعلوم متشابه لشيء بقرينة في المقام وهو ان لا يكون في
 عالم العقل احد غير متناهية العقل لا يكون شيئا متساويا
 متناهي يكون الجميع متساويا الى علو وحسنة وعلى هذا التقدير لا يمكن
 اجزاء البرهان المذكور وسجي زيا في كلام في هذا المقام باذنا الله
 تعالى ويقول ايضا لا يكون ان يكون كل جزء من المركب لا يتنقل الكلام
 الى اجزاء البرهان وهذا النقل لا ينتهي الى احد فاما ان كل جزء من اجزاء البرهان
 بالعقل فيلزم وجود كلات مرتبة غير متناهية بالعقل لان اجزاء البرهان
 فيلزم ان يكون الكل الاول الذي فرض وجوده في الخارج متشكلا على وجود
 كلات غير متناهية بالعقل لان وجود الكل يستلزم وجود جميع
 اجزاءه وان كان المفروض عدم انتفاء المركب كما رجحنا البسيط
 فخرج فيلزم ان يكون حال كل جزء من اجزاء العقل الاول متشكلا
 حيث اشتمل على الكليات غير متناهية بالعقل فيلزم التسليم في البرهان

التلويح

التلويح المرتبة الموجودة في الخارج واللازم بقدر كماله في كل شيء
 كل مركب خارجي باوجوده مركب خارجي فيكون كغيره خارجيا فيكون
 لم يثبت المركب كغيره البسيط الخارج من غير منه وجود الكثرة في كل
 واحد خارجي وكنه يستلزم لوجود الكل بدون وجود جزء لان الواحد
 جزءا لكثير واللازم نظري الاستحالة فوجب ان المركب الموجود في الخارج
 يحكم البرهان المذكور وخلاصة هذا البرهان جارية على وجوب انتفاء الكثرة
 الذهنية في البسيط الذهني فحاجا الى اجزاء خارجية كجانب انتفاءها على
 خارج بسيط في الخارج يحكم البرهان المذكور كجانب انتفاء الاجزاء الذهنية
 الى جزء ذهني بسيط في الذهن يحكم ذلك البرهان كجانب انتفاء سلسلة الاجزاء
 ليس لاجزاء ذهنية وروحيات العالم البسيط الذهني وكذا سلسلة العقول
 يجب انتفاءها وانصل الى جزء ذهني وهو العقل لا غير البسيط الذهني
 ايضا من جملة احكام وجوده وهو وجود الكل متافرد وجوده كجانب
 المرتبة العقلية يحتمل ان العقل نسب عقل العقل الجمل ولا يلزم
 بالكل لان جعل الواحد مستقدا على الاثنين با على ان وجود الواحد
 مستقدا على وجود الاثنين او اذ كان وجود الواحد مستقدا على وجود
 الاثنين كجانب المرتبة العقلية يلزم منه تقدم جعل الواحد مستقدا على
 جعل الوجود المتأخر عقلا وايضا ليس الكل بسببة الى جزء ذاتا ولا ذاتا
 له سببا وعلا لوجوده فيكون عرضيا وذلك في ان العرض في مرتبة
 الذات والذاتيات كلف يتصور ان يكون وجود الكل في مرتبة وجود
 الجزء وكيف يتصور ان يكون ذات الكل في مرتبة ذات الجزء وكيف يتصور
 جعل الكل في مرتبة جعل الجزء وايضا وجود الكل متافرد ذات الكل وذات
 الكل متافرد ذات الجزء وجوده وتحقق كجانب المرتبة العقلية فلا يتصور
 ان يكون ذات الكل وجوده في مرتبة ذات الجزء وجوده وجعل في مرتبة

جعلوه التقديم بحسب المرتبة العقلية لا ينافي الحقيقة الخارجية الا ان كان
 اليه مقتضى على حركة المقتض بحسب المرتبة العقلية مع ثبوت الحقيقة الخارجية
 منها لا يقال لم لا يكون ان يكون حركة اليه مقتضى على حركة المقتض في الخارج
 باعتبار وجودها ايضا في الخارج بحسب رآه لا نقول التقديم الخارجي
 والحقيقة الخارجية امران متساويان والمتساويان لا يتجان ولا بالضرورة ولا بغير
 ذلك مقتضى الميزان فانه لا يجوز ان يكون كونه كونه واحدة كمعية مستعاره
 وموجبه معاينة الخارج في آن واحد واما زمان واحد ولا بالضرورة واما
 تلك ان التقديم الخارجي والحقيقة الخارجية امران متساويان لان التقديم
 الخارجي اما عين الاتسكال الخارجي المستلزم وكذا الحقيقة الخارجية المستلزمة
 عدم الاتسكال الخارجي المستلزم وعلى تقدير تبيين استيعاب التقديم
 الخارجي والحقيقة الخارجية في شئ معين بالشيء معين آخر في آن واحد
 او زمان واحد فظهر حقيقة ان التقديم الخارجي لا يتصور بدون
 الاتسكال الخارجي في طرف خارجي كما ان التقديم الذي هو لا يتصور بدون
 الاتسكال الذي هو في كونه الوجود الذي هو ايضا نقول في اثبات الحد
 لكن هذا اثبات لا بد منه من تسمية المقتضى اعلم ان المحققين في الحقيقة
 عموما اكلها بالاشيئ مع فرض شركة بين كثيرين ولا بد ان يكون التوحي في كونه
 في توهيف اكلها بمعنى التوحي العقل ولا يجوز ان يكون مقتضى التوحي العقل
 واللا يلزم وجود الميزان الحقيقي في توهيف اكلها لان ميزان الحقيقة
 لا يستلزم تقدير شركة بين كثيرين لانه من قبيل فرض الحال كما في التقديم
 مثل ان كان زيد حار فوجدنا على وجه التوحي انما هو بغير شركة بين
 كثيرين بغير توهيف فالحق ان كان بغير توهيف العقل بغير ان يكون
 فرض شركة في الحقيقة بين كثيرين فصار كما لا يتوحي فصار كما لا يتوحي
 بغير التوحي العقل بغير ان يكون فرض شركة في الحقيقة بين كثيرين

ج

بالاضافة

بالاضافة فظهر ان بين ان يقال فرض حال لا يتوحي في ان
 يقال فرض حال بالاضافة على ما قرر في الكتب الميزانية والسر اكلها
 في كون الميزان الحقيقي ما قلناه وقبح الشركة بين كثيرين وكون اكلها
 غير مانع من حقيقة منه هو ان اكلها بالاشيئ لا يغير حقيقة ما هو مانع
 من وقوع الشركة بين كثيرين وهو التحقيق والشخص فلا ان اكلها
 امر اسما صاعدا لا وقوع الشركة فيه بل ان مقتضى الحقيقة فانه غير
 حقيقة الشخصية التيقن والشخص الذي يكون ما قلناه وقبح الشركة
 فيها هو مقتضى خلاف ذلك اكلها في الحقيقة وقبح الشركة فيه فانه
 من وقوع الشركة بين كثيرين انما يكون مقتضى حقيقة الاشخاص المتدبر
 كنه اكلها في حقيقة اكلها ايضا فظهر ان التيقن والشخص انما في حقيقة
 الشخصية التي يكون الاشخاص وخارج حقيقة اكلها التي تكون مشتركة
 مستندة بين تلك الاشخاص المتدبر فكلها حقيقة لا بد منها التيقن
 والشخص بغير ان يكون اكلها ايضا غير متيقن تيقنا شخصيا وانما قدما
 به كنه يخرج التيقن بحسب النوع وغيرهما من التيقنات الغير المانعة
 من وقوع الشركة بين كثيرين فان لم يكن ان كان التيقن حقيقيا فغير
 غير الفصل لكن ذلك ليس مع كونه شتملا كما ذلك التيقن بحسب اكلها
 بالاشيئ الى الاشياء المتدبر فكلها ويكون مشتركا معنويا بين تلك
 الاشياء المتدبر فكلها وكذا النوع وان كان التيقن من غير اشياء
 لكن مع ذلك بالاشيئ الى الاشياء والاشخاص المتدبر فكلها ويكون
 مستندة مشتركا معنويا بينها اما اكثر من ذلك واثبات المتدبر فكلها
 اكلها الذي هو العقل مشترك في ذلك ان يكون موجودة او معدومة
 لعدم اكلها بينهما لا اواء العقل اشرارها كنه كنه ان
 يكون موجودة او معدومة والكتب المتباين تباين كليا كما لم يوجد

الخاص والمعموم الخارج من الدلائل في النفس لا يجوز ان يكون
فردا واحدا فزاد في ذلك ولا يلزم ان لا يكون بينهما بين كليهما
فان فردا لثان سوا كانت موجودة او معدومة فذلك في الحقيقة
فان كانت موجودة فهي في الحقيقة لثان الموجودة وان كانت
معدومة كانت في الحقيقة لثان المعدوم وكذا ان الاخر
الموجود لثان لا يجوز وجودها تحت نفس الموجود كذا في ذلك
لا يجوز ان يكون الامتداد والمعدوم لثان في ذاتها تحت نفس
المعدوم وجميع ذلك تحت لثان المعدوم وكذا في ذلك
جميع الكلمات المتباينة بما يكلي لان العقل لا يجوز وجود
احد المتباينين تحت المتباين الاخر بما يكلي سوا كان موجودا او
معدوما فمما يجوز تقدير وجود واحد من المتباينين تحت المتباين
الاخر والفرق بين التميز العقلي والتقدير العقلي في هذا
وغير خصوصية بعض الكلمات ان لا يكون فردا الامموم كالمعدوم
المطلق والمجهول المطلق والظاهر المطلق والوجود في الامموم
المطلق بغير مفهوم الامموم المطلق في الامموم كالمعدوم
ولا شك في ان الامموم المطلق باعتبار هذا المفهوم المذكور لا يجوز
العقل صدق وجوده في الامموم المطلق ولا يجوز ان يكون
عنوان الامموم المطلق كلف يصح بغير صدق بغير اعتقادي
كما موجود في الذهن او الخارج ويكون عنوانا لوجود ايضا والا
يلزم جواز ان لا يكون الاشياء الواحدة في ان موجودا واحدا معدوم
سواء كان في نظر المطلق وكذا الكلام في المجهول للمطلق و
الاشياء المطلق كالمظهر في الصفات وخصوصية بعض اشياء
ان لا يكون فردا الامموم الخارج كلف عدم الموجود فانه معدوم

كلي

كانت من جميع الموجودات كما هي ولا يكون فردا للمخرج تحت الامموم
الخارج فقط وكذا الكلام في الوجود والعدم والوجود الا في
الوجود والامموم في خصوصية بعض اشياء منها ان يكون بعض افراد
موجودا وبعض افراد معدوما كاللثان فذلك لما لم يكن من اشياء الوجود
والعدم معبر في حقيقة وجوده ان يكون بعض افراد موجودا او بعض
اشياء معدوما اذا تمثلت المقدمات فنقول لا نزاع لاحد من ارباب
التحصيل في ان مفهوم واجب الوجود بالذات مفهوم كلي تجوز العقل
بجود ملاحظة ذلك المفهوم صدق على كثيرين وكذا الكلام في مفهوم منسج
الوجود وممكن الوجود بالذات فان العقل تجوز ملاحظة كل واحد من
المفومات الثلاثة مع قطع النظر عن الاحوال في اربعة على كل واحد
منها تجوز صدق كل واحد منها على كثيرين بصدق على كل واحد
منها ان كل تجوز العقل صدق كل واحد منها على كثيرين اذا نظر في نفس
مفهوم كل واحد منها وقطع النظر عن جميع ما ذكره كل واحد منها
وقد ثبت سابقا بالبرهان ان تلك الكلمات الثلاثة كلمات متباينة
تباين كليها بحيث لا تجوز العقل صدق الاثنين منها والثلاثة على امر
واحد فمما يجوز تقدير صدق الاثنين منها او الثلاثة على امر واحد
والفرق بين التميز العقلي والتقدير العقلي في هذا كما هو كما كان مفهوم
واجب الوجود بالذات كليها تجوز العقل صدق على كثيرين فلا يلزم
فردا فلا يلزم ان يكون فردا موجودا او معدوما بما ينال على عدم
الوسط بينهما والاحتلال لثان باطل في حق الاول وبذلك
ثبت وجود واجب الذات وهو ان لا يطل ان الاحتمال
الاشياء فلا يلزم ان يكون فردا فخرج من ان يكون عدم لثان او لغيره
ولا وسط بينهما فان كان لثان لم يلزم ان يكون فردا للمنتسج الوجود

البرهان بانها متحدة بالذات فانه لم يبق برهان على استقامه
وانما نتا فانه لا يجوز ان يكون الواجب بالذات واختل مفهوم
المتشع بالذات لان مفهوم الواجب بالذات مفهوم مشترك بالذات
كلها متساوية لان لا يجوز اجتماعها في واحدة واحدة حكمه انه لا يجوز ان يكون
مفهوم المتشع بالذات صادقا على موجود خارجي فكله لا يجوز
ان يكون مفهوم الواجب بالذات صادقا على امر يكون متشع
الوجود بالذات وانما خرج قاطبة اطراف الكلام فانها متحدة بالذات
الا فقام قان قبل شريك الواجب بالذات ودخل تحت مفهوم الواجب
الواجب بالذات متشع ان شريك الواجب بالذات متشع بالذات
بحكم البراهين العقلية فيلزم دخول امر واحد تحت الكلين المتباينين
تباين كليهما قد مر انه قد دخلت مفهوم الواجب بالذات باعتبار كل
لفظ نفس المفهوم كل واحد كلياً وكل واحد باعتبار نفس مفهوم مع قطع النظر
عن جميع الامور الخارجة عنه لا ياتي في وقوع الشك فيه مفهوم
واجب الوجود بالذات بحيث يفتش مفهوم مع قطع النظر عن البرهان
العقلية لا ياتي في وقوع الشك فيه وفيه الا ياتي في كون البرهان
العقلية حاكما على وجوده وايضا لان شريك الواجب بالذات في عامه ان
يكون واختلكت تلك بالذات متشع وخرج الشك في وجوب الواجب بالذات
الامر وبانه يكون متشع اطرافه واحدة في الواقع ونفس الامر وبان
معه ذلك فهو يكون متشع بالذات متباينة الحقيقة من البرهان
العقلية هو ان كل ما بان المفهوم بهذا المفهوم الكلي وهو مفهوم الواجب
بالذات لا يكون في الواقع ونفس الامر الاستحسانا احد فقط فكل
معه انه في البرهان الحقيقة التامة ان نفس مفهوم الواجب بالذات
نفس المفهوم الواجب مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة

عن

عنه عن انه راجحة متشع بالذات وكيف لا وكل ما يثبت بفعله لم يثبت
لا ياتي في شريك الكثيرين في مفهوم واجب الوجود بالذات وان كان متشع
كلها لا ياتي في شريك بعض المفهوم عنه وخرج الشك في كون الامر خارجي عنه وهو
البرهان العقلي فكله بان شريكه كثيرين لا يكون متشع بالذات واقع ونفس الامر
فليس بالذات ان يكون له في حقيقة ان يكون شريكاً له في ثبوت هذا المفهوم
لا ايضا ويكون كل منهما موجودا في الخارج وليس شأن البرهان في كيفية مفهوم الواجب
بالذات لان كلية هذا المفهوم تامة عند البرهان ايضا ولهذا تقرر ان البرهان العقلي
بحسب الواقع ونفس الامر لا ينفك الشك في نفس المفهوم ايضا ولا يخاف في انه لا
سواء في ثبوت الشك في نفس مفهوم الواجب بالذات في شريكه في الواقع
فقط لان متساوية ثبوت الشك في نفس المفهوم هو في ثبوت الشك في نفس المفهوم
لان في ثبوت الشك في نفس المفهوم فقط فكل شريك الواجب بالذات متشع مفهوم
واجب الوجود بالذات فانه هو مجرد ملاحظة ذلك المفهوم الكلي مع قطع النظر
عن جميع مصادره ودخلت مفهوم المتشع بالذات ليس مجرد ملاحظة مفهوم
المتشع بالذات بل باعتبار امر خارج عن ذلك المفهوم وهو البرهان العقلي وايضا
لو لم يكن مفهوم الواجب بالذات كلياً غير ان شريكه كثيرين ويكون برهان
حقيقياً باعتبار وقوع الشك في شريكه كثيرين لا واقع الاستحسان الى ان كان متشع
نفس الشريك واجبات التوحيد وليس فليس ما ذكره المفهوم من انه يثبت
واجب تحت الكلين المتباينين تباين كلياً في البرهان العقل اذا نظر الى مفهوم
الواجب بالذات مع قطع النظر عن جميع مصادره ونظر الى مفهوم المتشع بالذات مع
قطع النظر عن جميع مصادره فيكون امر واحد لا يجوز ان يكون واحد تحت كل
واحد من ذلك المفهومين الكليين بناء على التباين في تباين كليهما
كاثبت في سابق فكل شريك الواجب بالذات يكون واحد تحت مفهوم الواجب
بالذات او لو خط او لو خط ذلك المفهوم بحيث يثبت بنفسه مع قطع النظر

من جميع ما عداه في لا يجوز العقل في لا يمتنع المشي بالذات اذا لم يحط بالشيء
نفسه من قطع النظر عن جميع ما عداه فلم يلزم دخول امر واحد تحت الكليتين المتشابهتين
كلها اذا لم يحط بالشيء باثنين من قطع النظر عن جميع ما عداها فاما العقل فيكون
جواز دخول امر واحد تحت ذنوب المعنويين الكليتين المتشابهتين ثانيا
كلها اذا نظر الى نفس ذنوب الكليتين المتشابهتين والقاعدة الكلية
التي ذكرها في سابقها من ان الكليتين المتشابهتين ثانيا كلها اذا نظر العقل
الى نفس مفهوم من قطع النظر عن جميع ما عداها لا يجوز تجزئته عقليا ودخول امر
واحد تحتها معا وثلاث هذه القاعدة الكلية لم يلزم قطع لان شريك في
بالذات وفي كل تحت مفهوم الواجب بالذات كغيره لا مطلقا بل باعتبار
وهو ان يكون مفهوم الواجب بالذات مطلقا باعتبار نفسه من قطع النظر
عن جميع ما عداه وهذا الاستبعاد لا يجوز دخول تحت مفهوم المنفصل اذا لم يحط
باعتبار نفسه من قطع النظر عن جميع ما عداه واما دخول شريك الواجب بالذات
تحت مفهوم المنفصل بالذات فلا يكون باعتبار ملاحظة نفس مفهوم المنفصل
بالذات بل يكون بسبب ما خارج عنه وهو ان العقل كما انه لا يميز
شريك الواجب بالذات تحت بالذات فمنع الواقع ونفس الامر وهذا
الاعتبار يتعين ودخول المنفصل بالذات ولا يجوز دخول الواجب بالذات
فقد علم ان الاستبعاد ايضا لم يلزم ودخول امر واحد تحت المتشابهتين ثانيا كلها
لان البرهان قد علم بوجوب دخول شريك الواجب بالذات تحت المنفصل بالذات
بحسب الواقع ونفس الامر بوجوب كونه ذنوبا للمنفصل بالذات في الواقع ونفس
الامر وباعتبار كونه ذنوبا للواجب بالذات كغيره لا مطلقا بل بحسب الواقع
فقط كما هو بوجه جميع ما ذكرناه ان المختصين من المنطقين ذكرنا في
مقام الفرق بين الثابت وبين الحقيقة الحقيقية ان الحقيقة الكلية في ذاتها
يكون الحكم فيها على الافراد الموجودة في الخارج وفي الحقيقة الكلية الحقيقية يكون

فلم

الحكم فيها على الافراد الموجودة في الخارج وعلى الافراد الغير الموجودة في الخارج
ايضا كما لا ريب والمقدرة الوجودية وحدها ان الافراد المقدرة موجودة
ان يكون من الاشياء المتشابهة اي الاشياء المتشابهة تحت موضوع الحقيقة
الكليتين الحقيقية انه راجع بطريق الامكان لا بالعدم الامكان والاشتراك
والا يلزم ان لا يتحقق الحقيقة الكلية الصادقة بالبيان في الاما او اقل كل
ان كانا كاشف مثل فلان يكون المراد من افاد اليك ان هو الا في الاما
تحت بطريق الامكان ولا يلزم ان يراد منها الصفة المنفصلة بالذات ايضا
كلها وانما لا يكتفى عليها ان لا يكون عليها اليك ان كانا كاشف والمقدرة
في ان الحكم لا يكون ثابتا لما يلزم ان لا يصح في كل ان كانا كاشف كذا
غير ان الحقيقة الكلية التي يمكن المراد من الافراد المتشابهة تحت موضوعها
افرادا اعم من الامكان والاشتراك لا راجع لاجل معنى او افاد اليك ان
الامان ان ايضا كاشف والامر والامر والشئ فلا شك ان لا يثبت
لها الحكم فيلزم ان يرجع كل ان كانا كاشف لاجل موضوعية صادقة وهو
بعض الامان كانا كاشف لاجل موضوعية صادقة وهو بعض الامان كانا كاشف
فيلزم ان لا يصح في كل ان كانا كاشف لاجل موضوعية صادقة وهذا الكلام في غير
من القضايا الكلية فيلزم ان لا يصح في الحقيقة الموجودة الكلية وكذا
ان بنية الكلية لا راجع لاشترط الامان في جوارب جزاء افاد اليك ان
او اذ الحكم والمنفصل جميعا يلزم ان لا يصح في شئ من الامان في كل
بعض الاشياء والمنفصل لثلاث ان هو لا فيلزم ان يرجع تلك السالبة لاجل موضوعية
بوجه السالبة لاجل موضوعية اما ان بنية الجزئية في بعض الامان في سبب الجزئية
من ذلك البعض في هو الا في الحكم لثلاث ان واما الموضوعية في بنية في
بعض الامان في جزاء المراد من الحكم البعض هو الا في المنفصل لثلاث ان فيلزم
ان لا يصح في الحقيقة الكلية لثلاث ايضا فيلزم ان لا يصح في الحقيقة

الكيفية ابراهيم عدم صدق الحقيقة الكلية ابراهيم عدم انتاج الاشكال الكلي
 مثلاً لان شرط انتاج الكلية الكبر كما نرى في مقامه والادام فكل الاستحالة
 ووجه تسمية نقلها ان شرطه ان يكون في واحد الكليين المتباينين
 بتباين كليهما في ذاتها فمتى بالذات وغير متكرر عند العقل الصحيح فلا يكون النقل
 الغير المطلوب بالبرهان ان يكون احد سوائلها موجودا او معدوما داخل
 تحت الكليين المتباينين بتباينهما ويكون عنوانا له وهو ذو عنوانا لها
 ولشكنا ان مفهوم موزي الوجود بالذات ومفهوم موزي العدم بالذات
 كلياً متباينان بتباين كليهما فلا يصح عند العقل الصحيح اجتماعهما في امر
 واحد لا يجوز اجتماعهما في امر واحد في العقل الصحيح لا يجوز اجتماع
 الوجود والعدم معاً في امر واحد في العقل والادام بقا فالمراد
 مثلاً في كونهما في اجتماعهما لا يجوز اجتماعهما في العقل كما مراد ولا
 يكفي ما مراده في نسكو انه لا يكون عنده تفرقة بين مفهوم الواجب بالذات
 ومفهوم الممكن بالذات ومفهوم المستبعد بالذات في ان كل واحد من تلك المفاهيم
 الثلاثة مفهوم كونه العقل الصحيح صدق على كثرين بالنظر الى نفس المفهوم الكلي
 فكل ان مفهوم الممكن بالذات مفهوم كونه العقل صدق على كثرين بالنظر الى نفس
 المفهوم مع قطع النظر عن جميع ما عداه ومفهوم المستبعد بالذات مفهوم كونه العقل
 صدق على كثرين بالنظر الى نفس المفهوم مع قطع النظر عن جميع ما عداه فكل مفهوم
 الواجب بالذات مفهوم كونه العقل صدق على كثرين بالنظر الى نفس المفهوم
 مع قطع النظر عن جميع ما عداه ولا تعاد في ذلك بين مفهوم الممكن بالذات
 ومفهوم الواجب بالذات كما نرى في ان التفات ولم يبرهن ان كل مفهوم
 مفهوم الواجب الوجود بالذات كلياً كقولنا كثرين بالنظر الى نفس المفهوم
 قطع النظر عن جميع ما عداه وكيف يفهم هذا مع كونه كلياً وصدق توفيقاً كلياً
 عليه بل البرهان انما قام على ان الكثرة التي رتبة لا على الكثرة كقوله في نفس المفهوم

والا
 ايضا

والا لما وقع الاستساج في نفي الشريك واثبات التوحيد الى البرهان كما
 لا يخفى على من لم يسلح عن معتقدي صفة الذات ان كما مر في ان لا يجوز دخول امر
 تحت مفهوم الواجب بالذات ومفهوم المستبعد بالذات لان كليهما متباينان
 بتباين كليهما كما مراد في الاصح لم يجوز ان يكون مفهوم الواجب بالذات مفهوماً
 كلياً ليس له وجود موجود ولا معدوم ايضا لمفهوم الممكن بالذات لان كليهما
 بالامكان العام تحت كل شيء الموجود وطبع المحدث ايضا لمفهوم الممكن
 بالامكان العام في وجوده ولا في عدمه ومفهوم الممكن بالامكان العام في العلم
 لا نقول ان ايضا فيكون كلياً بنفس الافتراض والميل فلم يجوز ان يكون مفهوم
 الواجب بالذات ايضا كلياً اشتراطاً جلياً ولا يكون له فرد واحد
 لا في وجوده ولا في عدمه ومفهوم الممكن بالامكان العام لا نقول
 فرق بين مفهوم الواجب بالذات وبين مفهوم الممكن بالامكان العام
 لان بعض الممكن بالامكان العام في العلم والميل بالامكان العام قد استوعب جميع
 الموجودات بجميع المحدثات المستتباية كقولنا لا الكلي لا يجوز ان يقتضي
 الواجب بالذات وهو الواجب بالذات فلهذا لم يستوعب جميع الموجودات
 وجميع المحدثات كما يمكن بالامكان العام لان الواجب بالذات انما يكون
 مستوعباً له في ذاته بالذات واذا كانت بالذات سوا كانت موجودة
 او معدومة اما افراد الواجب بالذات المستندة تحت مفهوم الواجب
 بالذات سوا كانت موجودة او معدومة في باو لا في اقل بالنظر الى
 يستوعب الله واجب بالذات استلزاماً له في ذاته المستندة تحت الواجب بالذات
 لان افراد الواجب بالذات سوا كانت موجودة او معدومة لا يجوز ان تدركها
 تحت الواجب بالذات وتصل الى المقام ان العقل اذا لاحظ مفهوم الممكن
 بالامكان العام وشمل جميع الموجودات والمحدثات لم يزل ان يكون
 هذا المشمول بالنظر الى مجرد صفة الممكن بالامكان العام على كثرين

موجودين وعلى كثيرين مفهوماً ويكون المانع تجزئة الصدق على كثيرين
 مستحقاً في الحكم بالامكان العام كذا في مفهوم الواجب بالذات فانه لا مانع
 للعقل من عدم تجزئة كثرته بين كثيرين من جهة واحدة نفس المفهوم واذا لم يمنع مانع
 يدعي بقية الامكان على كمال الشئ كما وقع معك في عالم الطبيعة فعدم
 بقية الامكان بالضرورة فكذلك في عالم البراء لا يمانع من الكلام بوجه الامكان
 السد ولا يمانع من ابطال المانع لا نقول هذا في المانع على تقدير السد
 يعني ان السد المذكور صار مانعاً للمانع على ارتكابه بل المانع المذكور في ابطال المانع
 بطلان المانع المذكور فكم يمكن السد المذكور لما صدر ذلك المانع من احوال باب
 التميز لا قد ذكرنا مراراً انه لا تعارض بين مفهوم الحكم بالذات ومفهوم المانع
 بالذات في مفهوم الواجب بالذات فكل ان مفهوم الحكم بالذات كقول العقل
 صدق على كثيرين بوجه واحد نفس المفهوم مع قطع النظر عن جميع احوالها
 فكل مفهوم الواجب بالذات كقول العقل صدق على كثيرين بوجه واحد
 نفس المفهوم مع قطع النظر عن احواله كما قد افادت في ذلك بين تلك الحقائق
 الشبه والتشابه ليست لا التحكم والعناء كما لا يخفى على اهل الرشاد والسادات
 ارتكابه بل المانع المذكور يعني العقل والاشفاق على احوالها من تلك المفاهيم الشبه
 من حيث نفس المفهوم فانه لا مانع للعقل من تجزئة الصدق بين كثيرين من جهة واحدة
 تلك الحقائق الشبه بل تعارضت فيها في ذلك تجزئة العقل من جهة واحدة تلك الحقائق
 على ما مر مراراً لا يري ان جميع العقلاء قائلون باحتواء المواد الثلث فيكون
 اذا نسب الوجود الى شئ لا يحتمل ان يكون واجب الوجود بالذات وذلك ان
 لغيره فهو حكم الوجود بالذات ولكل اذا نسب الوجود الى امر فله وجه ان يكون
 بالذات او لغيره فان كان لذاته او لغيره فان كان لذاته وجوده فهو معتبر
 بالذات وان كان لغيره فهو حكم بالذات فكل من واجب الوجود بالذات وحكم
 الوجود بالذات ومقتضى الوجود بالذات واهل في الاستحالة العقل لا يكره احد

قال الجاروف في حجة جادة العقلاء في حجة جادة العقلاء اذ انظر العقل الغير
 المشوب ابوجه ان كل ما لا يوجب ان ينسب اليه بالذات في حكمه بان وجوده
 وجود الحكم بالذات لا كان وجوده بالذات في حكمه بان وجوده لا علم له
 وهو وجود الواجب بالذات كما سابقاً في حاشية هذا المسلك في
 ابطال احتمال كون الواجب بالذات مثل مفهوم الحكم بالامكان العام
 وبعد ابطال هذا الاحتمال يكون البرهان تمامه في اثبات بعض تدن
 بعض برهان اثبات الواجب بالذات برهان اخر كما لا يخفى على اهل السمع
 ولا وقسنا ذكر الحكم بالامكان العام وذكر الحكم بالامكان العام
 فلا بأس علينا بان ذكر شبهة مشهورة شبيهة لذلك في هذا المقام تقريباً
 وبوجه اخر قد تقرر في الحق المبرهن ان مقتضى اخص مطلقاً عام مطلقاً
 من مقتضى اعم مطلقاً عاماً وعلى هذه القاعدة يلزم ان يكون مقتضى الحكم بالذات
 انما هو اعم مطلقاً من مقتضى الحكم بالامكان العام وذلك لان الحكم بالامكان العام
 اعم مطلقاً من الحكم بالامكان الخاص لان الحكم بالامكان الخاص حكم بالامكان
 العام ودون الحكم بالذات الواجب بالذات والمقتضى بالذات واهل ان كانت
 الحكم بالامكان العام كالحكم بالامكان الخاص وخارجاً عن الحكم بالامكان
 الخاص وبما على هذه القاعدة المقررة وهي ان مقتضى اعم مطلقاً اخص مطلقاً
 من مقتضى اخص مطلقاً وكل الحكم بالامكان الخاص حكم بالامكان العام بناء على
 ان الحكم بالامكان الخاص مخصص عن الواجب بالذات والمقتضى بالذات واهل ان كانت
 تحت الحكم بالامكان العام فيشمل مقتضى المذكور بان كل الحكم بالامكان العام
 حكم بالامكان العام وثباته في كل من احواله وقيده في احواله الشبه
 المذكورة ان حصل الامور في الواجب بالذات والحكم بالذات والمقتضى بالذات
 يستلزم الحكم بالامكان العام لا يكون شاملاً لجميع احواله والمقتضى بالذات لا يكون
 شاملاً لبعضها ودون بعض جهتها على ان الحكم بالامكان العام معتبر بغيره

ان لا يكون العقلية امرانيا بالذات بل بالذات الحكيمة والا فليس
لاز قد ثبت البرهان في نفس البرهان ان شيئا من الحقائق بالذات ليس
من العقلية بل من الذات ويكون العقلية بالذات
ممكن بالذات ان لا يكون في ذاته كانه في نفسه مشروعا
براهين فلا يخلو عما ذكره وايضا قد ثبت البرهان في نفسه ان لا يكون
والعقلية لا يمكن ان لا يكون بالذات بل بالذات والذات لا يكون
الى الذات وبما على ذلك لا يتصور ان يكون العقلية والعقل والوجود
بوجوده من الحقائق لانه لو كان هو الحقائق او كان له في الحقائق
لا بد من شئ من الشئ الذي هو الله كان في ذاته او خارجيا او في ذاته غير الله
بما على ان لا يكون من ذاته الامر الذي في ذاته الشئ في ذاته
الخارج العقلية في ذاته ولا شك في ان ذاته الامر الذي في ذاته لا يكون
العقلية في ذاته ان يكون في ذاته العقل والذات الحكيمة
واللازم بطلان المزمع من ذلك فوجب ان يكون العقلية والعقلية والوجود
الى ذات الحكيمة في ذاته الامر الذي في ذاته العقلية والعقلية
الوجود في ذاته الحكيمة من الحقائق سواء كان هو خارجيا او في ذاته
والمطلوب ان يكون العقلية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
كذلك كما ان العقلية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
تتبعه بطلان حركته ان يكون واجبا بالذات او ممكن بالذات وكل واحد منهما باطل
المطلوب ان يكون واجبا في ذاته على تقدير كون العقلية في ذاته الحكيمة
كونه في ذاته فلا بد من منه تعدد والواجب بالذات قد مضى
الاشخاص الخارجية لان العقلية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
الشخصية لا بد لانه لو كان العقلية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
شخصية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة

فان العقلية

فان العقلية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
العقلية مستند منه العقلية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
اشخاص الحقائق الموجودة في الخارج واجبا بالذات بل من منه تعدد والواجب
بالذات بعد رتبته والاشخاص الخارجية والذات الحكيمة في ذاته الحكيمة
مشروعا ايضا لو كان العقلية في ذاته الحكيمة بالذات واجبا بالذات بل من ان يكون
الواجب بالذات على تاليه ذلك العقلية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
لان العقلية العقلية في ذاته الحكيمة بالذات انما هو الواجب بالذات ايضا
في ان انضمام امر الى امر اخر في الخارج انضماما حقيقيا لا يتصور الا بان يكون
امر في الخارج وبان يكون بينهما اشتراك حقيقي والعقلية في ذاته الحكيمة
والاشياء في حقيقتهما لا يتصور الا بان يكون كل واحد منهما موجودا
حقيقيا غير ان العقلية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
خارجيا بطلان ويكون الوجود في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
لا يجوز واللازم يتصور العقلية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
وإذا كان موجودا وكل واحد منهما في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
فان العقلية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
لان الوجود في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
ان يكون العقلية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
واللازم كونه في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
لان المعلوم في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
الخارجية في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
هو المعلوم في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة في ذاته الحكيمة
غير خارجي والاشياء في حقيقتهما لا يتصور الا بان يكون كل واحد منهما موجودا

الخارج المتغير فقد وجد الوجود الخارج المتغير لا يتحقق ^{في} ونقد الشخص
 المتغير فيكون ان يكون كل المضم والمضم اليرافعا خارجيا شخصيا
 وموجودا خارجيا برسه ولا شك ان لا يكون ان يكون احد الاثنين
 الموجودين في الخارج شخصا لاخر والا يلزم ان يكونا احدا بالاشخص
 اذا لم يكن الشخص الا واحدا يلزم ان يكون الشخص واحدا لا تعد الشخص
 يحصل لا جسد الشخص فافرض ان احد الاثنين الموجودين في الخارج
 صار شخصا لا يلزم ان لا يتحقق الشخص واحدا يلزم عدم تحقق الشخص
 في الخارج وهذا على ما يلزم من الانسبة التي جرت في حق فلو لم يكن كل
 مضم والمضم اليه وجودا خارجيا متغيرا وشخصا خارجيا متغيرا فلا بد ان يكون
 الشخص المضم الذي صار شخصا اليه بالنسبة الى الشخص القائم بالذات لندر
 صار شخصا الى ذلك الشخص المضم شخص آخر وادراك الشخص القائم بالذات
 الذي صار شخصا الى ذلك المضم المفروض ان شخص المضم امر انما خارج
 قائم بالذات قد لا يتحقق الا في الخارج على الفرض يلزم ان يكون امر انما
 خارجيا قائما بالذات فيلزم ان يتحقق بينهما انسية خارجية وكل قلنا في الشخص
 الاول القائم بالذات المضم الى ذلك الشخص المضم بالذات يقول في هذا
 الشخص انما فيلزم وجود شخص ثلث كل قلنا في الاول والثاني نقول في
 الثالث فيلزم الشخص الرابع وهذا الى غير النهاية بالفضل فيلزم ان يتحقق
 غير متساوية بالفضل في شخص واحد المضم بالذات واللازم بقوله فللزم
 وايضا الشخص الخارج المتغير والوجود الخارج المتغير متساويان في الوجود
 فيلزم اجتماع الوجودات الخارجية للجمعة فيلزم ان يكون شخص واحد المضم
 بالذات والشخصات الخارجية وذا وجودات خارجية غير متساوية واللازم
 نظر ان حالة ويلزم ايضا ان يكون شخص واحد شخصا غير متساوية لان

نقد الشخص

نقد الشخص لا يكون الا بتعدد الشخص وقد وجد الوجود الخارج المتغير لا يتحقق
 فيلزم ان يكون الشخص قد وجد الوجود الخارج المتغير لا يتحقق فيلزم ان يكون
 نقد الشخص الخارج المتغير وقد وجد الوجود الخارج المتغير لا يتحقق فيلزم ان يكون
 الواحد المضم المضم بالذات الشخصات الخارجية غير متساوية ووجودات خارجية
 غير متساوية يلزم ان يكون ذلك الشخص شخصا غير متساوية واللازم به
 الاستحالة واما بطلان كونه ملكا بالذات فلان اذا كان شخص الشخص المضم
 بالذات ملكا بالذات وادراكه شخصا يرافعا خارجيا فذلك ان الشخص
 امر الى امر آخر انما خارجيا لا يتصور الا بان يكون امرين متميزين في الخارج
 وبان يكون بينهما انسية خارجية الا في ما ذكرنا مفصلا فيلزم المفاسد المذكورة
 فيما سبق ههنا ايضا وقصص الدلائل ان يقال اذا كان شخص الشخص المضم
 بالذات امرانا بالذات ملكا بالذات ملكا بالذات ويكون امرانا شخصا
 يلزم جميع المفاسد الواردة على الشخص المضم كما ذكرنا مفصلا على
 هذا الشخص القائم بالذات الذي يكون ملكا من الملكات بالذات
 لا لا تعاد وتجب بين الشخص المضم بالذات الذي يكون شخصا اليه
 وبين هذا الشخص المضم القائم بالذات انفسا خارجيا فيكون كل
 واحد منهما ملكا بالذات وذا وجودا خارجيا وهذا على شخص خارجي
 فيلزم ورود جميع المفاسد الواردة على الشخص اليه لا تعاد
 فلا يلزم ان يعادها فيلزم كبر ورو والمفسد من الما بينين بخلاف
 الصورة التي بتد فان ورود المفاسد المذكورة مختص بالمضم
 اليه دون المضم لان المفروض هناك كون المضم واجبا بالذات
 وشخص الواجب بالذات عينه على كسبي امر ما زو على تقدير كون
 شخص الشخص المضم بالذات امر ملكا بالذات ولا يكون قائما بالذات
 بل يكون قائما بالذات الشخص المضم بالذات قائما خارجيا كالسواء بالقياس

الى الجسم وكما صورته الشخصية بالقياس الى البدن المعلوم ووجهه الكفا
الواردة على تقدير كون الشخص المسمى بالذات امرًا قائمًا بالذات
فما يرجع وحكم بالذات على التقدير ايضا كما في زيادة منفعة
الشيء وبيان الخلق الخارج مقدم على الخلق وجود الشخص لا
الجسم مثلا تقدم على السواد والجمال وجوده وتخصصه على السواد والجمال
وبناء على ذلك اذا كان الشخص المسمى بالذات امرًا قائمًا بالذات فاما
ذلك الشخص فاما جيبا كالسواد والقياس الى الجسم يلزم ان يكون ذلك
الشخص متقدما على ذلك الشخص المسمى بالذات في الخارج وجوده وتخصصه على الجسم
الى ذلك الشخص المسمى بالذات والمفروض ان الشخص المسمى بالذات
قائم به قايما جيبا فلا يخرج من ان يكون الشخص المسمى بالذات
او غيره فان كان عليه يلزم الدور المحال وغيره ففعل الكلام اليه وفوق
الى آخره وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى النهاية فيلزم
او يرجع فيلزم الدور واللازم فاللغة لا تطل في الموضع اذا تمت القعدة
الحقة اليه اذ لا يتصور ان يثبت البرهان ان الوجود الخارج للملك بالذات
وكونه متقدما على جيبا ان يكون كل منهما الامور الانزاعية التي
لها مطابق في الخارج فلا يجوز ان يكون شراها ان الجبل الخارج على تدار
لان ان الجبل الخارج على تدار يجب ان يكون موجودا في الخارج وتحتقنه
وبالمثل ان الجبل الخارج يجب ان يكون مطابقا في الخارج واللامتناسق
الجبل الخارج والامر الذي لمطابق في الخارج هو مطابق في الخارج فيكون
والمطابق في الخارج فيكون لا وجودا لها في جيبه ولا تخصصا لها في جيبه
فوجب ان يكون ان الجبل الخارج ابدأ من القدر في جيبه الوضعية لا
كانت حقا في جيبه الحقيقة في الموضع فوجب ان يخرج الحق في الموضع
وكونها معلولة لها حقيقة العرض معلولة حقيقة الجيب فلو انعكس الامر دار

والا كانت

ذلك كانت مجردة عن تلك الحكم بالذات فلا بد لها من عل فاعلية هذه العلة
الفاعلية لا يمكن ان تكون عينها او جزءا او جزءا من جيبها وانما هي باطل
اما بطلان كون الشئ فاعلية هذه العلة فاعلية بطلان كون الشئ
علة فاعلية له واما وجوب بطلان كون الشئ فاعلية بطلان كون الشئ
فاعلية تلك العلة فاعلية هذه العلة فاعلية بطلان كون الشئ بالذات
يكون كل واحد منها جزءا من الشئ المسمى بالذات لان كل كلي في ذاته فاعلية
على سبيل من شئ واحد الكلي الذي اما ان يكون نوعا او جنسا او فصلا
والنوع الحقيقي هو الشخص المسمى بالذات لكونه في ذلك النوع هو الشخص
وجزئية الجنس الفعلي في ذاته وكون الجيب في ذاته فاعلية بطلان كون الشئ
ايضا وكل واحد من سوا كان فاعلية او ذنبية رتبة التقدم على كل رتبة كل
كل سوا كان خارجيا او ذنبية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية
للكلي يلزم ان يصير هو المسمى بالذات رتبة متقدما رتبة فيلزم تقدم الشئ
عليه واللازم فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية
وسا فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية
ان يكون العلة الفاعلية حقيقة في جيبه شخصه انما هي الجيب المسمى بالذات
فوجب ان يكون العلة حقيقة في جيبه شخصه انما هي الجيب المسمى بالذات
امر موجودا خارجيا سلسلة الموجودات الكلية بالذات لان سلسلة
الكليات الموجودة متحدة على الجيب والامر والامر في سلسلة الموجودات
او يصح انما هي حقيقة الجيب فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية
خارجي فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية
الخارجي فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية
بالذات فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية
الامر انما هي فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية فاعلية

ومؤكد الا ان بين العقل والوجود ان يكون الموجودات الخارجية
بالذات منحصرة على النفس منها ولا يكون الكل الطبيعي موجودا في الخارج
وعلى هذا التقدير يجوز ان يكون وجودات الحقائق عائدة بطريق التمسك
بان يكون الوجود مستندا الى سببه وذلك الى غير النهاية وسنعالقها
لم يكن مأخوذة في البرهان المذكور ولو اخذت فيه بصيرها لما افرق بين
الاعتراف بان هذا البرهان لا يكون تاما بالذات المذكورة فيه بل مجرد
اخذ مقدمة اخرى وهي استحالة انتمسك بقاء وجود الكل الطبيعي في الخارج قد
ثبتت بالبراهين العقلية منها ان كل شخص موجود في الخارج هو كذا كان ذلك
كتمسك بقاءه والعرض لا يجوز ان يكون متشعبا على حقيقة المبدء في الخارج
ولا بد من حقيقة المبدء في الخارج لما مر من ان الشخص الطبيعي هو الموجود
الخارج لا يجوز ان يكون عينا لا وجودا ولا خارجا انفسيا ولا بد ان
يكون من الامور الانسية اعني كسبها في الخارج كما لو وجد في الخارج على ما ثبت
البرهان فكل ان عووض الوجود في الخارج هو الموجود في الخارج انما يكون
في كونه المبدء بقرينة التحليل العقلي لا في الخارج على ما ثبت بالبرهان فكل
يوجب ان يكون تفرع الشخص الموجود في الخارج ثابتا في كونه المبدء بقرينة
التحليل العقلي كما لو وجد في الخارج كسب ان يكون عووض الشخص الانسي في
كونه المبدء لا في الخارج كما لو وجد في الخارج على ما تعادلت بينهما في ذلك فيكون
كل من الوجود في الخارج وانتمسك في الخارج كسب بالذات من الامور الانسية
الحقيقية الى الحقيقة العقلية وهو الاستعداد الى العمل لا ان يصح انتزاع
الوجود من كسب بالذات ليس ذاته ولا كسبها ذاتية ولا امر خارج
انضم الى الوجود بل هو كسب لا نزاع الوجود منه هو كسبها والى الوجود كذا
وكذا هو كسب الشخص من هو كسبها في الشخص بالذات وكان سببه
الموجود في الخارج كسب الموجود في الخارج كسب ان يكون لمطابق ولا يجوز

ان يكون

ان يكون للوجود في الخارج كسب الموجود في الخارج كسب ان يكون
لكسب الشخص الموجود في الخارج مطابق في الخارج ولا يجوز ان يكون الشخص
مطابق فيه في جميع تلك الامور معلومة بحسب البرهان اذا تعمدت المقدمات
لتفقد الكل الطبيعي لا يكون الا سببه في الشخص الطبيعي بالذات لان
داخل في الشخص المذكور هو في الكل الطبيعي ولهذا يكون ذلك في الخارج ما في
الذات كسب كسب في الخارج كسب الكل الطبيعي وعارضا له ولذا لا يكون الكل
ما في الخارج وقوع الشركة فيه بين كسبها لا في كسبها بل في حقيقة التعيين
والشخص وقد ثبت بالبرهان ان سببه في الشخص الطبيعي هو الموجود في
الخارج كسب كسب في الخارج كسب الموجود في الخارج وليس ذلك في الخارج
الا الكل الطبيعي فلهذا يكون البرهان ان يكون الكل الطبيعي موجودا في الخارج
ومنها مثلا اذا قلنا ان الجسم مثلا موجود في الخارج فلفعل الصواب ان يكون
الجسم المار به بها او ثانيا الجسم ومفادها ليس الا التعيين والتفصيل
منه في الجسم ومفادها حقيقة الطول والعرض واليقين ومنه ما مر من قابل
لا يشترط ان يكون كسبها فيكون حاصل مفادها او حاصل مفادها ان يكون
موجود في الخارج فلا بد ان يكون سببه في حقيقة المبدء بقرينة موجود في
الخارج لان سببه في الحقيقة لا يكون ان يكون هو الامر في الخارج كسب
الحقيقة المبدء بقرينة في الخارج كسب في حقيقة المبدء بقرينة في حقيقة
الوجود في كسبها في الامر الذي لا يغير كسبها في حقيقة المبدء بقرينة
بها ما لا يشترط ان يكون كسبها في الامر الذي لا يغير كسبها في حقيقة المبدء بقرينة
الامر في الكل الطبيعي الا ما هو موضح في صفة كسبها في الامر في حقيقة المبدء بقرينة
الكسب من كسبها في الحقيقة بقرينة بالوجود المبدء بقرينة كسبها في الامر في حقيقة المبدء بقرينة

من العوارض المحسوسة بالوجود والى ان يظهر ان موضوع وصفه محسوسة بالذات
هو لبعينه موضوع وصف الكلية الذميمة فاذا ازم وجودها موضوع وصف
المحسوسة الخارجية في الخارج ازم وجود موضوع وصف الكلية الذميمة في
الخارج لا اتمام ذلك المحسوسين في الخارج وبناء على ما ازم ان يكون المحسوس
الطبيعي موجودا في الخارج وبعبارة اخرى لا نزاع في وجودها في الخارج
الحقيقي مثل جسم الذي الحقيقة وكل في حقيقته خاص في كل ما في حقيقته
من المطلق من قيدنا فيضم ازم وبناء على ما ازم ان يكون القيد والمطلق
في الخارج خارجا عن المطلق فالان في الخارج هو الان في المطلق
الخاص في الخارج وهو التشخيص ولا نزاع لاه في ان الان في التشخيص
في الخارج لا ينفك عن وجوده في المطلق مع زيادة قيدته فكيف تصور
وجوده في القيد به ومن وجود المطلق المحسوس في اذ كان المطلق يزم وجود
مع وجود القيد يزم منه الاعتراف بوجوده في المطلق لان المطلق امر
بهم يوزن ان يشتر كونه اعم من كونه في ان القيد هو من الزكيات في كونه
في الخارج خاص الذي يكون القيد والمطلق في الخارج لا ينفك عن ذلك القيد
خارجا عن وجوده في المطلق ومنه ان الان في المطلق هو الان في المطلق
الطبيعي فالان في وجوده في الخارج في حقيقته فلا يمكن ان يكون في حقيقته
الشخص الخارج كالمسلم في الحقيقة من جهة على العوارض الشخصية ولم يكن
من جهة على ان كان في حقيقته يزم ان لا يكون له حقيقة كلية فيلزم
ان يكون حقيقة من جهة على الحقيقة الشخصية وذلك كما هو في ان
الشخص الخارج كالمسلم يزم ولا يزم ان لا يكون له حقيقة كلية فيلزم
حقيقة الشخصية فيكون حقيقته الشخصية فلا يزم ان يكون في الحقيقة
مع الشخصية في الخارج كالمسلم عارضا له وليس في الخارج لا الحقيقة الكلية

فثبت

فثبت ان حقيقة لا يكون من جهة على حقيقة الشخصية فلا يكون في الحقيقة
الكلية ايضا وايضا الامر الذي ليس له حقيقة كلية ليس له حقيقة بالذات
على ما يزم بناء على ان العوارض الشخصية في الموضع لا يكون ان يكون
نفس الشخص الخارج لها في حقيقته الشخصية فلا يزم وجوده في الخارج كالمسلم
لكل العوارض الشخصية عارضا لها وذلك لان حقيقة الكلية وايضا
نقل الكلام الى تلك العوارض الشخصية فلا يزم ان يكون لكل شخص حقيقة
كلية او كونه في الخارج بالذات ولا يزم ان يكون في العالم الامكان في
موجود ليس لها حقيقة كلية في المطلق وان لم تكن شخصية على العوارض الشخصية
عارضة لها فاعراضها في المطلق لا يزم لانها بالذات في الحقيقة
كلية موجودة في الخارج وهو الكلي الطبيعي الذي هو الكلية الذميمة لان
الخارج على ما عرّف بقا مشروحا فلا يزم وجود الكلي الطبيعي الذي هو المطلق
في الخارج عنه وجوده في الخارج الا يزم ان يكون وجوده في المطلق
في الخارج مستلزما لوجود حقيقته في المطلق في الخارج وكذا القيد
كلها في الخارج كالمسلم في الخارج مستلزما لوجود حقيقته في المطلق فيلزم
الكلام في الحقيقة الخاصة والمطلوب في حقيقته في الكلام ان كان المطلق
ذاتيا لم يقيد فلا يتصور وجوده في الخارج بدون وجوده في المطلق فيلزم
ان قبل حصول ذلك الكلام البرهان يرجع الى البرهان السابق فلا فاصلة
فيكون ان برهان واحد لا اثنين قلنا اختلاف بعض المقدمات يجب
لاختلاف البرهان ولا شك في اختلاف بعض المقدمات في البرهان المذكور
وايضا غاية ما يزم ما ذكره المعترض هو ان يكون نتيجة البرهان واحدا
ومى لزم وجود المطلق في الخارج عنه وجود حقيقته في المطلق فيلزم
الا يزم ان جميع البراهين اثبات وجوده في حقيقته بل ثباته في حقيقته
ومى ثبات وجوده في حقيقته بل ثباته في حقيقته في حقيقته في حقيقته

ما هو جبر في ذات الشيء حقيقة على ما هو متصور في مقامه فالله الذي هو جبر
قوام ذات لزمه حقيقة ولا شك في ان الحكماء في هذا الذي عاينوه
ذاتي له حال فحقى انما طرف تحقيقه وجوده في الذي لزم ان يتحقق فيه
وجود الذاتي ايضا ولا يجوز الحكماء على ذلك ولا يلزم ان لا يكون الذاتي ذاتا
هذه وعلى ما يلزم وجود الطبع الكلية التي يكون ذاتيات لا وادنا
المندرج تحتها ولا يجوز الحكماء على ذلك في الذين ولا في الخارج وبنينا على
التحقيق لزم ان يكون العلم لكل مقوله من المقولات على قدر حصوله في
انفسه في الذين كما هو المذهب الصحيح لان المقولات كليات متباينة متباينة
كلية وقد ثبت فيما سبق انه لا يجوز اندراج امر واحد تحت الكليات المتباينة
كلية والجميع الشريفة ان قال بان الاشياء تحصل بانفسها في الذين
ومع ذلك قال بان العلم بمقوله الكيف مطلقا وهذا القول خارج عن التحقيق
بل التحقيق ان يقال ان العلم بمقوله الكيف فقط ويعتقد الحكماء كما ذكرنا في
سائر المقولات المتباينة متباينة كليات على ان الفرق بين العلم بالمعلوم
هو بالاشياء فقط لصورة ما حصل في الذين من حيث انها صورة شخصية
ذهنية حاصل في ذهن مخفي علمه حيث اعتبرت باسما يسمى مع العلم
على التسمية التي هي معلوم ولا شك في ان الوجود والذين للشيء في الوجود
الخارجي لا يكون شيئا منها مبدء الذات والذاتيات وكيف لا وكل
الوجود الخارجي والذين عارض حقيقة واحدة بنا على القول جبر
الاشياء بانفسها في الذين وتبدل العارض لا سلمه تبدل في الحقيقة
المعروض وذاتيات لان تبدل ذات المعروض ذاتياتها مستمرة لزوم
ذات المعروض وذاتيات فيلزم عدم بقا حقيقة واحدة في كل الوجودين
والمعروض بقا حقيقة واحدة في كل الوجودين فهو كالمستلزام حصل
في الذين ويكون وجود الاشياء بانفسها في الذين لزم ان يكون جميع ذاتيات

ذلك الذي

ذلك الذي هو في الذين واللا يلزم ان يحصل تغير في كل الذي في الذين جبر
فيلزم وجود جميع الذاتيات في كل الذي في الذين كما في الخارج بما تفاوتت
بين الوجودين في ذلك فكل الذي لا يكون في الخارج احوال امر واحد الحكم
الكيف فلك لا يجوز في الذين وحده امر واحد الحكم الكيف على تقدير
حصول الاشياء بانفسها في الذين لوجوب حفظ الذاتي في كل الوجودين
واذا كان الامر كذلك فكيف يجوز ان يصير ما هو في الحكم حقيقة ومنه
حقيقة في الكيف حقيقة وحصل في الذين بعض ذلك فهو في الحكم والادب
الاندراج امر واحد تحت الكليات المتباينة متباينة كليات وقد ثبت بطلان
فيما سبق وبهذا الكلام في سائر المقولات الحكم فثبت بهذا البرهان امران احدهما
وجود الكليات الطبيعية في الخارج وثانيها ان الذين ان يكون العلم لكل مقوله
المعروض من ارباب التخصيص في كل ما لا يتغير بانفسها في الذين
البرهان المصنف للثبوت بوجود الكليات الطبيعية في الخارج ثبت ان الوجود
الكليات الطبيعية في الخارج يكون اشياء من حيث التخصيص المتباينة وجود الكليات
الطبيعية في الخارج شجيرة ذكرنا مع ذواتها المتباينة وانما كونها طبيعة
جسما لاكتسابية في ذاتها ليس انما هو من ذكرنا لادلال المذكورة في التسميات
على نفي كون العرض جسما لاكتسابية من الجواهر صلبه جسما لاكتسابية عاين بالذات
العرض فانهما فليكون لعدم كونه جسما لاكتسابية من الاعراض وجعله عرضا
عالم المظنة الاعراض وليذا جعلوا الاجناس العالية في الاعراض تسوية
واستدلوا بكل عدم كون العرض جسما لاكتسابية بوجوده الاول ان العرض
هو الموجود في موضوع على ما عرفت فثبت انه في تفرقه امران خارجان
عن حقيقة احواله وهما الوجود والموضوع اما الوجود وقد ثبت فيما سبق
انه امر خارج بالنسبة الى حقيقة كل كليات الذات مستقاة من العلم فانه
ذاته واما موضوع العرض فهو خارج عن حقيقة الوجود كما في ذلك

خارج عن حقيقة الحال فيه فيلزم ان لا يكون العرض جنسا لمركبة من الوجود
 بل يكون موضوعا عاما لان الذي هو ما يكون ثابتا لما هو ذاتي لا ينظر الى ذلك
 هو ذاتي لمع قطع النظر عن جميع الامور الخارجية والعرض ليس كذلك وجواب
 ان هذا الاستدلال لو تم له على عدم كون الجوهر ايضا جنسا لمركبة من الوجود
 لان الجوهر ايضا اخذ في تعريفه اعران خارجة عن حقيقة افراده لا يعرف
 بالوجود ولا في موضوعه الى اخره في الاستدلال المذكور فان قيل الجوهر
 ليس له موضوع لكلف العرض فقت هذا على ان الموضوع عزاء كناية
 الى افراده الجوهر في الغاية بالنسبة الى افراده العرض ومع ذلك فله في تعريف
 الجوهر والاشارة ان العرض اخذ في تعريفه جوهر موضوع له وهو قد اخذ في تعريف
 افراده في النسبة الى كل فرد من افراده العرض وهو الموجود المأخوذ في الموضوع
 فيلزم ان لا يكون العرض ذاتيا لاشداده بل يلزم ان يكون عرضيا وجواب
 انه لو تم هذا الاستدلال ليلزم منه ان لا يكون الجوهر ايضا جنسا لمركبة من الوجود
 اخذ في تعريف الموجود لا في موضوعه الى اخره في الاستدلال الثالث
 ان العرض هو الموجود بالفعل في موضوعه ولم يكن الوجود بالفعل مأخوذا
 في تعريفه بل هو لان قبحه اذا وجدت في الخارج لا يكون مأخوذا
 في تعريفه العرض لكلف الجوهر فانه عرفنا بما يشاء ووجدت في الخارج
 كانت لا في موضوعه وبما اعلى اخذ هذا القيد في تعريفه الجوهر دون العرض
 يجوز ان يكون افراده احد جهرا في بعض الخارج وعرضا في البعض لان
 سائر الجوهرية هو موهبة اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوعه
 فتعني الموضوع محقق الوجود الخارج لا مطلقا سواء كان الوجود ذاتيا
 او خارجيا لكلف العرض فانه اخذ في تعريفه الموجود بالفعل في موضوعه
 ولم يقيد ذلك الوجود بالذات بل بالخارج فيكون مطلقا بالنسبة
 اليها فيكون العرض هو الموجود بالفعل في الموضوع سواء كان في

اول الخارج

او في الخارج ولهذا جاز ان يكون افراده في موضوعه ولا يكون في
 موضوعه ايضا كما جاز ان يكون الموضوع ذاتيا لموضوعه وهو الذي هو
 الذي هو ولا يكون في موضوعه ايضا عند الوجود الخارج فيلزم ان يكون
 افراده حركت الجوهر والعرض بجهتين متباينتين وما الوجود الذي هو في
 كما ذكره كرسنه وحاشا على هذا لا يجوز ان يكون العرض جنسا لمركبة من الوجود
 تحتشرا لافراوه والاي لزم ان يكون العرض جنسا لمركبة من الوجود
 في الذهن ايضا كما لا غرض الموجود في فيلزم ان يكون كذلك لخواص
 الموجودة في الذهن جنسان عالين احدهما الجوهر وثانيهما العرض
 يكون داخل تحت المقتضى في ذلك غير جائز فيلزم ان لا يكون الوجود
 جنسا عاليا كالجوهر وهذا الاستدلال ايضا يخول كالمسببين
 الا وليس لان وجود الحكم في الذات مرغاب حاصل من العلم بها رتبة
 عرفية مطلقا سواء كان ذاتيا او خارجيا وسواء كان بالفعل او
 بالقوة وبعد اخذ الوجود في تعريفه الجوهر يلزم ان لا يكون ذاتيا لمركبة
 ما اندرج تحت الجوهر لوجود الامر الغريب عن الحقيقة وهو الوجود في تعريف
 الجوهر فان قيل عرف الجوهر بمعية اذا وجدت في الخارج كانت لا
 في موضوعه ولا تضرع لاحد في ان مابية الشيء حقيقة حقيقة الشيء
 المستقلة على ذاتها فكلف العرض فانه لم يؤخذ في تعريفه الماتية بل
 اخذ في تعريف الموجود بالفعل في الموضوع ولا شك ان الموضوع
 بالفعل لا يكون ذاتيا لذاته شي من حقايق الاعراض المحصورة
 الوجود خارج عن حقايق الموجودات الممكنة بالذات على ما مر سابقا
 قلت التعريف ثمان ادها تعريف الامور الاصطلاحية وليست
 حقيقة كمثل الامور الاشياء التي اجتزأ المصطلحون في تعريفها
 والله اعلم قيل لا يشك في ان المطلق واثباته تعريف حقايق المحصورة

الخارج من الجوهر والاعراض في ان حقائقها حقائق واقعية في قول
 بلا مدخلية في نفس فارض واعتبارها مع كذا كذا حقائق الاعراض المحصل
 حقائق في نفس الامر بلا مدخلية فارض بعينها ومكان ان الحقائق
 المحصل في جوهرية جدا وربما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 الكلام في حقيقة الجوهر حقيقة العرض لوان يكون لكل واحد منهما حقا
 ويجوز ان يكون في تعريف العرض ربما حقيقة العرض ولا يكون حقا لهما
 يكون حقا لهما لانه ان يكون حقا لهما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 هذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 ومن ادعى الفرق فليدعي اليه وايضا لا يكون تعريف الجوهر مستقيم اعلى
 الحقيقة المأخوذة في تعريف بل اخذ في تعريف امر آخر وهو الوجود وسواء
 غريب غرضي بالنسبة الى الحقائق الممكنة سواء كان مرجع الجوهر او لا
 فيكون الجوهر مستلزما للذات والوجودي جميعا فلا يكون ذاتا لهما كذا
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 مفهوم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 المفهوم المكسب ليس من الجوهر الا المفهوم عذبة كذا كذا كذا كذا كذا
 المفهوم حتى توجد ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 متحرك بالارادة مع ان الحس المأخوذ في الحس والارادة
 المأخوذة في المتحرك بالارادة لا يكون شئ منها ذاتا لشيء اخر
 الحيوان الى الذات لهما هو مبدأ الحس والحركة في كذا كذا كذا كذا
 هو فصل الحيوان بالحق من المتحرك بالارادة فيكون المفهوم عرضيا
 المعبر عنه ذاتا ومثل هذا المفهوم الجوهر والمفهوم كذا كذا كذا كذا
 عن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

كذا

يكون حقا في اثبات حقيته العرض لانه يقع ان يقال العرض ايضا
 مفهوم وهو ما هو اذا وجدت في احدى طرف كانت في موضوع ومفهومه
 هذا المفهوم ايضا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 المحصل هو المفهوم فقط كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 الجوهر فيقول ان يكون كل واحد من الجوهر والعرض حقا لهما كذا كذا كذا
 لما اندرج تحت الجوهر المحصل هو العرض من كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 المحصل فان قيل لا يجوز ان يكون العرض حقا لهما واللام في كذا
 وهو ان السواء كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 ذهني ايضا وبناء على القول بوجود الاشياء في الذهن بنفسها لانه ان
 يكون حقيقة واحدة وجودا واحدا في الخارج وثابتا في الذهن فيقول
 ان يكون لنفس الحقائق المحصل جوهرية نفس الحقائق المحصل العرضية
 وهو ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 مع ذلك كون العرض حقا لهما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 حقيقتا لهما الجوهر لانه حقا على الجوهري المحصل وثابتا العرض لان
 كذا حقيقة المحصل الجوهرية اذا حصلت بنفسها في الذهن كذا كذا كذا
 موضوعا لشيء كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 حقيقتا عاليتين وذلك كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 يكون الذهن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 تحت العرض الذي كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 يكون الموضوع لا ان ليس له كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 الجوهر كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 بليته كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

المحصلة العرفية باعتبار ذاتها وباعتبار حقيقتها فاعرفه معنى ان
 الذات باعتبار حقيقتها الذات يكون مبدأ هذه المفهوم الكلي هو ان كان
 وجودها ولا زمانه لازم ذلك المبدأ الكلي هو وجوده وكذلك المبدأ
 الى اخره فليزمن ان يكون ذلك المبدأ مشتركا بين جميع الاعراض المحصلة
 المتفرقة تحت ذلك المبدأ ويكون ذاتيا وعموميا في اعراضه المتفرقة
 العوض جنبا على الاعراض المحصلة المتفرقة تحتها الى اخره فليزمن ان يكون
 جبا عاليا وايضا على كل ذاتي نسبة الى ما هو في حقيقة ذاته عنوان
 لما هو منه ولا زنايت لفردية بالاستيعاب الى حقيقتها بغيره وتعليلها
 ان الذات على ذاتي لما هو في حقيقة ذاته فليزمن ان يكون ذاتيا
 الى حقيقتها بغيره وتعليلها ذلك السواد والياض والمشي والمركبة وغيره
 من الكليات فان كل منها ذاتي لما هو في حقيقة ذاته لان كل منها ثابت لفردية
 الحقيقة بالاستيعاب وان كان ثابتا بالاستيعاب الى حقيقتها بغيره
 تعليلها يلزم ان يكون ضروريا ذاتيا ذاتيا بالاستيعاب الى حقيقتها
 ووجوده ذلك ان كل الكليات هي الشيء ونفسه محال بالذات على ما قاله
 من ان المحل على محل الشمس ان جعل الشمس تحت والا يلزم محل المحل
 الشيء ونفسه ذلك محال بالذات لان العين بغيره لاثنين ولا اشياء
 بين الشيء ونفسه وذلك في المحال في الذات ان وجوده والعوض وغيره
 من الكليات المحصلة الى حقيقتها فان المحال على محل الذات وكذا ان يكون
 او العوض على كل الكليات المحل والعوض ذلك الكليات الضاحكة فان كل
 منها عنوان ذات ما هو في ذاته والذات في كون كل الكليات والضحك
 كلياتها بالنسبة الى افراد الذات ان ما هو في الذات ان الذات
 افراد الذات ان ما هو في الذات ان الذات لا تثبت لها بهذا الاعتبار
 الا عام الذاتيات المشتركة بينها وهو الحيوان الساطع فقط الا يكون

في تلك الجزئية سوى الذات والذاتيات وليس في تلك الجزئية شيء الا
 والضاحكة غير تامة الكليات العرفية جميع ما ذكرنا من المقدمات
 الحق مذكورة في كتب المحققين من السابقين واللاحقين كما لا يخفى
 ان التسع ثم نقول لها اعمال هذه المقدمات الحق في اثبات كل من الجواهر
 والعوض جنبا لما ذكرنا ان يقال لاحقا ان في العوض والجواهر كل واحد
 حقيقي وكل كلي ذاتي لفردية الحقيقة فيلزم ان يكون كل واحد منهما والعوض
 ذاتي لما هو في حقيقة ذاته الا افراد الحقيقة وان كان ذاتيا فيلزم ان يكون
 كلي احدهما استعم الذاتيات المشتركة والذات المشتركة الا على
 يكون احدهما فيلزم ان يكون من الجواهر والعوض جنبا عاليا وهو الكليات
 بالاثبات فليزمن ان يكون هذه المقدمات التي ذكرنا في ذاتها جنسية
 الجواهر والعوض كونهما جنسين عاقلين وان كانت غريبة بالنسبة
 الى الذاتان المشهورة كمن زول الوضعية بعد ان امل مقصدا
 الجبر القربى لان هو كذا في الفصل القريب له وهو الساطع
 وقد ذكرنا ان محسوس الكليات لا يات من ذاتها بل من الذات التي له
 هو مبدأ المحسوس وهو كذا لا رادية وكذا الساطع معناه يدرك الكليات
 وهو كذا في الكليات ان الذات التي له هو مبدأ ذلك كما ذكرنا
 واما ان قيل فليزمن ان يكون الضاحك حاد السطح حاله في ذاته
 لان مبدأ الضاحك ايضا كونه ذاتيا الذات ان كان مبدأ السطح
 ذاتي لفردية الذات ان يكون الضاحك ايضا فضليا له والضاحك
 خاصه فليزمن ان يكون السطح والضاحك في ذات الذات ان
 في ذاتها لا تسقط امر آخر مبدأ تترتب عليه السطح في حقيقة ذات الذات
 بذاتها لا توسط شيء اخر مبدأ السطح فيكون ان السطح لا زما من اللوان
 القوية لذات الذات ان يكون الضاحك فليزمن السطح اذ هو البعيد

ويوجد غير الوجود الحاصل في الجملة ان في المستقل واللازم ان يكون
 لتعدد واحد في وجوده وان كان جديان متباينان او وجودان فيهما ان
 متباينان في ان واحد في وجود واحد قد ثبت بطلان فيهما في احد
 ثبت بالبرهان انه لا يكون ان يكون له واحد على مستقلان وهذا
 البرهان يكمل البطلان القول باللازم الا ان الظاهر من العلم ان العلم
 هو وجوده ان يكون لللازم واحد على واحدات مستقلة ويكون على واحد
 من تلك الموجودات احدهم ذلك اللازم ويكون ذلك اللازم انهم كل واحد
 عنها وبذلك يصح لانه لا شك في ان اللازم على لانه فليعلم ان يكون
 له معلول واحد على مستقلة وقد ثبت بطلان بطلان في ذلك
 مستقلا بطلان ان جعل الوجود الواحد في الوجود لا يكون له في المستقل
 ليس كسب ان قوتهم في كل واحد من عامين على ان يكون كل واحد من
 انواع الحيوان ولا يكون له في كل واحد من بعض فيكون عوضا عما
 لا يكون هو فحقا لا يتحقق لان حصوله في ان احصوا في النقص او
 حصوله في كل واحد من انواع الحيوان لا في كل واحد منها في ثبوت الكاشف لكل في
 من انواع الحيوان انما يكون بآثار ان الكاشف حاصرا لحيوان الا ان الحيوان
 لا انواع الحيوان في ثبوت الكاشف لا انواع الحيوان انما هي لاجل كون الحيوان
 في ذلك ولا في كل واحد من انواع الحيوان في ثبوت الكاشف في كل واحد
 لمعلول واحد الا على واحد من انواع الحيوان في ثبوت الكاشف في كل واحد
 اربعة الجنس الفصل والنوع والحاصل هو ان كانت الكاشفة للجنس كالكاشفة
 او كاشفة للشيء كالكاشفة في قسمها الى خاصية الجنس وكاشفة للنوع
 لو كان موضوعا لكثرة الوجود الا وبيد الكاشف ان يكون تقسيم الجنس الى
 القريب والبعيد والمتوسط وكذا تقسيم الفصل الى القريب والبعيد
 المتوسط وكذا تقسيم النوع الى الحقيقي والاضافي موجب لكثرة الوجود

الكاشفة للجنس وليس فان قيل لو لم يكن الوجود المذكور في بيان كون
 الجبر والوجود جنسين عاكسين والبيد المذكور بطلان اللازم الا ان
 يرد من ذلك ما سجد احدهما ان لا يكون ذلك في ان يكون الجنس في ثبوت الكاشف
 ولا يكون ان يكون له خصوصية في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 لا يتحقق في الا في اللازم بطلان في اللازم بطلان في اللازم بطلان في اللازم
 وعلى ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 المشتركة في الا في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 وكثيرة في الا في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 المقام ان يكون لمعلول واحد الا على واحد من انواع الجنس في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 في الجبر والوجود في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 ثبوت ذلك لمعلول في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 بينهما وذلك في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 هو الجنس في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 الجنس الواحد هو ذلك الجنس في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 فلا ان يلزم ان يكون ذاتا علم لانه لو كان عوضا بطلان الكلام في ثبوت الكاشف
 فنقول ذلك في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 الذي في العلم وعلم الا في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 ذهب الى غير النهاية الفصل في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 كاشفة في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 استناد الجنسية الى الذات في العلم في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف
 يكون الجبر والوجود جنسين عاكسين ويلزم ايضا ان يكون بين الجبر
 والوجود قد مشترك في ذاتي مع ان احدهما حقيقة واعية والاخر حقيقة
 مستوحية ويلزم ان لا يكون القوت في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف في ثبوت الكاشف

واحدة لان المقولة عبارة عن الشيء الذي له وجود واحد
فانها ان وجودها مشترك معنوي ومعلوم عارض بانته
كلها معنوي واحد ولا يكون للمفول واحد الا على واحدة كما هو
المشترك المعنوي ثابت لكل وجود في الموجودات المشتركة بالذات وعرض
له ولما كان ذلك لو هو معلول فلا يكون ان يكون عليه كل واحد
في تلك الحالات ولا يلزم ان يكون المعلول واحد على متحدة وقد علمنا
فلا بد ان لا يكون لخصوص تلك الحالات الموجودات في ثبوت ذلك
المعلول له ظاهرة وان كان لا يمكن ان يكون على ثبوت ذلك
المعلول الواحد لكل مشترك بالذات من القدر المشترك بين جميع الموجودات
الممكنة بالذات وذلك لعدم المشترك لا يجوز ان يكون عرضيا عامرا
مقتضا فقيده ان يكون ذاتيا اعم ولا يكون الذاتي الا اعم من
غيره ان يكون الموجودات الممكنة في ثبوتها واحدة وذلك
لستلزام ان يكون المقول واحد وان يكون بين وجوده والوجود
قد مشترك ذاتي وانما ثبت ان ذلك لوجود الواحد المشترك
المعنوي ثابت لكل الواجب بالذات ولا يجوز ان يكون لخصوص شيء
منها دخل في ثبوت ذلك المعنوي الواحد ولا يلزم ان لا يثبت لآخر
كأمره اذا لم يكن لخصوص شيء منها دخل في ثبوت ذلك المعنوي ليلزم ان
يكون ثبوت ذلك المعنوي الواحد مشترك للقدر المشترك لا يجوز ان
يكون عرضيا عامرا فقيده ان يكون ذاتيا ولما كان ذلك لا يجوز
ذاتيا اعم فيلزم ان يكون جنسا فيلزم ان الواحدة الحكم والقياس
تحت جنس واحد يلزم ان يكون المقول في عالم الوجود واحدة
ويلزم ترك الواجب بالذات القيد باحدتها ايضا قلت لا
عز الا ان تلك الحالات فيها اعمها القيد بالخصوص الخارجية

الامر اعم كانت المقولة ذاتيتها الامور الاعتبارية التي ليس لها
في الخارج كوجود الخارج الحكم بالذات كشيئية واحدة ولا يثبت
من الامور العينية التي ليس لها مطابق في الخارج هذه الامور ليست
منها ما ليس له حاصل خارجي له اذ لم تحت المقولة بل حالات
واعتبارات عقلية يترتبها العقل تلك القيد بالخصوص الخارجية
بحسب حال الخارج بعينه التحليل العقلي على ما ذكرنا في الوجود
الحكم بالذات مستوعبة وهذا القسم من الامور الاعتبارية من المقولة
الاشياء باصطلاح الحكم وقد يكون الامر الاعتبارية امور
اعتبارية بنية فقط وهي العوارض المخصوصة بالوجود والاشتراك
بجنس ان المخصوص بالوجود والاشتراك للموضوع وخلاف ثبوت العرض
الذي هو وجوده في مثل الجنسية العارضة للجسم والعقلية التي
للفصل فانها العوارض المخصوصة بالوجود والاشتراك ان الله
الصفو والكبر والحرارة والبرودة من العوارض المخصوصة بالوجود
الخارج بمعنى ان خصوص الوجود الخارج للموضوع دخل في ثبوت العرض
وعدمه لا يكتسب العوارض المخصوصة بالوجود والاشتراك يكون الوجود
للموضوع دخل في ثبوت العرض وعدمه في مثل الجنس انما لا يثبت
للاشياء بعد ان يلاحظ العقل مجرد عن جميع افرادها ويجرد عن الماهية
وعن الفصل ايضا ومميز عن جميع افرادها وجميع الفصول ايضا وانما
قلنا ذلك لان كون عرض الجنسية باعتبار الخلط بالفصل بالذات
يلزم ان يتصف النوع وكله وجزاؤه وحيث ان ايضا بالجنسية وليس في
هذا التميز والاشتراك لا في الذهن فقط لان الجنس والفصل والاشياء
والاشخاص واحد في الخارج ولهذا لم يكن كل واحد منها على الآخر بحسب الوجود
الخارج دون الوجود والاشتراك لا يثبت وجود كل واحد منهما في الوجود

المتغير لان المتغير في الكلام في الوجود وليس هو الجنس والفضل في الكلام
 واحدا لان الالف العقل شأنه التميز بين الاشياء الغير المتعارفة في الخارج فموضوع
 الجنسية الحيوان انما يكون بشرط لا ان الحيوان بل هو عن الفصل والاف
 ولهذا لا يثبت الجنسية شي في ذوات الحيوان لانها في العوارض المستحصنة
 المخصوصة الحيوان الوجود في الذهن بل هو عن الفصل والاف فموضوعها
 ذكرنا يظهر جوهرية المشبهة وهي لان صيدان وحيوان فالألف
 جنس وتخصيص الجوانب ان لم يذكر الوسط ههنا لان الحيوان الحيوان
 هو الحيوان كاجودان او الحيوان ليس بشيء والحيوان ليس بشيء
 والحيوان الموضوع هو الحيوان بشرط لا كما ذكرنا مفصلا وكذا الكلام
 في وجوه الفصل للفضل والسوية للشيء وهذه الامور التي هي الامور
 او اعتبارية الذميمة فقط وان العوارض المخصوصة بالوجود والوجود
 هي العقولات ان يثبت باصطلاح المنطقيين وكذا في العقولات الثانية
 سواء كانت باصطلاح المتكلمين والمنطقيين من العقول المخصوصة التي لا
 مطابق في الخارج ويكون وفرة تحت القول وتحت الجنس العالي فلا يكون
 شي من جنس من لافضل فيكون خارجا كانت المستدل يكون كلاً به
 لان كلام المستدل في بيان تعيين الجنس الذي لا يبرز وجوده في العقول
 المخصوصة بالوجود كالمستدل في انما يتبع المصداق الذي تحت القول
 وتحت الجنس العالي ما وجهها القائل الذي يكون ثابتا ومتحققا في العقل
 فيكون العقولات الثانية مطلقا خارجا عن المقسم واما يكون كلام
 المستدل في تعيين العقولات الثانية على عقول المصداق فيكون من ان
 فان قيل حاصل كلام المنفرد ان لو لم يثبت المستدل لزم منه ان يكون العقول
 الثانية اعتبارية عال لان عقولها في ذواتها قلت كلام المنفرد يخرج من جملة
 القبض الا جالي فيكون مستدلا لان كل ما يقتضي جالي مستدل وعلا هذا كونه مستدلا

يرد المنع عاقله وذلك لعدم المشترك ذاتيا اعلم لا بد ان يمنع
 كون ذلك عدم المشترك ذاتيا اعلم على جواز كون الذات في الاعم
 وهو الجنس العالي مستقلا بذاته بانظر اليها وكيف لا يكون الجنس العالي
 الا لاعتبارين المصداق التي لها مطابق في الخارج دون الامور الاعتبارية
 التي ليس لها مطابق في العقل انما يثبت في الامور الاعتبارية
 ما يثبت في الجنس والفضل وما يبرز الجنس والفضل الحقيقيين لا يثبت
 بالاعتبارين المصداق في جبهته الذميمة تحت العقول وما يبرز الجنس الحقيقي
 في الامور الاعتبارية التي للعقولات ان يثبت بالمطابقة فالجنسية
 المطلقة التي هي اعم من جنسية الجوهريه جنسية الوصف مستندة الى ما يبرز
 الجنس وهو احداهما الى حد الجوهري والوصفي على التعيين فالجنسية
 بالجوهريه مستندة الى الجوهري والجنسية بالوصفي مستندة الى الوصف
 والجنسية المطلقة اعم منها مستندة الى حدتها على التعيين ولا
 شك في ان احدهما لا على التعيين والآخر لا يكون العلة واحدة
 والمعاد ايضا واحدا فلم يزم خلاف القاعدة العقلية ولهذا لا يثبت
 ان يكون المصداق واحدا لاعتبار واحد فان قيل المارة المحلقة
 الاعم من حرارة النار وحرارة الحوكمة من الامور المحلقة هي جبهته
 الذميمة تحت العقول وليست من الامور الاعتبارية كالعقولات الثانية
 فلا بد لها من علة واحدة وتلك العلة الواحدة لا يكون مخصصا الى
 او مخصصا لحرارة النار بل هو مشترك في ان يكون مستندة الى
 عدم المشترك بينهما وذلك لعدم المشترك لا يجوز ان يكون مخصصا
 فلا بد ان يكون مستندة الى الذات الاعلى وهو ليس فليزم ان يتحقق
 انه في الاعم من النار والحوكمة فليزم ان يشترك الجوهري والوصفي في جنس
 واحد فليزم ان يكون المستدل في اثبات كون الجوهري والوصفي جنسين

يكونان

وهذا القسم من العلم وان كان متساويا لا ينفصل لكن تناوُل ليس شرط
 شايع بل هو متساو في غير شايع وتوضيح ذلك ان العقل له ان يلاحظ
 الحيوان بالجوهر من دون ملاحظة شئ من صورته ودون ملاحظة الكيفية
 مع ملاحظة وصفه او صفة حسنة من غير ان كان لا يلاحظ الحيوان
 مع وصف للبشرية والاطلاق لا بشرط شئ في ذاته مستعار من كنه الذات
 وفي بشرط شئ ايضا كنه الذات بخلاف قيد لا بشرط شئ فانه ليس قيد
 مستعار فانه كنه الذات فان لم يشترط ما هو ان لم يشترط قيد
 كان لا بشرط شئ وبشرط شئ واذا لم يكن قيد وشترط يكون مطلقا
 فلهذا لا بشرط في المثال سواء الاطلاق المقابل للقيود فاعرف بين
 بما هو حيوان وبين الحيوان لا بشرط شئ هو ان الحيوان بما هو حيوان
 وان كان مطلقا في الواقع ونفس الامر ويكون وصف الاطلاق ثانيا
 له في نفس الامر كنه البصر في الوصف هو العقل هو العقل في ملاحظة الحيوان
 بما هو حيوان كنه الحيوان لا بشرط شئ فانه وان كان مطلقا في
 الواقع ونفس الامر ايضا كنه صاير هذا الاطلاق ان ثبت له في نفس
 الامر هو العقل فصار الحيوان لا بشرط هو العقل فلهذا الوصف
 وبهذا الاطلاق بحسب العنوان ودون الحيوان بما هو حيوان وبسبب
 ملاحظة وصف الاطلاق هو عرض له نوع كنه صاير من كنه
 وصاير الحيوان بما هو جسم من كنه هذه الاعمال ليست اعين ثانيا وليست
 شايعة بل هي تحقق الاعمال في مادة لا تحقق في كنه في الحيوان
 والانسان لان اى موضوع فانه تحقق فيه الحيوان بما هو حيوان
 في الحيوان لا بشرط ايضا لان الحيوان لا بشرط شئ والحيوان لا بشرط
 بشرط شئ كما اننا منده رجا ان تحت الحيوان بما هو حيوان كنه
 تحت الحيوان لا بشرط ايضا وبالجملة لا تحقق مادة تحقق فيها الحيوان

بما هو حيوان ولا تحقق في الحيوان لا بشرط مع ذلك يكون للحيوان
 بما هو حيوان اعين من كنه البصر شايعة بل هي تحقق الاعمال في
 اعين بالحيوان وكذا الاعين حقيقة بالحيوان كما ذكرنا في الفصل
 الحيوان لا بشرط شئ بعينه فانه لا يلاحظ على الحيوان بما هو حيوان وبسبب
 ذلك ان لا يلاحظ صاير من حقيقة حقيقة شايعة بل هي تحقق الاعمال في
 المعبر من ليس فيه شايعة مستعار فانه كنه الذات حتى يلزم ان يصير
 بشرط شئ بشرط شئ لان الامر الولاية المعبر فانه احد ما يكون
 شايعة مستعار فانه كنه الذات كانه طبع اذا كان قيد الحيوان
 ثانيا ما لا يكون قيد شايعة مستعار فانه كنه الذات وذلك اذا كان
 القيد قيد البصر الاستعداد العقل شئ ان يصير شئ في الحيوان عنوانا
 انشائية في نفس الامر يعني ان الشئ يصير كنه مع عنوانه لان ملاحظة
 امر حسي لا يتلزم التركيب فيها فانه ملاحظة مع البصر غير التركيب هو
 فلهذا التركيب بين العنوان ودون العنوان وحسب العنوان قيد
 له على العنوان فليس هذا القيد قيد شايعة مستعار فانه مستلزم
 كنه الذات مستلزم بالتحقق في العنوان في الواقع مستعار
 عن ذلك العنوان في الواقع لان مستعار عنوان الاطلاق هو العقل
 لا يصح في الواقع الا كنه اعتبار من الاعمال اذ العقل فقط
 فليس هذا القيد قيد شايعة مستعار فانه كنه الذات فلهذا القيد ودون
 صاير سببا لاعتبار زيادة امر في الحيوان لا بشرط شئ بالجملة
 بما هو حيوان وصاير سببا لاعتبار زيادة الحيوان لا بشرط شئ
 من الحيوان بما هو كنه هذا الامر الولاية ليس فيه شايعة كنه الذات
 حتى يلزم منه ضرورة لا بشرط شئ بشرط شئ على ملاحظة بشرط شئ وبغير شئ

وغير ذلك لذات ويكون فيه الجنس الاعتبار الصحيح العقلي فلهذا ان كان
منه الاعمى والخصية فتشأن على ذكرها تفصيلا وعدم الفرق بينهما
موجب لروى الشك والشيء وبما يميز الفرق بين الاعمى والخصية
وغير التناوبية يميز في شبهة مشهورة مذكورة في الكتب الميزانية
انده في قولنا الجنس على قولنا على كثيرين متحققين بالحققة في جواب
ما هو فقال بعضهم ان مقول على كثيرين يميز لجنس حيث الشكول
المحدود ونسبه لان مقول على كثيرين كما انه يصدق على جنس يصدق
على الفصل والنوع والخاصة والعرض العام فيكون شيئا له لا
جنس حقيقة وقال بعض آخر مقول على كثيرين جنس الكليات الجنس ويرد
عليه اعتراض مشهورة هو ان لو كان جنس الكليات الجنس يميز ان يكون
الجنس المطلق الذي هو من جنس الكليات الجنس من جنس جاقمة وفردانية
واذا كان ذو امته يكون جنس من جنس من ان يكون الجنس المطلق الذي
هو فرد من الكليات الجنس جنس مقول على كثيرين واولا فيكون جنس
الجنس المطلق كما ان جنس الكليات الجنس الباقية في مستلزم كونها
مستلزا لجنس نفسه وهو لا لا اذا كان الشيء جنس نفسه يميز ان يكون
اعم من نفسه ايضا واذا كان اعم من نفسه يميز ان يتحقق مستلزم نفسه
تحقيقا لمعنى العموم وان كان الشيء جنس نفسه فلهذا الاستحالة ان يكون
كون الشيء اخص من نفسه فلو ان مقول على كثيرين اذا كان جنس الكليات
الجنس يصدق عليه في فرد من الجنس المطلق وجوز في فردانية لانه جنس
مفرد وجنس الكليات الجنس يكون جنس مقبدا والمقبدة اخص من المطلق
فيكون هذا الجنس المقبدة اخص من الجنس المطلق لان الجنس المطلق لا يكون اخص
على هذا الفرد اخص من الجنس بل لا في فردية هذا الفرد كما هو في الجنس والمفرد

والكم الكيف وحيث انما الجنس يكون مقول على كثيرين على تقدير كونه
لكليات الجنس فردا خاصا من الجنس المطلق فيكون جنس الجنس المطلق
واذا كان اخص منه يميز ان يكون جنس نفسه ايضا لان الجنس المطلق
قد كان فردا مقول على كثيرين وخص منه ايضا فانما الاخص من الجنس
فردا لجنس اخص منه بجنسيتين فليزم ان يكون مقول على كثيرين اخص من نفسه
بجنسيتين واذا كان اخص من نفسه بجنسيتين يميز ان يكون جنس
اعم منه بجنسيتين فليزم ان يتحقق نفسه بجنسيتين بجنسيتين حقيقة لمعنى العموم
وتحقق الشيء مستلزم نفسه بجنسيتين المستحالة وفي تلك النسبة ان مقول
على كثيرين الاستعداد ان اخصه اعتبارا به هو هو في جنسها باعتبار
جنس الكليات الجنس وهو باعتبارها في اخص منه باعتبارها الاول
والاعتبار الاول اعم منه باعتبارها اعتبارا لانه النسبة لجنسها ليعرضه
اذا كان اخص الامر الكلي باعتبارها اعتبارا لاعتبارها اعتبارا لاعتبارها
بفردية اعتبارا باعتبارها لاعتبارها ايضا والاعراض ثبوت النسبة لكونها
افرادا وليس فليس مقول على كثيرين واذا كان جنس الكليات الجنس
وانه باعتبارها لجنسها لا يكون على شيء منها لان النسبة ثبوتها باعتبارها
والفردية جميع الامور ان كانت لها الحمول على باعتبارها لاعتبارها على الفرد
هو موضوع النسبة وهو مقول على كثيرين اذا اخصه با هو هو مقول على
كثيرين باعتبارها لجنس الكليات الجنس يكون فردا خاصا من الجنس المطلق
ويكون اخص منه وهو من ذلك الفرد من الجنس وهو مقول على كثيرين
باعتبار اخصه با هو هو يكون اعم من الجنس المطلق اعمية تناوبية فيكون اعم
من الجنس المطلق الذي هو واحد من الكليات الجنس ايضا اعمية تناوبية
لان مقول على كثيرين اذا اخصه با هو هو يتحقق في النوع الحقيقي
الافضل في ذاته والوضع العام محصيل لكل واحد منها وتكسب لجنس

الوجود المشترك المعنوي ومطابق الانسراج لذلك المفهوم الواحد المشترك
 المعنوي ومطابق الانسراج لذلك المفهوم الواحد المشترك المعنوي
 ليس لذات الواجب بل ثباته في الخارج قطع النظر عن كل باعدا ذات
 بلا احتياج الى حثية تعقيدية وتعليلية فيكون ذات الواجب بل ثباته
 في الخارج قطع النظر عن كل باعدا ذاته معبر عنه لذلك المفهوم الواحد
 المشترك المعنوي ليس المفهوم واحد لانه لا يكون ان يكون المفهوم واحد
 اكثر من المبرر عنه الواحد لانه لو كان لا ثباته في الخارج قطع النظر عن
 يكون مفهوم شي منها فلا يكون مفهوم واحد لذلك المفهوم الواحد ولا
 فان كان مفهوم شي منها فلا يكون مفهوم واحد لذلك المفهوم الواحد
 بل يتم ان لا يكون الاخر مبرر عنه وان لم يكن مفهوم شي منها فلا يتم
 ان يكون المفهوم حقيقة واحدة وان كانت مفهومة مطابقة بل يتم
 المبرر عنه لذلك المفهوم الواحد هو المبرر المشترك بينهما وذلك هو
 فلو ان لا يكون المفهوم واحد الا المبرر عنه الواحد وان كانت
 الا لا كذا يتم ان لا يكون المفهوم الوجود الواحد المشترك المعنوي
 الا المبرر عنه الواحد في الخارج والاطلاق واحد في الخارج وممكن
 حقيقة الواجب لذات جلث لا احتياج الى حثية تعقيدية وتعليلية
 لان الوجود ذاتي بالنسبة الى الواجب بالذات وحرصني البتة
 الى الحقائق فكل حكم موجود في الخارج يكون منزها عن مفهومات
 الواجب الوجود الواحد المشترك المعنوي وهذا الانسراج منه ذات
 لم يكن محتاجا الى حثية تعقيدية بنا على ان وجود الممكن بالذات بل هو
 شئ من الموجود سواء كان وجبا بالذات او ممكنا بالذات ليس من
 انضماما على ما ثبت بالبرهان سابقا لكل انسراج ذلك المبرر عن المفهوم
 الواحد من كل ممكن موجود في الخارج الى حثية تعليلية بنا على ان وجود

مستفاد

مستفاد من ملاحظة رتبة خارجة ذاتها على ما ثبت سابقا بالبرهان فكل
 ممكن موجود منزه عن مفهومات المفهوم الوجود الواحد المشترك المعنوي
 وليس لذلك المفهوم الواحد مطابق في الخارج محتج في الحكم الموجود
 في الخارج على ما سبقا مشتركا فكل حكم موجود يكون منزها عن مفهومات
 لذلك المفهوم الواحد ويكون مطابق الانسراج ذات واحدة
 اخرى عن ذات المنسراج من على ما هو اذ لا يجوز الاكسبتا وفي ذلك
 لا فرق بين بين المنسراج منه ومطابق الانسراج الا يرى ان مفهوم
 الحس مفهوم المتحرك بالارادة منزه عن الذات في نفس الامر
 غير متناه في الجود مع ان مطابق الانسراج ليس مفهوم شي من
 الذات في نفس الامر غير متناه في الجود ان لا يكون المفهوم في
 بل يتم ان لا يجمع الانسراج عن المفهومة الاخرى بل مطابق الانسراج انما
 هو الجوانب فقط وهو امر واحد مشترك بين افراد الحيوان وكل مفهوم
 مدرك الكليات يتفرع عن كل شخص من اشخاص الانسان مع ان مطابق
 الانسراج ليس مفهوم شي من اشخاص الانسان لانه مطابق
 الانسراج انما هو الذات فقط وهو امر واحد مشترك بين افراد
 اشخاص الذات وحاصل انما هو البرهان ان البرهان هو اذا انسراج
 مفهوم كل من عدة امور يجب الحال الى ان يشهد فلا بد لمطابق
 واحد خارجي ومبرر عنه واحد خارجي بنا على ان لا يكون المفهوم
 واحد الا المبرر عنه الواحد والمطابق الواحد كما ثبت بالبرهان
 كان ذلك المطابق الواحد الخارج والمبرر عنه الواحد الخارج على
 تامة حقيقة وذلك وان كانت الامور العديدة مشتركة فيما به تقوم
 تلك الامور مشتركة في امر ثابت في مرتبة الذات كذا العدة الذاتية
 او علاصه ورتبه وذلك وان كانت الامور العديدة مشتركة في امر

لا يكون ما به قوام ذات جميع تلك الامور العديدة المشتركة في ذلك
المعنوم المتفرع منها وذلك مثل الوجود والوحدانية وغيرهما من الامور
العامة المشتركة بين الواجب بالذات والممكن بالذات فان المعنوم الوجود
المشترك المعنوي ومعنوم الوحدة المشتركة المعنوي يترفع عن الواجب
بالذات والممكن بالذات كمن يترفع عن الواجب بالذات في مرتبة
ذات بذاتها انظر على وجه الاستيعاب الى قضية تعديدية وتعليلية وتفرعية
من الممكن بالذات كمن يترفع عن الذات لان الوجود والوحدانية وغيرهما
من الامور العامة ليس يترفع منها ذاتا بل يترفع عنها الممكن بالذات ولهذا يمكن
انترفع الوجود وعينه عن الامور العامة من الممكن بالذات مما يحتاج الى
قضية تعليلية وليس كذلك المتفرع عن الواجب بالذات والممكن بالذات الا
المعنوم الواحد في الخارج والا المطابق الواحد في الخارج في الخارج
وهو ذات الواجب بالذات التي هي العلة الصدورية بالنسبة الى الممكن
بالذات فلم يلزم خلاف ما افاد به المان ولكان الواجب بالذات
مطلقة ومرتبة بالنسبة الى الممكن بالذات ولا يجوز ان تكون العلة
الصدورية لمرحلة تالية لها ايضا على ما مر سابقا فيلزم ان يكون
الربط الواجب بالذات والممكن بالذات متخففا عما الربط الذي هو
الصدور والمجمل وان الربط الثاني فلا يتصور الاشتراك بين الواجب
بالذات والممكن بالذات في امر يكون ذلك الامر ما به قوام ذاتها
ذاتها لها وطول القضية بالنسبة اليها ولا يتصور ايضا ان يكون الواجب
بالذات جزءا للممكن الاصل بجعله تأثيرا للذي يكونان متعلقين بذات
ذلك الممكن المجعول حقيقة واللازم ان يكون الشيء على نفسه والربط الصدور
مستلزم من جهة لا يترفع عن معنوم الوجود والممكن المعنوي ومعنوم الوحدة
المشترك المعنوي وغيرهما من الامور العامة المشتركة بين الواجب

بالتأني

بالذات والممكن بالذات كمن يترفع عن الذات في الخارج والمطابق الواحد في الخارج
العلية الصدورية فقط مثلا لانها لا يترفع عن الخارج في الخارج في الخارج
باعتبار ذات زيد بذاتها بل لا بد ان يترفع الى ما بالذات او لا
لان وجوده بالذات والممكن بالذات الى ما بالذات او لا على غرض ثابت بالذات
سابقا لغير المتفرع عن معنوم الممكن الوجود في مرتبة مستندة الى ما بالذات
بالذات سواء كان بواسطة او غير بواسطة كما هو الحق وخصوصية ذات زيد لا
وقبل هذه التفرع المعنوم المشترك المعنوي منه لانه لو كان كذلك لكانت ذات زيد
ذات اخرى موجودة متممة لوجود ذات بالغير لغير المتفرع عن معنوم الوجود
المعنوي منها ايضا بل على حقيقة خصوصية ذاتها ايضا فظهر ان خصوصية ذات
قائم الوجود ذات بالغير لا قبل هذه التفرع معنوم الوجود المشترك المعنوي
مستند الى المعنوم المشترك المتفرع انما هو الاستشهاد الى الوجود بالذات بل
هذه حقيقة خصوصية ذات قائم لمرجوات بالغير لما يمكن المعنوم المشترك
المشترك المعنوي المطابق في الخارج متحققا في الخارج في شيء من الموجودات
في الخارج ولا يكون المعنوم واحد متفرع من الشيء الواحد والاشياء
العديدة يجب ان يكون في الخارج المعنوم الواحد في الخارج والمطابق الواحد
في الخارج فلا بد ان يكون المعنوم مشترك في ذلك المعنوم الواحد والمطابق
لغير الخارج وهو ذات الواجب بالذات في الخارج لا غير كما مر
وعلى هذا لا يلزم قطعا وقد يكون ما زار المعنوم الواحد العام اذ هو
عضو شبيه بالجنس على ذكرنا في الجواهر المطلقة المستندة الى الواجب
من العلة الصدورية لمرجوات بالغير فظهر بما ذكرنا من استقلالها وبعد الوقت
على معنى الله كونه على ما هو من المبرهن فيكشف المراد وينتفع الفاعل
في جواب اننا نشأ ان اشتراك امور عديدة في ثبوت معنوم واحد كلفي
مشترك معنوي بالنسبة الى الجميع على انما انقطع منها ان يكون ثبوت

ذلك المعنى الواحد الكلي المشترك المعنوي في مرتبة ذات كل واحد
من تلك الامور العديدة المشتركة في ذلك المعنى بالاحتياج الى حقيقة
تقييده وتعليله وذلك لما يكون اذا كان ذلك المعنى الكلي ذاتا
لكل واحد من تلك الامور العديدة وعلاوة لفظة لها كلفن الفصل
والنوع لان ثبوت الذاتي لا يجوز ان لا يلزم احتياج الى حقيقة تقييده
وتعليله ومنها ان لا يكون ثبوت المعنى الواحد لكلا ركنين في
في مرتبة الذات بل يكون في مرتبة متساوية عن الذات وذلك ما
يكون اذا كان المعنى الواحد الكلي عرضيا لكل واحد من تلك الامور
العديدة كالطرفة المطلقة انية للشمس ان رطوبة فانها خارجة
عن ذات تلك الامور مستندة الى احداهما لا على التقديرين كما
سابقا ومنها ان لا يكون ثبوت ذلك المعنى الكلي المشترك المعنوي للامور
العديدة على نحو واحد بان يكون ذاتا لكل واحد منها وعرضيا
لكل واحد منها لا يكون ثبوت ذلك المعنى الكلي المشترك المعنوي في
مختلفين وذلك على معنوي الوجود الكلي المشترك المعنوي فان ثابت
لكل واحد الواجب بالذات والممكن بالذات فلهذا ذات الواجب بالذات
وعرضي للممكن بالذات لان مفهوم الوجود الكلي المشترك المعنوي يتفرع
من ذات الواجب بذاته بالاحتياج الى حقيقة تقييده وتعليله
بحكم البرهان لان ثبوت الوجود والواجب بالذات ضروري واستند
لان الوجود وعين في الواجب بالذات زاي في الممكن بالذات
فيكون نسبة الوجود الى الواجب بالذات كنسبة الوجود الى الممكن
ونسبة الوجود الى الممكن بالذات نسبة الامر الزيب الخارج عن القوة
فالوجود يتفرع من الممكن بالذات ايضا فلهذا ذلك المتفرع محتاج الى حقيقة
تعليله ويكون مصدق ذلك المتفرع هو الاستناد الى الوجود يكون الوجود

ذات

ذاتا لوجبا بالذات وعرضيا للممكن بالذات ولما لم يكن الوجود كليا بالذات
مطابقا لمعنوي وفيه في الخارج بل يكون معدا فاعنه وجب ان لا
يكون لمعنوي واحد الا المبرهن الواحد فلا بد ان لا يكون المبرهن
المعنوي الواحد مطابقا لمتفرع في الخارج الا ذات الواجب
بل شانه لا غير ذاتا ثبوت المقدمات فتقول لزوم القدر المشترك
الذاتي بين المشتركين في معنوي واحد على ان ثبوت كل واحد منهما يكون
في صورة واحدة فقط من تلك الصور التي المذكورة وهي ان
يكون ثبوت ذلك المعنى الكلي الواحد المشترك ركنين في مرتبة الذات ومن
الذات غير احتياج الى حقيقة تقييده وتعليله لانه لو كان ثبوت
ذلك المعنى ان ثابت لكل المشترك ركنين في مرتبة ذات وعرضية ذات
بذاته بالاحتياج الى حقيقة تقييده وتعليله لم يلزم ان يكون عرضيا
ولا يكون ذاتا لكل واحد منهما والاشتراك في الامر العرضي لا يستلزم
كليا ان يكون بينهما المشترك كغيره مشترك ذاتي لانه قد يكون القدر
المشترك الذاتي محتجا بالذات بالنسبة الى المشترك كغيره الامر المشترك
كما ذكرنا في الحارة المطلقة المشتركة بين الشمس والقمر
وكذلك الحال في اشتراك الواجب بالذات والممكن في معنى الوجود الكلي
المشترك المعنوي لان ذلك المعنى ذاتي لاحد المشتركين وعرضي
للاخر وامر عرضي بالنسبة اليه فلا يكون نسبة ذلك المعنى الى المشتركين
صحيحا واحده فيكون نسبة اليهما مختلفة واذ اختلفت النسبة فلا يلزم القدر
المشترك الذاتي بينهما فان قلت كيف يكون معنوي واحد كلي مشترك
معنوي مشترك في ذاته مع ذلك فليكن بالنسبة الى احدهما ذاتا
وبالنسبة الى الاخر عرضيا قلت لا وجه لاستبعاد بعدا فاقه البرهان عليه
لان قد ثبت بالبرهان ان الوجود ذاتي للواجب بالذات وعرضي للممكن

بالنسبة الى الحكم بالذات وايضا في وقوع في عالم الوجود فان الحكمات
والصالحات كانت مشتركة بينهما افراد الصالحات الكاتب وافراد
الذات ايضا مع انها كليان ذاتيان بالنسبة الى افراد الصالحات
الكاتب لان كل كلي ذاتي بالنسبة الى افراد الحقيقة ويكون مشترك
بالنسبة الى افراد كلي مشترك ليس سابقا فظهر مما سبق مشترك وان كان
اشياء ليست بمعنى على العقل او المتماثل من تصورات التي ذكرناها
تفصيلا ومن حكم كل جسم منها على شرا ميسورا فان كل قد ثبت
سابقا ان محسن الوجود بمعنى به يرى لكل احد من افراد الذات ان محسن الوجود
والصالحات فلو كان في هذا المعنى به يرى محسن الوجود بالذات لم يكن منه
ان يكون كذا الواجب بالذات معلوما لكل احد وليس فيسبقت ليس احد
يسر من غيره قال بان الوجود معين الواجب بالذات ان ذلك المعنى البديهي
الحاصل في العقل معين الواجب لا يقول به عاقل بل مراد ان المعبر عنه
به كالمفهوم البديهي ومطابق لانواع في الخارج ليس لانه الواجب
بل في ذاته ونوع ذلك المفهوم البديهي ذات الواجب بالذات كالمفهوم
بلاستنتاج الى حقيقة تفيدية وتعليلية فكيف نسبت هذا المفهوم الى ذات
الواجب بل في ذاته مثل نسبة المفومات الذاتية كنسبة مفهوم الانسان
الى الذات وهذا المفهوم لا يستلزم بذاته المعبر عنه بذلك المفهوم
وهذا الكلام في القدرة والارادة وسائر الصفات الحكمية التي يكون
عين الواجب بالذات فان قيل قد ذكرنا اكثر الكتب الحقيقة تفيد الوجود
الى الوجود المطلق والى الوجود الخاص وذكر ان الوجود المطلق لا يرد
في الواجب بالذات والحكم بالذات جميعا واما الوجود الخاص فهو معين
في الواجب وذا في الحكم فكيف يجوز القول بكون الوجود المطلق المشترك
المعنى هو الواجب والحكم عين في الواجب وذا في الحكم على ما يظهر

من الحكمات

من الحكمات ان بقية قلت لانواع في وقوع في اكثر الكتب العقلية كذا
ولكن ليست ممن آمن بآراءه في الكتب العقلية لان المسائل العقلية
لا تجري فيها التقليد كالمسائل الشرعية العرفية لان المسائل العقلية الشرعية
يكون الاذعان بها لا بد ان عليها اوهام عقلا وقلنا وما وقع في اكثر
الكتب العقلية من تقسيم الوجود الى الوجود المطلق والوجود الخاص والحكم
بكون الوجود المطلق لا يرد في الواجب بالذات والحكم بالذات بكون
الوجود الخاص عين في الواجب بالذات وذا في الحكم بالذات خارج
عن مادة التحقيق عندى ما لا فلا ريب ان مفهوم الوجود
الخاص معين في الواجب بالذات وهو لعل لان المفهوم هو حاصل العقل
وكل حاصل العقل كالحكم بالذات لا يتقاربه في وجوده الى محله البديهي هو
العقل ولا شك انه لا يجوز ان يكون الحكم بالذات عين الواجب
بالذات وان اردنا ان المعبر عنه بمفهوم الوجود هو الخاص عين الواجب
بل في ذاته لا مفهوم فهو محال الوجود والمطلق ايضا كذا في التقسيم
حكم لان المعبر عنه بمفهوم الوجود ايضا معين الواجب بل في ذاته وهو
لا يرد عليه واما ثانيا فلان كل مفهوم مشترك من شئ باعتبار ذاته
وهو الشئ مع قطر النظر على ما عدا ذات بل هو استنتاج الى الحقيقة تفيدية
وتعليلية يلزم ان يكون نسبة ذلك المفهوم الى ذلك الشئ نسبة المفومات
الذاتية كنسبة المفومات الوصفية للشئ لان انواع المفومات
الوصفية مشتركة لا يكون في ذات الشئ بل في انواع تلك المفومات كذا في التقسيم
بل لا بد من امر آخر فانه على الصالحات ايضا مشترك في ذلك المفهوم البديهي
لان انواعه لا ينفصل عن الجسم فان ذات الجسم ذات لا يمكن ان تنوع
الا بصفة مشتركة للجسم وليس على الامر من امر اخر ايضا وهو البيان
القديم هو وانواع مفهوم الوجود المطلق على المشترك كالمفهوم مشترك

من ذات الواجب على ما اذا يكون بحيث ياتى به انما يتامع قطع النظر
عن كل ما عدا الذات بل اجتناباً عن تشييد تقييداً وتعليلاً على انما يتامع
على شكله نسبة مفهوم الوجود المطلق المشترك المعنوي الى ذات الحاشية
بالذات كنسبة مفهوم الذات الى الذات ان لم يكن ان يكون نسبة مفهوم
الوجود المطلق الى ذات الواجب على ما يشاء من قبل نسبة المفهوم الذات
بالنسبة المفهومية العرضية الزائدة على الذات وكيف يكون العقل يكون
الوجود المطلق زائداً على ذات الواجب على ما يشاء واما انما فلا فائدة
المقتضى البرهان على ان الوجود ليس له حقيقة في الخارج سوى ذات
الواجب على ما يشاء لان الوجود في الحكم بالذات ليس له مطابق
ومعبر عنه في الخارج لان الوجود ذات الخارجية في الحكم لا موجودة
في الخارج معبر عنه واما ما جازية على ما سبقت مفصلاً فالوجود والمطلق
الحكمي الشئ المعنوي لا يصير خاصاً وبعيداً لا يتحقق بسبب الحاشية
الحاكمي الذي يفرق عن الوجود كوجودها ولا معنى ووجوده
ووجوده لا ان لا انفسه اذ فاعته متحققة في الخارج كما في البرهان
والبياض المتحققة في الخارج فالنوع بين الوجود والمطلق والوجود
الخاص في الحكم لا موجوده في الخارج ليس الا بالذات اعتبرت عقل
والذات اضافاً الى الحكم الذي يفرق عن الوجود المطلق الحكمي المشترك
المعبر عنه وليس بين الوجود والمطلق وبين الوجود والحاشية بالنسبة
الى الحكم لا الموجود في الخارج حتى يحسن ان يقال الوجود الحكمي
والوجود الحاشي زائداً عن الحكم الموجود ويشترط في الخارج كذا الواجب
بالذات فان الوجود المطلق زائداً عن الوجود الحاشي على ما يشاء
واما فلا ان الوجود الحاشي هو الوجود الحكمي فلهذا لان الوجود الحكمي
هو وجود مفيد والوجود المطلق بمطلقه نسبة الوجود الحكمي الى الوجود

كونه

كون المفيد ذاتاً لا يلزم ان يكون مطلقاً ذلك المفيد ايضا ذاتاً
الا يرى انه اذا كان الحاشي هو المفيد بالمطلق ذاتاً بالذات
يلزم ان يكون الحاشي هو المطلق ايضا ذاتاً وكيف يجوز القول
بان الوجود المطلق ليس ذاتاً للواجب بالذات والوجود الحاشي
ذاتاً ولا فائدة في كونه ان يكون مراً ومراً قال بان الوجود الحاشي
عين للواجب على ما يشاء ان المقترعة بمفهوم الوجود الحاشي عين له
تلك لا نوع في ذلك بل في شئ آخر وهو ان هذا التحديد ليس له معنى
لان لا فائدة في ذلك بين الوجود الحاشي وبين الوجود والمطلق
فكأن ان المقترعة بمفهوم الوجود الحاشي عين للواجب بالذات تلك
المعبر عنه بمفهوم الوجود المطلق ايضا عين الواجب بالذات بالذات
في ذلك بين الوجود الحاشي وبين الوجود والمطلق وكذا ان مفهوم
الوجود الحاشي لا يكون عيناً للواجب على ما يشاء فكذلك مفهوم الوجود الحكمي
ايضاً ليس عيناً في شئ وبذلك لكل الوجود الحاشي والوجود الحكمي
مفهوم ومعبر عنه وهما متساويان في حكم المفهوم حكم المعبر عنه
الحكم الحكمي على مفهوم الوجود الحاشي يكون بعينه كما على مفهوم الوجود
الحكمي والحكم الحكمي على المفهوم الوجود الحاشي يكون بعينه كما
على المفهوم بمفهوم الوجود والمطلق فلا فرق بين المفهوم والمعبر
بالنسبة الى الوجود الحاشي والوجود والمطلق والتفرقة بينهما ككثرة
بشيء ان يفرق بين الوجود الحكمي الطبيعي في الخارج فيقول
انما يشبه اما في الوجود الحكمي الطبيعي في الخارج ان يكون موجوداً
واحد خارجي في مكانين مستبعدين غاية التبع في آن وحده
وفي الحكم مستعد في آن وحده واللازم به واللازم به واللازم به
بيان المفهوم ان لو كان موجوداً في الخارج لم يكن ان كان طبيعة جسم

الطبيعي شيئا موجودا في الخارج في المكان تحقق فردا شخصي
فيه تبا على ذلك بوز وجود الفرد الشخصي بطبيعة متفككا عنها واللازم
وجود ذلك الذاتي متفككا عن ذاته وذلك بقا اذا فرض وجود
جسم شخصي في المشرق ووجود جسم شخصي اخر في المغرب يلزم ان
يكون طبيعتهما الطبيعي التي تكون موجودة في الخارج مع كل واحد
من فردا شخصيين الموجودين في الخارج في آن واحد في كل واحد
من المكان الشرقي والغربي معا وذلك بقا ذلك يلزم ان يكون
موجودا في مكان كل واحد من شخصي الجسم الموجود في الخارج
سواء كانت تلكية او غير تلكية وشخصي الجسم الموجود في الخارج
كثيرة فيلزم ان يكون موجودا واحد خارجي في كل تلكية كثيرة
في آن واحد واللازم بقا فالمتل والحواس ان هذه الشبهة مبينة
على العنصر الواحد من الفرق بين المتكلم بالذات وبين الممكن
بالعرض لان المكان من العوارض الخارجية للجسم الشخصية كالمادة
للمادة والبرودة والحرارة لان الجسم شخصي ايها الشخصية كالمادة
للمكان مبين بطبيعتها بخصيصته الشخصية دون غيره من الاكثرة
لان نسبتها الى جميع الاكثرة ليست كما السوت مثلا الجسم الصغير الشخصي
يطبق مكانا خاصا يسببه وكذلك الجسم الكبير الشخصي يطبق مكانا خاصا
يسببه وكذلك الكلام في الجسم الشخصي المربع او المثلث او الكروي او غيره
من اضاف الجسم الشخصية فالممكن بالذات وطالب المكان حقيقة انما
هو شخصي الجسم واما الكلي الطبيعي هو طبيعة الجسم المشتركة بين
اشخاص الجسم فنسبته الى جميع الاكثرة على التورية ولا يربطها بالمكان
خاص ولا يطلبها المكان خاص لانا لو طلبت مكانا ميبعا يلزم ان يكون
جميع اشخاص الجسم في ذلك المكان او طلبت جميعها في ذلك المكان

طلب

طلبا ذاتيا واللازم بقا واللازم ايضا فالكل الطبيعي ليس مكانا بالذات
لاننا لم يكن وجوده شخصي الجسم التي هي كليات بالذات به دون
بطبيعة الجسم بانه على عدم حوا ان تلك في الذاتية فلو لم يتم
من ذلك ان تبصر الطبيعة مصحوبة لما هو ممكن بالذات وهو الشخص
المندرج تحتها فنسبة المكان الى الطبيعة مثل نسبة الحركة الى الجسم فينبغي
الحركة ومثل نسبة المكان الى الخاص الى البياض فلو لم يتم الجسم الذي
يكون في مكان خاص وتوضيح المقام ان المكان ليس له لادام الهيئة
والا العوارض الشخصية بالوجود والذات كالبسطة بل هو العوارض
الخصوية بالوجود والخارج كالمادة والبرودة والصغر والكبر والكل
في ان المتكلم بالذات وما الى المكان بالذات وشغل غير الذات
لا يكون الا اشخاص الجسم الموجود في الخارج بامام شخصي خارجي
ولا يحصل لوجود الكلي الطبيعي ولا لعدم ثبوت المكان والى ان
الجسم الموجود في الخارج لا يدر من مقتضيات الالفاظ عند الظاهر
بوجود الكلي الطبيعي في الخارج وبعدم المنكرين لوجوده في الخارج وفيه
الحكم متفق عليه بين الفريقين بلا نزاع بينهما وبلا نزاع في تحقير
الامر ايضا بكم البرهان المذكور فالمكان والطبيعية العوارض الخارجية
الجسم الموجود في الخارج ولا يحصل الكلي الطبيعي وثبوت المكان
الجزئي من اشارة الشخصية المندرجة تحتها لان الكلي الطبيعي لا يحصل الهيئة
الكلية للشخص المندرج تحتها واما التامة الشخصية المندرجة الحقيقة لذلك
الشخص المندرج فما هو حصوله هو الشخص الذي يرتب عليه من الحركة
بين الكثيرين واما الكلي الطبيعي فهو ما به الاشتراك بين افراد الشخصية
المندرجة تحتها وما به اشتراك شخص آخر فهو ما يكون هو الشخص لان
نسبة الشخص الى الاشخاص نسبة الفضول الى الاصل فلو كان في الخارج

يترتب على حصولها بما يتميز الاذن فكذا كسرت خواص الاشخاص على تشي
لانه بما يتميز الاشخاص الكمية الاشخاص على ما كانت مختلفة فلا بد ان كانت
الاشياء الكمية لا بد ان يمتد الى ما به التميز وهو الشخص
فظهر وجوب امتداد الكمية المختلفة الى الماهية الشخصية للاشخاص
ولا يكون امتدادها الى الماهية الكلية لانها لا يكون الماهية الكلية بلا حصول
في ثبوت الكمية لخاصة الاشخاص الشخصية وتكون الطبيعة الكلية مصحوبة
لا موهلة حقيقة ثبوت الكمية المختلفة واما هو ممكن بالذات فالطبيعة
ما هو ممكن بالعرض فقط وكون الشيء الكمية متعددة في آن واحد
يتمتع في صورة واحدة وهي ان يكون المتكلم في الكمية متعددة
في آن واحد متمكنا بالذات فيا يتمكنا بالعرض ويكون معنى المتكلم
بالذات فان قيل الكمية المختلفة للاشخاص الشخصية مستندة الى تصور
النوعية المختلفة لانواع الاشياء الشخصية لا الى شخصياتها قلت نوع الكمية
مستند الى الصورة النوعية والخاصة الكمية فثبت مستند الى شخص
الا يرى ان نوع الاشياء مستند الى فصل الانسان وهو الشخص
واما المصنوع لا يراك الكمية مستند الى تصور شخص الانسان ولهذا
يختلف مضمون الامارات الكلية بالنسبة الى تصور شخص الانسان فان
قيل ان قال بوجود الكمية الطبيعية في الخارج فاقبل بانه موجود معين بوجوده
المندرج تحت معنى ان الموجود الخارجي انسان وبها الطبيعة والنوع الشخصي
المندرج تحتها ووجودها الخارجي وحده واذا كان وجودها الخارجي
وحده يلزم اتحادها في الوجود واذا اتفقت في الوجود يلزم ان يكون
جميع الاحكام انائية لاحدها ثانيا لا فرق فليزمن ان يكون المكان الواحد
الثابت للنوع الشخصي حقيقة ثابتا للطبيعة ايضا حقيقة لا بالعرض واما انما
على الاتحاد في الوجود فثبت اتحاد الطبيعة والشخص المندرج تحتها في الوجود فكذا

المتن

الاسم انما دسما في جميع الاحكام لان مثل الشكر بين الكثيرين حكمهم
وهو شخص بالوجود الشخصي المتحد مع الطبيعة في الوجود الخارجي وكذا عدم
مثل الشكر بين الكثيرين حكمهم الاحكام وهو شخص الطبيعة المتحد مع الفرد
الشخص في الوجود الخارجي وكذا الاتصال بالذاتية الحقيقة حكمهم
الاحكام وهو شخص بالوجود الشخصي المندرج تحت الطبيعة وتفصيل الحكم
ان اتحاد الشخصين المتميزين في الخارج لو كان جائزا بان يصير ذاتا
واحدة او اتحاد حقيقة للزمن ان يكون جميع الاحكام انائية لاحدهما حقيقة
ثانية لا غير ايضا بان على الشخصين صراحتا واحدة او ذاتا
شخصية فليزمن رفض الانائية الخارجية والمفارقة لهما شخصان في ذاتها
فثبت خلاف المفروض لو كان جائزا واما اتحادها في الطبيعة الكلية
مع الوجود الشخصي المندرج تحتها في الوجود الخارجي فليزمن مثل الاتحاد
من جميع الوجود في جميع الاحكام بالامتداد واما في ذلك
ان الطبيعة الكلية اذا كانت انائية لا فورا لا يكون جزءا منها لها
سواء كانت جف او فضائل لزم ايضا لان النوع جبرته هي الشخص
المندرج تحتها والجزء الذي هو الاجزاء الجبرية المحركة وهو الاتحاد
الوجود الخارجي او في الوجود الذي يكون مادة اتحادها في الخارج
والجزء العبر في محل الاجزاء المحركة هو الاتحاد في الوجود فقط لا الاتحاد
من جميع الوجود وكيف يجوز ذلك مع ان الوجود الشخصي النوع المتحد
في الوجود الخارجي حقيقة فانه مزق وقع الشكر بين الكثيرين
والنوع المتحد معه في الوجود الخارجي على طبيعته لا يترتب من وقوع الشكر
فيها بحد وكذا الجبر المحرك على النوع الحقيقي والفضل المحرك عليه فانه لا يصدق
الاتحاد من جميع الوجود ايضا كالاتحاد من انما والشخصين موزع
شخصا واحدا واداة واحدة شخصية لوجاهة فليزمن الاتحاد من جميع

كما يظهر بالمثل الصادق فالعقود عقل وتوافق في التفصيل الزمان
 الذي ذكرناه مشهورا ثم اعترض الاستدلال المذكور كما لا يخفى على من
 يفحص كل من المرحلة كجاء في الامور فان قيل يكون طبيعة الجسم
 مكانية بالذات بان يطلب طبيعة المكان او مشردا فاما المكان وانما
 الشخصية يطلب مكانا شخصية بخصوصها وهذا هو التقدير لزم ان يكون
 كل طبيعة الجسم مشردا الشخصية مكانية بالذات لان افعال الشخصية
 مكانية بالذات والطبيعة مكانية بالعرض فقلت كل واحد من طبيعتي الجسم
 وفردا وطبيعة المكان وفردا فاما المكان احركي مجردا لا يوجد
 في ايجاج في ادراكه الى التقوى الادراكية الحادثة في الجسم لان
 ادراكه لا صور الكلية لا يكون الا بالاشارة العقلية المجردة او التقوى
 الناطقة المجردة الانشائية او الفكرية بمقتضا انفسها لا بعد العقل
 والذات الا ادراكا لطبيعتها في نفس الطبايع الكلية حتى طبيعة الكون
 والابن والارض وطبيعة الحركة وطبيعة المكان مدركة للعبادى وكنية
 فيها غاية ما في الباب ان الطبايع الكلية فتشأن احدها ما يكون مجردا
 صفة لطبيعة العقل وطبيعة النفس الناطقة المجردة الانشائية فان كل واحد
 من الطبيعة ونشردا الشخصية مجردا وان الطبيعة بمقتضا انفسه مجردة
 تلك بمقتضا ان فردا ايضا مجردا لان فردا لا يكون مادته بالذات
 حتى يلزم ان يكون الطبيعة مادته بالعرض بمقتضا انصاف الفرد الذي
 يكون مادته بالذات ونمازها ما يكون مجردا بمقتضا ان الذات وماديا
 بالعرض بمعنى انه يصير ماديا بالعرض بمقتضا انصاف الفرد الذي يكون
 ماديا بالذات طبيعة الجسم وطبيعة المقدار وطبيعة الابن وطبيعة الارض
 وطبيعة المكان وطبيعة الحركة وطبيعة السواد وطبيعة البياض وغيره من
 من الطبايع الكلية التي يكون افرادها الشخصية مادته بالذات في هذه العقول

تصير

تصير الطبيعة الكلية مادته بالعرض بمقتضا انصاف الفرد الذي
 يكون مادته بالذات فالطبيعة مادته بالذات لانها مادته بالذات و
 كيف لا وان كانت مادته بالذات لا امكن ادراكها الا بالقوى الحسية
 الادراكية وليس كذلك فان جميع الطبايع الكلية سواء كانت افرادا
 الشخصية مادته بالذات او لا يكون مادته بالذات مدركة للعبادى والاعلى
 ومعرفة فيما كان فردا وان كانت الكلية من الجبروت فاقصنا طبيعة الجسم
 طبيعة المكان او فردا فاما لا يجب كونها مادته بالذات لان ذلك
 الاقصا يرجع الى اقصا مجرد وفردا وليس ضم الكلية مفيد للفردية
 انما هو الشخص كغيره وادراكها بالذات ترتب على انفسها
 اما دية الحقيقة لا على الامور الكلية المصنوعة للشخص للمادة بالذات
 كما هو متبنا ان الكلية الطبيعية التي يكون ذاتها لا فردا لو كان
 موجودا في الخارج لوجب ان يوجد بوجوده في فردا او انه موجود
 في الخارج بما عليه مقتضى الكمال الذي انما هو ذاتي لا فاد
 كان ذلك على الذات في الفرد موجودا في الخارج ويكون الكلية الطبيعية
 مجردا بوجوده في واحد من افراده فيكون ان يكون الكلية الطبيعية
 امرا واحدا خارجيا لان المستحقة انما هو مشردا لفردا ولا يلزم ان
 ان يكون ذلك لانه الخارج الواحد وجودات متكررة خارجية يجب
 تكررها في افرادهم ان يكون الموجود الواحد الخارج موجودا بوجوده
 كثره خارجية وقد بين ان الوجود الخارجى والشخص الخارجى متمايز
 بالعدد فيكون ان يكون شخص مشردا ومثل تعدد وجوداته الخارجية
 فيلزم ان يكون امرا واحدا خارج موجودات كثره خارجية بما على
 كثره وجوده ان يكون امرا واحدا خارجا في اشياء كثره خارجا كثره
 وكل الانبياء من فطري سلطان وبطلان الامم دليل على بطلان الملائمة

فيلزم بطلان القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج وتوابعه كالتشبه
 من وجهين الاول بطريق النقص الاجمالي كان يقال لو تم الاستدلال
 المذكور صاحب التشبه بوجه ما يلزم ان لا يصح وجود الكلي الطبيعي
 في الذهن ايضا مع اننا فينبغي ان لا يوجد الكلي الطبيعي انما نقول بوجوده
 الخارج في فقط وهم قائلون بوجوده في الذهن وهذا الاستدلال
 المذكور على نحو وجوده الخارج لم يتم لعل على نحو الوجود والذهن ايضا
 بيان ذلك ان اذا وقع تصور الشخص اليك في خصوصية الشخصية كذا مثلا
 من شخص واحد او افراد اختلفت بان يحصل صورة الشخصية القوة
 الادراكية فلا شك ان الصورة الشخصية كما صلت من زيد في تلك
 القوة لا وادية تصدق عليها انما هي صورة ناطق من الشخص الا ان
 فيكون السيوان الناطق الكلي موجودا مع هذه الصورة الشخصية فكأنه
 في تلك القوة الادراكية ولا مانع من ان يحصل في تلك القوة الادراكية
 صورة شخصية لغيره من الاشخاص الكثرة التي تميزه فيلزم ان
 يجمع في تلك القوة الادراكية صور اشخاص كثيرة تميزه او لا تميزه
 وكل صورة شخصية تلك الاشخاص الذمينة هي صلتها وتلك الذمينة
 الواحد تصدق عليها انما هي صورة ناطق من الشخص ولا يجوز ان تكون
 منها من السيوان الناطق الكلي والذمينة واللا يلزم ان تكون الكلي الذمينة
 وان تكون في الذمينة عاجودا في فيلزم ان السيوان الناطق الكلي موجودا
 بوجوده وكل واحد من تلك الاشخاص الذمينة هي صلتها في ذمينة
 كما هو المفروض فيلزم ان يكون السيوان الناطق موجودا بوجوده
 كثر في ذمينة واحد وتلك الكثرة هي الوجود الخارج والشخص
 الخارج كما فينا بالعدد تلك الوجود والذمينة الشخص الذمينة
 كما فينا بالعدد ايضا وكما ان تعدد الوجود الخارج فيلزم تعدد

الواحد

الموجود

الموجود الذمينة ولما ثبت ان السيوان الناطق الكلي وجودات كثر في ذمينة
 واحد شخصي وهو الذمينة الذي يستحق تصور اشخاص الالاف فيلزم
 ان يكون السيوان الناطق الكلي موجودا بوجوده في ذمينة في ذمينة
 وذلك فيلزم امرين احدهما ان يكون الوجود الواحد الذمينة موجودا
 كثر فينا على ان تعدد الوجود الذمينة كما فينا ان يكون السيوان الناطق
 الواحد الموجود وجودات ذمينة كثر فينا كثر فينا كثر فينا كثر فينا
 الوجود الذمينة والشخص الذمينة مكان فينا بالعدد وكما وكل الاشياء
 بقا وبطلان الالذمينة على بطلان المفهوم فيلزم عدم جواز وجود
 الكلي الطبيعي في الخارج فاما خارجا فلا ذكره التشبه واما ذمينة فلا ذكرها
 مستقلا والثاني بطريق الحل والاطلاق وهو جواب الحقيقة الذي يتوقف
 بالاشبه والنقص الاجمالي جميعا فيكشف الحق وتحريره ان كل واحد
 من الوجود الخارج والشخص الخارج فيستحق الوجود الواحد الخارج فيلزم
 كوجوده في ذمينة وجوده في ذمينة وجوده في ذمينة وجوده في ذمينة
 من الوجود الخارج فيلزم تعدد الوجود الخارج فيلزم تعدد
 لعدم صحة كل واحد الموجودين الوجود المتميز الخارج على الالاف لا يمكن
 الخارج فيلزم تعدد الوجود الخارج فيلزم تعدد الوجود الخارج فيلزم
 فيلزم تعدد الوجود الخارج فيلزم تعدد الوجود الخارج فيلزم تعدد
 فيلزم تعدد الوجود الخارج فيلزم تعدد الوجود الخارج فيلزم تعدد
 فيلزم تعدد الوجود الخارج فيلزم تعدد الوجود الخارج فيلزم تعدد
 فيلزم تعدد الوجود الخارج فيلزم تعدد الوجود الخارج فيلزم تعدد

تلك الافراد مع كلياتها الذاتية لها تلك الازم ان تلك الافراد هي
 ذاتية لا فيكون جميع الكليات الذاتية مودة بعين وجود افرادها
 المنفردة تحتها واما صرح كل واحد على نفسه وبالجملة الكليات الذاتية
 المعبرة في حقيقة افرادها المنفردة تحتها مستمع وجود افرادها ذاتها
 واما جبرها من تلك الكليات المعبرة في اصل حقيقتها ذاتها متلاخطة
 الشخصية لا يذبح الى الحيوان ان في من الشخص فكذلك في اذا كان
 حقيقة الشخصية فكذلك في الوجود في الخارج من الحسوس ان
 مع الشخص في وجوده تلك الحقيقة الحقيقة الشخصية لا وجود مطلق تلك
 الحقيقة الشخصية وهو اصل الحسوس الناطق الذي يكون الشخص خارجا
 في كل موضع تحقيق فيه وجود اصل الحسوس الناطق الذي يكون الشخص خارجا
 عنه وكل حقيقة يكون الشخص خارجا عنه بحسب الابعاد المشتركة بين الكثيرين
 اصل الحقيقة التي يكون الشخص خارجا عنها لان الابعاد المشتركة بين الكثيرين
 هو الشخص فقط كل امر يكون الشخص جزءا او عينا لا في جزئيات
 من المشتركة بين الكثيرين وكل امر يكون الشخص خارجا عنه ولا يكون جزءا ولا
 عينا لا يكون عينا غير ان المشترك بين الكثيرين ولما كان الشخص خارجا
 عن حقيقة الحسوس الناطق يكون حقيقة كلية غير انتم ووقع المشتركة
 فيها ابد ولا يمكن ان يصير انتم من المشتركة ايضا حقيقة ابد ما هو
 لها الشخص اولاد وانما قلنا ذلك لانها اذا عرفت لها الشخص كونه الشخص
 خارجا عنها وعارضا لها ويكون الماكس في العارض والمعرض في حقيقتها
 ما هي المشتركة بين الكثيرين فيكون الابعاد المشتركة حقيقة هو ذلك
 فقط دون جزء وهو اصل الحسوس الناطق الذي يكون الشخص خارجا
 ولما كان اصل الحسوس الناطق جزءا لما هو الابعاد المشتركة حقيقة وكما
 لا يكون انصاف اصل الحسوس الناطق من المشتركة في انصاف الجميع

بجدة جارة وتحت ربه بها يكون اصل الحسوس الناطق ما هو الابعاد المشتركة
 حقيقة وهو لما هو الابعاد المشتركة حقيقة لا فيكون انصاف اصل الحسوس
 الناطق من وجوده وابعاد مشتركة الشخصية الذي هو الابعاد المشتركة حقيقة
 فيكون ان يكون متصفا كونه المشتركة حقيقة كونه الشخص ان انصاف
 الفرد عين انصاف الطبيعة للبشر لا في الابعاد المشتركة حقيقة لا في الابعاد المشتركة
 بين المتأخرين كونه بعد الحقائق لا في حقيقة ان كل امر يكون الشخص
 مشترك في حقيقة الشخصية يكون في حقيقة انصافه ووقع المشتركة بين
 الكثيرين حقيقة لا في الابعاد المشتركة حقيقة ان الشخص خارجا عن اصل الحسوس
 الناطق وعارضا له وكل امر يكون الشخص خارجا عنه ولا يكون مشترك
 في حقيقة لا يكون الا كليا ولا يكون انصافه ووقع المشتركة في الابعاد
 ما اصل الحسوس الناطق كما ان محسوس شخصي الفرد كونه حقيقة
 ان يكون المشتركة لا انصافه المشتركة حقيقة ولا يكون الا كليا اصل الحسوس
 الناطق موجودا بوجوده المشتركة حقيقة فيكون انصافه المشتركة في الابعاد
 ما هو انصاف الفرد الشخصية حقيقة وكذا الفرد الشخصية حقيقة انصافه المشتركة في الابعاد
 ما هو انصاف اصل الحسوس الناطق حقيقة بما على انما في الوجود ولا
 فكذلك في ان الكليات في الوجود ليست ان يكون جميع ما هو وصف
 اصل الحسوس الناطق حقيقة وصفا اصل الحسوس الناطق لفرد الشخص
 وبالعكس لان من المشتركة وصف الشخصية حقيقة وصف الابعاد المشتركة
 الناطق حجازا وكذا عدم من المشتركة وصف الابعاد المشتركة حقيقة
 وصف لفرد الشخص حجازا وكذا انصافه كونه وصفا لفرد
 الشخصية حقيقة وصف الابعاد المشتركة الناطق حقيقة وصف لفرد
 الشخصية حجازا لان كل وصف واحد المعين حقيقة لا يمكن ان يكون

وصف على الاخر حقيقة فلا يبرهن التميز بين الموصوف حقيقة وبين الموصوف
مجازا وبين وصف وبين ما هو الموصوف حقيقة وبين ما هو الموصوف
بالوصف وبين ما هو الموصوف حقيقة ولا يلزم الوقوع في الاشتباه
والغلط ويصح ما ذكرنا في فصل الطول والباطن وفردة الشخص كغيره
بمعنى في جميع الكليات المميز في حقها في اشتباهها سواء كانت نوعية
او شخصية ولما كان وجود الكليات الذاتية واجبا اذا كانت
اشياء لا يوجد وجوده فلا بد ان يتحقق في عالم الوجود متميزا عن الوجود
احدهما الوجود والمميز كما في الكليات الخاصة بالوجود في الخارج واما
الوجود والمخلوط كالكليات الذاتية لتلك الاشخاص الموجودة في الخارج
فيكون الوجود الخارج متميزا احدهما الوجود والخارج المتميز هو
الاشخاص الموجودة في الخارج واما الوجود والمخلوط وهو
الكليات الذاتية للاشخاص الموجودة فيه وكذا لا بد ان يتحقق في عالم الوجود
تتميز الشخص احدهما الشخص المتميز كالاشخاص الموجودة في الخارج
واما الشخص المخلوط كالكليات الذاتية لتلك الاشخاص الموجودة
الشخص الخارج متميزا احدهما الشخص المتميز وهو الاشخاص
المتحققة في الخارج واما الشخص المخلوط وهو الكليات الذاتية
لتلك الاشخاص الموجودة في الخارج وما تقر من ان الشخص المتميز
لم يوجب معناه انه ما لم يتشخص بواحد من الشخصين المذكورين
لم يوجد لان معناه ما لم يتشخص بالشخص المتميز لم يوجد لانه
خلاف البرهان العقلي لانه اذا اقسام البرهان على وجود الكليات
الذاتية لاشخاصها الموجودة بوجود المخلوط دون المتميز
ومتشخصة بالشخص المخلوط وهو المتميز فوجب التعميم في

في الشخص بحيث يكون ثلثا الشخص المتميز والمتشخص بالشخص المخلوط
ولا يجوز التخصيص بقسم الاول ولما قام البرهان على وجود الكليات
الذاتية لاشخاصها الموجودة في الخارج فوجب ان يكون لكل كلي او
لاشخاصها الموجودة في الخارج موجودا بوجه واحد وهو
من تلك الاشخاص الموجودة في الخارج وجوده المخلوط لا وجوده المتميز
كما هو مفصلا فوجب ان يحصل له تعدد الوجود والمخلوط حسب تعدده
الاشخاص الموجودة في الخارج وكذا يجب ان يكون متمشقا شخص
كل واحد من اشخاصها الموجودة في الخارج متمشقا فلو
لانتشخصا متميزا كما هو مفصلا فوجب ان يحصل الشخص المخلوط
حسب تعدد الاشخاص الموجودة بنا على ذكرنا في المقدمات البرهانية
يجب ان يكون معنى ما تقر من انه لا يجوز ان يكون لوجود خارج واحد
الا وجوده احد خارجي هو ان الوجود الخارج هو احد اذا كان
موجودا بالوجود والمميز الخارج فلا يكون ان يكون له لا وجود
واحد متميز خارجي بخلاف الوجود والمخلوط فانه يجوز تعدد الوجود
واحد خارجي كما ذكرنا في الفصل الجاهلي الذاتي وبالجملة فحكم البرهان
بالفوق بين الوجود والمخلوط والمتميز كما عرفت وما ذكره يجب ان يكون
معنى ما تقر من انه لا يجوز ان يكون للشخص خارج واحد الاشخاص واحد
خارجي هو ان الشخص الواحد لا يمكن ان يكون متمشقا بشخص
المميز فلا يجوز ان يكون له لا شخص واحد متميز للشخص المتميز
المخلوط فانه يجوز تعدده اذا كان الشخص الخارج متمشقا بشخص
المخلوط كما في الكليات الذاتية لاشخاصها الموجودة في الخارج لان
البرهان قد حكم بالبرهان بين الشخص المتميز والشخص المخلوط كما هو
مستد وما راها فاعلموا عن هذه التعقيقات البرهانية وعقولوا في

في تصنيف الشبكات الوحدانية ولم يحسنه من هنا حتى وقع من غير الحق
الكليات الطبيعية الذاتية في الخارج غاية ما يلزم من وجود الكليات
الطبيعية الذاتية من غير وجود الوجود الخارجي المخلوط بالوجود الخارجي
موجود بالوجود المخلوط فقط دون الوجود المتميز وقد حكم الربان
على وجوب تعدد الوجود المخلوط للكليات الذاتية الطبيعية لا فردا
ولكن غاية ما يلزم من وجود الكليات الذاتية الطبيعية لا فردا
من تعدد الشخص الخارجي المخلوط فقط دون الشخص المتميز وقد حكم
الربان على وجوب تعدد الشخص المخلوط للكليات الذاتية لا فردا
وحسب ما ذكرنا مفضل في الوجود الخارجي المتميز والوجود الخارجي
المخلوط في الشخص الخارجي المتميز الشخص الخارجي المخلوط يكون خارجيا في
في الوجود والذات المتميز والوجود والذات المخلوط الشخص المتميز
المتميز الشخص المتميز المخلوط كما ان لا يكون تعدد الوجود الخارجي
المتميز لموجود واحد خارجي لموجود في الخارج بالوجود المتميز
فكذلك لا يكون تعدد الوجود والذات المتميز لموجود واحد متميز
في ذاته واحد بالوجود المتميز وكما ان لا يكون تعدد الوجود الخارجي
المخلوط لموجود واحد خارجي اذا كان موجودا في الوجود المخلوط
فقط كالكليات الذاتية الطبيعية الخارجية كما يجب تعدد الوجود
الذاتي المخلوط لموجود واحد ذاتي اذا كان موجودا في الوجود
المخلوط فقط كالكليات الذاتية الطبيعية الموجودة في الذات
وجودا خاصا بالذات وكذا الكلام في الشخص المتميز والذات المتميز
الشخص المتميز المخلوط فان حكمها حكم الشخص المتميز الخارجي
الشخص الخارجي المخلوط كما مر منها ان الوجود الخارجي متميز عنها

الحقيقي

الحقيقي بناء على ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد لكل موجود في الخارج
متشخص وكل شخص بين الشر كبين الكثيرين ليس المانع من ان الشر ك
الاطراف الحقيقي ليس الموجود في الخارج الا بالاطراف الحقيقي فقط
بين كل موجود في الخارج حيزه في حقيقته وكل حيز حقيقي ليس
الشر ك بين الكثيرين فكل موجود في الخارج ليس الشر ك بين الكثيرين
ولا شك ان الكليات الطبيعية لا يكون حيزا حقيقيا بل يكون كليات طبيعية
الشر ك بين الكثيرين ولهذا يكون حيزا حقيقيا في الوجود المندرجة تحت
شركة في ثبوت حقيقة الكليات الطبيعية لها واذ لم يكن الكليات الطبيعية
حقيقيا فلا يكون وجوده في الخارج لان الوجود الحيزي
لا يكون الا بغير حيز حقيقيا لا مردها على مقدمات المذكورة
يلزم في الوجود الخارجي عن الكليات الطبيعية بل وجوده في الذهن
فقط وجواب هذه الشبهة من وجهين احدهما بطريق النقص الثاني
وثانيها بطريق الحل بالمعنى الذي ترشح بقاها الاول فبان
يقال لوصح وليس كالمعنى معقومات يلزم في الوجود والذات
عن الكليات بين هذا الدليل المذكور لا يلزم ان يقال ان كل
موجود في الخارج لا يكون الا بغير حيز حقيقيا في الخارج بناء على
مر كلك كل موجود في الذات هو الواحد الشخصي لا يكون الا بغير حيز
حقيقيا في الذات الشئ الذي هو ما لم يتشخص لا يتشخص الا بغير حيز
الذات بين الشخص المتميز الذي هو حيز حقيقي مانع لوقوع الشركة
الذاتية بين الكثيرين فكل موجود في ذاته في ذهن شخصي حيز حقيقي فيه
بناء على ان كل موجود في الذهن الشخصي هو ذاتية معينة متميزة
بالشخص الذي هو الشخص في ذاته في ذهن شخصي وكل شخص في ذاته
وكل حيز حقيقي ليس بين الشر ك بين الكثيرين فيصيح ان يقال ان كل موجود

في الذهن جزئى حقيقى وكل جزئى حقيقى ليس الشك به بين الكثرين
فصل مزبور في الذهن ليس الشك به بين الكثرين ولا شك ان الكلى
الطبيعى لا يكون ما نعلمه ووقع الشك به بين الكثرين لما فصله الكلى
جزئيا حقيقيا في الذهن لوجوب جوارز وقوع الشك به جوارزا
عقليا وادراكه بين جزئيا حقيقيا وبيانا فلا يكون موجودا في ذهن من
الا زمان الشخصية فيلزم نفي الوجود الذهني عن الكلى الطبيعى والى
ان انما بين الوجود الكلى الطبيعى في الخارج فابعد يكون وجوده في
الذهن وبارك على ذكره المستدل على تقدير ما يلزم نفي الوجود
الخارج عن الكلى الطبيعى وبارك على ذكره ان قص على تقدير ما
يلزم نفي الوجود الذهني عن الكلى الطبيعى فيلزم نفي الوجود الخارج
والذهني جميعا عن الكلى الطبيعى فيلزم نفي وجوده في كل
يقول احد واتما الشئ في فلانة حقيقة سابقا انه لا بد ان يكون
في عالم الوجود وادراكه في شخصه ووجوده متميز ووجوده كائنا
وشخص متميز وشخص كائنا على ما مره وحالها ان في الخارج
امر متشخصا بشخص المخلوق فكذلك في الذهن ايضا مثلا انما حصلت
حقيقة الانسان في الذهن فكذلك الحقيقة الكلية تصير محفوفة بمخلوط
بشخص الذهني ويروض لها الشخص الذهني ويحصل العارض الخارج
صورة شخصية جزئية حقيقة ذهنية حاصلة في ذهن شخصي انه
وقوع الشك به في العلم ان الشك حقيقة هو المركب من تلك الحقيقة
ومن الشخص الذهني العارض تلك الحقيقة التي هي الكلى الطبيعى
الموجود في الذهن بعين وجود ذلك الشخص الموجود والذهني الذي يكون
الكلى الطبيعى المذكور جزئيا فالكل الطبيعى المذكور متشخص في الكثرين
بالشخص المخلوق فقط ويكون ذلك الشخص المخلوق عارضا له ولا

والمركب من ذلك العارض وذلك العارض نفسا ذهنا متشخصا بانفس
المتيز في الذهن فيكون ما نعلمه وقوع الشك به بين الكثرين فيه
بعبارة اخرى وحصلت حقيقة الانسان في الذهن فلا توجد في
الشخصية بالشخص الذهني فخصيصه متشخصا في تلك الصورة بانفس
الذهني صورة شخصية حاصلة في ذهن شخصي فكذلك الصورة الشخصية
الذهنية حاصلة في الذهن في الذهن الشخصي لها اعتبار ان احد
اخذ باعتبارها صورة شخصية حاصلة في ذهن شخصي فبعد ذلك
علم في حقيقى ذهني من غير وقوع الشك به بين الكثرين وبارك على
سقط النظر عن الشخص الذهني الى حقيقة الانسان باسمى من
قطع النظر عن الشخص الذهني العارض لها في الذهن ويكون منها في الذهن
وبهذا الاعتبار معلوم وكل طبع غير ما نعلمه وقوع الشك به بين الكثرين
وبهذا بيان ما تقر به من الحقيقة من ان الفرق بين العلم والمعلوم
بالاعتبار فقط على وجه بيان وضع شبه مشورة وهي ان كل
حاصل في الذهن صورة شخصية حاصلة في ذهن شخصي ما نعلمه وقوع الشك به
في فلانة حقيقة في الذهن بحيث يصح للعقل ان يشركه بين كثير بل ان
الجزئى الحقيقى هو اذا كان جزئيا حقيقيا ذهنا او خارجيا لا يصح للعقل ان يشركه
شك به بين كثير فيلزم ان لا يشركه ذهني لوجوه العقل في الشك به
بين كثير مع ان العقل حكم بان معنى الانسان كلى غير ما نعلمه وقوع الشك به
فيه ومعنى لا يشركه في حقيقى ما نعلمه وقوع الشك به فيه ووجهه هو
الفرق الذي ذكرنا بين العلم والمعلوم وان العلم جزئى حقيقى في
وان الكلى هو المعلوم الذي ذكرناه وان الكلى ليس الشك به بين الكثرين
ولكنه جميع ما نعلمه عليه في الشك به في شخصه كثر من المطالب
العقلية بل الحقيقة ايضا وايضا نقول ان اثبات المطالب ثبت فيما سبق

ان الوجود الخارج عن كل كنه بالذات امر متزجي مع عدمه في الخارج وليس
 مطلب فيه وليس امر انضماميا خارجيا يكون لمطابق في الخارج على
 ما مر سابقا مشروحا ولا شك في ان المصلح الخارج واليكما والخارج
 ليس بترجم ان يكون كل واحد من الوجود الخارج والموجود الخارج
 في الخارج ويكون لمطابق فيه اما المصلح الخارج فيقولون ان
 المصلح الخارج هو الموجد الخارج لا يجوز ان يكون مع عدمه في الخارج
 لان المصلح الخارج واليكما والخارج وانما اثره في الخارج ان الوجود
 الخارج لا المعدوم الخارج لان المعدوم الخارج ليس بمرتب خارجي
 ولا شئ اخر خارجي وكيف يتصور ان يحدد من المصلح ليس في الخارج
 شئ واما الموجد الخارج فيقولون ان المصلح الخارج وانما اثره في الخارج
 ولا شك في ان اثر المصلح الخارج وانما اثره في الخارج وانما اثره في الخارج
 ولا يمكن المصلح الخارج في جملته ولا اليكما والخارج في جملته
 بل المصلح الخارج في ترجم ان يكون كماله في الخارج من حيث عدم ترتيبه
 الخارج عن عدمه وكذا اليكما والخارج في ترجم ان يكون كماله في الخارج من حيث
 عدم ترتيبه لان اثره في الخارج وانما اثره في الخارج وانما اثره في الخارج
 الموجود في الخارج معدوم خارجي واذ كان الوجودات الخارجية
 الحقيقية المكنية الموجودة في الخارج فلا يتصور ان يكون خارجا عن الوجود
 الخارجية وموجودة لها فان قيل لم يجوز ان يكون المكني الموجود
 في الخارج بعد ان صار موجودا لمصلح في الخارج بوجه الحكم في
 في الخارج لانه لا وجد الوجود الخارج في المصلح فيقولون ان المصلح في قوة
 اليكما والمصلح في قوة الحكم الموجود والمصلح في المصلح في الخارج
 ان صار موجودا الحكم في الخارج في قوة الحكم ان يكون اليكما والخارج
 مرتباً على حقيقة الوجود وعلى المكني منها وان في ذلك ثبوت

تفصيل

بذلك فحينئذ الاول باطلان انما في كل من الوجودات الخارجية
 الحكمية معدومات في الخارج والمعدوم الخارج لا يكون ان يكون
 موجد الوجود الخارج وما بطلان انما في كل من الوجودات الخارجية المعدوم
 في الخارج جزو المكني من الوجود والمعدوم معدوم في الخارج ولا
 شك في ان المعدوم الخارج لا يكون ان يكون موجد الوجود الخارج في نفسه
 الاول ولما كان اثر المصلح الخارج في ترجم ان يكون مرتباً في الخارج فلا
 يجوز ان لا يكون الوجودات الخارجية الحكمية الوجود في الخارج وانما
 المصلح الخارج في ذلك ان يكون انما والمصلح في الخارج واليكما والخارج
 وذهبت نفس جارية الحكمية في الخارجية انما يكون كل واحد منها
 من خارج الوجود والخارج في ذلك ان يكون لمطابق في الخارج ولهذا في الحقيقة
 الى ان اثر المصلح الخارج في الخارج واليكما والخارج هو محتاج الى الحكمية في الخارج
 الخارجية فليس وجودها في الخارجية كما توجد في بعضها ولا انشائها في الوجود
 كما توجد بعضاً في نفسها وكان الوجودات الخارجية الحكمية لا يجوز ان يكون
 انما والمصلح الخارج في الخارج واليكما والخارج على كونها معدومات خارجية كنه
 لا يجوز ان يكون شئ من كنه الوجودات الخارجية الحكمية الوجود في الخارج
 كما خلا خارجيا وموجدا خارجيا لا موجود في الخارج كما مر ان المصلح
 في الخارج والموجد الخارج في كنه الوجود خارجيا فاذ كان المصلح الموجود
 في الخارج جاعلا خارجيا لمكني حشر موجود في الخارج في كنه الوجود
 الخارج حقيقة المصلح وولما وجد في الخارج باطل كونه معدوما في
 الخارج دون المكني المصطف ووجود الخارج في الخارج في كنه الوجود
 ان يكون الوجود الخارج في كنه الوجود في الخارج مع كونه معدوما في الخارج
 شئ لم يكن حقيقة الحكم الموجود في الخارج مع كونه معدوما في الخارج
 قلت لما كان ذلك شرط معدوم في الخارج فليس له في الخارج واليكما والخارج

ان يكون ما ترتب عليه الوجود الخارجي والمجمل الخارجي مجرد ذلك الوجود
 وهو نفس حقيقة الحكم الموحدة في الخارج وسيجى بطلان كون حقيقة الحكم
 الموجودة في الخارج على موحدة الحكم آخر في الخارج ويجب ان يكون المجمل
 الخارجي نفس حقيقة المجمل ووجوده الخارجي بما على كونه مجردا في الخارج
 وهذا ايضا في ان المجمل الخارجي يجب ان يثبت له الوجود والفعلية
 في مرتبة المجمل الخارجي واليكما في الخارج واليكما في الخارج
 الخارجية والوجود الخارجي في مرتبة المجمل الخارجي واليكما في الخارج
 واليكما في الخارج في مرتبة المجمل الخارجي واليكما في الخارج
 في مرتبة العقل وكيف يكون ان يكون مصدر التأثير الخارجي واليكما في الخارج
 الخارجي اذ اخرج الوجود الخارجي والفعلية الخارجية في مرتبة المجمل
 والتأثير والا لزم جواز ان يكون المعدوم في مرتبة المجمل الخارجي
 ايجابا خارجي ويكون مصدره الاثر الخارجية وذلك نظري البطلان في مرتبة
 ان كل ما على خارجي وكل مؤثر خارجي يجب ان يكون له الفعلية الخارجية
 والوجود الخارجي في مرتبة المجمل الخارجي واليكما في الخارج
 فنقول لا يكون ان يكون شيء من الحكمات الموجودة في الخارج باعلا وجود
 الحكم آخرا موجودا لا ما قبله في الوجود اذ ان الحكم الموجود في الخارج
 على ما على وجوده كالحق موجود في الخارج بوجوب ان يكون المجمل الخارجي
 والمؤثر الخارجي نفس حقيقة الحكم الموجود في الخارج لا وجودا الخارجي كما
 مفصلا وقديت ايضا ان كل ما على خارجي ومؤثر خارجي يجب ان يكون
 له الفعلية الخارجية والوجود الخارجي في مرتبة المجمل الخارجي والتأثير الخارجي
 لان التأثير في مرتبة المجمل الخارجي واليكما في الخارج
 الفعلية الخارجية متمسكة بالذات والموجود في ان ما ترتب على المجمل الخارجي و
 التأثير الخارجي اذ هو نفس الحقيقة فلا بد ان يكون تلك الحقيقة فعلية في مرتبة

التأثير

ان التأثير المرتب على نفس الحقيقة وبالجملة كان التأثير الخارجي مستند
 الى نفس الحقيقة فلا بد ان يكون تلك الحقيقة فعلية ثابتة لها في مرتبة نفسها
 والا لم يكن ان ترتب على نفسها التأثير الخارجي لان التأثير الخارجي بلا غلط
 مع الفعلية الخارجية وبعبارة اخرى ولما بينا ان المجمل الخارجي والتأثير
 الخارجي انما ترتب على نفس حقيقة المجمل الخارجي اذ كان المجمل الخارجي
 متمسكا بالذات فلو جاز ان الحكم الموجود في الخارج على ما على خارجي
 الحكم آخرا موجودا في الخارج لزم ان يكون الحكم الخارجي مثبت له
 الفعلية الخارجية والوجود الخارجي في مرتبة المجمل الخارجي واليكما في
 الخارجي على ما مر مفصلا ولا لزم بقا لكونه مجردا في مرتبة المجمل الخارجي
 انما ترتب على المجمل الخارجي والتأثير الخارجي انما يكون نفس حقيقة الحكم
 الموجود في الخارج لا وجودا خارجي كما اذ من كون حقيقة الحكم
 الموجود في الخارج على ما على خارجي الحكم آخرا موجودا في الخارج لزم ان يكون تلك
 الحقيقة على ما على فعلية خارجية ووجودا خارجي في مرتبة المجمل الخارجي
 التي يكون مرتبة نفس حقيقة المجمل الخارجي واليكما في الخارج
 كما اذ كان المجمل الخارجي والتأثير الخارجي في مرتبة المجمل الخارجي
 الخارجية والمؤثرة الخارجية في مرتبة المجمل الخارجي لكون تلك الحقيقة على ما على
 والمؤثرة الخارجية بمتسبا بنفس حقيقة المجمل الخارجي ووجودا خارجي
 في مرتبة نفس تلك الحقيقة بمتسبا ان المجمل الخارجي والتأثير الخارجي في مرتبة
 على نفس تلك الحقيقة الخارجية ووجودا خارجي كما ذكرنا ولا يلزم
 يكون تلك الحقيقة عارية عن الفعلية الخارجية والوجود الخارجي مؤثرة
 خارجية واجبة خارجية فيلزم ان تكون تلك الحقيقة باعلا خارجية
 والمؤثرة الخارجية مخلوطة بالفعلية الخارجية والوجود في مرتبة التأثير
 الخارجي في مرتبة ان تكون حقيقة الحكم بمتسبا بوسائل الحقيقة مخلوطة بالفعلية

والوجود في نفسه ان لا يكون تلك الحقيقة بالذات والذات بالذات
و قد ثبت ان سائر الوجود بالذات تلك الذات باطل الله
ولا شيء من اعتبار اصل حقيقة مع قطع النظر عن استنادها الى الباطل
وما تم شي من الحكم بالذات رتبة الفعلية والوجود في مرتبة حقيقة
بل الوجود والفعلية اغتبت حقيقة كل حكم في مرتبة المتأخرة عن
اصل الحقيقة لان وجود الحكم وفعلية امر غيب بالنسبة الى حقيقة
الحكم لان وجود الحكم ما بالذات امر غيب مستقار في مرتبة المتأخرة
المستقرة عن الحقيقة لان كل ما ليس به صفة ذات الامر المحقق
بالذات والذات ذات ذلك الامر المحقق بالغير باعتبار الذات مع
قطع النظر عن جميع الامور الخارجية لذات فثبت ان شي من الفعلية
والوجود لا يكون رتبة حقيقة الحكم في مرتبة اصل الحقيقة بل بالذات يكون
ثابتا في المرتبة المتأخرة عن اصل الحقيقة وايضا لو ثبت حقيقة الحكم في رتبة
حقيقة ومرتبة حقيقة فعلية وجود ولم يزل انقلاب الحقيقة وصيرورة
الحكم بالذات واجبا بالذات لان كل وجود يكون الوجود والفعلية
ثابتا في رتبة اصل حقيقة ومرتبة اصل حقيقة بل ان يكون الوجود في رتبة
له وذا لان الثابت في رتبة الحقيقة ومرتبة الحقيقة لا يكون الا
الذات والذات والذات وكل موجود يكون الوجود وذا لان لا يكون
حكم الوجود بالذات بل يكون واجب الوجود بالذات بل ان الوجود
الحق وذا لم يثبت الفعلية والوجود حقيقة الحكم في رتبة اصل
الحقيقة بل من عدم الحكم في رتبة حقيقة الحكم على جملة وجوده لموجود
خارجي رتب يجب ان لا يكون شي من الكمالات الوجودية في الخارج موجودا
خارجيا بالذات حكمه ان لا يكون له على عدم صلاحية كون حكمه من الكمالات
الموجودة في الخارج على جملة ومعرفة حكمه آخر موجود في الخارج

لما

لما رتبة وواجب ان يكون موجودا حكمه موجودا في الخارج موجودا في
الخارج ولا يكون حكم الوجود بالذات وذلك لا يكون الا الواجب
الوجود بالذات فثبت ان الوجود بالذات ان ثبت امران احدهما اثبات وجود
الواجب بالذات وثانيهما ان لا يكون في الوجود الا الله ولا موجود
ولا ثالث سواه فالجواب والحق لا يكون الا الواجب بالذات ويكفي
ان يكون قوله تعالى على من خارج من قوله لا اله الا هو خالق
كل شيء اثباته الى حيث ما ذكرنا مفصلا وحكم ان رتبة شي من
البرهان امر آخر غير الامرين المذكورين وهو ان الامكان الذاتي
وان كان في ما يرى الى علمه لا يتصلح الى علمه فاعلمه سواء كانت
واجبة بالذات او ممكنة بالذات وهو المنظر لكون في ما في المنظر وهو العلم
الى البرهان انه العلم ان مفيد الوجود ومفيدة لا يكون الا الواجب
بذلك فثبت ان الامكان على الحقيقة الى علمه فاعلمه مخصوصة وهي البرهان
بالذات او معرفته بالذات فثبت ان الوجود بالذات فثبت امران احدهما ان لا شيء
وهو كذا انما هو خارج من صفة البرهان التي يظهر من الكلام في الشايد
لا يبعد اليقين وثانيهما ان لا يكون في رتبة شي من الكمالات الوجودية في الخارج
الحكم من شي من رتبة حقيقة الثابت واما على جملة هذه القاعدة اذا رتب الحكم
في الخارج يحصل لنا العلم اليقيني بوجوب الواجب بالذات لان هذا وان
كان مع العلم المعلوم الى العلم واما انما حكمه غير خارج لانه مخصوص
للحكم وهو الامكان الذي يكون علمه لا يتصلح الى علمه فاعلمه وهو كذا
بالذات وانتم ايضا ان نسبة حقيقة شي من الكمالات الوجودية في الخارج
لا يبرهن حقيقة حادثة وتفسيره فانه في البرهان لا يكون بعض الكمالات باعتبار

وانه كما في فكر ان يقبل العنصر لا يتبع الى وسطه وبعث ناقصا
 باعتبار رذاته فلا يكون قابلا للعنصر بل واسطه فكلما كان العنصر كثر
 واسطه فكلما كان العنصر زاجعا الى القابل الى القابل وبذلك اذا
 انضمام الشرايط والوسايط في ايجاد ان قص لا يثبت في الواجب بل
 شانه امر كمن قبل على فكره بسبب الشرايط والوسايط امر في القابل
 يصح لقبول العنصر بعد حصول الشرايط والوسايط والواجب بل شانه
 على ثبات العرف الذرا كان قبل وجود الشرايط والوسايط فالواجب
 والشرايط مما يتبع اليها القابل ليس لقبول العنصر بل ان الواجب
 بل شانه محتاج اليها في الاضافه وكان قبلها العيا ذبا نة تعان ناقصا
 الاضافه بل جميعا يعبره الاضافه حاصله لانه لا يلا
 على ثبات حرف لا يتطرق تغيره بل ان المعلم يقضي العلم على المعلم
 سواء كان المعلم كونه حقيقه من ساذة تربية او بعدة لا يكون موصوفه
 لحدوث امره ذات المعلم بل كونه قبلها بل المعلم نسبة في نفسه من الموصوفه
 كانت حقيقه المعلم من ساذة تربية او بعدة فالحقيقه من الموصوفه
 والبعدية من الموصوفه معتبره في جانبته لاخر فالحقيقه المعلم وسو
 نعم قال العارف كما في الشرايط من ساذة تربية
 بل انما مات ودرت شرايطه في رايه كس كونه ميت
 ومن قال فينا ذكر كونه المقتضات محققه يكتشف غير كثير الاستدلال
 في ذكر اربع اثبات الواجب بل شانه المذكور في
 كتب السابقين واللاحقين من الحكماء والافعال والعلماء الربانيين انهم
 ان كل طريقه لها حال غير حال شانه وانه اختلف طرق الاستدلال

اثبات وجود الواجب بل شانه فمنهم من نظر الى شانه الموجود واما
 لا شك في وجود شانه الموجود في الخارج كالمكانات المحسوسه المكونه
 في الخارج ولا شك في ان الحكمه الموجوده في الخارج لا بد من العلم المكونه
 له كالمكان الموجوده في الخارج لا بد من العلم المكونه له كالمكان
 تقدم الشيء على نفسه لان العلم هو علمه والعلم هو علمه كالمكان
 على مجموعها كالمكان العلم والوجود لا وجود العلم في نفسه
 المستغنى عنه قبل علمه اليه بل فيكون وجود العلم كالمكان العلم
 وجوده امره كالمكان العلم في الخارج كالمكان العلم في الخارج كالمكان
 واما في ثبوت وجوده ان يكون موجودا لان العلم هو علمه والعلم هو علمه
 الموجوده كالمكان العلم في الخارج كالمكان العلم في الخارج كالمكان
 للمعلمه كالمكان العلم في الخارج كالمكان العلم في الخارج كالمكان
 على وجود العلم كالمكان العلم في الخارج كالمكان العلم في الخارج كالمكان
 بل ان يكون كالمكان العلم في الخارج كالمكان العلم في الخارج كالمكان
 وخرجه ان العلم كالمكان العلم في الخارج كالمكان العلم في الخارج كالمكان
 حين التاثير والابواب فيجب ان يكون وجوده مستغنى عما وجوده فانه
 من كونه الشيء موجودا بنفسه بل ان يكون موجودا قبل وجوده
 لا ذكرنا مفصلا بل ان العلم ان يكون شانه واحد شخصي في حاله
 واحده وجوده في خارجا من تميزه ان احد ساسي عقله وان
 لاحق عقله وذلك نظر الاستدلال بل ان العلم كالمكان العلم في الخارج كالمكان
 مستغنى عن كونه في الخارج كالمكان العلم في الخارج كالمكان العلم في الخارج كالمكان
 شخص واحد خارجي شخصي خارجي من العلم ان الوجود كالمكان العلم في الخارج كالمكان
 والشخص كالمكان العلم في الخارج كالمكان العلم في الخارج كالمكان العلم في الخارج كالمكان
 نظر الاستدلال فظهر له ان العلم كالمكان العلم في الخارج كالمكان العلم في الخارج كالمكان

سرجه الوجوده و فاعلا لوجوده ومن هذا البرهان ثبت بطلان بقية
 ذهب الى ان وجود الواجب ليس شرا في ذاته مستند الى ذاته
 تحت الله تعالى يقول المولى عز وجل كبر فقين ان يكون كل حكم موجود
 في الخارج يكون وجوده مستند الى علته فاعلم انه قد عرفت ان هذه العلة
 ان كانت امراد جيبا لذات المولود و ان كان محتملا لذات فلا
 لم يزل موجودا خارجا عن ذاته كما هو متفق الكلام الى تلك العلة
 مما روي في هذا النقل لا يثبت احدها انما انما يوجب الى غير انما يثبت
 خبر لم يتقدم في جيب العلة الموجودة و ان كان كذلك لا يبرح فيكون الله
 الى علمه و انما يثبت الى علته فاعلم انه موجود بالذات كونه
 علة العلل و اول ما لا يخل ولا يكون له وجودا على حسب والوجود
 انما لا يكون لوجوده علة لا يكون الا الواجب لذات ثبت
 بهذا البرهان ان احدهما وجودا الواجب لذات و انما بطلان
 التمس ويكفي ان يقال لو لم يكن مستند عدم بطلان التمس كما به
 غير ما في هذا المعنى و ان لا مقتضى حقه و انما جميع الممكنات
 المستند اليه المتناهي بالفضل في حكمه و انما هو جيبا لثبات
 اعلم انه موجود و فاعلم ان كل واحد من هذه الازمان على فاعلم
 و فاعلم انما لا مكان تلك مجموعة الممكنات العرفية سواء كانت متناهيته او
 غير متناهيته لا بد له من موجوده و فاعلم ان علته الاستيعاب الى
 العلة الموجودة هي لا يمكن بالذات و ذلك لانها مستوعبة شاملة
 لكل واحد وحده الممكنات و جميع الممكنات العرفية ايضا فيكون
 المجموع اكبر من الممكنات العرفية في حكمه و انما هو جيبا لثبات
 على ما هو محمول على الاستيعاب الى العلة الموجودة و انما علة الوجود و انما
 العلة الموجودة للمجموع المذكور لا يجوز ان يكون نفسه لما مر من ان

لا يجوز

لا يجوز ان يكون الشيء موجودا بنفسه و لا جوده موجودا لما مر فيمكن
 من ان العلة انما يثبت لا يجوز ان يكون علة وجوده و انما
 يكون العلة التصديقية و انما لجميع الممكنات في الخارج
 بحيث لا يشترط شي من الحكم الموجود و انما هو جيبا لثبات
 عن سلسله الممكنات الموجودة في الخارج و ذلك لا يكون الا الواجب
 بالذات ثبت وجود الواجب لذات و انما هو جيبا لثبات
 الموجود كما هو طبيعي الموجود الى الطبيعة المطلقة لا يبرح و انما لا
 يجوز ان يكون طبيعة الموجود بما هو طبيعة الموجود و انما هو جيبا لثبات
 و انما يبرح الا انما لا يتقدم الشيء على نفسه لان طبيعة الموجود و انما
 كان لها علة موجودة لها في الخارج فلا يجوز ان يكون تلك العلة الموجودة
 نفسها في الخارج بنفسها و حقيقة لما مر من ان لا يجوز ان يكون
 شي من الاشياء علة موجوده بنفسه فثبت ان يكون العلة
 الموجودة لطبيعة الموجود و انما هو جيبا لثبات و ذلك لما مر من ان
 الموجود لطبيعة الموجود و انما لا يجوز ان يكون مستند و انما في الخارج
 لان ان لا يبرح و انما لا يتقدم شي من الموجود و انما هو جيبا لثبات
 فوجب ان يكون موجودا خارجا مستند و انما هو جيبا لثبات
 و انما كان ذلكا لكون طبيعة الموجود علة موجوده لطبيعة الموجود
 و يبرح ان يكون لذلك الفرد من طبيعة الموجود علة موجوده لطبيعة الموجود
 و يبرح ان يكون لذلك الفرد تقدم على تقدم على طبيعة الموجود و انما
 ان الى كل لا تقدم على جميعه و وجوده مستند على وجوده
 كما مر و كل لا تقدم على غيره و انما هو جيبا لثبات و انما يتقدم على
 طبيعة الموجود و انما لان الفرد مقيد و الطبيعة مطلق و تقدم
 المعقد مستند على تقدم المطلق و انما هذا معناه و انما هو جيبا لثبات

بمعنى ان التقدم بحسب حال الخارج وان كان طرف التقدم هو الزمن
 لان المطلق متقدم على الحقيقة والمتقدم على المتقدم فيقدم تقدم
 المطلق على الموجود والمطلق لا يوجب وجوده في الزمان والاعتناء
 عوضا للطبيعة ومما وقعنا لان الفرد ليس ذاتا ولا ذاتا للطبيعة
 بل يكون خارجا عنها ويحتمل ان يكون عوضا لها بمعنى الخارج المطلق
 والاعتناء بالطبيعة الى الفرد هي نسبة الذات الى ذات الذات لا بالطبيعة
 جزاء نسبة النسبة المستندة الى كل موضوع كغيره فيحصل الفرد والطبيعة
 كناية والى فيه زائد على الطبيعة الكلية بلزوم ان يكون الطبيعة الكلية
 جزاء نسبة الفرد وان كان الشئ لا يكون ان يكون على نفسه طارعا
 فكذلك لا يكون ان يكون على غيره بل هو مستلزم ان كان خارجا او ذاتيا له
 مفصلا وبعبارة اخرى لو كان طبيعة الموجود المطلق باسما هي
 الباميد بلزوم ان يكون طبيعة الموجود المطلق حقيقة من حقائق الممكنة
 بالذات وكل حقيقة ممكنة بالذات بلزوم ان يكون محمولا بامتها نفسها
 وباعتبار افرادها ايضا فلا بد لاهلها على ما علة وموجودة بنفسها
 ولا تستلزم اجسادا تلك العلة بالاعلان الموجودة لا يكون ان يكون
 نفسها ولا تستلزم افرادها خارجة عنها فافتيقن ان لا يكون طبيعة
 الموجود طبيعة امكانية واذا لم يكن طبيعة امكانية فيقدم حقيقة
 على علة موجودة مستلزم لان يكون لافرو واجب الوجود بالذات
 لان افرادها لو كانت متخمة على الملكات بالذات بلزوم ان لا يتحقق
 لا وجود بلا علة واللازم بطلان مفصلا وبطلان اللازم وبطلان
 بطلان اللازم ثبتت هذا البرهان وجود الواجب بالذات وهو
 الله وتبين من نظر النفس الوجود وطبيعة وقال لا يكون ان يكون
 طبيعة الوجود باسما طبيعة الوجود وبعبارة اخرى لا يلزم الوجود

الخ اي تقدم الشئ على نفسه الى اخره ذكرنا في طبيعة الموجود
 حدوث الشئ في الزمان في هذا المسلك الصائرا لزم وجود الواجب بالذات
 وهو المطلق وقال الشيخ في ادراك البينات الشائعة المبدأ ليس مبدأ
 الشئ ثم المبدأ ليس مبدأ الموجود بل هو الموجود باعتبار كل شئ و قد
 لا مبدأ له فلا يكون الوجود كله مبدأ ولو كان مبدأ الوجود وكله كان
 مبدأ لنفسه على الوجود وكله مبدأ له انما المبدأ مبدأ الوجود والمطلوب
 فالمبدأ هو مبدأ البعض الموجود انتهى كلامه واعترض على هذا الكلام
 من الشيخ وقيل ان اذا كان المبدأ واحدا بالعدد وانت تعلم ان
 المتقدم عنه في العلم كغير المبدأ ليس على هذا الوجه فلو فرض قولنا
 ان لكل وجود مبدأ لم يلزم منه ان الشئ لا يكون شئ مبدأ نفسه
 ومثل هذا المشبهة وفي بعض فاضل المتأخرين حيث قال وهو
 لصعد والذات واجب الوجود غير المستغناء بطلان التمسك
 بتقدير انحصار الموجودات في الملكات لزم الدوراد في تحقق موجود
 ما يتوقف على ايجادها لا وجودها بل هو انما يتحقق بالاجاد ويتحقق
 ايجادها ما يتوقف ايضا على تحقق موجودها لان الشئ على الوجود لم يوجد
 وقال المحقق ايضا في وجه آخر ليس الوجود المطلق من حيث هو وجود
 مبدأ واللازم تقدم الشئ على نفسه وبذلك ثبت وجود الواجب
 بالذات واعترض عليه بعض معاصريه في الوجه الاول ان على تقدير
 المذكور يلزم التمسك لا الدوراد وقول ان الدوراد يستلزم التمسك
 المذكور ووجهه مستحيل اذ الدوراد المستحيل هو توقف الشئ على نفسه
 على ما يتوقف عليه على ذلك الشئ لاستلزامه كون شئ واحد بعينه
 سابقا واما الشئ الواحد بالوجود فلا الدوراد وذلك التقدم له

وعلى نفسه في غير مستحيل في اذ الوحدة المعبرة في جانب الموضوع
الوحدة الشخصية لا يميز والا فلا استمالة لصدق التعاليم على
موضوع يكون وحدة واحدة بالمعنى لا بالعدد او لا يرى ان
ان لم يكن يتوقف على الشيء والمشي يتوقف على الحيوان وقولك
ان الله حادثة البيض البصر في الدجاء ليس بدور الالف في اللفظ
وكذا قولك ان الحيوان يتوقف على الحيوان كونه متوقفا على المعنى المتوقف
عليه ليس بواجب توقف حيوان بعينه على نفسه لاحتلاف الخشية كذا
الوجهين غير صحيح وقولك ليس بوجود المطلق غير حيث هو موجود
مبدأ ان انا اريد ان اكون في هذه الهيئة كما هو الطاهر
صحيح ولكنه غير ما يميز فرض ان كل موجود له مبدأ ولا فرض
عدم الوجوب قطعا عن ذلك وانا اريد ان لا يوصف بهذه الهيئة
مبدأ فهو غير صحيح في الموجد والمطلق متوقف على الالف والى الالف
علة والمقسم يصدق على كل قسم فالوجود المطلق يصدق على الموجود
المفصول وان لم يصدق عليه ولا قسم اليه بقدر الاطلاق او لعدم
اللا يفي انتهى واعلم ان الالف الما في هذه الدورات هو تقدم الشيء على
سواء كان الشيء كليا اجزائيا كما لا يجوز تقدم الشيء على الشيء
على نفسه كما لا يجوز تقدم الطبيعة الكلية على خاصتها كذا في موضوع
وبالتالي تقدم الشيء على نفسه في فني اي موضوع يتحقق فيه تقدم الشيء
على نفسه حقيقة لا محالة فهو محال سواء كان الشيء امر اقتصاديا او طبيعة
كلية ثم يجوز ان يكون معنى ازا حقيقة الكلية متقدما على معنى جزئيا او
منها بالوجود وتقدم الالف على وجود الالف ووجود الالف
ولا يصح ان يقال ان الالف الالف متقدمة على الالف الالف

يعني

يعني ان طبيعة الالف حقيقة الكلية التي في الالف بالتحقق
على طبيعة الالف حقيقة الكلية التي في الالف صحيح ثم يميز
تقدم طبيعة الالف حقيقة الكلية على الالف بالتحقق
الالف واحدة بالمعنى وواحدة بالعدد في تقديرها على نفسها
بالالف وانما هو صورة كون الواحد بالعدد والواحد بالالف
متقدما على نفسه على الالف من الالف تقول طبيعة الالف
حقيقة الكلية شئ في شئ مشترك بين الالف والالف وثبوت
الالف لما هو ذاتي لغيره في الالف لا يكون معلوما في الاشياء
ولهذا ثبوت الذات لما هو ذاتي لا يكون محال في حقيقة تعبيرية و
تعبيرية جميعا لان الضرورة الذاتية قاطعة لتتباين الى العلة
لان الالف تتباين بحدودها وحيث ان يكون ثبوت الالف
بطريق الالف الذي في عالم حقيقة فيسبح فيلزم ان يكون الالف
الالف والالف واجب الالف بالنظر الى الذات مع قطع النظر
عن كل ما عدا الذات فلا يجوز ان يكون الالف متقدما على
الالف ولا يجوز ان يلزم ان يكون الالف متقدما على الالف
يستلزم المعلولة والمعلولة ليس بزم المكان الذي في يلزم ان لا
يكون الالف من ثبوت بطريق الضرورة الذاتية بطريق الضرورة
الذاتية بل يكون بطريق الاحكام الذاتية توقف قطعية ان لا يجوز
ان تكون حقيقة الالف التي في الالف متقدمة على حقيقة الالف التي
في الالف بل تكون حقيقة الالف الالف الالف الالف الالف الالف
متقدما على الالف الالف الالف الالف الالف الالف الالف الالف
وفاية ما يلزم من ذلك ان يكون الالف الالف الالف الالف الالف
مع قطع النظر عن كل ما عدا الذات رتب لا ان يكون الالف الالف الالف

بالذات لا يفرق البين بين وجوب الذات بالذات مع قطع
النظر عن كل ما عداه الذات وبين وجوب الذات بالذات
مع قطع النظر عن كل ما عداه الذات على امر في كلامنا سابقا فثبت
ان المتقدم والمتأخر هو وجود الاب ووجود الابن لا
الشيئية واما ما عداها من حيث اللاحق البقاء والكانت حقيقة الاشياء
موجودة في الاب متحدة بالوجود وهو وجوده لا يميز
من تقدم وجود الاب على وجود الابن تقدم حقيقة الذات
التي في الاب على وجود الابن كالاب لا تقدم حقيقة الذات
على نفس الامر مفصلا فان قيل لا يجوز ان يكون الوجود المطلق
بما هو موجود مطلقا غير متساوية بالفضل وتكون تلك الاشياء
التي هي المتساوية ممكنات بالسرقة لا يلزم الدور بل اللازم هو ان
بان يكون الوجود المطلق المتحقق في ذاته على الوجه الذي
التي غير النهاية بالفضل فلو لم يتقدم دون الله وركا هو المستدل قلت
هو على المستدل هو انه لا نزاع في اختلاف بين حكم الطبيعة الكلية
وحكم افرادها بعض المواد في جميع المواد فانه قد يكون الفرد
حاصلا بين الطبيعة والفرد في بعض المواد اذا كان كل فرد من الفرد الطبيعة
ووظف في الحكم بالذات فانه لا تعاد وتخرج بين الفرد والطبيعة ترتيب
ان يستباح الى العلوية والعلوية لا يشترط العلوية الجوهرية اليها واما الامكان
فقد مر انه لو كان اشهر الوجود المطلق متحدة على الممكنات بالذات
لزم ان يكون طبيعة الوجود المطلق طبيعة ممكنة بالذات وكان
الاشهر او الممكنة بالذات لا بد لها من علوية فاعلية تلك الطبيعة الكلية
الممكنة بالذات لا بد لها من علوية فاعلية ايضا لان الامكان الذي في
عنه لا يقتضي ان يكون له علوية فاعلية وهو مشترك بين اشخاص الممكنات

بالذات

بالذات وبين الطبيعة الكلية الممكنة بالذات وبعد انصار افرا
الموجود المطلق في الممكنات بالذات لزم ان يكون طبيعة الوجود
المطلق مع قطع النظر عن الاشياء وطبيعة كل شيء من الطبيعة الممكنة بالذات
فلا بد لها من علوية فاعلية فاعلية الطبيعة الكلية الممكنة بالذات فاعلية
الاعلية لا يجوز ان تكون معه واما ما عداها من حيث اللاحق البقاء والكانت حقيقة الاشياء
قبل طبيعة الوجود المطلق التي من علوية فاعلية فاعلية الطبيعة الكلية الممكنة بالذات فاعلية
وجود الاب على وجود الابن فلو لم يكن الوجود المطلق موجودا حال
تأثيره في مجموع الوجودات ثم تقدم على المجموع عقلا ووجود الوجود
ان يكون متحققا حال التأثير المتقدم على المجموع فلو لم يكن الوجود المطلق
حال تأثيره في مجموع الوجودات ثم تقدم على المجموع عقلا ووجود الوجود
المطلق اذا لا شك في ان فردا من افراد الوجود المطلق لا يجوز ان يكون
على طبيعة الوجود المطلق ولا يلزم تحقق الفرد متطابقا مع الطبيعة الكلية
التي يكون ذلك الفرد متساويا تحتها واللازم بقا فلو لم يكن متساويا تحتها
ان يكون طبيعة الوجود المطلق متحققة حال تأثيرها على الوجودات
موجودا خاصا وفردا من افراد الوجود المطلق ولا يجوز ان يكون
عن الطبيعة وجب ان يكون طبيعة الوجود المطلق متساوية عن
تأثيرها على الوجودات واما المجموع وحده فانه لا تأثيرا على الوجودات
ان يكون طبيعة الوجود المطلق متقدمة على نفسها ومتأخرة عن نفسها
ان واحد فلو لم يكن الوجود المطلق متقدم على نفسه وتلك الحال انما كانت
من انحصار اشهر الوجود المطلق على الممكنات بالذات وركا
طبيعة الوجود المطلق من الطبيعة الكلية الممكنة بالذات وطرفه لا
يكون واقعا فانحصار اشهر الوجود المطلق في الممكنات غير واقعا
كذلك طبيعة الوجود المطلق من الطبيعة الكلية الممكنة بالذات لا يكون واقعا

فثبت من هذا البرهان ان احدهما عدم جواز ان ينسب الوجود
 المطلق في الكمالات بالذات بل ان يكون الوجود المطلق في ذات
 لا يكون محكماً بالذات وذلك لكونه لا يكون الا واجب بالذات
 فثبت وجود الواجب بالذات وهو المطلق وانما يقال ان طبيعة الموجود
 لا يجوز ان يكون طبيعة الطبيعة الكلية الممكنة بالذات لا محض
 واذ لم يكن من الطبيعة الكلية الممكنة بالذات بل ان لا يكون لها مبدأ
 وعلة جاعلة لها من حيث ان لو كان لها علة جاعلة لزم له وجودها كما هو
 مشهور وهاهنا لم يكن لها مبدأ لزم ان يتحقق في نفسه وجوده ليس
 له علة جاعلة وذلك لكونه الموجد المطلق لا يكون الا واجب بالذات
 فثبت وجود الواجب بالذات وهو المطلق على ذكرنا في شرح
 برهان البرهان يكون البرهان تاماً وينبغي الاعتراض الذي نقلناه
 وبطلان البرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان
 على المحض المذكور كما لا يخفى على ارباب الفطنة والشعور بعد تحرير
 البرهان على وجهه بغيره كونه تاماً بحيث لا يرفع الاعتراض المذكور
 ليس على ما بان فتوجه الى عبارات المتكلمين اذ الوحدة المعبرة
 في جانب الموضوع من الوحدة الحقيقية لا ينفرد من ان الوحدة
 المعبرة في جانب الموضوع قد يكون موضوعها كما يقع في وجهه بالذات
 سيوراد الجواب عن حجتنا اننا لا نقول في جواب الجواب المذكور
 في الكبر من الطبيعة المطلق في الصغر فانما تنظر في الوسط بحسب
 انتفاء الوحدة في موضوع الكبر مع ان موضوع الكبر احد كلي شخصي
 وتوضيح المقام ان البرهان الحقيقي لا يكون كاسيا ولا مكسباً بل
 الحاسب المكتسب فانما هو الاصول الكلية وكلها الاشكال لا ريب في
 اكتساب المحمولات من مقتضى بقاء الجبر لا يكون الموضوع والمحمل في

امور

امور كلية في كثر الادات بناء على ان القضايا المعبرة في العلوم
 المتصورات لا يربح حكمه تركيب الاشكال الا بغيره في الغالب
 هو الوسط لزم ان يكون امر كلياً ولا يجوز ان يكون جزئياً حقيقياً بناء
 على ان البرهان الحقيقي لا يكون كاسياً ولا مكسباً وانتفاء الحكم لا يكون
 قد يكون انتفاء الوحدة المعبرة في الوسط الذي يكون كلياً فاذا كان
 الوسط كلياً لا معنى وموضوعاً بمعنى اخر لزم انتفاء الحكم الوسط
 بانتفاء الوحدة الموضوع الكلية كما مر فظهر ان الوحدة المعبرة لا يكون
 مختصة في الوحدة الشخصية ليس بدون ان كان هناك وجه
 عدم الدور وهو ان السبب المتوقف على المنى غير الجبر الذي يثبت
 على المنى وكذا المنى الذي يتوقف عليه سببه المنى الذي يتوقف
 على الجبر بناء على ان الكلام في نفسه والوجود افراد المنى واما اذا
 لزم من هذا البرهان ان يكون منتهياً الى وجوده لم يكن من المنى واما اذا
 نقل الكلام الى طبيعة الوجود مع قطع النظر عن افراد المنى والحيثية
 المنى مع قطع النظر عن افراد المنى فربما كان فرض الكلام في الطبيعة
 فلو فتح طبيعة الجبر في طبيعة المنى وطبيعة المنى في طبيعة الجبر لزم
 تقدم الشيء على نفسه وهو المأذون به وارجح فيلزم الدور كما لا يخفى
 اذ الوجود والمطلق متقدم على الوجود والاعلان والاعلان على الوجود
 فيلان المقسم انما هو مفهوم الوجود والمطلق ولا شك في ان الوجود
 المفهوم ما حصل في ذاته ولا شك في ان كل ما حصل في ذاته في
 محل وكل حال في محل محكم بالذات فجميع المفاهيم ما حصل في الوجود ان
 العارية او السالبة او الحرة في الكمالات بالذات ويكون لها مبدأ
 فاعلموا قائلو ايضا ومن قال بان الوجود والمطلق ليس له مبدأ يسمى اوه
 ان مفهوم الوجود والمطلق ليس له مبدأ وكيف يجوز ان يثبت في القول

الى ان لا ياتي مسكوتاً فلهذا الفصل في انفس العلمين ما ذكره قال ان يكون
 المطلق ليس له مبدأ هو المجرى من هذا المقوم وهو حقيقة الوجود والمطلق
 هو حقيقة من قطع النظر انفسه او كخصاً في انفسه انفسه انفسه الحقيقة والمجرى
 عنه مبدأ او لا يلزم الله والوجود على ما عليه موقوفاً ومثلاً لا يرى ان
 قال بان القدرة والارادة وغيرهما من الصفات الكالدية عين الوجود
 بل شأنه فليس رادهم ان مفهوم تلك الصفات الكالدية عين الوجود بل شأنه
 انفسه بل رادهم ان المجرى من تلك الصفات الكالدية عين الوجود بل شأنه
 يخفى على اولى النعماء واعلم ان قول الشيخ ثم المبدأ ليس مبدأ الوجود
 كله استلزاماً له ان المبدأ ليس مبدأ كل موجود وموجود واما
 يلزم ان يكون مبدأ النفس ايضا فيلزم الله والوجود اعني تقدم الشيء
 على نفسه وتاثيرها ان مجموع الوجودات بحيث لا يكون موجوداً من
 الوجودات خارجاً عنها لا يكون لها مبدأ او علمها علمه وعلمه موجوداً
 لان موجوداً اما ان يكون لنفسها وذلك كما مر مراراً او جسمه واما
 وذلك بغير انفسه وجن من احداهما ان العلم ان نفسه لا يكون ان
 يكون علمه وجوداً كما مر وتاثيرها الاخر ذلك المجموع لو كان موجوداً
 لكان يلزم ان يكون موجوداً لنفسه ايضا لان ذلك لجزء يكون واما في ذلك
 الكل فيلزم ان يكون ذلك لجزء ايضا حاصله ما يما والكل لان ايها الكل
 لا يمكن الا باجزاء جميع اجزاء فلا يكون ان يكون مجموع الوجودات
 بحيث لا يكون موجوداً خارجاً عن موجوده وذلك لا يتصور الا
 بان يكون بعض اجزائه غير محتاج الى علمه موجوده كافي مجموع الوجودات
 المركبة من الوجودات فان هذا المجموع لا يكون لها علم موجوده
 باعتبار بعض اجزائه وهو الواجب بالذات ويكون علمه موجوده
 باعتبار الكل من الوجودات واما المجموع المركبة من الوجودات العلم فليس

جامعاً لطلوع الوجودات بحيث لا يكون موجوداً خارجاً عنه لان الوجود
 الذي يكون واجبا لذات خارج عن ذلك المجموع ولهذا لا بد ان
 يكون مجموع المركبة من الوجودات العلم فليس بالوجود موجوده علمه خارجاً
 عنه ومقتضى من قال في اثبات الواجب بل شأنه ان الوجود والمطلق
 مشترك على الفرد الحكم بالذات وذلك لتحقق الموجودات الكالدية
 الكالدية بالذات فكون الوجود والمطلق مشتركاً على الفرد الحكم الوجود في
 الخارج بدعي لا يحتاج الى دليل وهذا الاشتغال علمه بصفة اخرى له
 هي كونه الوجود والمطلق مشتركاً على الفرد الواجب بالذات وكونه
 مشتركاً على الفرد الواجب بالذات نظري محتاج الى يقينية وبرهان
 ان يقال انه لو لم يكن الوجود والمطلق مشتركاً على الفرد الواجب
 بالذات يلزم الدور والتمس وكذا غيره من البراهين اثبات الواجب
 فان كل واحد منها ثبت كاشتغال الوجود والمطلق على الفرد الواجب
 بالذات وبالحقيقة يرجع الى الوجودين المذكورين الى ان امكان
 العلم الذي يكون الوجود والمطلق وهو الحكم بالذات علمه لتسهيل
 الى الفرد الوجود والمطلق وهو الواجب بالذات بالبراهين المذكورة
 لاثبات الواجب بالذات فيكون احد الوصفين الذي هو الحكم
 علمه للوصف الاخر وهو الواجب بالذات الى الواجب بالذات فيكون
 كل حكم بالذات محتاجاً الى الواجب بالذات بحكم برهان اثبات الواجب
 بالذات فيلزم ان يكون الوجود والمطلق مشتركاً على فرد من احد الحكمين
 بالذات وتاثيرها الواجب بالذات والاشتغال في كون امره او صفة
 ويكون احداهما علمه لغيره الا يرى ان الامر المؤلف بصيغة المفعول
 وصفان احدهما كونه مؤلفاً وتاثيرها كونه مؤلفاً بصيغة المفعول
 كونه ذا مؤلف مفعول كونه مؤلفاً لان البسيط لما لم يكن مؤلفاً

بصيغة المفعول فيلزم ان يتحقق عنه وصف ذي المولية بصيغة
 الفاعل لانه معلول للمولية بصيغة المفعول في انشاء الفعل فيلزم
 انشاء المفعول وبهذا الكلام لا يوجد المطلق وانما هو الوجود
 التام وهو وجود الممكنات الموجودة وهذا الاستحالة لا يتناول
 على الوجود بل على العمل وهو وجود الوجوب بالذات لان جميع ما
 في الوجود المطلق يكون ماري في الوجود المطلق وهذا السطر في
 الحق في الترتيب في الترتيب في البحث الالهييات المقصود ان كانت
 في اثبات الصانع ومراعاة الصانع هو الصانع الوجوب بالذات
 لا الصانع في ذاته لا يذبحه لا يحتاج الى الالهييات هو الصانع في ذاته
 وهو الصانع الوجوب بالذات والزمنية على ذلك هو قوله الفصل
 الاول في وجوده ان كان واجبا فهو القطر الاستدلال لاسمائه
 الدو والتسم التي كلامه اذا لم اكرامه والغير في وجوده
 الى الصانع والوجود الذي ثبت له بالبرهان هو الوجود بلا علم فيكون
 المراد من الصانع هو الصانع الوجوب بالذات لكن بعض المحققين
 ان قد قدس سره في اثبات الصانع ان الله الى ان اللا وهو
 الله البرهان ان الله في اى الاستدلال هذا المصنوع على الصانع فيكون
 استدلالا لا هو من الصانع على الله ويسمى بالبرهان الذي وهو من بعض
 الطرق لان الاستدلال الذي ذكره قدس سره من الحكمة الاثباتية و
 مسكهم انهم دون الان وايضا لفظة الصانع على ما ذكره
 يكون اشارته الى مسكهم انهم لان يقال العالم الامكاني مصنوع
 لان كل صانع موجود لا بد ان يكون معلولا ومصنوعا لا مكانه
 فيكون العالم الامكاني معلولا ومصنوعا فلا صفات احدها
 كونه مصنوعا ومعلولا وبهذا الصفة امر بغير لا يحتاج الى

الموجود

بنية

بنية وبرهان وثانها كونه واصانع واجبة لذات وهذه الصفة
 امر نظري يحتاج الى البينة والبرهان مثل ان يقال لو لم يكن الصانع
 بالذات يلزم انه وراو التسم على ما قدس سره في مقام اثبات
 وجود صانع واجبة لذات وكذا غيره من البراهين اثبات الوجوب
 بالذات فان كل واحد منها يجب ان يكون العالم لانه له صانع وجب
 بالذات فيكون العالم واصانع واجبة لذات وكون العالم معلولا
 ومصنوعا على كونه واصانع واجبة لذات لان لو لم يكن معلولا
 ومصنوعا لما احتج الى الصانع واجبة لذات لما كان واصانع
 واجبة لذات على ما ذكرنا في المولية بصيغة المفعول وفي المولية
 بصيغة الفاعل والمثبت كون احد الوصفين على الآخر فيكون تركيب
 برهان يكون حد الوسط فيه العلة حتى يكون البرهان ثانيا كان يقال
 العالم مصنوع وكل مصنوع ذو صانع واجبة لذات لما هو بطل
 او غير وسط فالعالم ذو صانع واجبة لذات بوسطا وغير وسط
 اما الصفة في ظاهرة واما البرهان في البرهان المشبهة لوجود صانع
 واجبة لذات للعالم الامكاني اذا ثبت البرهان كون العالم واصانع
 واجبة لذات الفصل يلزم منه بنية وذكر انهم كونه الوجوب موجودا
 في نفسه الخارج لان كون العالم واصانع موجودا بالذات الفصل
 فرع كونه هو الوجوب بالذات موجودا في نفسه الخارج فعد ثباته
 بالبرهان الظاهر وينكشف بعبارة ثبوت اصل وجوده في نفسه في الخارج
 لان وجوده والفرع بدون اصل متبوع بالذات فيظهر بعبارة وجود الوجوب
 بالذات في نفسه في الخارج وينكشف حقيقة بعض الموجود بالذات ولا
 يكون الموجود مخمرا على الممكن بالذات واعلم ان الشيخ برهان في اول
 الالهييات الشفا على ان موضوع الحكمة الالهيية والموجود المطلق باهو

ص

هذا هو الحق في الحقيقة
في الحقيقة

موجود مطلق ونفخ في الكبرياء هو ان موضوع كل علم اخر قدوة ليس
علم اخر فوق الكيفية الا كونه بل في ذوق جميع العلوم لانها افضل علم فليس
معلوم فليزمن ان لا يكون موضوعا لتفريق بل يكون بديها وهو الموجود
المطلق كما هو موجود مطلق فالكيفية الالهية حيث علم احوال الموجود
المطلق ويعلم كل ما لم يشخ ان احوال الموجود والمطلق هما ان احدهما
تقاسم الموجود والمطلق بمقتضى المصلحة الالهية مثل بعض الموجود
وجوب الوجود بالذات وبعض الموجود عقل بعض الموجود نفس وغيره
من الخصائص الموجودة في الخارج واماها الامور العامة التي تكون
من الامور لا تترتب على المطلق الموجودة في الخارج كالقوة و
الكثرة وغيره الامور العامة هي الامور التي تترتب على الموجود والمطلق كالتسليم
لكن يتصور كما ذكرنا في التفسير من الموجود والمطلق كما هو موجود
مطلق بل ان يتحقق الموجود والمطلق او لا بالوجود ثم بالذات
حتى يتصور عرضا في كونه ليجل في الوحدة على الاطلاق والكثرة على
الاطلاق والوجود على الاطلاق والامكان على الاطلاق والاشياء
على الاطلاق غير ان الامور العامة فانها بعض الموجود والمطلق كما هو موجود
مطلق اما الوحدة على الاطلاق فقط واما الكثرة على الاطلاق فتساها
الكثرة في الجملة ان كان كون الكثرة ثابتة باعتبار الذات باعتبار الصفات
سواء كانت حقيقية او اضافية او باعتبار الخواص او غير ما في الخارج
الكثرة والوجود المحسوس والوجود كالعقل الاول مثلا وان كان واحدا
في الخارج بسيطا خارجيا بمعنى انه لا يكون له جزا خارجي لكن له جزا داخلي
وهو ليس الفصل كذا جميع البسيطة الموجودة في الخارج وكذا الصفات
ايضا تتحقق في هذه العقل الاول كالعلم والقدرة والارادة وغيره
من الصفات كالحالية الزائدة على الذات بناء على ان عينه الصفات

الحالية

الحالية من جهة الوجود بل شأنا بكم البرهان على ما سيجي باذن الله تعالى
مفصلا وكثرة الخواص ايضا تتحقق في كل علم على ما هو موجود وانه
علم وانه قادر وانه مريد وتتحقق فيه ايضا كثرته اخرى وهي الكثرة
باعتبار المبدء والوجود فان له مبدء وجوده زائدا عليه لان وجوده
الحكم زائدا عليه عارض له فلو لم يخطو والشيء كما مر منها سبق تفصيلا
وبما ذكرنا من مبدء ما ظهر من العقل الاول مع كونه بسيطا خارجيا
وكثرة الازداد من العقلية واماها واسبقا مشخون بانواع الكثرة
وقول الشيخ في اويل الالهيات الشك في كل ما يروى في توجيه اشارة
الى جميع ما ذكرنا من مبدء الكثرة على الاطلاق وان لم يكن ان يتحقق
في الوجود بل شأنا باعتبار الاجزاء الالهية والذهنية وباعتبار الصفات
الحالية الزائدة على الذات من شأنه وباعتبار التحليل الى المبدء والذات
كثيرة يتحقق في كل شأن الكثرة على الاطلاق باعتبار كثرته الاسماء وهي
اسماء الله تعالى المعروفة من السبع المائتين وباعتبار كثرته الخواص
فانه بكل علم على شأنا انه عالم وقادر ومريد وغيره غاية ما في الباب
ان يكون معقول في كل وجه منها كونه ذات المقدسة بما هو على ما
قال الفارابي وهو ذكره كونه كونه بانه علم انه قد ثبت بالبرهان
العقلي على ما سيجي باذن الله تعالى ان الوجود بل شأنا بسيط حق
من جميع الوجوه بحيث لا يتصور في كنه حقيقة كونه كونه كونه الكثرة بل الكثرة
فليست الا الكثرة الا كنه فقط فليزمن ان يكون تام كنهه بل شأنا وجودا
وتامه قدرة وتامه علما وكذا غير ما من الصفات كالحالية سواء كانت
مبدأ وى كالوجود والقدرة والعلم والمشتقات كالوجود والقادر
والعلم بل شأنا ان المبدء بكل واحد من هذه الصفات كالحالية
انها تامة كنهه بل شأنا وتتمتع كل واحد من هذه الصفات سواء كانت

الا ان بين تلك المخلوقات وبين كل واحد من اجزائها ما يكونها خارجها من تلك المخلوقات
 فلا يجوز ان يكون الشيء موجودا لنفسه وكذا لا يجوز ان يكون الشيء
 موجودا لكل واحد من اجزائه فظهر ان وجوب كل من تلك المخلوقات
 العرفية سواء كانت متشابهة او غير متشابهة على وجودها لا خارجها
 وموجودها بغيرها سواء كانت متشابهة او غير متشابهة بل من
 ان يكون موجودا لكل واحد من اجزائها لان موجودها بغيرها هو موجود حقيقة
 المخلوقات الموجودة في الخارج بما عداها ثم ثبت ان يكون ان اثرها في
 الخارج والوجود الى ان يكون الانفصال حقيقة الموجود في الخارج
 لا وجودا ولا انصافا بالوجود حقيقة المخلوقات الموجودة في الخارج
 ليست ان الحقيقة المتشابهة من حقائق جميع اجزائها المودة في الخارج سواء
 كانت متشابهة او غير متشابهة وان كانت حقيقة بغيرها متشابهة
 من حقائق جميع اجزائها فلا يكون حقيقة تلك المخلوقات الا بغيرها وحقائق
 جميع اجزائها لان اي حقيقة من الحقائق لا يمكن الا بغيرها وجميع حقائق
 في تلك الحقيقة من اجزائها سواء كانت خارجية او ذميمة لا يمكن
 حقائق بعض اجزائها الا بغيرها وحقائق جميع اجزائها دون بعض
 والا يلزم ان يكون الموجود موجودا حقيقة بمعنى الوجود فقط
 موجودا حقيقة بغيرها بغير حقيقة بغيرها لان حقيقة بغيرها ليست متشابهة
 من حقائق بعض اجزائها فقط بل هي متشابهة من حقائق اجزائها كلها وكذا
 فلا بد ان يكون موجودا المخلوقات العرفية سواء كانت متشابهة
 او غير متشابهة وموجود حقيقة سواء كانت حقائق جميع اجزائها او لا
 وجودا بل هو متشابه على وجوده والحل عدل ولهذا قال اهل الحس اجزاء
 لان اي حقيقة من الحقائق لا يمكن الا بغيرها وجميع ما تميزت به تلك الحقيقة
 التحقيق طريق اصدار الحكم اصدارا جبريا فثبت ان موجودا بغيرها

موجود

وموجود حقيقة لا بد ان يكون موجودا لحيات جميع اجزائها طرأ وكذا سواء
 كانت متشابهة او غير متشابهة المخلوقات العرفية سواء
 كانت متشابهة او غير متشابهة لما كانت متشابهة بالذات فلا بد ان يكون
 موجودا حقيقة بالذات وحقائقها لا يتصور الا بغيرها وحقائق جميع اجزائها
 كما هو فلا بد ان يكون موجودا حقيقة بغيرها وموجود حقائق جميع اجزائها
 طرأ وكذا وان كان لا بد ان يكون ذلك الواحد موجودا خارج حقائق
 المخلوقات العرفية فلا يجوز ان يكون موجودا بغيرها بالذات الا يلزم ان
 يكون جزءا من حقائق المخلوقات العرفية وقد ثبت ان في الشيء لا يجوز ان
 ان يكون موجودا بالذات والوجود الى ان يكون جزءا من حقائق المخلوقات العرفية لا يمكن
 الا الواجب بالذات فثبت ان ذلك الواحد واجب بالذات فيصدق
 على ذلك الواحد انه على الاطلاق بالحق بالذات فيكون له وجودا وصدق
 عليه انه واجب بالذات فثبت ان البرهان ثبت امر ان احدى اثباتات وجود
 الواجب بالذات وانما يتم ان ذلك على الاطلاق بالحق بالذات كما هو
 ثبت ان ذلك على الاطلاق بالحق بالذات فيكون له وجودا ولا يؤثر في
 الوجود والعدم ولا في حقائق سواء على ما قال في حقائق غيراته
 لا ان الا هو خالي كالحق وتبين غير ايمان ان الامكان الذات
 على ان ذلك على الاطلاق بغيره من الواجب بالذات كما ذكرنا سابقا واعلم ان
 كل معلوم يستند الى حقيقة ومثله اليها ولا تعاد في ذلك بين كون
 التمسك وادراكه وكثيرا ان كان التمسك الواحد كونه متشابهة لعلته فثبت
 حال المخلوقات العرفية من حقائق المخلوقات العرفية الموجودة وحيث لا يكون
 شيئا من الحكم الموجود خارجا عما في الوجود لان يكون متشابهة الى
 حقائق التي هي الواجب بالذات كما ثبت ان البرهان وبنائها على ان
 يكون كل واحد من الموجودات متشابهة على المخلوقات العرفية بغيرها

الى الواجب بالذات واذ انتميت الى الواجب بالذات يلزم ان يكون
 الواجب بالذات ثابتا في سلسلة الملكات الموجودة واذ كان الواجب
 بالذات طرفا لسلسلة ما انتهى اليه السلسلة فيكون السلسلة
 متناهية فيقدم بطلان الثبوت اليه واما سلسلة الموجودة الى الابد
 فيفضل واعلم ايضا ان اركانها الوجود في وجود الملكات لا يكون
 بالذات الواجب بل شانه ان يظل الموجود بطريق الكثرة من حيث
 في الملكات المفردة وان كل واحد من افرادها معلول محتاج الى علتها
 لانه قد عرفت ان سلسلة موجودة معلولة متناهية في ذاتها كما مر شرعا
 و قد مر اذ في كلامنا سابقا ان اركانها ايضا لا يكون متناهية
 الواجب بالذات ويكفي اثبات وجوده في شانه تقدير تدبير حراز
 وعدم بطلانها على ما سبقنا شرعا ومثبت بان المفردة في الكثرة
 الى مفردة الوجود في المفردة الوجود والعدم معا وتقرير هذا البرهان
 ان قد ثبت فيما سبق ان كل ملك بالذات باعتبار ذاته ليس مفردة الوجود
 ولا مفردة العدم لانها لا يمكن مفردة الوجود بالنظر الى الذات
 وسلسلة مفردة العدم بالنظر الى الذات ولهذا يمكن بالذات محتاجا في
 كل مفردة وجوده وحده الى علته خارجة عن ذاته فيصدق على كل ملك بالذات
 انه معلوب مفردة الوجود ومعلوب مفردة العدم معا بالنظر الى الذات
 وجميع الملكات بواحدة ذلك قد ثبت ايضا فيما سبق ان الشيء المعتمد بالذات
 بسلته ولم يحصل المفردة الوجود وبطلته لم يوجد اذا تمهدها فتقول اذا كانت
 سلسلة الملكات الموجودة معا كانت متناهية او غير متناهية على سبيل المثال
 وفرض انه ليس في عالم الوجود الملكات بالذات يلزم من ذلك ان يكون الوجود
 مفردة وجوده وكل موجود في الملك بالذات مفردة الوجود والعدم معا
 فيلزم صدور مفردة الوجود في المفردة الوجود والعدم معا فيكون

اقول

اخرى اذ لم يكن في عالم الوجود مفردة الوجود بالنظر الى الذات هو
 وجود الواجب بالذات يلزم ان يكون مفردة الوجود الموجود المعتمد
 من شيء ليس مفردة الوجود ولا مفردة العدم ولا مفردة الوجود
 ولا مفردة الوجود الوجود والعدم يلزم صدور الشيء من الشيء بالذات
 بياذلك ان نفترض في الشيء هو مفردة الوجود في نفسه فيكون مفردة الوجود
 هو سلسلة مفردة الوجود والعدم وهو اعلم من سلسلة مفردة الوجود
 والعدم معا لا يمكن بدون تحقق سلسلة مفردة الوجود وهو في نفسه
 سلسلة مفردة الوجود فقط كما في المتكسر بالذات لانه يتحقق فيه
 سلسلة مفردة الوجود فقط دون سلسلة مفردة العدم فظهر انه
 لو لم يكن في عالم الوجود شيء سوى الوجود بالنظر الى الذات
 يلزم صدور المفردة في المفردة كما بينا شرعا واللازم فظهر
 البطلان لان في بين صدور سلسلة الوجود في العدم وبين
 صدور مفردة الوجود في سلسلة مفردة الوجود لان ما لها وما
 من حيث صدور احد التقيضين من الاخر فظهر الا لازم دليل
 بطلان المفردة فوجب ان لا يكون الموجود متناهي الملك بالذات
 لان الخلق المذكور لا يمكن ذلك المتناهي واذ لم يكن الموجود متناهي
 على الملك بالذات يلزم وجود الواجب بالذات الذي يكون مفردة الوجود
 الوجود بالنظر الى الذات و قد يكون مفردة الوجود بالمفردة
 الوجود بالذات اما بلا واسطة كما هو متفق اليه بين الدالة على
 ان لا يؤثر في الوجود العدم ولا في الوجود الوجود بوسطة مستند
 اليه كما في سلسلة المتناهي في الوجود والعدم بالذات سلبية
 الوجود وسلسلة مفردة العدم من الوجود ايضا فكم يسويها
 لمفردة الوجود والعدم مطلقا بل هو كسلسلة مفردة الوجود والعدم

بالنظر الى الذات لا مطلقا وله يتحقق ذلك السبب المذكور مع الضرورة
 انكشافية من الغير اذا عرفت هذا قلنا ان يقول ان الممكن بينهما
 تناقض وتناقض فليس يجوز ان يكون مسببا للضرورة بالنظر الى الذات
 متحققا للضرورة الغيرية فيجوز ان يكون الممكن بالذات مسببا للضرورة
 بالنظر الى الغير بعيد الضرورة التي ليست بالنظر الى الذات لانه لا تناقض في سبب
 الضرورة بالنظر الى الذات وبين تحقق الضرورة بالنظر الى الغير
 ولهذا يجوز تحققها في محله وجب قلت لا تناقض في عدم تناقضها وجواز
 اجتماعها في محله واحد كالمقام في ضرورة فرض انحصار الموجود
 في الممكن فاذا كانت الموجودات منحصرة في الممكنات فيعلم ان لا
 يتحقق في شيء منها ضرورة الوجود بالنظر الى الذات فكيف يجوز
 فيها اعادة ضرورة الوجود على غير ذلك وانما اعادة سبب
 ضرورة الوجود بالنظر الى الذات ضرورة الوجود والغير وهذا
 من قبيل اعادة عدم الوجود في قبيل الوجود والمعدم الموجود فلا
 بد ان يكون مسببا لضرورة الوجود بالنظر الى الذات فلي
 ضرورة الوجود بالغير لا فاعل ضرورة الوجود بالغير ولو كان
 كونه فاعل ضرورة الوجود ايضا بالنظر الى الغير فلا بد ان يكتب
 اولا ضرورة الوجود من الغير ثم يفتق ضرورة الوجود على غير ذلك
 وهذا لا يكتب به لا يتصور (مقدرة انحصار الوجود على الممكنات
 كما مر شرعا واما علم ان يكون في ضرورة هذا البرهان بان
 يتق لولم يكن في عالم الوجود وجود بالذات وواجب الوجود بالذات
 ويكون الموجودات منحصرة على الممكنات بالذات يلزم صدور
 الوجود من سبب الوجود وعدمه بالنظر الى الذات لا في سبب
 الممكنات الموجودات سواء كانت متناهية وغير متناهية اذا حطت

عائيل

عائيل لا حال يصدق على كل واحد منها على وجهه الخاص الاحمال لا
 يكون له وجود ولا عدم بالنظر الى الذات لا يحتاج في كل واحد منها الى
 الغير فكيف ان ضرورة وجود الممكن بالغير فكيف وجوده ايضا بالغير وكل امر
 ثابت لا ينافي بالغير صحيح سببه اذا لوحظ بان سبب ذاته مع قطع النظر
 عن الغير صحيح على كل ممكن بالذات انه مسبب الوجود وعدمه
 بالنظر الى الذات فلو لم يكن في عالم الوجود وجود بالذات وجوب
 الوجود بالذات يلزم صدور الوجود من سبب الوجود وعدمه
 مسا بالنظر الى الذات يلزم صدور الشيء من انفسه فيقتضيه صدور
 الوجود من سبب الوجود فقط او من سبب الوجود وعدمه معا فلو
 البطان الا لزم دليل على بطلان الملزوم وهذا البطان المهم انكشافية
 الموجود في محله بالذات ملزوم الباطل بطر غير واقع فالانحصار
 المذكور غير واقع بل يلزم وجود الواجب بالذات ليكون وجوده
 بالذات ويستند اليه الوجودات بالغير اما لا وسطا او بوسط
 كما ذكرنا على ذلك المتقرر بغير البرهان برأنا اخر لا اختلاف المقدمات
 لان احدهما بالنظر الى ضرورة الوجود ولا ضرورة الوجود وانما بالنظر
 الى نفس الوجود وسبب الوجود والفرق بينهما بين وجه برهان
 الاولية ويمكن تعديله من مسلكين احدهما من مسلك الوجود لا يتبدل
 وعدمه لا يتبدل الى انما بينهما من مسلك الوجود انشأ في البقائي وعدمه
 انشأ في انشأ في انشأ في اول بقول لو كانت الموجودات
 منحصرة على الممكنات الموجودات ملزوم المرجح على مرجح بيان ذلك ان
 كل ممكن بالذات من خواصه ان يكون كل ضرورة وجوده عدمه بطله خارجة عن
 ذاته فوجودات الممكنات معلولات في سلسلة مرتبة في حاشي العسل
 سواء كانت متناهية او غير متناهية وانما قلنا ذلك لان هذا البرهان

لا يكون مرتبة على بطلان التمسك به تمام على فرض عدم بطلان الوجود
 بعداته ايضا معلولات في سلسلة مرتبة في جانب الفكر كانت متناهية
 او غير متناهية ففي من كسار الموجودات في الكميات بالذات لئلا
 ان يقال فيقول لم تحقق سلسلة العلل المرتبة في جانب الوجود والاعمال
 ولم تحقق سلسلة العلل المرتبة في جانب العدم الالهي والوجود لا
 مرجع لو كانت سلسلة الموجودات الابدائية دون سلسلة العدم
 الابدائية ولو قلنا لم تحقق سلسلة الوجود دون العدم قلنا
 قد افقدنا جميع سلسلة المرتبة في جانب الوجود بحيث لا يشهد عنها
 شيء على الوجود فليست على خارج عن تلك السلسلة حتى يتصور كذا
 تلك السلسلة فلا وجه لثبته بالحواس المذكورة (مقابل السؤال المذكور)
 ولكنا قد افقدنا تمام سلسلة المرتبة في جانب العدم الالهي
 ونقول لم تحقق سلسلة المرتبة في جانب العدم الالهي ولم
 يتحقق المرتبة في جانب الوجود الالهي فلو تحقق التسلسل
 المرتبة في جانب العدم الابدائي دون السلسلة المرتبة في جانب
 الوجود الابدائي يلزم الترجع بلا مرجع فليس مقتضى البرهان المذكور
 يلزم الترجع بلا مرجع في تحقق كل سلسلة الوجود والعدم لو تحقق
 احدهما دون الاخرى فلا يتصور وقوع احدهما دون الاخر
 للزوم الترجع بلا مرجع فيلزم ان لا يتحقق التسلسلات لا وجودا ولا في الواقع
 ونفس الامر ولا علماتها في الواقع ونفس الامر ذلك بطلان استبعاد
 خلق الحكم بالذات من الوجود والعدم معان خارج وليكون تحقيق كل
 الوجود والعدم معان ايضا في الخارج للزوم كون محقق واحد في ان
 موجودا او معدوما في الخارج وذلك ايضا محال فظهر حكم البرهان المذكور
 انفس الموجود في الممكن بالذات يلزم ان لا يكون له لا واقعا فافهم

الوجود

الموجود في الممكن بالذات لا يكون واقعا فلا بد ان يكون للوجود
 آخرة الحكم بالذات وذلك لا يكون الا الوجوب بالذات فثبت
 بهذا البرهان وجود الوجوب بالذات وهو المطلوب في مقام
 جواز الترجع بلا مرجع يلزم على تقدير الزيادة في الوجوب جواز التراجع
 من الوجود والابدان الى لما كان واقعا في سلسلة مرتبة متناهية
 او غير متناهية فلتعقل الصحيح ان على كل بحيث لا يشهد عنها شيء على
 الوجود وعلى سبيل الاجمال تجزئ ان يقال ويعقل لم تحقق سلسلة
 الوجود والابدان دون سلسلة العدم الابدائي فيلزم في ذلك
 سلسلة الابدائي دون سلسلة العدم الابدائي ترجع بلا مرجع واما
 والعدم الابدائي لا يلزم الترجع بلا مرجع لان العدم الابدائي
 ايضا دون كان واقعا فليس سلسلة مرتبة متناهية او غير متناهية
 اذ قيل ليس لم تحقق سلسلة العدم بالابدائية دون سلسلة
 الوجودات الابدائية فليكن ان يجب ان يقول لا يلزم الترجع بلا
 مرجع في وقوع سلسلة العدم بالابدائية دون سلسلة الوجودات
 الابدائية لجواز تحقق المرجع في تحقق سلسلة العدم بالابدائية
 وهو انما يتناهي سلسلة العدم بالابدائية الى عدم ليس على وهو
 المنتهى بالذات كليات سلسلة الوجودات الابدائية فانها ليس لها مرجع
 لو تحقق لان المفروض ان كسار الموجودات في الكميات على
 هذا الوجه لا يتصور انها الوجودات الابدائية الى وجودين
 على تقدير كونها على مرتبة التحقق سلسلة الوجودات الابدائية
 دون العدم بالابدائية فظهر الفرق بين تحقق سلسلة الوجودات
 الابدائية وبين تحقق سلسلة العدم بالابدائية فانه يلزم الترجع
 بلا مرجع في تحقق السلسلة الا على تقدير انفسا المذكور ولا يلزم

الرجح الخارج على تقدير كونه السلسلة الثانية لما هو فلا بد ان يكون
 المستدل بالوجود واحد وهو الكلام في لزوم الرجح الخارج لو كانت
 سلسلة الوجودات الابدائية لما هو سرورنا وهذا العشر ينفى ما
 ذكره الا ان واصل المسائل وعليه الكلام وهو ان سلسلة الوجودات
 المترتبة الابدائية انما هي مركبات المركبات المتفرقة سواء كانت بسيطة
 او غير متناهية فكل المركبات لا يكون حلولا في الخارج عن الوجود والعدم
 والعدم الخارج عن الوجود لا يكون كقولنا ان كان موجودا فان كانت موجودة
 فيجب ان يكون وجودا مستقلا الى وجودها وان كانت معدومة
 فيجب ان يكون معدوما مستقلا لان شأن الحكم بالذات
 ان يكون في محال كل من وجوده وعدمه الى علته من ذات
 كما هو في السابق وكما ان سلسلة المركبات الموجودة بالوجود والعدم
 بعضها بسيط وبعضها مركبات ووجودها بسيط مستقلا عما هو
 المركبات فكل المركبات المعدومة بالعدم الابدائي بعضها بسيط
 وبعضها مركبات معدومة البسيط مستقلا عن المركبات وانما قلنا
 ذلك لان المركبات المعدومة من المركبات التي توجد بالوجود والعدم
 ولا تغاير بين المركبات الموجودة والمركبات المعدومة الا بالاعتبار
 الوجود والعدم فتعاقب المركبات الموجودة بالوجود والعدم
 وحقيق المركبات المعدومة بالعدم الابدائي واحدة والفوق
 بالوجود والعدم والتفريق والتحقيق الا بالاعتبار حقيقة الانسان
 من كونه الناطق وهذه الحقيقة لما كانت حقيقة انسانية فيجوز
 ان يوجد العدم بالنسبة اليها فان كانت معدومة كانت تلك
 الحقيقة معدومة وبما هي حقيقة وان كانت موجودة كانت تلك
 الحقيقة موجودة وبما هي حقيقة فلا تغاير الا بالتفريق والتحقيق

لا ذكرنا وكذا القول في سائر الحقائق المركبات بالذات لتحقيق
 المركبات من الحقائق البسيطة التي تكون قابلة للوجود والعدم
 والعدم الابدائي فالتفاوت بالوجود والعدم التحقيق والتحقيق
 كما هو وانما تمت المقدمات فتقولا وانما تحقق سلسلة الوجودات
 الابدائية وذن سلسلة الوجودات الابدائية بزم ان تكون
 تلك السلسلة سلسلة مترتبة لان ينفى تلك الوجودات البسيط وبعضها
 عدوات المركبات وعدم البسيط مستقلا عن المركبات لان وجود
 البسيط مستقلا عن وجود المركبات وكل امر يكون وجوده مستقلا
 عن وجوده يكون عذرا لو كان واقعا مستقلا ايضا على عدمه لان
 عدم البسيط على عدم المعطى والعدم المترتبة بالعدم المتبني بالذات
 بزم ان يكون من جملة عدم البسيط لان جملة عدم المركبات مستقلا عن
 عدم البسيط فلا يكون انما عدم المركبات الى عدم المتبني بالذات لان
 عدم المركبات متبني الى عدم البسيط وعدم البسيط متبني الى عدم المتبني
 بالذات لعدم المركبات متبني الى عدم المتبني بالذات بوسط عدم البسيط
 لا بد ان يكون بلا واسطة لان سلسلة الوجودات الابدائية مترتبة
 كما هو المعروض فلا بد ان يكون العدم المتبني الى عدم المتبني بالذات
 هو العدم المتقدم على ما هو ينبغي ان يكون ذلك لعدم المتبني الى
 عدم المتبني بالذات من جملة عدم البسيط فيجب ان يكون عدم بسيط
 مستقلا عما عدم سائر البسيط كالعقل الاول مثلا لا فربما ان
 سلسلة الوجودات الابدائية هي سلسلة عدوات حقائق المركبات
 المعدومات التي يكون بعد ثباتها بالوجودات الابدائية
 ولا تغاير بين تلك الحقائق المعدومة والموجودات الابدائية
 بالوجود والعدم والتفريق والتحقيق كما هو وان وجود العقل

الا ذل مثلاً مستقيد على وجود ما عداه في الكمالات المعدومة لو كان عدم
واقعا وباطلا لا بد ان يكون ما انتهى اليه عدم المستبعد بالذات بلا واسطة
سواء عدم اقدم الباطل وعدم ذلك البسيط او فرضا مستندا الى عدم
المستبعد بالذات بلا واسطة يلزم ان لا يوجد ذلك البسيط اذ لا وابد
لان الامر الذي يكون علته لعدم امر اخر يكون وجوده علته لوجوده لان
وجود المعدوم مستندا الى وجود علته وعدمه ايضا مستندا الى عدم علته وهو
والمستبعد بالذات لما كان عدم ضروريا ذاتيا فيلزم ان يكون وجوده
مستقيدا بالذات فلا يمكن له الوجود او اذ لم يكن له الوجود فلا يصح وجوده
ازلا وابد او اذ لم يصح وجوده ازلا وابد فلا يمكن ان يصح علته لوجود
امر ازلا وابد فيلزم ان يكون ذلك البسيط الذي يكون عدمه مستندا
الى عدم المستبعد بالذات معدوما ازلا وابد او عدمه ازلا وابد والامر
عدم بلا واسطة فيكون وجوده موقوفاً على وجوده ازلا وابد ايضا
فيلزم عدم جميع الباطل ازلا وابد او عدم جميع الباطل ازلا
وابد يلزم عدم جميع الكمالات ايضا ازلا وابد فيلزم ان يكون عالم
الامكان كلاً وطلاً ومعدوماً ازلا وابد ولا يلزم بطلان وجود العالم
وبطلان بطلان ذلك ففهم ان القول بان سلسلة العدم المتتالية لا يتأخر
يكون ان يكون شبيهة لعدم المستبعد بالذات ولا يلزم الترجيح بل ترجيح قول
بطل ويكون ما يشاع في الفقه او الشافعية المفسرة التي ذكرنا ما يقتضيه
وباطلة وجود العالم كذب وبطلان كذب اللاحتمال في نظره او قوله
لو كان فيهما آية الا آية تفيد انهما لهما علة واحدة التي هي امر
الربا في الآيات الكريمة في رسالة مفردة في دار الاطلاع عليه في راجع الربا
وسيجيء الكتاب ايضا في بحث توحيد الوجود فيجب ان لا يذوق احد ان
فان قيل المعبر عن الكمالات ان يكون له بعض الوجود فان الحكم بالعدم

لا يجوز

لا يجوز لوجود المادى وكذا الحكم المادى لا يجوز لوجود المادى على
لا يجوز لبعض المادى الوجود بل الحكم بالذات محتقنا بالذات واذ كان بعض
الامر الوجودي محتقنا بالذات يكون عدم ذلك الوجود وافتقاره
بلا علة و هذا العدم ليس علة للمستبعد بالذات حتى لا يلزم المفسد المذكورة
بل هو عدم لوجوده فيكون الحكم بالذات فيلزم ان ينتهي سلسلة العدم
التي تبتدئ الى العدم الواقع في سلسلة بل علة ويكون ذلك
العدم مرجعاً لوقوع سلسلة العدم لا لتبديده دون سلسلة الوجود
التي تبتدئ في سلسلة المفسد التي ذكرنا في صورة انتهائها
الى عدم المستبعد بالذات تبتدئ هنا ايضا لان العدم الواقع في
بلا علة لا يجوز زواله ازلا وابد لعدم المستبعد بالذات فلا تفاوت
بينها فيلزم المفسد التي ذكرنا ما يقتضيه ان كنهها ايضا وعلتها
نفوذ لو كانت الموجودات متضمنة على الكمالات يلزم الترجيح
بلامرجح بحسب سائر الوجودات في العدم الطارى ايضا كما في
صورة الوجود والعدم في بيان ذلك ان الوجود الباقي محتقنا
الى العدم لان الحكم كما انه محتقن في وجوده التبعي الى العلة
تحت محتقن في وجوده التبعي التبعي الى العلة لان التبعي في
محتقن الى العلة كما هو في سائر وعلة البقاء ايضا محتقن الى علة اخرى
في وجوده سواء كان باقيا او استداناً لان علة الوجود سواء
كان باقيا او استداناً لا يجب ان يكون موجودة والمفروض ان
الوجود استداناً في الكمالات فلا بد ان يكون علة البقاء علة موجودة ممكنة
بالذات وينقل الكلام اليها وهذا النقل لا ينتهي لاحد فلا بد من سلسلة
متتالية تبتدئ في الوجود وان تفرق الباقي كما في تبتدئ في الوجود التبعي
سواء كانت متتالية او متفرقة متتالية وكذلك الكلام في غائب العدم

الطاري لان عدم الطار ايضا حكم بالذات كالوجود البقائير
 فلا بد ان يعلم لما كانت في المراتب الثلاث فلا بد ان يعلم
 في كل واحد من هذه المراتب الثلاثة ان هذا العقل لا يتغير مع وجوده ولا يخلو
 من غيرية في جانب العدميات الطارئة كالوجودات البقائية لو كانت
 العدميات الطارئة واقعة واما ان السلسلة من المراتب
 يكون كل واحد منها كغيره في المكان والوقت فلو كان احداهما
 الاخر في الزمان لا يخلو لان بل ان يقول في الحقيقة
 الوجودات الثابتة البقائية دون سلسلة العدميات الطارئة فغير
 وقوع كل واحدة منها دون الاخر في الزمان لا يخلو لان بل ان يقول في الحقيقة
 كل واحدة من سلسلة الوجودات والعدميات البقائية في البحث
 الذي ذكرناه في سلسلة العدميات البقائية آت في سلسلة العدميات
 الطارئة كما يقال في زمان انتهى سلسلة العدميات الطارئة الى عدم
 المستبذات في الزمان لا يخلو لان بل ان يقول في الحقيقة
 ليس على خلاف سلسلة الوجودات الثابتة البقائية فاما لا يجوز
 ان ينتهي الى وجود ليس على خلافه لان الوجود الذي ليس على خلافه
 انما هو وجودا لوجوب الذات والموجود من انفس الوجودات
 الممكنات بالذات ووجوبها في البحث في الحكم الذي لا يخلو طارئة
 انما هو الى ذات الزمان وكلها ذات في ليس لوجوده في الزمان
 في الازل والعدم الطارئة في الزمان لا يخلو لان بل ان يقول في الحقيقة
 الزمانية المقطعة الزمان لها عدم من عدم بل ان في متقدم على ذلك
 الوجود الغير الازلي وعدمه لا يخلو طارئة في الزمان لا يخلو لان بل ان يقول في الحقيقة
 العدم الازلي في ذاته مستقلة فيقول لو كانت سلسلة العدميات
 الطارئة مستقلة في عدم المستبذات يلزم ان يكون تلك العدميات الزمانية

مستقلة

لان عدم

لان عدم المستبذات ان في تحقيق في الازل فاما انفس مستقلة
 الطارئة الى البقائية في الزمان يكون ذلك لعدم الطارئة في الزمان لا يخلو لان بل ان يقول في الحقيقة
 وغير الى البقائية على ما هو من وجوه غير الى البقائية في الزمان لا يخلو لان بل ان يقول في الحقيقة
 واقع فاما مستقلة الى عدم المستبذات بالذات غير واقع واما ان كان ذلك
 يلزم الترجيح بلامح في وقوع آية سلسلة مستقلة الوجودات انما توضع
 البقائية والعدميات الطارئة فان قيل العدم الطارئة لا يكون جائز البقائية
 ان كل ممكن بالذات في الزمان في جهة الممكنات الثابتة ولا يجوز لالعدم
 الطارئة واللا يلزم ان يكون للزمان ان قلت لعدم الطارئة في زمان
 احدهما احدهما يكون عدما طاريا زمانيا بان يكون وجودي في زمان
 خاص وصادف في زمان خاص كما في كذا في الزمانية المقطعة الوجود
 في القسم من عدم الطارئة لا يجوز للزمان واللا يلزم ان يكون للزمان
 وثانيها لعدم الطارئة في الزمان وجوده في الكبر لان الكبر
 الزمانية في الزمان والزمان في الكبر لان الزمان هو الوجود واللا
 لا يكون متعلقا بالزمان ولا بالمكان كما لو كانت الزمانية فاما مستقلة
 بالزمان بالذات بناء على توقف وجوده على المكان المستعد
 الذي لا يحصل الا بالحرارة والزمان متعلق بالمكان ايضا اما بالذات
 مثل الوجودات الزمانية انما بالوجود كالحس من المراتب الثلاثة
 نفس الزمان لا يكون متعلقا بالزمان واللا يلزم ان يكون للزمان
 فلا يكون وجود الزمان زمانيا بل يكون وجوده في الزمان زمانيا
 حيث فلا يكون متعلقا بالمكان بالذات كما كان مقدار الحركة
 الا حطم وليس يمكن بحسب السطح بل بحسب الزمان الا حطم الطارئة والوضع
 والحالات في الزمان متعلقا بالزمان با حطم وكتك عدما طاريا
 كان ابتدائيا وطاريا لا يكون الا في عدمه والعدم الذي لا يمكن

عدم زمانيا فلا يلزم كونه الزمان معدوما بالعدم الطاري ان يكون زمان
زمان ومن مستحيل قسم فاصح عدم الطاري لان لا يلزم ان يكون
العدم الطاري مطلقا متساويا على الزمان لان استلزام الاخص ليس له منشأ
الاعسم وذلك فينا وعلى حدوث ما سوى الله تعالى الموجودات
ليس لعدم طاري على وجوده جميع ما سوى الله تعالى الموجودات
على ما يرتب عليه ربنا المنقولة المعولة في العالم بالمتن المذكور
يلزم ان يكون جميع ما سوى الله تعالى الموجودات معدومة في الزمان
وذلك لعدم الزمان لا يكون ان يكون زمانا لان الزمان وحده ليس
استدقنا في الموجودات فيلزم ان يكون ايضا معدوما في ما سواه
استدقنا في الموجودات فيلزم ان يكون تلك الكمالات الزمنية
ولا يمكن فيكون عدما في مرتبة بالمتن الذي ذكرناه فظهر ان كل ما
والعدم قد يكون زمانيا وقد يكون دهريا والعقل بان بين وجوده
بشكل في الزمان بين وجود ما سوى الله تعالى الموجودات
الزمن زمانيا لا يسامو ما وذلك لان الموهوم كان طرفا للوجود
الا زمنية جميع ما سوى الله تعالى الموجودات في الازمان كونها في
عدم زمانيا قولنا في الساعات في الساعات وذلك لان الموهوم زمان
عدمها لا يكون موجودا في الخارج ولا يكون منشأ انشاء ايضا موجودا
في الخارج كائنا ما كان في حيث هو فيكون في كون شي واحد في
واحد وهذا القسم من الموهوم معدوم في نفسه الخارج وليس له حظ في الوجود
لا باعتبار نفسه ولا باعتبار منشأ انشاءه وشر هذا الموهوم ما قطع
درجه الاعتساب عند اصحاب التخصيص زمانيا لما لا يكون ايضا موجودا في
الخارج لكن منشأ انشاءه يكون موجودا في الخارج كماله ويراى العليم
والصغيرة الموهومة عند حركة الكثرة الموجودة في الخارج في نفسها

نعم

فعدمه الدوائر وان لم يكن له حظ في الوجود باعتبار انفسه لكان له حظ في الوجود
باعتبار منشأ انشاءه ومثله في الموهوم موهوم عند اصحاب التخصيص ونحوه ان
انما يتعلم الرياضياتي عينون عن تلك الموهومة انما يتعلم هذا فيقول
الزمان الموهوم الزمان في الوجود كونه العاقل ان كان في القسم الاول يلزم
ان لا يكون له حظ في الوجود لا باعتبار ذاته ولا باعتبار منشأ انشاءه
فلا يكون له حظ في الوجود واسباب فيكون معدوما مطلقا واسباب فيكون
يكون معدوما في ما سوى الله تعالى الموجودات في زمانات الازلية فيكون
حال كمال عدمه الموهوم ان لا يكون له حظ في الوجود في زمانات الازلية لا وجه
لان النظر فلا بد ان يكون له حظ في الوجود ويلزم الزمان بل لا وجه
علاش حال سائر الموهومات في غير زمانات الازلية بل لا وجه
ترجيح بل لا وجه يستلزم الترجيح بل لا وجه كائنا ما كان في زمانات الازلية
والموهومات الشريفة غير زمانات الازلية بل لا وجه وان كان في القسم
الثاني يلزم ان يكون له منشأ انشاءه في الزمان لكان له حظ في الوجود
مستقصيا في الزمان لا في سائر الزمانات في الوجود فلا يكون منشأ
انشاءه في الزمان بل لا يكون له حظ في الوجود بل لا بد ان يكون منشأ انشاءه
يتعلق به الوجود والتقدير يكون واقعا في سائر الزمانات في الوجود
ولهذا يكون الزمان مقدرا في الحركة المستمرة في زمانات الازلية بل لا وجه
فيها فلا وجه وجوده في الحركة الازلية بل لا وجه في الزمان الازلي
وهذا الزمنية الحركة يلزم الزمنية الجسم يلزم الزمنية اجزاء وهي
الهيولى والصورة الحسية والصورة الزمنية فيلزم قدم العالم لان العالم
يقدم العالم لم يقبلوا ان يقدم جميع الاجزاء العالم بل لا وجه في مقدم بعض اجزاء
العالم لان كواكب الزمانية هي اجزاء العالم التي تترقت وجودها على
الا مكان المستعد الذي لم يترقت على الحركة والازمان لم يقبل احد من العقلاء

بقدر ما لم يرد في القائلين والقولان وجود الواجب
 بل في شئ لا شئ الا في الماهية الاولى لان وجود الواجب
 هو شئ لا كما كان مستلزما الا في جاعته المستلزم للزمان الماهية
 فالكسب موجود والموجود هو موهوم قول شئ شئ في وصفاته من القول الاول
 لان وجود الواجب شئ في عين ذاته وذاته جازية بسيطة حتى تارة
 صرف لا يتصور فيه كونه كذا التغير بوجه من الوجوه والامر الذي لا يتصور
 فيه كونه كذا التغير لا يجوز ان يكون رسالاً للتغير الا يرى ان الشئ
 البدل ارسمة للذات الموهومة لم يثبت له الا وصف المتغيرة
 المتغيرة لم يكن لها رسم الدائرة الموهومة وكذا النقطة العائدة
 ارسمة الخط الموهوم لم يثبت له الا وصف المتغيرة المتغيرة لم يكن
 لها رسم الخط الموهوم وبالجملة ان كان موهوماً او موجوداً
 او غير متغير متغيره متغير غير الذات ولهذا لا يكون في ذاته متغير
 في الوجود فلا بد ان يكون رسمه وصف ذاته انما يتغير في سلسلة التغير
 يتغير كذا التغير فظهر ان رسم المتغير لم يتحقق فيه كونه كذا التغير
 لا يمكن ان يكون رسالاً للتغير المتغير المتغير ولوقيل لما كان وجود
 الواجب متغيراً في نفسه فلهذا ارسمة الرسم هو ان الموهوم يقال
 في جبره ان الموهوم متساوي في ذاته متغيره واما توهم الاستحالة
 وجود الواجب الذي يكون عين ذاته المتغيرة الشائعة في غير المتغيرة
 بوجه من الوجوه يكون من القسم الاول ويكون في قبيل توهم الحال في
 الحال كونه ان لا يكون النقطة العائدة بقية القسم رسالاً
 للقسم في الديات الشئ فلا بد ان يكون رسم المتغير المتغير واما
 في كونه كذا التغير يصح منه ان يكون رسالاً للتغير فلو لم يكن ذاك
 في سلسلة التغير بوجه الاتفاقيات في جاعته رسالاً فليكن ان يصح

شئ

شئ لا شئ انما يتغير متغيره مستلزم في رسمه ورسالة ان لا يكون في
 حاله وفيه حال فانظر الى اطراف المقال ليطهر لك طهارة الحال ومنها
 البرهان الكسب المتغير وتزوره انا اذ اوضحنا سلسلة ذاته من الممكنات
 الموجودة سواء كانت متساوية او غير متساوية ولم يكن في عالم الوجود
 العبادات متساوية وجود الواجب بالذات فيلزم ان يصدق
 على كل واحد واحد من الموجودات في تلك السلسلة اذ لا يوجد بغيرها
 الا حاله لا يصدق في الوجود الا ان لا يصدق في شئ او في الوجود
 على ان السلسلة متكاملة في الممكنات المتغيرة وكل واحد واحد من تلك السلسلة
 لما كان موجوداً واحداً بالذات وكل موجود وكل موجود بالذات لا بد له
 من فاعلية فاعلية ذاتها كما مر من التخصيص على كل واحد واحد
 تلك السلسلة لا يصدق في الوجود الا ان لا يصدق في شئ او في الوجود
 عند وجود الوجود او التمسك في حصول مجموع تلك السلسلة بحيث يثبت
 عليها شئ من الموجودات اذ لا يلاحظ العقل بعبث ان الاحمال كلها
 بانها في حكم واحد واحد كاشرة ان الامكان بينها وبينها فيلزم ان يصدق
 عليها ايضا ان لا يصدق في الوجود الا ان لا يصدق في شئ او في الوجود
 عند وجود الوجود والموجود الى ربح من الموجودات المتكاملة بالذات
 لا يكون الا الواجب الوجود بالذات فثبت بهذا البرهان وجود
 الواجب بالذات وهو المظهر من البرهان ثبت امران احدهما
 وجود الواجب بالذات وثانيهما سلسلة الممكنات الموجودة
 الوجود بانياتها الى الواجب بالذات وتتم برهان الوسط و
 الطرف وتزور ان احدهما ان كل واحد واحد من الممكنات الموجودة
 له طابعية الوسط بمقتضى الوسط كما ان لا بد من طرف متغير الطرف
 عند كل كل موجود ولا بد من طرف متغير الطرف مع هذه لان كل

موجود معلول كل معلول يكون مستتباً الى علته الفاعلة الخارجية
 فثبت ان كل حكم موجود يلزم ان يكون له خاصية الوسط فيكون الوسط
 ذكرناه اذا تم هذا فيقول هو المكنات الموجودة في سلسلة المتتالية
 بجميع المكنات بحيث لا يتركها حكمها كذا كانت المكنات متتالية في غير
 متتالية في حكمها كذا كان مرادها فثبت ان كل حكم له خاصية
 الوسط بالمعنى الذي ذكرناه فيعلم ان كل حكم له ايضا خاصية الوسط
 فلا بد ان يثبت في المكنات سلسلة موجودة خارج عنها والموجودات
 في سلسلة المكنات ليس الا الواجب لذات فثبت بهذا البرهان ان
 احداهما اثبات وجود الوجود بالذات واثباتها في سلسلة الموجودات
 المكنات بالذات فينبطل اثباتها واثباتها في سلسلة في الوسط
 با هو وسط لا يكون موجوده من وجود الطرفين وليس المراد ان
 الطرف والوسط متساويان ولا يكون وجود احد المتساويين بدون
 الآخر بل يلزم ان يرجع برهان الوسط والطرف الى برهان التقاطع
 على المراد ان الوسط با هو وسط لصفته ان احدهما كونه وسطا و
 ثابتهما كونه داخلين والا في علة لتساوية علمنا في ان الواحد
 بصيغة المفعول لصفته ان احدهما علة للآخر فلا بد ان يكون وجود
 كل واحد منهما متساوياً وجوداً وكمية لا يكون وجوده بغير وجود الآخر
 يلزم ان لا يكون الوسط وسطاً بنفسه اذا تم هذا فيقول لو كانت
 الموجودات متتالية على المكنات فيكون وجود كل حكم حاصل من حكم
 اخر قبله ويكون وجود ذلك الحكم حاصل من حكمه وهكذا الى غير
 النهاية فيحصل فيكون ما فوق القمم الاخر موجودات غير متتالية
 بالفضل فيكون كل سطح من السطح كذا الى غير النهاية ولكن في وجود
 المكنات بل يلزم ان يتم في وجود الوسط بلا طرف لان العقل لا يطلب

بل هو

بالوجود ان لا يلاحظ ان ذلك تسلسل باسرها بعين ان الاجمال في حكم
 تلك الامور بانها وسط بلا طرف لان المفروض كون وجود المكنات
 بطريق التتالي وعدم الالتفات الى الطرف فالتتالي الاخر وان كان
 طفاً آخر وهذا الاوسط حكم الطرف الاوسط لا يكون موجوداً وانما
 يظهر من عدم تباين سلسلة المكنات الغير المتتالية بالفضل في جانب
 الفوق الطرف فينبغي ان يكون الاوسط فيلزم ان لا يتحقق وجود الوسط
 مع وجود الطرفين والانه يبقا والمادة فيلزم ان تباين في جانب
 الفوق الى طرف موجود غير المكنات الاوسط المكونة بتساويها
 ولا يجوز ان يكون ذلك الموجود والذات فينبغي ان يكون الاوسط حكمها بالذات
 وان يلزم ان يكون من جهة الاوسط لانه اذا كان حكمها بالذات
 فلا بد ان يكون علة لغيره فانه فيكون معلولاً لغيره بالذات
 ويكون علة في قولنا ان لا يكون طرفاً فينبغي ان الاوسط لا يكون
 من جهة الاوسط التي لا بد لها من الطرفين فيجب ان يكون
 الطرف الذي يثبت فيه الاوسط طرفاً فينبغي ان يكون الاوسط
 بالذات ولا يجوز ان يكون حكم الموجود بالذات فثبت بهذا التوازي
 ايضا البرهان ان احدهما اثبات وجود الواجب لذات و
 ثابتهما البطلان التتالي والذاتية بالفضل فان كل واحد واحد هما هو
 فرق معلول الاخر لان صفة العقل بتساوي الاجمال في حكمه عليه
 وسطاً من وجود طرف واحد لان كل ما هو فوقه في فوقه وتحت
 وسطاً واقعيهما جهة القاعدة مستمرة فيما بين جميع ما هو واقع
 فوق القمم الاخر وبنهاية الا يلزم وجود الوسط بلا طرف والحال
 ان الوسط والطرف فينبغي ان يتحققوا في الحقيقة اما الحقيقة الوسط
 فيكون ان يكون الوسط وسطاً وانما لا يكون طرفاً ابداناً فيكون

وسمى نسبة الى شئ وطرفا بالنسبة الى شئ اخر وكذا الكلام في الطرف فان
الطرف حقيقة وان لم يصير وسطا لغير الطرف الا ان كان يكون
طرفا بالنسبة الى شئ وسطا بالنسبة الى شئ اخر كما يظهر في المثال
والطرفان المذكوران لا يدرهما لو وجد الوسط لا يجب ان يكونا حقيقيين
وانما يكونان يكونان لهما اوصاف فيبين في الامر الذي لا بد منه هو الاعم
الحقيقيين والاصنافيين وفي صورة التسمي وعدم النهاية بالفضل
فيما فوق القسم الاخير يتحقق الطرفان لهما اوصاف فيبين بالنسبة الى
واحد واحد والاصناف الاصفافية ومنه في الجوز التسمي وعدم النهاية
بالفضل فيما فوق القسم الاخير فلا بد من وجوب التسمي في النسبة
الطرف حقيقة لا يجوز ان يصير وسطا لان هذا هو البعث واول النزاع
قدت في كل حيلة وكل ذلك انما هو موجوده سواء كانت
متشابهة وغير متشابهة يتحقق فيهما امور اربعة اكل واحد مخصوص
وثانيه اكل واحد بطريق البدلية وثالثه الاتحاد بالسر بحيث لا ينفك
عن شئ من الاتحاد وفي هذه الصورة ان لا ينفك ان يكون تلك الامور
بالاخر موطوعة بمفهوم التماسك لعدم الاجتماع ورايها
مجموع الاتحاد بالسر ايضا لكن في هذه الصورة الاربعة يكون الاتحاد
بالسر موطوعة بمفهوم الاجتماع والاتحاد وان التماسك في التماسك
انصدرة التماسك والاربعة مثل التماسك في التماسك والحدود والحدود
والا لحد والحد وان كان التماسك في التماسك بمفهوم التماسك
وعدم الاجتماع يكونان في التماسك والحدود والحدود بمفهوم التماسك
والاجتماع يكونان في التماسك والحدود والحدود بمفهوم التماسك
الحدود بين الحدود والحدود والتفصيل وعدم الاجتماع في الحدود والحدود
والاجتماع في الحدود والحدود التماسك بين التماسك والحدود والحدود

بالسر انما هو بالتفصيل وعدم الاجتماع والحدود بالسر والحدود
الاجتماع في التماسك والحدود بالسر والحدود في الصورة الاولى والحدود
تلك الاصفافية انما هي في التماسك والحدود في الصورة الاولى والحدود
الحدود بالحدود والحدود في التماسك والحدود في الصورة الاولى والحدود
التسمي وعدم النهاية سلسلة وجودات التماسك في الطرف لا يكون وسطا
بل يكون كل وسطا في الاعتبار وكل طرف وسطا باعتبار كانه
المعترض فيهم ان يكون الاخر بالسر بالسر التماسك في التماسك والحدود
وكذا التماسك في التماسك والحدود بالسر بالسر التماسك في التماسك والحدود
بالسر التماسك في التماسك والحدود بالسر بالسر التماسك في التماسك والحدود
وان كان لوطا في التماسك والحدود بالسر بالسر التماسك في التماسك والحدود
الحدود بالسر بالسر التماسك في التماسك والحدود بالسر بالسر التماسك في التماسك والحدود
لا بد من طرفين اعم من ان يكونا اصفافيين وحقيقيين وان
واحد اصفافيا والآخر وسطا لا بد من طرفين اعم من ان يكونا اصفافيين
او حقيقيين في التماسك والحدود بالسر بالسر التماسك في التماسك والحدود
فلا بد من طرفين اعم من ان يكونا اصفافيين وحقيقيين لان
الاتحادات بين وسطا واحد بين اوصاف سواء كانت متشابهة
او غير متشابهة في التماسك والحدود بالسر بالسر التماسك في التماسك والحدود
المتشابهة لا تستلزم الوصلية فيهم ان تكون في وسطا واحد
حيث انهم الطرفيين بالحدود الاتصاف في التماسك والحدود بالسر بالسر التماسك في التماسك والحدود
الطرفيين بالحدود الاتصاف بين وسطا واحد بين اوصاف سواء كانت متشابهة
ان يكونان متشابهين او غير متشابهين لا يستلزم الوصلية التي هي
الصورة انما هي التماسك والحدود بالسر بالسر التماسك في التماسك والحدود
هنا بين حكم كل التماسك والحدود بالسر بالسر التماسك في التماسك والحدود

من الوسطية فيها مثل هذا لا تقاوت بين ممكن واحد وبين مجموع
 الممكنات سواء كانت متناهية وغير متناهية في الاحتياج الى العلوة موجبة
 خارجة عنها لا شئ اكبر من ذلك الاستيعاب فيها والا حاد بالسر الذي
 تكون واقعة فيها فوق المقام الاخير وكذا الجموع المركبة من تلك الاحاد
 بالسر لا يكون شئ من طرافها بل طرف واحد فقط فظهر انه لو كانت
 الموجودات مضمرة على الممكنات وكانت وجودات الممكنات
 حصولها بطريق التمسك بواجب العلوة وعدم الانتهاء الى الموجود ولا موجود
 قبل لزوم وجود الاواسط لطرفين كايضا مفصلا واللازم لا يبط
 لآخر وبطلان اللازم دليل على بطلان اللزوم ولو فرض كونه سلسلة
 الممكنات غير متناهية في الطرفين يلزم وجود الاواسط بلا وجود
 طرفين في الجانبين فيلزم انتفاء الطرفين مع وجود الاواسط فيكون
 المتناهي بالفعل بلا وجود الطرفين بل لا وجود كنه الطرفين في الجانبين
 فظهر بطلان كنه الموجودات في الممكنات وبطلان عدم الانتهاء الى
 موجود ولا موجود وقبل فوجب عدم كنه الموجودات في الممكنات
 وجوب الانتهاء الى موجود ولا موجود وقبل لا يكون وجوب الموجود
 بالذات فثبت بهذا البرهان ان احدهما اثبات واجب الوجود
 بالذات وثانيهما بطلان التمسك بواجب العلوة وعدم انتهاء سلسلة
 الموجودات الممكنة بالذات الى طرف حقيق لا يصير وسطا بعد ان
 قيل ان يكون بعد اثبات الواجب جل شانه التمسك بواجب التسليم
 يوجد الواجب جل شانه معلولا ثم ذلك التسليم يوجد معلولا آخر وهكذا
 الى غير النهاية بالفعل في جانب المتكافؤ قلت لا يكون ذلك التمسك بواجب
 المتكافؤ لان الاحاد بالسر الذي يتحقق بعد الواجب جل شانه اذا
 لا خطها العقل بعينها الاجمال كيم عليها بها واسطوطرفين بين
 بين

المر

الذي ذكرناه حشده وفاضل صورة التمسك بواجب العلوة في ان الوسط والخط
 على الوجود الذي خرجنا من الشرح كما ان بطلان التمسك بواجب العلوة كونه بطل
 التمسك بالعلوة كونه بطل في جانب المتكافؤ واعلم ان هذا البرهان كونه اجزاء على
 عدم كون الحركة الدورية للفكر الاكبر في نفسه لانه لو كانت لازمة لكانت
 لها دورات غير متناهية بالفعل في جانب لا زال واللازم بطلان لازم من ذلك
 والملازمة ظاهرة واما بطلان اللازم فلان كل دورة دورته وقته
 فوق الدورة اليومية يصعد عليها الى وسط وقته بين سابقه وحده
 فاذا لوحظت الاحاد بالسر الواقعة فوق الدورة اليومية الموجبة
 فسللة عدم الدورات الباطنية بقاء الفعل في جانب لا زال في البرهان
 عليها اواسط طرافين ربك اما الطرف الاخر فلفظا انما جميع احاد
 الدورات المتعاقبة بحيث لا يثبت عنها دورته الدورات في جانب
 الا زال فعل هذا الاختلاف من دورته تصويرها تلك الاواسط واما الطرف
 الحقيقي فلان المقوف في عدم انتهاء الدورات في جانب لا زال الى دور
 لا دورته فوقها فيلزم وجود الاواسط بطرافين واللازم بطلان لازم
 من ذلك فظهر ان الدورات لا يكون غير متناهية في جانب لا زال فلا بد ان ينتهي
 الى دورته لا دورته فوقها فيلزم الانقطاع وهذا لا تقبل ان لا يكون
 حركة الفكر الاكبر لازمة وعدم الاكبر في نفسه لانه لا واسط
 بينهما اذا كانت حركة ليست لازمة يلزم ان يكون هو ايضا ليس في جانب
 على ان يخلع من كونه لا ينفك وجوده من حركة الخارج ووجود الفكر الاكبر
 لا ينفك في كونه من وجود العقول المعاصرة لان التقدم خارج واستاق
 الخارج من الممكنات الموجودة في الخارج انما هي في كنه الكنه لا في الخارج
 الكون ايضا والفكر الاكبر والعقول المعاصرة كونه ليس ما فوق الكنه
 وجوب الموجودات الدورية في كنه الكنه ليس في كنه في تقدمه وقته

خارجي يكون بينهما مزية خارجية والتقدم والافتقار كما هو كسبية البعثة
فقط فمعه شئ واحد منها يلزمه شئ آخر ولا يشهد شئ الفلك العظيم
الزمان لا يكون له حد شئ واحد من الموجودات الدخيلة في فروع
الكون فيلزمه شئ العالدي ليعمل فيه ويكمل انبثاقه وشئ العالزم
مسكته وهو ان العالمين يقدم العالم فيكون بوجوده ان لا يغير
مستأنية الفصل في ما ينسب لازل هذا لا يتم تقدم العالم ولا ينف عن
عنه ان الفلك العظيم خلق من غير خلقه لا يكون ان يكون وجود الزمان بالزمان
لان الزمان غير فالذات تقدم بعض افراد الزمان على بعض احواله
بغير ان ليس له وسط في الثبوت لان الزمان لما كانت حقيقة كما مشهورة
غير فالذات فالافتقار الذي لا يرد ذلك ليعلم عدم اجتماع احواله
بغير وجوده وحيثما هو وحيثما هو والافتقار الذي لا يرد ذلك
الذات بل ان يبين ما علة الاشتراك في الافراد الزمان والافتقار ان الحكم
المتصل قسم النوعين متساويين احدهما كمتصل فالذات هو كونه
والسطح الحسب التعليم وتاثيرها كمتصل غير فالذات وهو ان الحكم
يكون مقدر الحكم الفلك العظيم في ان الافتقار ثبوت النوع الاول بالانظر
الى الذات كذا الافتقار ثبوت النوع الثاني بالانظر الى الذات واذا كان
الافتقار ثبوت النوع الثاني بالانظر الى الذات يلزم ان يكون تقدم بعض افراد
الزمان على بعض كونه بالانظر الى ذات التقدم وكذا الافتقار ثبوت الذات
الافتقار لان الافتقار الذي له في الزمان لا يكون في التقدم والافتقار
لا افراد الزمان واسطة في الثبوت وايضا الافتقار وعدم الاجتماع لو لم
يكن ثبوت الافراد الزمان بالانظر الى الذات لكان ثبوتها بالانظر الى الزمان
لا ثبوتها بالافتقار وعدم الاجتماع مع قطع النظر عن كذا الافتقار في ذاته
عزوات الافراد والافتقار ثبوتها الافتقار بالانظر الى الذات ثبوتها حوزة

ثبوت

ثبوت الافتقار بالانظر الى الذات لان الحكم المتصل بالانظر الى
الذات التي على كل واحد من القوار والافتقار وجود ثبوت القوار الافراد
الزمان كمال لا يلزم منه وجوده احد النوعين المتساويين عين
النوع المتساويين وكما ان حيزه احد النوعين المتساويين عين الزمان
الافتقار الفصل في ما ينسب لازل هذا لا يتم تقدم العالم ولا ينف عن
النوعين المتساويين وجوده ثبوت النوع الافتقار لان المكان لا يغير
والافتقار بطل الفصل في ان الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار
لا افتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار
يحب ان يكون مستند الى ذات كذا الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار
الذات في ذاته صفة ثبوتها لكل حكم بالذات بالانظر الى الذات والافتقار
يكون ممكن بالانظر الى الذات فيلزم ان يكون اما واما بالذات
او متصفا بالذات فيلزم الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار
الافتقار واذ كانت ثبوتها ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار
الى ذاتها بغير واسطة امر خارج عنها وقد بينا فيما سبق ان وجود
الزمان وجوده بغير ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار
والافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار
الافتقار واذ كانت ثبوتها ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار
متساوية بالافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار
على ابطال امور غير متساوية بالافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار
كبر ان الحيات وبرهان الوسط والظرف وبرهان التضايف
وغيره فيلزم ان لا يكون حيزه الزمان غير متساوية بالافتقار ثبوتها الافتقار
الازل ويلزم الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار ثبوتها الافتقار

اول ما جازم لازل والمقطع الوجود في ما لا يكون وجودا
 اذ لا يلائم الوجود والازل في الوجود ولا يكون قدما اذ لا يكون
 حادثة لعدم الواسطة بينهما فيكون ان يكون الزمان عاونا وزمنا وزمنا
 حدوث الحركة وزمنا حدوث الحركة وزمنا حدوث الحركة
 يزم حدوث العقل كانه يزم حدوث العالم وزمنا حدوثه يزم بطلان
 قد عرفنا ان قيل الزمان الذي هو كونه متغيرا في الذات لا يكون
 موجودا في الخارج بل يكون ارضا هو لان الزمان بالمعنى المذكور
 مقداره الحركة بمقتضى القطع وهو موجود في الخارج وهو في الحركة
 بمعنى التوسط كسبلان كلفظ التوسط في الخيال كسبلان القطعة
 انما زلزلة ودوامها في الزمان وكذا لاية التوسط في الخيال في القوة
 الجوانية فالوجود في الحركة هو الحركة بمعنى التوسط والموجود في الزمان
 الا ان السبلان اما الحركة بمعنى التوسط فهي كمنتهى الخيال الحركة بمعنى
 القطع واما الا ان الخيال فهو اسم في الخيال الزمان بمعنى القطع
 واذ لم يكن الحركة بمعنى القطع موجودا في الخارج لم يكن ان لا يكون
 مقدارا ايضا موجودا في الزمان لا يكون موجودا في الخارج هو الحركة
 بمعنى التوسط والآن السبلان الذي هو مقدارا ولا شيء منها ينقسم
 والآن يكون منقسمها هو الحركة بمعنى القطع والآن ان بمعنى القطع الذي
 يكون مقدارا ولا شيء منها موجود في الخارج والامر للعدد في الخارج ليس
 لاجزا ومتقدم بعضها على بعضها في الوجود والظاهر في فلا يتصور ان
 يكون الامر للعدد في الخارج امر متقدما متجدا بحيث يتقطع ويتجدد
 جزمه في الخارج لان هذا ان الموجود والظاهر في دون المعلوم في الخارج
 لان المعلوم في الخارج لا ذات في الخارج فيكون جميع الاشياء مسبوقة عند
 حتى الذات والذاتيات قبلت لا شك في انما في العالم ما تحت الكون

قبليات

قبليات وبعديات خارجية كمنتهى الخيال في الوجود في مستقبل القبل
 والبعديات هي القبل والبعديات يكون القبلية والبعديات بهما كالب
 الوجود في العقل فقط دون الوجود في الخارج كانه في تقدم حركة اليد
 على حركة المفاتيح وهذه القبليات والبعديات كانه في تقدم حادثة
 طوفان عاونة اليوم مثلا فان هذه القبليات والبعديات في
 ليست في الخارج فضلا عن ان يكون في القبليات والبعديات كانه في
 وثابتة ان يكون القبل قبل في الخارج والبعديات بعد في الخارج فيكون
 القبليات والبعديات كانه في تقدم حادثة طوفان عاونة اليوم
 مثلا فان هذه القبليات والبعديات ليست باعتبار الوجود والذات
 فقط بل باعتبار الوجود في الخارج لان قبليات حادثة طوفان و
 وبعديات حادثة اليوم باعتبار الوجود في الخارج والآن في كانه في
 انشاك في كانه في الخارج فيكون قبليات حادثة طوفان قبليات خارجية
 كمنتهى الخيال في العقل في التقدم والآن في كانه في كونه لا يكون
 شيء منها شيئا من خصوصية السبلان او الاصل لان كل واحد منها
 اذ لو حط بالنظر الى ذاته لا يلائم الاجتماع مع الاخر مثلا الى ذاته
 البراهنة قبل بزمانها في سببها والى ذاته او اقترافا في سببها لا
 لوحظا باعتبارها في ذاتها فلا يلائم اجتماع الاجتماع مع الاخر ولا
 عن السبلان ولا عن الخلق فظهر ان اجتماعها في الوجود في كانه في
 من خصوصية شيء منها فيلزم ان يكون عدم اجتماعها في الوجود في كانه في
 بسبب صلاتها اذ لا يكون وجودها اجتماع مع وجوده في الخارج
 فلا بد ان يكون ان يكون مصاحبا في الوجود لامر موجود في الخارج والله
 مصاحبا في الخارج لامر موجود في الخارج ويكون ذلك الامر ان
 في جميعها في الخارج كجذب الوجود في الخارج بسبب صلاتها ان يكون

انما سلسلة وجودات الكمالات بالذات الى وجود الواجب بالذات حيث
 وجود الواجب بالذات وهو الكمال وتمتد برهان الحقيقة وتكون
 ان المتصانقين الحقيقيين يجب ان يكونا متساويين بالعدد فلا يكون
 يكون عدد واحد المتصانقين الحقيقيين زائدا على عدد الاخر او نقصا
 او اتفاد هذا القول لو كانت الوجودات الكمالات حاصل بطريق
 في جانب العدد بان يكون المتساويين مستند الى فوقه وبذلك الى غير النهاية
 بالفعل في جانب العلل بل من ان يكون عدد واحد المتصانقين الحقيقيين
 زائدا على الآخر بواحد لا لا شك في ان العلوية المعسولة المتصانقين
 الحقيقيين ولا يجوز زيادة احدى هاتين على الاخرى فلو كان الموجود
 على الكمالات بالذات وكانت وجودات الكمالات بالذات حاصلة بطريق
 المذكور لم يزد زيادة عدد معلولة على عدد العلوية بواحد لان العقل لا يفرق
 المشوب بالوهم لان ملاحظ جميع تلك السلسلة المستندة بعقل الكمال
 ثم يحكم على كل واحد منهما هو واقع فوق المتساويين جميع العلوية بالمتساوية
 والمعلولة بالمتساوية الى فوقه بنا على ان المتوفيق كون السلسلة مستمرة
 فليس لزم كما قواعد العلوية والمعلولة في جميع ما هو واقع فوق العلوية
 الاخر بحيث لا يزداد عدد العلوية على عدد المعلولة ولا عدد المعلولة
 على عدد العلوية والمعلولة الاخر متصف بالمعلولة فقط فيكون ان يكون
 عدد المعلولة زائدا على العلوية بواحد واللازم لكونه فلهذا فلا يراد
 لا يكون الموجود متصفا بالموجود والممكن وجب انهما سلسلة العلويات
 الموجودة في الخارج الى علوية موجودة في الخارج بحيث لا يكون معلولة
 في وجوده ويكون وجودا ثابتا لها بلا علة والموجود الذي لا يكون
 موجوده علة لا يكون الا الواجب بالذات فظهر من هذا البرهان ان
 احدى هاتين السلسلتين لا تتم وعدم النهاية بالفعل في جانب العلل وانما اثبات

وجود الواجب بالذات في بعد اثبات وجوده بالمتساوية الى وجود الواجب
 بالذات يحصل انما يرى بين عدد العلويات وعدد المعلولات ثباتا
 اتفق الاخر متصف بالمعلولة فقط والواجب بالذات متصف بالعلوية
 فقط فيحصل انما يرى بين عدد العلويات وعدد المعلولات ثباتا
 عدد احدى هاتين السلسلتين كما في صورة فرض عدد واحد الى
 الواجب بالذات فان قيل اذا تراكمت سلسلة الموجودات الكمالات
 بالذات الى غير النهاية بالفعل لا يلزم من ذلك الغرض زيادة عدد العلوية على
 عدد العلوية بواحد كما لان اتفق الاخر متصف بالمعلولة والعلوية المتصانقين
 لها من كونها قائمة بالموجود الذي يكون فوق المتساويين لا وسلسلة
 وبذلك الكلام في كل علوية ومعلولة واقعيين في تلك السلسلة وبالجملة
 ان اراد ان يثبت زيادة المعلولة على العلوية بعد واحد سواء كانت
 تلك المعلولة متصفا بغيره او لا فليحتمل ان يقول لا يتم محالته وان اراد
 ان يثبت زيادة المعلولة المتصانقين فلا يتم انما يلزم لان كل معلولة
 واقعة في تلك السلسلة متصانقها انما هو العلوية القابلة لعلتها الثابتة
 وهذه القاعدة مستمرة غير متخلفة فيحصل انما يرى بين عدد العلوية
 وعدد المعلولات ثباتا زيادة ونقصان فثبت ان السلسلة في العلوية
 والمعلولات المتصلة في تلك السلسلة المتوحد في النهاية بالمتساوية
 يمكن جميع المتصانقات الحقيقية ولما ان العقل يحكم بامتناع وجود
 احد المتصانقين فيكون وجود الآخر كالحكم بامتناع زيادة عدد
 احد المتصانقين الحقيقيين على عدد الاخر لا لا يكون بازا متصانقين
 حقيقي واحد الا واحد المتصانقين الحقيقيين فانما كانت المعلولة يجب
 كتم العلوية بقدر كثرها بلا زيادة ونقصان فالاخذ العقل في تلك
 المتصانقات الحقيقية غير المتساوية بالفعل كما هو المعلوم من ملاحظة

لاجابة بحسب اعدادها مجملية كبر زيادة عدد المعلولية على عدد العلوية
 بواحد كما بينا مفصلا وبالجملة ليس الكلام في تعيين العلوية المتصانقة
 لمعلولية المعلول الاخير حتى يقال ان متصانقتها هو العلوية المتصانقة القليلة
 بعلوية القرينة لا لانه لا نزاع لك في ذلك بل الكلام في ان سلسلته المتصانقة
 الحقيقية اذا لوحظت اجمالا بحسب اعدادها الموجودة في السلسلة
 الغير المتصانقة بالاعتقالي لم زيادة عدد المعلولية على عدد العلوية بوجه
 كما يظهر بالمثل متصانقة فيما ذكرنا من المقدمات فانه قيل لا يلزم زيادة
 عدد المعلولية على عدد العلوية بواحد كما ذكرنا تفصلا تلك السلسلة الغير
 المتصانقة بالفعل الى جزئين احدهما القسم الاخير واما الباقي فجميع ما هو
 فوقه وعلى ذلك التقدير يحصل التماثل في السلسلة وبين معلولية القسم
 الاخير وبين العلوية الثانية فليس ما فوق القسم الاخير من فضل
 جميع ما فوق القسم الاخير الى جزئين احدهما الجزء الذي يكون فوق
 المعلول الاخير بلا وسط واما الباقي فجميع ما هو فوق ذلك الجزء فيحصل
 التماثل بين العلوية والمعلولية في فضل هذا المجموع الى جزئين
 وهكذا الى آخر التباين بالفعل وعلى ذلك الفضل لا يلزم زيادة عدد
 المعلولية على عدد العلوية بوجه كما ذكرنا يحصل التماثل في ما لا زيادة
 عدد اعداد المقصودين على الاخير بواحد فلا يخرج الباطل في الاحتمال
 ثم لا يستلزم ان قلنا ان الفضل لا يكون ناقصا للمعروض ولا مضرا للعلوية
 فيكون من قبيل لا يفر ولا ينفق وانما قلنا ذلك لانه على تقدير ان كانت الفضل
 كقولنا المقسم الاخير متصانقا بالمعلولية فقط فجميع ما فوقه ما بين
 موصفي العلوية والمعلولية جميعا كما ذكرنا مفصلا فاذا لاحظنا الفضل بين
 المتصانقات الحقيقية الواقعة في تلك السلسلة اجمالا بحسب اعدادها
 كما ذكرنا مفصلا فاذا يلزم زيادة عدد المعلولية على عدد العلوية

عدد المعلولية على عدد العلوية لانه كما ذكرنا فظهر ان الفضل المذكور
 قبل لا يفر ولا ينفق فيكون ساقط بوجه الا اننا نرى ان عدد المتصانقات
 واما بسبب الاضطرار ونعترض على هذا البرهان باننا نرى ان عدد المعلولية
 يلزم ان يكون زائدا على عدد العلوية في الخارج فمفارقة لان العلوية والمعلولية
 لا وجود لهما في الخارج وان اردنا ان يلزم في الزمن فهو بطلان ايضا كما
 في انما يلزم اذا لاحظنا ان جميع عدد العلوية وجميع عدد المعلولية
 ولا كانت العلويات والمعلوليات غير متصانقة فمقتضى تقدير الزمن على
 ملاحظتنا وهذا الامر في منزه اما اوله فلان الموجود في الخارج فمقتضى تقدير الزمن
 الكلي اياهما ما يكون موجودا في الخارج كالجواهر والاعراض الموجودة في
 الخارج واما ثانيا للاحوال المترتبة على الموجودات الخارجية كالاوهة والحدود
 الكثرة والعلوية والمعلولية وغير ذلك من الامور العامة المترتبة على الموجودات
 الخارجية بحسب حال الخارج ولهذا يكون الصفات الخارجية عند قسمين
 احدهما ما يكون كل من الصفات والموصوف موجودا في الخارج كالجسم
 واللباس حال كونه واما ثانيا ما يكون الموصوف موجودا في الخارج ولا يكون
 الصفات موجودة فيه كالموصوف الموجود في الخارج كالجسم كالجسم
 للفضل فتراع تلك الصفات الخارجية مترتبة بحسب حال الخارج فان الموجود الواحد
 في الخارج كما لا يصح انواع الموجودات مترتبة بحسب حال الخارج وكذا في الكثرة
 والعلوية والمعلولية وسائر الامور العامة وهذا القسم من الصفات كقوله
 لاحظنا الموجود واعتبر وجوده المنفرد من ذلك كالجسم موجودا في الخارج
 والكل كما انهم يثبتون غير الجواهر والاعراض الموجودين في الخارج كقولنا
 عز الامور العامة المترتبة على الموجودات الخارجية والعلوية والمعلولية
 من القسم الثاني من الموجودات الخارجية كقوله في عقل او تفاهل في كثر الموجود
 كما يرى نفسه اني تدين كما ذكرنا مفصلا ثم اعترض وانما تباين طوائف حقة

الامور الغير المتناهية بالفعل تسان احد بطريق الاجمال وتاما بطريق التفصيل
 والله تعالى يقدر ان يجمع بينهما في حفظ دون الاول فيكون ان الامور
 قار على ملاحظة الامور الغير المتناهية بالفعل فيكون الاجمال اقرب من التفصيل
 التحصيل في تمام برهان التماثل في حفظ الامور الغير المتناهية بالفعل
 ذكرنا تفصيلا ولا تستلزم الى ملاحظة تلك الامور تفصيلا في تمام برهان التماثل
 كما لا يخفى على من راسل المتخصصين في علم الوجود ابطال التماثل في التماثل
 فليس في الامور المتناهية في الحقيقة ان يكون الوجود واجب على شئ من مفعولاته
 يوجد ذلك المفعول لا يفرق في ذلك المفعول الا في وجه حصوله لا في ذلك المفعول
 بالفعل بالفعل في جانب المفعول ان سلسله المفعولات لا يمتد الى مفعول لا يكون
 بعد حصوله انما ان التماثل في جانب المفعول هو ان يكون سلسله المفعولات
 الى علته لا يكون قوتها على ما هو في صورته في صورته التماثل في جانب المفعول زيادة
 المفعول على عدد العلته بوجه كبر في صورته التماثل في المفعولات زيادة
 زيادة عدد العلته على عدد المفعولات بوجه لان الوجود واجب على شئ من مفعولاته
 بالعلية تحفظ كل واحد واحد مما بعد هذه المفعولات الغير المتناهية جامع لوصف العلته
 والمفعولات متناهية على ان لا يكون له قوتها على علته ما هو قوتها وعلته ما هو قوتها وهذه صفة
 كانه مستمر في غير متناهية نسبة الى جميع تلك المفعولات الغير المتناهية بالفعل
 على وقوع التماثل في جانب المفعول فانه لا يلاحظ بالفعل المفعول الاجمال في كل واحد
 العلته والمفعولات المتناهية في سلسله المفعولات الغير المتناهية بالفعل
 بحيث لا تزيد ولا تنقص في العلته المتناهية في الوجود بوجه شئ من مفعولاته
 يكون بازا كما بعد هذه المفعولات في غير مفعولاته زيادة عدد العلته على عدد
 صورته التماثل في جانب المفعول كما لا يخفى في تمام برهان التماثل في حفظ الامور
 في صورته التماثل في جانب المفعول فانه لا يلاحظ بالفعل المفعول الاجمال في كل واحد
 بالفعل في كل واحد في العلته والمفعولات وقد يظهر ان الوجود واجب على شئ من مفعولاته

موجودا

موجودا اما في جانب سلسله المفعولات الموجودة فيكون ان يكون المفعولات الموجودة
 غير متناهية بالفعل ولا يلزم ان يكون الوجود المتناهي بالفعل بين حاضر في المفعولات
 المفعولات الاجزائية في الوجود بالذات لان المفعولات الاجزائية في الوجود بالذات
 سلسله المفعولات في المفعولات بالذات الواقعة في فروع العلم الاجزائي
 الوجود بوجه شئ من مفعولاته لا يكون طرفا آخر لها لا يمتد في مفعولاته خارج من سلسله
 المفعولات فيكون هو من بعض المفعولات الوجود بوجه شئ من مفعولاته في علته العلل
 وكما ان يتبين ان الوجود بوجه شئ من سلسله المفعولات بالذات في المفعولات بالذات في مفعولاته
 على شئ من مفعولاته في سلسله المفعولات بالذات في مفعولاته في علته العلل
 ان الوجود بوجه شئ من مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 يكون الوجود بوجه شئ من مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 لا يكون خارجا عنه في مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 لا على سلسله المفعولات الموجودة بوجه شئ من مفعولاته في الوجود بوجه شئ من مفعولاته
 الوجود بالذات في مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 فالوجود بالذات في مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 كانت شئ من مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 في مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 بالفعل يلزم ان يكون الوجود بالذات في مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 والوجود بوجه شئ من مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 التماثل في مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 دور في مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 مشتبه الى دور في مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات
 بوجه وذلك في مفعولاته في مفعولاته في علته العلل في الوجود بالذات في الوجود بالذات

بالقدر يقولون ان الهواش لا تنهض لاحداث لا يكون قبحا وشيئا
الحادث والحوادث لا تكون له سبب غير متناهية بالفعل في جانبها
فلا يكون لها اول في سببها كذا وكذا في سببها فاما غير متناهية
عند العقلاء بالتطبيق مع جواز ان التطبيق عليها وهو لا يحسن الاخر
الاول ان تعلم بالضرورة العقلية ان كل حلتين متحققين في عالم الوجود
متساويتان او متفاديتان بالزيادة والنقصان ونظم بالضرورة ايضا
ان الملتزم اذا كانت احدهما زائدة على الاخرى كونه الجذر المشترك على الزيادة
كلها وانما قد جازها ونظم ايضا بالضرورة العقلية ان الكل اعظم من اجزائه
واذا كان الكل اعظم من اجزائه فكل واحد من اجزائه اجزاء الكل
لزم ان لا يكون الكل كذا والجزء اتم من غير ان التام وعدم التام لا يكون
شيئا منها فكون الكل كذا والجزء كذا لان التام الذي يكون كذا بالنسبة الى الله
لزم ان يكون كذا بالنسبة الى سواك ان الكل والجزء متساويين او غير متساويين
واذا كان احد الاسمين كذا بالنسبة الى الآخر فلا يكون الا بالتمام لا يكون
اجزاء الاجزاء وبقية الاجزاء كذا فافرض كون اجزاء الاجزاء غير متساوية لزم ان
كون اجزاء الكل ايضا غير متساوية مع زيادة والاكتمال الكل والجزء
مضاهما ومن ثمة ان في ان غاية الحق لا يحب ما يجازيه من اوجها باحتراز
السمي بالجزء يكون كذا لا في جميع العتبات مع عدم التمام ونظم بالضرورة
العقلية ان لا تتفاوت بين نفس السمتين المذكورتين في جملة متساوية
من العلل او المعلومات وبين فرضها في جملة غير متساوية منها فافرض فرض
السمتين المذكورتين في جملة متساوية وانتم قد ذكرتم في هذا ان يقال
ان في لزم من هذا الفرض ان يصح هذا الفرض وجودا بالكلية في كل سوا
كانت متساوية وغير متساوية منه من هذه الفرض واذا وجد جميعها كما هو المعلوم
لزم ان يكون ذلك الفرض فرضا صحيحا لوجوده صحيحا فلا يكون كما لا يخفى

العقلية

العقلية ايضا ان كل جزاء حلتين مستوكت وى حلتين سواك كانت
غير متساويتين او متساويتين ولا يدخل تحت مخرج الزيادة و عدمها في
التساوي وان كان مدار التساوي حلتين وى الاجزاء فكل موضع تحقيق
تساوي الاجزاء في حلتين بحيث وى حلتين سواك كانت حلتين متساويتين
او غير متساويتين في كل موضع تحقيق فيه عدم تساوي الاجزاء في حلتين
لزم اختلافا بالزيادة والنقصان سواك كانتا متساويتين او غير متساويتين
كما لا يخفى على من لا يخفى على من يعلم ايضا ان العقل التام في التطبيق جازا واحدا
الملتزم المتفاوتين بالزيادة والنقصان على اجزاء الاخرى تطبيق
على سبل الاجزاء واكملت الحلتين المتفاوتتين بالزيادة والنقصان
متساويتين او غير متساويتين لان حلتها الامور البهية المتساوية لهما
ليست امر متعديا على العقل التام بل هي امر حلتين عليه كما لا يخفى على من
العقول الصافية في هذه الدورات الوهمية فظن ان العلم لزم من التطبيق
المذكور ايضا لان صحة هذا التطبيق موجودا في التام في الخارج
والمفروض وجوده في الخارج فافرض وجوده في الخارج وجودا
مع هذا التطبيق في الخارج لا يمنع العقل في اعمال التطبيق الذكر
يكون صحيحا موجودا في الخارج كما هو المفروض فافرض وجود التطبيق الصحيح
الذي يكون صحيحا موجودا في الخارج كماله فلا بد ان يكون في متساوية التطبيق
الصحيح الذي يكون صحيحا موجودا في الخارج كما هو المفروض بل لا بد ان يكون في
متساوية امر آخر وبعد التفتيش العقل يظهر ان شيئا ذكر في بيان التطبيق
بحال لا وجود البهية المتساوية من العلل او وجود البهية المتساوية من المعلومات
فيكون وجود كل من العلل البهية المتساوية والمعلومات البهية المتساوية
في مستلزم ان لا يكون موجودا فيلزم ان لا يكون شيئا من العلل البهية المتساوية
بالفعل ولا المعلومات البهية المتساوية بالفعل موجودا في الخارج ككلهما

التطبيق

كما يشهد واحد الجوهر من النقض بالعدم وان الاعداء غير متناهية بحجة
انها لا تقف عند حد لا يمكن ان يحقق ما يريه فان كل متبني المراتب المحقة
فان لا يرد للعدم متناهية مع ذلك يمكن ان توجد مرتبة اوفر رتبة عليها
فان وجدت تكون متناهية ايضا وبالجملة المحقق والاعداء غير المتناهية
بمعنى البرهان في التحقيق فقط لا البرهان من الفعل في البرهان وجوده غير
متناهية بالفعل لان مادة النقض وجوده البرهان من الفعل البرهان ان
تكون محقة ليس النقض ولا تحقق مادة النقض ومثل هذا ان الجسم
قابل للتقسيم الى غير متناهية بمعنى التحقيق لا الى غير متناهية بالفعل ولهذا
انتهى القسم الاول من القسمين والبرهان البرهان الذي لا يتجزى ويجوز
من النقض المتناهية ان مادة النقض البرهان ان يكون محقة مستلزمة للفهم
وجوده والحوادث الغير المتناهية بالفعل جانب الماضى والازل لا يمكن ان يكون
كثرة مثل برهان التناقض وبرهان الوسط والطرف وبرهان التناهي على ان
البرهان كلاس مع ذلك فيجب ان يكون وجوده والحوادث الغير المتناهية
بالفعل في جانب الماضى والازل سببا عند التحقيق بل في القول لا يتقدم
يصلوا الى درجة التحقيق وايضا نقول برهان التطبيق يكون جارية على ابطال
كل الحوادث الغير المتناهية بالفعل فيقال ان لا يجرى الترتيب الاجمالي في زمان
التطبيق فنقول الاجمالي المعبر في برهان التطبيق اعلم ان كل اجماعا وهرنا
اداءا عازما والاعراض والوجود الذي هو متحقق في جانب كل الحوادث الغير
المتناهية بالفعل لان وجود كل واحد من تلك الحوادث واقع في زمان اجزاء الزمان
وهو سبب الزمان وان لم يكن مستمرا في واقع النقض والتجديد ولكنها مستمرة
في الوجود الذي هو كثره في ان اجزاء الزمان اذا كانت محققة في الوجود
الذي هو البرهان ان يكون وجوده في تلك الحوادث في كل اجزاء الزمان مستمرة
الوجود الذي هو ايضا كثره الزمان لان التكمال المظروف في الجارية

بما هو

بما هو ظرف خارجي محال والاحتمال ان لا يحقق وجوده في زمانه فكله
الزمان فكله يوزر لتعلق وجوده في تلك القطعة منه على ذكرنا ببقائه مستمرا
العدم الطائري بما هو على البرهان ان يكون وجوده في كل حادث زمانه وجوده في
جزء الزمان دون جزء منه ثابتا في كل الحوادث ولا يرد على هذا ابدأ فيلزم ان يكون
الحادث الزمانية موجودة في كل حادث زمانه بطريق يرتفع في ذلك الوقت
وهو مستمر بين المتناهي من اجزاء الزمان الطبيعية قد يرد في حادثة واحدة
اذا كانت واحدة في ذلك غير متناهية بالفعل امر يتبعه عند الخصائص لان الطبيعة
اذا كانت قد يجرى وجوده في الازل او في الماضي والاضاءة الغير المتناهية بالفعل
لما استوعبها وهذا لا يجرى في تلك الحوادث من اجزاء الزمان لا يكون كثره منها ابدأ
فيكون محقق في تلك الطبيعة في الازل مستفاد من الفرد وهو مع كثره اذا كان كثره
كسبب اجزاء برهان التطبيق على ابطال كل الحوادث الغير المتناهية بالفعل في
جانب الماضى والازل تحقيق الترتيب الاجمالي فيها اما الترتيب فلفظ ان كل
حادث مسبوقة بما شاع قبله وبكذا في غير النهاية بالفعل واما الاعتبار
فلهذا سبب ان كل الحوادث وان لم يكن مجتمعة في واقع النقض والتجديد وكثره
مجتمعة في الوجود الذي هو ولا يمنع كون شيئا قائما باعتبار وجوده في زمانه
الارسي ان اجزاء الزمان في حادثة بامتداد الوجود في الزمان وغير حادثة
بامتداد الوجود في المكان لان البرهان في الماضى في واقع في كل مكان لا
يجمع مع اجزاء الزمان منها في كل الحوادث في المكان بما على المتناهي في
الحادثة واذ تحقق شرط اجزاء برهان التطبيق فيها فيمكن اجماعا على ان
يقع يمكن فرض سبب سبب التكمال في الوجود في الوجود الغير المتناهية بالفعل
في جانب الماضى والازل ثم نفرض سبب اخرى مستمرا في واقع
فوق الحوادث البسيطة والمستمرة الغير المتناهية بالفعل في جانب الماضى و
الازل وبكذا الى آخر المقدمات السبع ذكرنا ما سابقا في اجزاء برهان التطبيق

والجواب عن النفس الناطقة ان مادة النفس لم تكن
متحققة كون النفس الناطقة غير متناهية بالفعل لا يكون ثابتة ولا متناهية
عند الحكم ايضا فكيف يصح كونها مادة النفس وايضا لا يبرهان على استحالته
كون النفس الناطقة غير متناهية بالفعل لان الوقوف بين العقل والنفس
هو ان العقل هو مجرد ولا يثبت في ذاته وفقد العقل بالماذون
ان الناطقة هو مجرد ولا يثبت في ذاته الى العقل بالماذون ولكن يكون
في فعله محتاجة الى العقل بالماذون فيلزم ان الناطقة مجردة باعتبارها
واعتبارها باعتبارها لا ولهذا يكون وجود النفس الناطقة مجردة عن
البدن سواء كان جسميا او مثاليا والا يلزم ان يكون عقلا لغير ناطقة
والبدن بجماله الاستتالي جسم فلا يبرهن ان النفس بالبدن الجسم
فقول لو كانت النفس الناطقة غير متناهية بالفعل لم يكن كونها غير متناهية
بالفعل ان يكون ابدانيا غير متناهية بالفعل الا انهم يقدرون على
ان يطلوا انهم فلان كل بدن له مقدار معين واذا فرض كون الابدان
غير متناهية بالفعل لم يكن متناهية مقدار غير متناهية بالفعل لان كل بدن
وان كان له مقدار متناهية بالفعل لكن ضمن المقدار المتناهي من المقدار المتناهي
مرات غير متناهية بالفعل كجسم من مقدار غير متناهية بالفعل فمردود وجوده
غير متناهية بالفعل احياء تلك المقادير ووجوده غير متناهية بالفعل
وذلك بكم برهان ابطال الابدان بالثبات بالفعل في الابدان والابدان
والمقدار المتناهي المتناهي بالفعل الاصل في ذلك ان البرهان المتناهي
بالفعل لا بد ان يكون اتم كحدود اعتبارا بجموع كونه لا نهائيا ان يكون
في وجود تلك القواعد وكون تلك الاغلاك على ان تعدد يكون محصرا
من جموع كونه كل محصرا من جموع البرهان يكون متناهيا من جموع البرهان
ان يكون متناهيا من غير متناهية بالفعل متناهيا بالفعل في جموع الجاهل

متناهيا

متناهيا بالفعل في جموع الجاهل واذ ثبت متناهيا لا بد ان يلزم متناهيا
النفس الناطقة ايضا وان كان عددا لا بد ان غير متناهية
بالفعل فلا يصح ان يكون متناهيا بالماذون فلا بد ان يكون غير متناهية
مقدار متناهية ويكون لكل بدن مقدار خاص متناهية موجود بالفعل
في الخارج فلكل المقدار ان يكون موجود في الخارج ويحتج بحسب
الوجود الخارجي وان لم يكن متناهيا ترتب عليه ان يتعددها فيقول
بالفعل يصح ما حطت تلك المقادير الخاصة بمتناهية الابدان فيقال ثم لم
ان يجعل سلسلة مترتبة بحسب الوضوح احيالا ايضا ان يصح هذا الفعل
هو وجود تلك المقادير اتم محصورا في الوجود انما هو في الخارج
ووجوده في الخارج فلنحصل ما حطت احوالا وجعلها احوالا
مترتبة بحسب الوضوح ووجودها سلسلة مترتبة بحسب الوضوح كذا هو
برهان التطبيق بان بعض سلسلة متناهية كالمقدار معين واهية
سلسلة الابدان بالفعل ثم نعرض سلسلة اخرى متناهية بعد معين آخر
واقع بعد المقدار المعين الاول واهية الاخرى الهاتية بالفعل
سلسلة احداهما كل الوجود الى آخر المقادير التي ذكرنا فانه
برهان التطبيق فظهر مما ذكرنا ان يمكن احوالا برهان التطبيق في كل احوال
وغيره من الاجسام المتغيرة الموجودة في الحقيقة في الخارج سواء كانت متناهية
عليها احوالا او اصل ان الترتيب المتغير احوالا برهان التطبيق هو
الترتيب الاعلى من الترتيب الوضعي والمرتبة العقلية والترتيب الوضعي فيكون
احدهما ما يكون حاصل بالفعل كذا هو احوالا الواضحة وانما
ما لا يكون حاصل بالفعل لكن محصورا يكون حاصل بالفعل كذا هو الاجسام
المتغيرة الموجودة بالفعل في الحقيقة في الوجود الخارجي فكلها موجودة
في الخارج يصح جعل العقل كونها سلسلة مترتبة بحسب الوضوح وكان حصول

ارشد الرضى بالفعل يكون كالفئة اجزاء ان التطبيق كالمثل في
 الدار لا يكون موجودا بالفعل كالمثل فيكون موجودا في الخارج ثم يبرهن
 بحيل العقل يكون كالفئة ايضا في اجزاء ان التطبيق لا وجود له
 بغيره كوجوده في الخارج مثلها في الوجود والوجود في الخارج
 لمتناه الانواع في الخارج مثل الدائرة العظيمة والصغيرة المتوحدتين
 الكثرة المتوحدتين كالتحقيق المصنف وكما اجزاء ان التطبيق في كل جلة
 موجودة في الوجود سواء كانت متناهية او غير متناهية وسواء كانت فيها
 ترتيب عقلي او لا وسواء كانت فيها ترتيب عقلي او لا بان يكون كل جلة
 موجودة في الخارج كالمثل في جلتين بحيث يكون احدهما كالأخر
 جزءا بالنسبة اليها لا العقل لان يحفظ جزء واحد من الجلة ثم يحفظ
 المثل في مستوان الاحمال جلة برسمها في كل جزء المحفوظ
 كمثل الجلة ويحيط كل جزء في واحد المحصول جلتان احدهما على الآخر
 جزءا بالنسبة اليها لا اداة احدهما على الآخر سواء كان ذلك
 للعقل لا يحفظ جميع اجزاء كل اداة من الجلتين مستوان الاحمال ثم
 التطبيق الاحمال بين اجزاء الجلة الثانية والجلة ان قصته بان يحفظ
 اجالا و وقوعه في جلة على مستوان الاحمال في الجلة ان قصته بان يحفظ
 جزءا مستوان الاحمال على مستوان الجلة ان لا يكون في رافق الحيل
 والجزء لا يحفظ فلا بد ان يتبع جزء واحد من الجلة ان كانت بحيث
 لا يكون جزء من الجلة ان قصته واختار ان في كل جزء احدها
 انما جزء الجلة ان قصته في كل منها وتمايزها زيادة الجلة ان
 على الجلة ان قصته بواحد والا زيادة على المتناهي المستمر
 لمتناه في كل من الجلتين في كل من كون ما في غير متناه متناهي
 وقف ولا شيء مما ذكر في هذا البرهان على الوجه الذي ذكرناه في الاوجه

الكثير

الكثير غير المتناهي بالفعل كما اذا فرض كون النفس بالاطلاق عدد
 غير متناه بالفعل وكون العقل بالملكة غير متناه وكون عدد
 رطل جبل بالفعل رطل غير متناه بالفعل وغيرهما فرض عدد غير متناه
 بالفعل وهذا البرهان على الوجه الذي ذكرناه في كل ما ذكرناه في
 في امتناع وجوده غير متناه بالفعل وشرح غير متناه وذكرنا
 في الخطا غير المتناهي بالفعل وبحيل الباقيين مقبين على بيان
 اجزاء في الخطا انما اذا فرض كون خط غير متناه بالفعل في وجود
 بالفعل في فرض انفسه الى اجزاء متناهية غير متناهية بالفعل في وجوده
 عدد الباطني الاحمال لانه لو لم يكن كذلك لكان متناه المقدار
 واذا كان غير متناه المقدار فرضنا وجوده غير متناه بالفعل
 لا يمكن غير المتناهي باللافتي بحيل العقل لوجوده في المصنف
 للعقل في الخارج فلاحظ تلك الاجزاء باسرها مستوان الاحمال ثم
 ان يحفظ جزء واحد منها ويحيط جميع ما عداها من الاجزاء جلة
 ثم ان يفرض ذلك الجزء المحفوظ الى تلك الجلة فبنيه كالمثل
 يحيط جلة اخرى على ما بالنسبة الى الاولى والادلة في قصته بالنسبة
 الى الثانية واذا حصلت الجلتان المذكورتان فلاحظ
 اجزاء كل واحدة منهما على مستوان الاحمال ثم في التطبيق الاحمال
 المذكور سابقا الى اوجه المقدمات التي ذكرناها في مسوطها
 مراد وكذا الكلام في السطح المتناهي بالفعل بالفعل والجسم
 المتناهي بالفعل كما يظهر مما ذكرناه في الخطا غير المتناهي بالفعل بالمثل
 الصحيح ولا يخفى ان ترتيب برهان التطبيق وتقريره على الوجه الذي
 ذكرناه وقرئنا مستحسن مدح محمد ارباب العقول المتوحدتين
 المتوحدتين الا ان المتوحدتين واعلم ان برهان التطبيق

عدد

واهلها اربعة عشر واقعة متحدة واداء لم يقف عند ذلك بل كان
 الجمل من الساعات اربعة ايام في الوسط واما لا في الوسط والمكان للبدن اربعة عشر
 تناسلها معا واما في صورة النفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 فكل واحد من هذه واهلها من صور النفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 اجمال كونها في النفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 العر المسماة العقل اجمال في النفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 لان النفس العقل في الجاهل في الجاهل من ارباب
 على هذه الصورة ثم ان يكون راد في الجاهل في الجاهل من ارباب
 الا جاز في الجاهل في الجاهل من ارباب
 ساهما معا في الجاهل في الجاهل من ارباب
 ثم لا يكون العقل في الجاهل في الجاهل من ارباب
 بعد في الجاهل في الجاهل من ارباب
 الذي في الجاهل في الجاهل من ارباب
 والنفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 مع اولى في الجاهل في الجاهل من ارباب
 باخذ كانه ما كان في الجاهل في الجاهل من ارباب
 وغيره من نفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 مرة اربعة في الجاهل في الجاهل من ارباب
 عدة مرة في الجاهل في الجاهل من ارباب
 التي ساهما معا في الجاهل في الجاهل من ارباب
 في الجاهل في الجاهل من ارباب
 التي في الجاهل في الجاهل من ارباب
 التي في الجاهل في الجاهل من ارباب

ان هذه الواو الزاد في المساهمة في الجاهل في الجاهل من ارباب
 المساهمة في الجاهل في الجاهل من ارباب
 محال في رأي في النفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 او قايمة في النفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 المتغيرة ولا في الجاهل في الجاهل من ارباب
 ويتوجه على الجاهل في الجاهل من ارباب
 النفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 ثم يصل الى الجاهل في الجاهل من ارباب
 لا يحصل الا في الجاهل في الجاهل من ارباب
 او في الجاهل في الجاهل من ارباب
 فيكون العقل في الجاهل في الجاهل من ارباب
 بعد في الجاهل في الجاهل من ارباب
 لا يكون في الجاهل في الجاهل من ارباب
 ما في الجاهل في الجاهل من ارباب
 المحقق في الجاهل في الجاهل من ارباب
 يكون في الجاهل في الجاهل من ارباب
 النفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 العر المسماة العقل في الجاهل في الجاهل من ارباب
 والنفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 بالنفس في الجاهل في الجاهل من ارباب
 في الجاهل في الجاهل من ارباب
 في الجاهل في الجاهل من ارباب
 في الجاهل في الجاهل من ارباب
 في الجاهل في الجاهل من ارباب

لا ياتي ترك جرح من العدد من مريض تلك الاعداد فانما العلم بمرئ ان زيد او عمرو
جزء من مريض وعرو وخاله فان مجموع زيد وعرو اي مريض المنة الاشياء الاجتماعية
المجموع زيد وعرو وخاله اي مريض تلك البدن الاجتماعية وليس الموضع الاول
من مريض ان لا ولا عين له يكون غير انه من وعلا ذلك شيئا اخره من مريض
عرب الفلاس من مريض المعلومات المتكثرة فلا الامور الموجهة دون ال
الاعتقالات ان يصدر من احد هذه سبب وعرب وصدق وعلم
ابح و حتى يحصل معلومات متكررة فمرتب واحدة وعليه ينبغي ان يكون
على ان لا واجب غير توقفه ابطال الدور والتسلسل فيحصل ان يكون
المكتسبات لغير النهاية فكل واحد من هذه يستدل على الموجودات بها وال
المجموع معلنة ان نفس المجموع او جزؤه او جزء من الاول والثاني باطل
موقوف على ان لا والخاص من جميع المكتسبات هو الواجب لذات ولا
قد فرغ من الدليل الا بان انما راسنا والمجموع لا جزؤه على انفسه في نفس
نعلم ان السعد الاول جزء من المعتقد الاكثر وما يتوهم انه ليس بشيء الا اذا
وهم فاسد على ان العلم ان تلك نقطة ما ذكرت بزم ان يكون معلوم
مستشابهة والا انفس البرهان بها فلو كان علم الواجب بالاشياء
مفسدة كان الامر كما ذكرت لكن ذلك لم يجر كون علمهم واحدا بسيطاً
اليه المحققون فلا مبدء في المعلومات بحسب علم فلا يتصور التطبيق ولا كسب
الفلاس قال ان علمهم علم جملة وذهب بعضهم الى ان علمهم الاشياء الغير المتناهية
و تحقيق علمهم انهم ليسوا بطرف الكلام لا يجلد المقام فان تلك معلومات العدد
غير متناهية سواء كان العلم المتعلق بها واحدا او متعدد فيجري التطبيق في العلوة
قلت على تقدير حدوث العالم يكون الممكنات المتصفة بالوجود الخارجي متناهية
لان الحوادث المتناهية لها مبدء خارجي فبالنسبة للامني والارل والحوادث المتناهية
لا يبلغ مبلغ الاشياء منها ليست غير متناهية بالفعل بل هي غير متناهية بال

فلا يكون واقعة عندنا التطبيق ان كان بحسب وجودها في العلم في غير متناهية
غير متكررة وان كان بحسب وجودها الخارجي فهي متناهية انتهى كلامي في غير متناهية
العبارة بلا تغيير المعنى المراد يكون فكل واحد من الاعداد كعشرة مثلاً
من عشرة اقسام متناهية فكل تلك الاعداد المتناهية بالاسم لا يكون اجزاء
للعشرة والعشرة هي مجموع تلك الاعداد المتناهية بمصنوع الاجتماع اي مريض المنة
دون التفاصيل الفرق بين العشرة والجزء انهما هو الفرق بالاجمال والتفصيل
منها ان الفرق بين مجموع الاجزاء والجزء بالاسم هو الفرق بين الاجمال
والتفصيل مثل الفرق بين الحد والحدود كما في مريض واحد الكلام فكل مريض
مراتب العدد فلهذا لم يرد ان كان له صورة نوعية او لا لبيان كون مريض من الاعداد
بالاسم المتناهي بمصنوع التفصيل والعدد هو مجموع المتناهية من تلك الوحدات
ولا يجوز ان يكون العدد مريض من العدد الا في مظهره ان المعلومات على العلم الاول
ولا دخل في ذلك كون العدد له صورة نوعية او لا لان البرهان حكم بطلان كون
العدد جزء للعدد والزائد سواء كانت الصورة النوعية متصفة بمراتب الاعداد
ونوعية ما لم يتحقق الصورة النوعية في مراتب الاعداد في زيادة جزء آخر غير
الوحدات وليست الصورة النوعية عين العدد بل جزء من اجزاء العدد وكما
له صورة نوعية فيكون متماثل لاجزاء العدد كونهما جزءا من اجزاء العدد
العدد له صورة نوعية تكون تلك الصورة النوعية جزءا واحدا من اجزاء الاعداد
ولم يكن الاجزاء بالاسم هي الوحدات فقط بل الجزء لا بد من كل عدد من مراتب العدد
يتحقق امر من اقسامها الاجزاء بالاسم وانما مجموع الاجزاء لا تدب سائفاً ان
مركب وكل جملة سواء كانت متشعبة في الصورة النوعية او لا تتحقق فيها امر
احدها الاجزاء بالاسم وانما مجموع الاجزاء بالاسم ولا دخل في ذلك كون العدد
له صورة نوعية او لا كما لا يخفى على اول المتقن ومن قال بان العدد محض الوحدات
ان العدد ليس بشيء غير الوحدات وكيف يجوز ان يكون ذلك مداد كون كون الاجزاء

اجزاء او كون العدد كلاما من تلك الاجزاء بل المراد ان العدد اجزاء متحدة على
 الوحدات وليس في صورة نوعيته كما قلنا في قوله والجب ان بعض المتماثلين
 بان العدد بعض الوحدات وليس في صورة نوعيته في تركيبه من الاعداد وبالجملة العدد
 كل ما يتضمن الاجزاء سواء كانت اجزاء متحدة على الوحدات فقط لا صورة
 او بصورة نوعيته وعلى ان التعديري يكون العدد كلاً والوحدات سواء كانت
 صورة نوعيته او الاجزاء له الفرق بين الكل والجزء بين كل عدد له صورة
 والبرهان المنقول على المعطى الاول حكم بان الاعداد التي هي الكليات لا يجوز ان يكون
 ان بعض متماثل الاجزاء سواء كانت تلك الكليات لها صورة نوعيته او
 لا ولا فطر متماثل ان من قال بان العدد كسب من الوحدات وليس صورة
 يمكن له ان يفرق بين العدد والجزء ان بعض الحكم البرهان المنقول على المعطى الاول
 ولا وجه لتجسبه ذلك فظهر ان امر التجسب المذكور متعذر في الحقيقة والادراك كان
 المذكور في قوله ان اذا لم يكن للعدد صورة نوعيته يكون مركب من الوحدات لا حقيقة
 منه عدم الفرق بين الاجزاء بالاصح والجمع الاجزاء او يكون العدد موزعاً بالاجزاء
 على الوحدات فقط فيلزم ان لا يكون العدد غير الوحدات ولا تراعى كون وحد
 العدد انما هي اجزاء العدد الا انه فيلزم على تقدير كون العدد ليس له صورة
 يكون العدد الذي يفتقر للوحدات جزء العدد آخر وانما عليه فيكون العدد
 جزء العدد الزايد على ثانياً بلا تراعى فيجب ان يقال ان العدد ليس بصورة
 نوعيته ومع ذلك قال في تركيب العدد من العدد انما هي منه وقد عرفت في هذا
 التوهم ان كل جملة سواء كانت مستقلة في الصورة النوعية كالاعداد او لم
 تستقل عليها كالنكس والعشرة يتحقق فيها الاعداد بالاسم والجمع بالاسم
 بنسب بقا من واقع كل عدد من مراتب الاعداد ويتحقق فيه الاجزاء بالاسم والجمع
 الاجزاء ايضا سواء كان العدد له صورة نوعيته او لا كما ذكرنا من اربابنا في
 مفصلنا فظهر ان العدد لا يكون مؤلفاً من عدد اجزاء او اذا لم يكن العدد مؤلفاً من

تعديري

من عدد اجزاء فيلزم ان لا يتحقق الترتيب في بعض عدده عدد آخر اذ فيلزم ان
 ما يبنى عليه ترتيب الترتيب في بعض مراتب الاعداد الزائدة وان بعض عدده
 يتبنى اجزاء البرهان المنطوق في مثل قولنا ان طرفة عين قد عدت
 في العمل لعدم الترتيب بينها لا الترتيب العددي ولا الترتيب في العمل فيلزم
 ان دفع الترتيب الى الذي ادعاه وبني عليه اجزاء البرهان المنطوق وانما
 ان وجود الشيء بعد وجود الاشياء ووجود الاربعة بعد وجود الشيء وكذا
 كل عدد زائد فان وجوده متأخر عن وجود الشيء فيلزم ان يكون العدد الذي
 جزء العدد الزايد فيكون متوحد في الحكم البرهان المنقول على المعطى الاول
 ان بين وجود الاشياء وبين وجود الشيء وكذا بين وجود كل عدد زائد
 بعض متوحد في نفسه وليس بين العدد والجزء الخاص بترتيب صدور
 ترتيب في ذاته كما ان بين ترتيبها ترتيب في ذاته ان يكون بين وجودها اذا
 انما في حقيقة وجودها اتفاقية وتخصيل المقام ان اجزاء الشيء متوحد في
 متوحد في ذاته والاربعة هي اربع وحدات متوحد في الوحدة ان كانت
 لوجود الشيء في ثلث وحدات متوحد في الوحدة ان كانت لوجود الاربعة
 في اربع وحدات متوحد في ذاته فافترض تحقق اربع وحدات متوحد في ذاته
 تحقق ثلث وحدات متوحد في ذاته ايضا فيلزم تحقق الوحدة ان كانت لثلاثة
 من الاربعة والشيء فيلزم اجتماع وجودها باعتبار تحقق عملها ان كانت
 لا باعتبار ان العدد الاول جزء العدد الاكثر لا انه يظهر لانه واما ذكرنا في تحقيق
 يكون جازماً فيما بين كل عدد زائد انما هو فيكون بين وجود العدد الزايد
 اقدم لغوي وحجته وصحة ما ربطت عليه بالقدم والتاخر فليس بها ترتيب
 لا ترتيب صدور في ذاته لا ترتيب في ذاته كما مر في اجزاء العدد الاول
 ما يدل على حقيقة العدد الاكثر لان العدد الاول راى في حقيقة العدد الاكثر
 صاحب الشبهة فان قيل لها حجة في ان يستدل لوجود اجزاء ثبات الترتيب

مبدأ

بين الامر والترتيب فيما ترتب صدورهما وان العدد الذي قدس وان لم يكن
للعده الزائد من اقله ان المفقول كجزء العدد الذي قدس يكون جزء العدد
الزائد لان جزء الاثنين مثلا هو الواحد وان وجزء الثلثة مثلا هو الثلث
الثلث والواحد ثلثان وجزء الثلثة مثلا هو الواحد ثلثان وجزء الثلثة مثلا هو الواحد ثلثان
وحدات فيلزم ان يكون جزء العدد الاقل جزء الجزء العدد الاكثر فيكون
بالاسر لاثنين جزء الاجزاء بالاسر للثلاثة وهكذا الكلام في الاجزاء بالاسر للثلاثة
والاجزاء بالاسر للاربع وغيرهما من العدد الاقل الاكثر فيلزم ان يحصل
التعويض اجزاء الاعداد التي قدس واجزاء الاعداد الزائدة وبهذا ترتب
ان لا يكون كذا في الاجزاء برهان الطليق لان الترتيب المعبر به ان الطليق
من اعتبره المعتبر ان يكون ترتيبا صدوريا او تاليا قلت الاستدلال بهذا
ايضا لا يكون تاما كما لو جاز الاول لاننا لم نذكر اجزاء قدس يكون اجزاء الاجزاء
اقول المسلم بموان اجزاء العدد الذي قدس يكون اجزاء ناقصة للعدد الذي لا يندلها
اجزاء الاجزاء العدد الذي قدس وتوضيح المقام ان العددان للثلاثة مثلا مثلث
وحدات متفصلة من الاجزاء بالاسر للثلاثة تلك الوحدات في ثلث الشفا
علة ناقصة بالقياس بالنسبة للاربع ولا منع فكون شي علة تامه بالنسبة لشي
علة ناقصة بالنسبة الى شي فيكون تلك الوحدات في ثلث المتفصلة علة تامه
بالنسبة لكل من الثلثة والاربع وكلها بالنسبة للثلاثة علة تالية تامه وبالنسبة
الاربع علة تالية ناقصة فيكون اجزاء بالنسبة الى كل من الثلثة والاربع علة تالية تامه
ان يكون بالنسبة للثلاثة تام الاجزاء وبالنسبة للاربع بعض الاجزاء لانها تالية
الى الثلثة جزء وبالنسبة الى الاربع جزء الجزء فان ذلك غير مستقيم ايضا فثبت ان
الفرق بين الاجزاء بالاسر مجموع الاجزاء والاجزاء بالاسر لثلاثة فيكون مجموع
متفصلة والاجزاء بالاسر للاربع مجموع اربع وحدات متفصلة فيلزم ان يكون
واحد واحد من الاجزاء ملحوظا بعنوان المتفصل والتميز عن اعداد من الاجزاء

بالاسر فلا يتصور ان الاجزاء بالاسر تكون بعض اجزاء الاجزاء لاحكامها بالنسبة الى
الجزءية شرعا كما يتصور بعد اعتبار كون ذلك الترتيب واحدا من اقسام الترتيب لان
الكل هو مجموع من الهيئة الاجتماعية بالاجزاء بالاسر ترتيبا المتفصل وجزءه اقل من
تجزئة الاجتماع وعدم المتفصل فلا يجوز ان يكون بعض الاجزاء بالاسر جزءا
لبعض الاجزاء بالاسر وانما يلزم اجتماع المتفصل وعدم المتفصل وهو الاجتماع
وامتساكها بالمتساويان والتجانس ولو بالغت علة نظره لانه يجوز ان يكون
الاجزاء بالاسر جزءا لبعض اجزاء منها وتمازنا نظيره بطلان ما اختاره المحقق
من ان العدد وان لم يكن جزءا للعدد آخر فيقتضي البرهان المفقول للمعلم لانه
لكن معروض العدد الذي قدس لعروض العدد الاكثر تامة على انما يعلم به ان يبدأ
عروض اجزاء زيدوا وخاله الدفان مجموع زيدوا واي معروض تلك الهيئة التامة
الاجتماعية خارج المحيطة زيدوا وخاله معروض تلك الهيئة الاجتماعية وعروض
الاول خارج العرض التامة ولا عينا لم يكن جزءا منه وحاصل هذا ان
ما ذكره في الهيئة الجديدة هو ان كل مركب وكل مجموع ان السلسلة المتوالية
يكون شري من اجزاء المنسوب خارجا من المنسوب اليه فيلزم ان يكون المنسوب
معين المنسوب اليه اجزاء بالضرورة فيلزم ان يكون الثلثة مثلا جزءا من الاربع
والاربع جزءا من الخمسة وهكذا الان شيئا من اجزاء الثلثة لا يكون خارجا عن الاربع
ان يكون الثلثة عين الاربع وجزءا منها والاول محال فحينئذ الثلثة وبهذا الكلام
كل عدد ناقص عددا تاما ومكمل معروض عدد ناقص ومعروض عدد تام معروض
الاستدلال فيلزم حكم هذا الاستدلال ان يكون كل عدد ناقص جزءا للعدد الذي
معروض عدد ناقص جزءا معروض عدد تام وهذا الاستدلال محال لولم يثبت
اما كون العدد ان قدس جزء العدد الزائد فقدرة لطلانه وانما هو ضرورة في انه
اذا نسب مجموع كل مجموع آخر ولم يكن شي من اجزاء المنسوب خارجا من المنسوب اليه فيلزم
ان يكون المنسوب عين المنسوب اليه جزءا فيعبر عنه بل الحكم بالضرورة لانه

القول ان مركب معروض العدد والواحد من معروض العدد ان قص البديهة التي غلبا
فوقها علم بديهة ان زيدا وعمر ابنة زيد وعمره فلهذا انما من بديهة
الوهم وان غلط لان هذه البديهة هي لما حكم به البرهان ان ليست متحدة في العقل
المتحد لان العقل الصحيح يطيع البرهان ويشقا ولو ليس له البرهان ابداد
كان الامر كالحق انما كان الاعداد كبريتة واحدة ولا يجوز ان يكون العدد
الواحد كبريتا من العدد المتساوي كلك معروضات الاعداد كبريتة واحدة لا
يجوز ان يكون معروض العدد الواحد مركب من معروض العدد الذي تصحبه بالاصل
المعروض للعدد الخاص الذي هو العشرة مثلا كبريتة عشرة واحدة متساوية
ويكون تلك الوحدات احدى اياها لا يتلوه احوال العشرة كما ان العشرة كبريتة
عشرة وحدات متساوية ويكون تلك الوحدات متساوية احدى اياها لا العشرة
يتبع الاحاد والاسر كما ان الاعداد التسعة اقل من العشرة لا يكون في
مهاجرة العشرة بل يكون لها مقيده وجوده يكون معها كما ذكرنا من هذا كبريت
المعروضات لاعداد الترتيب ان من معروض العشرة ليس في مهاجرة العشرة
بل يكون تلك المعروضات لها صحبة اقل من مقيده وجوده مع معروض العشرة
اخرى معروض العدد الاقل من لوازم ما يدخل حقيقة المعروض الاكثر لان معروض
العدد الاقل داخل حقيقة معروض العدد الاكثر كما تقوم الحقيقة المذكورة فلهذا
ولا فخر في هذا الدليل الا بان يحسن استنباط الجميع الى البرهان في اقتضاها في بعض
كانه انما ذكره في ذكره في ثبوت اثبات الواجب القديم له ولا بأس بنقل ما
قاله فيها بعبارة رتبة هذه اما بعد حمد الله بالاستحقاق والصلاة على من كان
فان قول علم ان البراهين المؤدية الى هذا المطلب متفرقة في مسكن احد ما يروى
على ابطال الدور والتسلسل والاصح ما لا يتوقف بل يدل على اثبات الواجب
ثم ينقل من ابطال الدور والتسلسل كما سير عليك للبرهان رتبة البراهين
مقتضين لبيان المسكبين ولما كان السبيل اربط رايانا ان نقدر نقول

هذا هو الوجه في
البرهان في
البرهان في
البرهان في
البرهان في

الوهم لان البرهان المتعدد في خلاف ذلك الحكم الوهم لان شبهة البرهان
لا يكون خارجا عن الاربع ومع ذلك لا يكون الشبهة عين الاربع وهو ظاهر
انما الحكم البرهان المتعدد في العلم الاول ولو قيل يجوز ان يكون مراده ان الشبهة
مثلا لا يكون خارجا عن جميع الاعتبارات عن الاربع بل بعض الاعتبارات وقلة
في الاربع وهو انما باعتبار اجزاءها داخل في الاربع فهذا الاحتمال مع كونه
بعيدا عنه سوق كلامه ليكون انما لان غاية ما يلزم من هذا الاحتمال ان يكون
اجزاء الشبهة اجزاء للاربع فلهذا داخل في الاربع حقيقة فاما بما جاز انما الشبهة
فصل الشبهة خارجة حقيقة واحدة مجزأة وليس الكلام في المجزأة الكلام في الحقيقة
انما قلنا ان يظهر ما ذكرنا بطلان ما اختاره المحقق المذكور من كون معروض العدد
الاقلي جزءا من المعروض العدد الاكثر لان ما ذكرنا من الفرق بين الاجزاء بالاسر
الاجزاء لا يكون خارجا عنها ايضا والبرهان المتعدد في العلم الاول على عدم
تركيب العدد الاكثر من العدد الاقل جازما ايضا لان الرجال في عشرة فيان معروض
للعدد الذي هو العشرة ويتحقق مع تلك المعروضات العشرة معروضات كثيرة العدد
الاقل من العشرة وهو المورد الاول معروض الاثنين والآن معروض الشبهة والآن
معروض الاربع وبذلك المعروض الشبهة فانه ان يقال ان تركيب معروض العشرة في
تلك المعروضات الترتيب اقل منها فيعلم ان يتعد تمام المية في احدى اقسام تمام
المية لمعروض العشرة فيحصل معروض الشبهة والخمسة لمعروض السبعة والاربع لمعروض
الاثنين والثمانية وهذه امور مختلفة فانه ان تركيب معروض العشرة من جميع
المعروضات فيلزم ان يتعد تمام المية في احدى اقسام تمام ذلك على انما ان
من بعض تلك المعروضات وذن بعض فيلزم الزج بالامر في ان تركيب
العشرة من معروض الخمسة ليس باطن من تركيب معروض الاربع والسبعة
من معروض الاثنين والثمانية وانه ان يقال ان في تركيب معروض العدد الاكثر من
معروض العدد الاقل والادلة في عين الشبهة في الحكم البرهان بطلان القول

ليس كذلك

نفس الشئ من عدم جواز وجوده بالحق عليه كما في الحقيقة فكيف جعل الوجود
على أنها نقول حيث لا يمكن إثباته كمالها جواز انتفاءه له ممكن قد يكون علته له
يقطع السند كما قطعت انتفاءه لا الواجب القديم من غير فرق فانه قد يكون
والبعض المحل هو بالحق له الوجود والعدم بالحق له ذاته فهو كان عليه الشئ كان
او بالحق له العلة الشئ بحيث وجوده الموصول له العال لا يلزم كونه واجبا لو لم يترتب
الذي هو غيره لا نقول الواجب الخارج من القديم هو كونه الوجود بالحق له ذاته
وخصوصا قد يبين علة له لنفسه فليزم كونه واجبا من حيث هو كونه العال
محلي مستلزم الوجود اما ان كان غير موجود وهو كماله لا يلازم الواجب الا
فلا يلزم ذلك بالحق كونه وجوده الواجب من نفس العلة المحل له الغير له
فليزم الوجود ان كان محلا لوجوده بالحق له ذاته وهو الواجب اذ عدمه ممكن كونه
اولا بدلا له وان كان محلا وهو كونه الوجود من نفس العلة الشئ من عدم
ذلك لا يلزم من عدمه العلة المتوعدة له من حيث المبدأ بل هو محلا له
العلة العامة من حيث العلة العامة وهو العلة الشئ بالحق له ذاته لا يلازم
المبدأ كونه العلة الاولى بالحق له العلة الاولى لا يكون ارتفاع الوجود من
العلة الشئ كما لا يلازم من حيث العلة العامة من العلة الشئ بالحق له ذاته
عليه ضرورة الوجود المحل له بالحق له العلة الشئ بالحق له ذاته لا يلازم
ضرورة من محله لاختلاف ما هو بالحق له العلة الشئ بالحق له ذاته لا يلازم
نفس المبدأ كما ان يكون علة فاعلة له وهو محلا لوجوده العلة الشئ من عدم
عليه نفسه وانما ان يكون مستلزما كونه وجوده علة فاعلة له وهو محلا لوجوده
لا يلزم الارتفاع على انه لا يلازم من هذا الصلاح على ان العلة الشئ بالحق له ذاته لا يكون
وحيث لا يلزم المبدأ من العلة الشئ بالحق له العلة الشئ بالحق له ذاته لا يكون
لا يجوز ان يكون من المبدأ المحل له العلة الشئ بالحق له ذاته لا يكون
ان ذلك لو كان العلة لا يلاحظ فيه العلة الشئ بالحق له ذاته لا يكون
عليه

بعبارة الفكر الاساسية الحاضرة على المسئلة فاعلم ان ما قد مر من مناقشة على ان الحكم الوجودي
لا يحدده وجوده من غير دلالة على وجوده بالذات ولا بالوجود الخارجي وربما انما على ان
الحكم بالذات لا يحدده وجوده من غير دلالة على وجوده بالذات وربما انما على ان
مناقشة في ذلك الحكم الواحد من الحكم الكثير فكلما ان الحكم الواحد لابد له من وجوده
موجوده خارجي غير ذاته كالحكم الكثير فكلما ان الحكم الواحد لابد له من وجوده
عن ذاته كالحكم الكثير سواء كان متبايناً او غير متباين لابد له من وجوده
عن ذاته ذلك الكثير لا شارك في الوجود في الوجود والذات وربما انما على ان
الحكمات المعرفية الموجودة سواء كانت متباينة او غير متباينة فكل حكم واحد
الاجزاء اللاحقة موجودة خارجية ذات تلك الجمل لا شارك في الوجود في الوجود
الذاتية في هذه القاعدة عدم الفرق بين الحكم الافرادي والحكم الجماعي
في الوجود الوجودية الخارجية ذات كل حكم موجود وعن ذلك مجموع الحكم في
الوجود وسواء كان متباينة او غير متباينة وبين البطلان ان القول لا ينفك
موجود وسواء كان ذلك الحكم الوجود افراداً او متباينة او غير متباينة لا يجوز ان يكون
شيء من تلك الاجزاء التالية على وجوده في ذلك الحكم الوجودي لا يجوز ان يكون
تلك الاجزاء التالية على وجوده في البعض من تلك الاجزاء التالية فيكون في
مورد الاري وروي القول ان منقول تلك البطلان انما ينفك فيكون على وجوده
المركب ذاته باطل في الحكم الرباني كاشت في السابق وجوده في تلك المقدمات
فيظهر ان الرباني لا ينفك في الحقيقة والذات والذات في ذلك لرب ربان فاعلم
ان هو لا يشبهه قطعي واما من الباطل ليس ان كونه في ذات الوجود في الوجود
عندنا في الحقيقة والخال ولا بل في انما في الوجود في بعض الوجود في الوجود
فقد ذكره في انما في الوجود في كل حكم يمكن ان يكون في الحكم
كل بحث لان التخصيص في القواعد العقلية لا يكون في الحكم في الحكم
من غير وجوده في كل من غير معلول في العلم والذات في الحكم واجب الوجود

بسيط حتى ليس لاجزاء خارجة ولا اجزاء دامية ولا يلزم ان يكون ما في
واجب بالذات ممكن بالذات لان كل مركب متماثل جزئيا وكل متماثل
للتقدم عليه يلزم ان يكون واجب الوجود بالذات معلول الوجود ومتماثل
وجوده مع غيره مختلف ولا تفاوت في ذلك بين المركب الموجود والمركب المعدم
فكيف ان المركب الموجود يكون وجوده متماثل وجوده مع غيره سواء كان جزئيا
موجودا بالذات لموجودا بالذات او لموجودا بالذات او معدمه بالذات او معدمه بالذات
معدم جزئيا سواء كان جزئيا معدمه بالذات او معدمه بالذات او معدمه بالذات
فكل انبساط له المتماثل بالذات بالذات لواجب بالذات لان ما في فرضه
بالذات ومعدمه بالذات بالذات ومعدمه بالذات بالذات لان كل مركب
سواء كان موجودا او معدمه بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
وحيثما يقع تحت البقاء لان هذا المنع بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
القول بعد العقيدة وهو ما لا ينفك عن البقاء بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
من المتيقن بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
جزئيا يلزم ان يكون عدمه متماثل وجوده بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
لا يكون متماثل بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
المركب داخل المتماثل بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
اجزاء مدمومة وانها انما تكون بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
ذلك المركب داخل المتماثل بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
اذا ان كان وجود المركب موقوف على وجوده بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
وكل متماثل الوجود بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
ذلك المركب ايضا اذ لا يولد او لا يبيح ان يقال لو تحقق ذلك المركب لم يتحقق
لان تحقق الكل بدون تحقق جزئيه لا يفرق بين تحقق الكل مستلزما لوجوده بالذات
لا يجوز منع اللازم بينهما لان هذا المنع مثل منع اللازم من شرطية الوجود

اللازم من شرطية الوجود لان ذلك لا يفرق بين تحقق الكل مستلزما لوجوده بالذات
غيره من شرطية الوجود من شرطية الوجود من شرطية الوجود من شرطية الوجود
له قوله اذ لو وجد تقدم العلوية انه كل تحت البقاء لان هذا المستلزم بالذات
فمنه على ان يتقدم على امر باطل وهو عدم الفرق بين كل واحدة من المادة
اذا اوضحنا بعنوان التفصيل والتفاز بين كونها ملحوظتين بعنوان الاجتماع
وعدم التفصيل والتفاز بين الملاحظة الاجتماعية يحصل مجموع المادة والصورة
وذلك لا يلزم عين المعلول وانما المادة والصورة اذا اوضحنا بعنوان التفاز
والتفاز في هذه الملاحظة يكون كل واحدة منها جزءا من ذلك المعلول المركب
ويكون الفرق بين الكل والجزء والاجمال والتفصيل كما بين الحد والمحدود اذا انزلنا
فبقول العلة ان ما كان كانت شملت جميع ما يتوقف عليه المعنى في ذلك
بين ما يتوقف عليه المعنى ونفس المعلول لان نفس المعلول لا يجوز ان يكون ما يتوقف
عليه نفس المعلول لانه انما يلزم ان يكون شملت جميع ما يتوقف عليه
وحيثما ما يتوقف عليه المعلول من الاجزاء والتفصيل كما في المادة والصورة
كونها ملحوظتين بعنوان التفصيل والتفاز لا يسلط لان الاجزاء والتفصيل
يعتبر فيها التفصيل والتفاز وما استحصوا بالذات بالذات بالذات بالذات بالذات
يكون عين المركب للمعلول كما هو امره اذ المادة والصورة وان كان متماثلين
انما قد كثر منهما لهما ليست جميع الاعتبارات على بعض الاعتبارات فقط
اعتبار التفصيل والتفاز وعلى هذا يلزم من تقدم العلوية ان يكون المعلول
قطعا وانها لو لم يكن العلة انما مستند على معلولها فكل يلزم ان لا يكون
علاقة التفاز من تقدمه وما هو علة لغيره ان يكون بينهما معية دائمة وعلى ذلك
وعلى هذا يلزم ان يكون اطلاق العلة عليها اطلاقا بطريق الجزاء لا بطريق الحقيقة
ربط العلية والمعلولية حقيقة لا يحصل بدون التقدم وانما هو علة وانما هو علة
البرهان على ذلك لا يجوز ان يكون العلة الا في حد العلة واللازم من شرطية الوجود

[illegible][illegible]

منه من الفرق بين الموجود في حقيقة شئ وبين ما هو لازم له من وجوده داخل في حقيقة شئ
فان قيل في قولنا ايضا جميع الموجودات من الواجب الكلي ممكن لا يحتاج الى احوال
وعلة ان لا يتصور ان يستلزم ضرورة احتياج الى حقيقة الوجود والاعراض
مستيقن ان يكون نفسه محلي تحت الوجود لان هذا استدلال لا يستلزمه على تقدير
توهمه بل لان المركب من الواجب جميع الموجودات فكيف بالذات لاجزاءها بالذات
الاجزاء المركبة منها فكيف الاجزاء التي ليس لها كات متساوية او غير متساوية
ان يكون اجزاءها لذاتها اذ كانت محوطة بعنوان القاصص والنفار في لازم
الفرق بين الاتحاد بالاسم وبين مجموع الالات بالاسم فالالات بالاسم افراد المركب
الموجودة المحوطة بعنوان القاصص والنفار وكذا الواجب المحوطة بعنوان القاصص
والنفار واذ لو حفظت تلك الاتحاد بالاسم بعنوان الاجزاء وعدم القاصص
يجمع كون تلك الاتحاد بالاسم اجزاء له فظهر الفرق بين مجموع المركب والاتحاد بالاسم
وبين الاتحاد بالاسم والحد الذي ان فيه ذلك المجمع المركب للاتحاد بالاسم
المجمع المركب ان ينشئ ذلك المجمع المركب متوهمه لانه ان كان فيه وجود الاتحاد
بالاسم فكيف يجوز ان يقال عطفان ثم نفسه هذا اذا اردت من العطفان في الحد الذي
والان اردت من العطفان في الحد الذي هو الصدور في تعال وعلة ان في الصدور في
ذلك على ان الاتحاد لا يجوز ان يكون الفرق على صدور في نفسه والافهم ان يكون الاتحاد
نفسه وقدره على الاتحاد في واقع ليس ذلك المركب على صدور في وجهه بل في وجهه
الاجزاء موجود ولو وجد الاتحاد بالاسم في اجزاءه موجود اذ كان جميع اجزاءه اجزاء
يكون ذلك الفرق موجودا فالحق المركب من الواجب جميع الممكنات الموجودة في
كون موجود اذ كل مركب موجود وكون وجوده متساو اجزاءه وجزءه علة كل واحد منها
لو هو وكون معلول الوجود وكل معلول الوجود يكون ممكن ولا يجوز ان يكون واجبا للوجود
لان واجبا للوجود له الالات هو الوجود وعلة العمل فلا يتصور ان يتصور وجوده
وجوده وان يكون له علة مستقلة عن الالات ان لا يكون واجبا للوجود بالذات ولا

ولا علة العمل مع نظر ان المركب من الواجب بالذات وهو الممكن بالوجود في وجوده
بالذات وله علة ما لا ينفك عنه اجزاءه وبالاسم هو الوجود بالاسم في وجهه وليس ذلك
الموجود الممكن على صدور في وجهه باعتماد اجزاءه لان بعض اجزاءه هو الواجب بالذات
وليس له علة صدور في وجهه ذلك على كل حال بل له علة صدور في وجهه باعتماد بعض اجزاءه وهو
الموجودة والعلة الصدور في وجهه للممكنات الموجودة من الواجب بالذات فيكون العلة
بعض اجزاءه من بعض اجزاءه في وجهه بالاسم والافهم ان في وجهه المركب بالذات
ممكن بالذات لان ان يكون له علة صدور في وجهه فيكون ذلك المركب على صدور
فقد المركب ان كان مركبا من الممكنات الفرق الموجودة في وجهه ان يكون ذلك المركب
صدور في وجهه باعتماد اجزاءه اذ كان كل واحد من اجزاءه علة في وجهه بالاسم
طريق اصدار المركب باصدار اجزاءه فذلك المركب علة في وجهه بالاسم بالاجزاء بالاسم
على صدور في وجهه باعتماد اجزاءه وان كان مركبا من الواجب بالذات فيكون العلة بالذات
فالحق ان يكون باعتماد جميع اجزاءه في وجهه الى الحد الصدور في وجهه الذي
واجبا بالذات ليس له علة صدور في وجهه بل علة صدور في وجهه باعتماد جميع اجزاءه الموجودات
وفاصله معلول له بالاسم او بغير واسطه فذلك المركب باعتماد بعض اجزاءه وهو
بالذات فيخرج الى الحد الصدور في وجهه البعض الآخر من وجهه وهو الواجب بالذات
فيكون احد جزئيه علة صدور في وجهه بالاسم والافهم ان في وجهه المركب على صدور
منه في وجهه بالاسم لا يجوز ذلك لما ثبت سابقا من ان العلة ان لا يكون
يجوز ان يكون علة صدور في وجهه وان كان المركب طرفه من وجوده في وجهه وجزءه
سواء كان له علة صدور في وجهه خارجة عن ذاته كما في المركب الفاعل من الممكنات
الموجودة وليس له علة صدور في وجهه خارجة عن ذاته كما في المركب من الواجب جميع
الممكنات الموجودة فذلك المركب له علة ما لا ينفك عنه اجزاءه بالاسم وليس له علة
لجزءه الواجب بالذات على صدور في وجهه لان ان كان مركبا من الواجب بالذات فيكون
بغيره ان لا يكون له باعتماد من جزئيه علة صدور في وجهه فيلزم ان لا يكون له باعتماد

يكون ذلك الحيز موجداً لنفسه ونحوه فالفرض في ذلك من ذلك الحيز
ان مسئلة الحيز مسئلة متصلة ترتبته غير متناهية العقل كما هو معلوم في
بازم ان يكون ذلك الحيز الموجد لكل موجود احداً اي ذلك الحيز في هذا الحيز
مبسطاً ومشتقاً موزناً المستدل من غير ذلك يكون ذلك الحيز على نفسه وعلى غيره
بطلان كون موجد الكل المتعلق مع تلك الحيز في المعرفة الموجد في الخارج
بطلان تخصيص الموجودات الخارجية في تلك الحيز بالذات الموجد في الخارج اذا
بطل التخصيص بان لا يكون موجد مجموع الممكنات المعرفة المستحصلة في الخارج
موجوداً خارجاً عن الممكنات بالذات فثبت بطلان البرهان وجود الواجب بالذات
بحيث لا يكون موجد في ذاته الا في ذاته لا في غيره كما لا يظهر مما ذكرنا من قبل
فولمّا افترضنا ان كان له ثمة اذ هو في ذاته لا في غيره كما لا يظهر مما ذكرنا من قبل
على فاعلم ان موجد الخارج في ذاته لا في غيره كما لا يظهر مما ذكرنا من قبل
الخارجية متحصلة على الممكنات كما هو مقرر في الخصم ومنه مع ذلك كون الحيز
لذلك الحيز المركب تمام الممكنات المعرفة انما هي جزء ذلك الحيز على ما ذكرنا من قبل
الرسالة بقوله لا يجوز ان يكون جزءاً وفيه نقد كون جزء ذلك الحيز على فاعلم
بازم ان يكون ذلك الحيز فاعلم ان مستلزامه في الخارج ولا يكون ذلك الحيز على فاعلم
آخر لا ان لا يكون حيزاً في ذاته مستلزماً لانه محتاج الى لاحاقه لا سائر الزمات على فاعلم
تأويله وبطلان كلام المستدل في العلة الصدورية لذلك الحيز المركب تمام الممكنات
الموجودة في الخارج لا في ذاته ان لم يكن ذلك الحيز لا كسائر الحيز في ذاته على فاعلم
الاجزاء التي ليست لا يجرى الاستدلال المذكور ولا بنا في مضمون المستدل في ذاته
اذا ثبت لزوم الحيز على تقدير كون العلة الصدورية لذلك الحيز نفسه في ذاته
استدلاله على لزوم الحيز الى ان كانا كانت الموجودات الخارجية متحصلة على الممكنات
بازم من الحيز لان الحيز المركب تمام الممكنات المعرفة الموجد في الخارج
موجود في ذاته لا في غيره كما لا يظهر مما ذكرنا من قبل فثبت بطلان البرهان

الوجودية
الوجودية

صدور به موجد موجد له في ذاته عين ذلك الحيز وذلك الحيز على ما هو معلوم
وذلك الحيز باطل لما هو مقرر من كلام المستدل ان كل واحد من الاجزاء ليس مستلزماً
فلا يجرى حيزاً في ذاته وهو ان يتحقق موجد آخر خارج عن مجموع الممكنات في الخارج
الموجودة في الخارج ويكون على موجد ذلك الحيز لا يكون ذلك الحيز على فاعلم
من الممكنات الا انما يجب بالذات فثبت وجود الواجب بالذات ومنه ان
وانتزع التراجع والجدال كما لا يخفى على صاحب الحقيقة والحال فان قيل يجوز ان يكون
جزء ذلك الحيز على موجد موجد له في ذاته عين ذلك الحيز وذلك الحيز على ما هو معلوم
يكون مستلزماً على شرط او شرطاً له فيمكن مستلزماً فلا ينافي ان يكون ذلك الحيز على فاعلم
في ذلك الحيز ايضا فثبت هذا الاحتياج لا يجرى المستدل ولا يتحقق المستدل فثبت
قبيل لا يجرى فثبت هذا الاحتياج بالذات وذلك لان الحيز لا يجرى مجرد كون جزء
الحيز على موجد موجد له في ذاته عين ذلك الحيز وذلك الحيز على ما هو معلوم
ذلك الحيز او لا واما ايضا ذلك الحيز او لا فاعلم ان الواجب بالذات وذلك الحيز على فاعلم
معه من الخصم لان معروضة ان الموجودات متحصلة على الممكنات فثبت هذا الاحتياج
لما يكون المستدل بعدد اثباته ولا يكون منافياً له فكيف يكون ذلك الاحتياج
على المستدل واما موجد بالذات ومنه هذا الاحتياج فلا يجرى من ان يكون موجد
فان كان موجد بازم ان يكون ذلك الحيز مستلزماً العلة التي هي ذلك الحيز على فاعلم
من تمام الممكنات الموجودة في الخارج فثبت ذلك الحيز على فاعلم ان ذلك الحيز
المستدل فاعلم ان العلة الموجدة لذلك الحيز وان كان موجد ما يجرى ان يكون ذلك
المعروض ما هو مقرر من شرط الوجود وكون ذلك المعروض مستلزماً لوجود ذلك الحيز
بنا في كون جزء الحيز فاعلم ان ذلك الحيز كما هو المفروض لان انضمام شرطه فاعلم
يستلزم خروج الفاعل عن موجد فاعلم ان الفاعل انما يجرى مجرد كون جزء ذلك الحيز
موجد له سواء كان ذلك الحيز او لا واما امر متبني بالذات على هذا الاحتياج
بازم ان يكون وجود ذلك الحيز مستلزماً على الامر الى ان لا يكون مستلزماً على الحيز

وايد انهم ان لا يوجد ذلك الجبر الاول واللازم باطل في المعلوم منه ايضا
لواقتضا من ذلك جاز لنا ان يقول انما يرتب النفس على وجود كونها الجبر
علة موجبة له سواء كان ذلك الجبر شرط اولاد ما ذكره بقوله قبل هذا
بطلان ما قيل انه يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاجرة على الجبر وهو معلول لما قبله
واحدة وكذا الاشارة الى ان اشارة الى السببية المشهورة بسببية فوق العلل
الاخرى مع الاشارة الى دفعها وسميها سببية بقران احداهما بما يكون في الارض
وبما اننا ان نقول جملته ككلمات الموهودة بحيث لا يشك فيها من ان كمالها
الى جملتين احدهما الجمل المبتداه لا هو وانع فوق المعلول الاجرة واسم
ثانيهما الجمل المبتداه من نفس المعلول الاجرة والجمل الاول على جملته انما يشك في
نفس الجمل الاول الى جملتين احدهما الجمل الاجرة الاخرى هو احد الاقسام على كمالها
الى غير النهاية فلا يجوز ان يكون الموجودات مسخرة على ككلمات العبادات
يكون وجوبها ككلمات حاصلة على الوجه المذكور في فقراتك سببية والجواب عن
السببية المذكورة بهذا القدر الاول ان ان اراد ان الجمل ان يكون اقل الجمل ان
على انفسها ويكون الجمل الاول على السببية على الاكثر والاولا غير النهاية فذلك
تعد رتبة لا يكون ما في الكلام في العلة الموجبة تمام ككلمات العلة الموجبة
في الخارج وان اراد ان الجمل الاول على موجبة الجمل الاكثر فيكون ان يكون ما في العلة
موجبة ككلمات قد يمان بطلان وانما سببية ان جملته ككلمات الموجبة في الخارج
الاجرة من احد ما نفس المعلول الاجرة وانما جميع ما فوق المعلول الاجرة ونقول
جميع ما فوق المعلول الاجرة على سببية رتبة للمعلول الاجرة خارجة عن نفس
المعلول الاجرة لغير رتبة ايضا احدها الجزء الواقع فوق المعلول الاجرة واسم
وانما جميع ما هو واقع فوق ذلك الجزء والجزء الثاني على سببية رتبة لغير الاول
خارجة عن ذلك الكلام في رتبة سببية ككلمات العلة الموجبة على هذا القدر
يتم ان يكون الجمل على موجبة ككلمات الجواب سببية المذكورة على هذا القدر ان الكلام

ص ٢
مح

هذا هو الجمل المبتداه
هذا هو الجمل الاجرة

ان كلام المستدل في العلة الموجبة للجمل ككلمات العلة الموجبة في الخارج الى
موضوع النهاية الاجرة في العلة الموجبة لكل واحد واحد ككلمات ككلمات فيكون
ذكره صاحب سببية وجها حقيقة كلام صاحب سببية من وجهين من الوجهين الظاهر
الاعتبار في حال العلة سببية ان يقول كل واحد واحد من ككلمات ككلمات فيكون
خارجة عن ذلك كما ذكرنا في الفقرات السابقة والعلة الموجبة للجمل ككلمات العلة
في الخارج الى موضوع النهاية الاجرة فيكون مجموع العلة المركبة من العلة التي هي ككلمات
واحد سببية ككلمات العلة الموجبة في الخارج لان وجودها ككلمات موجبة في الخارج
لانما نقول العلة الموجبة لاجرة ككلمات لانها ان يكون موجودا لان الاتحاد
الموجود والارزوم وجودا فلا بد ان يكون واحد سببية ككلمات الموجبة لانها فيكون
انفسهم من اخصار الموجودات ككلمات لانها ذات سببية المذكورة على غير ذلك
لا يكون مجموع العلة المركبة من ككلمات ككلمات فيكون مجموع ككلمات ككلمات
واحد فيكون ككلمات ككلمات فيكون ككلمات ككلمات فيكون ككلمات ككلمات
العلل ايضا خارجة عن ككلمات ككلمات فيكون ككلمات ككلمات فيكون ككلمات ككلمات
ككلمات ككلمات العلة الموجبة لعلل لا سببية موجبة ككلمات ككلمات العلة الموجبة
في الخارج الى موضوع النهاية الاجرة فيكون ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات
ان يكون الموجبة ذات سببية ككلمات ككلمات فيكون ككلمات ككلمات فيكون ككلمات ككلمات
ككلمات ككلمات العلة الموجبة في الخارج الى موضوع النهاية الاجرة فيكون ككلمات ككلمات
وجود موجبة لا يكون سببية ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات
موجبة ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات
العلة الموجبة في الخارج الى موضوع النهاية الاجرة فيكون ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات
موجبة ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات ككلمات
الاولى والثانية كما ذكرنا في الفقرات السابقة مع جوابها على كل من الفقرتين وكما
على هذا الجواب لانه لا يتم ان يكون على الجمل بالاعتقاد حاصل الاخرى هو ككلمات

العلل

على القول بان فاعل الجمع يجب ان يكون فاعلا لكل جزء من اجزاء كماله قال المستدل
ان المستدل استدلاله بان فاعل الجمع يجب ان يكون فاعلا لكل جزء من اجزاء كماله
الاخرى من حيث ان المستدل لا يوافق في ان المستدل على استدلاله في قوله
على الاول ولكن الخواص منه جازم وموافق بين فاعل الجمع وبين فاعل الجزء
والذي قال به المستدل واستدل عليه هو ان مستدله بالجمع جازم ان يكون
موجدا لكل جزء من اجزاء كماله لان موجبه بالجمع يجب ان يكون موجدا لكل جزء من اجزاء
لان ان كانا في جزء فرض واحد في المعترض من شال السرد تقدم بين اجزاء كماله
من زمان لا يوجد فاعلا في ذلك المستدل لان موجبه بالجزء المتقدم زمانا لا يصح ان يكون
زمنيا في ذلك الجزء المتقدم لان في موجبه لكل ذلك لان فرضه ان يكون موجدا لكل
كل جزء من اجزاء كماله لان في الاجزاء المتقدم لا يكون الا موجبه بالجزء بالجمع وفرضه ان يكون
على ذلك لان المتقدم يكون موجدا لبعض اجزائه من اجزاء كماله لان في ذلك شرط ان يكون
لان المتقدم يكون في العلم واحد لكن بافتراض خلافه فيكون في العلم واحد لان المتقدم
عدم الاجتماع لان ان يكون وجدا احداهما مستلزما لباقيها وجدا الاخر بافتراض ان المتقدم
يكون اجزائه مترتبة للوجود لان ان لا يكون موجدا لكل موجدا بالجمع اجزائه تقدم
موجدا بالجمع اجزائه تدريجيا وجزءه بعد جزءه بافتراض اختلاف الاجزاء في الاجتماع شرط الاول
وعدم اجتماع شرائطه في ان يكون موجدا بالجمع موجدا بالجزء لان تقدمه يكون في الاجتماع
الجمع فحينئذ احداهما في ذلك المقام في الجمع الذي لا يكون بين اجزائه تقدم وانما
زمانين فاما بينهما فيكون في كماله تدريجيا في الجمع الذي بين اجزائه تقدم وانما زمانيا
فليس بينهما من حيث ان يراهما المراد من الترادف انهما في ذلك المقام في الجمع الذي بين اجزائه تقدم
منه شبيه بكل واحد منها معلول لاجزائه في تلك الآه وحاصل وضع هذا الاراء انما
على انهم كما كتبه في ان شبيهه من فاعل كماله واحد من المتقدمه فاعل الجمع المتقدمه
ان مجمع الفواعل المتقدمه في عليه بالجمع المركب من المفعولات المتقدمه التي هي
حال الاخر في ذلك الفواعل حال الاخر في ذلك التوزيع والرفع هذا الوجه

يكون

المعروف من كماله من حيث ان فاعله انما هو ان الموزع للوجود ويكون في انما
ايضا وقد ثبت ان فاعله انما هو ان الموزع للوجود انما هو ان الموزع للوجود
البناء ويوجد عليه كماله من حيث ان فاعله انما هو ان الموزع للوجود ويكون في انما
يكن جزء من اجزائه وان فرضه ان مجمع الفواعل المتقدمه على موجبه بالجمع العلويات
المتقدمه من ان يكون كماله واحد من المفعولات المتقدمه فاعله ان يكون موجدا
بجمع الفواعل المتقدمه فاعله ان يكون موجدا بالجمع ويكون موجدا لكل موجدا لكل
اجزائه فيكون موجدا لكل موجدا بالجزء ايضا فاما في علمه الذي كان حال الاخر في انما
يكون موجودا احداهما من جدران اذا كان ذلك الشخص موجدا من ان يعلق
ايضا وان يحصل ان يكون كماله واحد من اجزائه مستلزما لباقيها مستلزما لباقيها
بجمله من ان يكون كماله واحد من اجزائه مستلزما لباقيها مستلزما لباقيها
وجوده في ذلك الشخص الخارج يحصل خارجي مستلزما لان يكون الشخص واحد
و هو ان خارجي يحصل ان ذلك الشخص الواحد خارجي وقد ثبت ان تقدم الوجود
مستلزم لتقدم الشخص الخارج وتقدم الشخص الخارج مستلزم لتقدم الشخص الخارج فحينئذ
يكون الواحد الشخص في شخصه والارام ظهرت بطلان وبطلان الارام دليل على
بطلان الملزوم قوله فليس في اول المرتبه انتفاء الممكن الى غيره فاعله الراجح
سابقا على ان كل موجود ممكن في ذات لا بد من علمه موجوده خارج عن ذاته
فحينئذ المنع المذكور لا يكون السابق قوله ولا انتفاء في نفس الامر من حيث ان
توزيع الاما على الاجزاء قد اختلف في ذلك الاحتمال فلا تعذر له فيهم متفقون على ان
لا يمكن دعوى الاتفاق في مقام ما ثبت المطالب في المقامه مشهوره بالعلم
البرهان في تقديره فاما في نفس الاشكال عليه لا يقتضي في العادة الخاطيه الى غير ذلك
وانه لا تعذر في ذلك بين ممكن واحد وبين مجمع الكليات فلا تعذر في ان يكون
الافراد لكل المجموع في ذلك كماله ما بين شروحا فان حرم المقدمات لا يصح
البرهان فيمكن الاطلاع على الجرح والتعديل في باقي تلك المسالك لا يصح في العلم

سابقين عليه لان غيره من الاجزاء على حدة لا يستلزم بالاجزاء المجردة بل يحتاج
الى اجزاء متحدة فخرج مذهبها القديم وعلى اصل الدليل من غير ما افترضنا لانهم افترضوا
الجزء المفروض الى حصة غير تلك الاجزاء وانما يلزم ان لو كان فيها وجودها لم يوجد ذلك
المعنى على واحد منها بعينه وقولهم انها ممكنة بغير عبارة بل ممكنة في حق كل منها
فمن اين يلزم الافتقار الى حصة اخرى وبذلك لا نعرفه من احوالها لا نعرفه الى غير ذلك
وما يلزم من ذلك القول الموجود في الترتيب موجودا في الحقيقة بل ما ان يكون في الحقيقة
واحدة منها او خارجتها بغيره نعم ان السلسلة موجودة في حصة كل واحد على حدة
في حق كل واحد ليس كذلك بل ليس هناك الامكان في حصة كل واحد الى حصة
ان وجودات الوجودات غير وجود كل واحد منها كلام على حدة في حصة كل واحد على حدة
بأن الله سبحانه على كل واحد موجود لا يدرى له موجوده موجودة له خارج عن ذاته
ويشاهد على ان العلم ان الله لا يجوز ان يكون على حدة وربه وربنا الله على ان موجوده
المرتبة الاجزاء الموجودة سواء كانت متساوية او غير متساوية بغيره ان يكون موجودا
من الاجزاء ذلك المركب وبنسبة العلم على ان كل واحد يحقق فيه موجوده وان خارجها ان
يلزم ان يحقق فيه موجوده خارجي لثباتها وهو المركب منها الذي يكون في حصة الوجود
الخارج بغيره ان يحقق فيه موجوده خارجي وهو المركب منها الذي يكون في حصة الوجود
الخارج وقد رتبنا العلم على ان كل واحد موجود في الخارج سواء كان له صورة
او لا يلزم ان يحقق فيها امور اربعة احدها كمال واحد مخصوصة وثانيها واحد كماله
وجاء الخصم في ثباتها الا بالاسرور والاسرور مجموعها الا بالاسرور وثالثها ان لا
يتم مجموعها الا بالاسرور وثانيها الا بالاسرور فاما بالاجمال والتفصيل فليس كذلك
بين الحدود وحدودها ايضا ان حصة كل واحد من هذه الموجودات في الخارج
متساوية او غير متساوية في كل واحد ممكن واحد موجود في الخارج فكيف ان الممكن الواحد الموجود
الخارج لا يدرى له موجوده موجودة خارج عن ذاته ذلك ممكن في حصة كل واحد
والخارج سواء كانت متساوية او غير متساوية لا يدرى له موجوده موجودة بها خارج

عن ذاتها حقيقة لا فرق في ذلك بين الكل والافراد والكل المجزئ وبما يستلزم تلك
الحصة البرهانية واجزاءها فمواقعها يمكن دفع جميع الابحاث المذكورة في كلام الشارع
بتم البرهان الذي ذكره المحقق الفقيه قدس سره ونحوه في موضع ذلك فلا بأس على
يتوجه الى دفع تلك الابحاث والاعتراضات بخصوصها قوله فلا اقل من ان قوله
ذلك الخارج انه قال المحقق القدوس في حاشية الفقيه بعد جعل هذا الكلام في الشرح
عنوانا في حاشية بهذا العبارة فان قلت يجوز ان يكون الخارج موجودا لكل واحد
السلسلة بامسرها على السلسلة على ذلك الواحد ويكون ترتيبها بطريق انظر في
اللائحة لا باعتبار ان حصة كل واحد من هذه الوجودات المستقلة واللازم في
بان يقال الكلام في الممكنات المرتبة من حيث حصة العلم لا في حصة وقوعه في حصة
فالممكنات الغير المتساوية لا يجوز ان يكون ترتيبها بوجوهها ويكون فاعل كل منها
واحد بشرط الواحد والباقي ثباتها فثبت حاصل الدليل ان فاعل الممكن الواحد
بالذات وهو المبدأ او ممكن وحده تنقل الكلام اليه بغير واسطة ويسمى الكلام
اخره وعلى هذا لا يتصور الا اذا كان الكلام على قدر ترتيبها باعتبارها على حدة
في حدة ثباتها او لا فلو كان ما ذكره في جواب السائل بغيره بغير الشرح لم يكن
اعراضه الا على قول الشارع والافراد على ان يستعمل على مطلق واحد
هذا التوارد وانما يلزم لو كان كل واحد من الممكنات على حدة في حصة واحدة فاعلها
وقوعه في الغرض ويعمل بجزءه ان يكون الترتيب بطريق الفاعل على كل واحد
المرتبة او الالاف لان اثبات الواجب يتم على هذا التقدير والافراد على حدة
لاهم يثبت الواجب ومع ذلك يقولون انه لا يثبت الوجود الا بالاعتدال
يكون بعض الممكنات شرطا لوجود بعض اخرى منها وانما يقال ان قوله في الكلام
تقدير ترتيبها باعتبارها على حدة لو كان ثباتها لا يوجب الفاعل ولا يندفع ذلك بان يقال
الكلام في الممكنات المرتبة من حيث حصة العلم لا في حصة وقوعه في حصة
المعنى لو كان وارد الوجود على قوله في الكلام على قدر ترتيبها باعتبارها على حدة

على ان بعض اجزاء المركب قد يكون مستقدا على بعض اجزائه في الزمان وذلك ان
المركب يكون داخل تحت كون مثل المركبات التي يكون من الحوادث الزمانية مثل المثل
والبنات والجميعات ومن جهة تلك المركبات السرير المركب في الحيات والذرية
فما على المركبات التي يكون داخل تحت كون كونه ذات الفاعل اجزاء باعديها
الزمنية باعتبار اختلاف اجزائها بحسب الاستعداد في قواها وبعديها بالقياس
حصول الشرط والالات بعضها دون بعض بالجهة الاختلاف بالتقدم والاختلاف
فيها بين اجزاء المركب التي يكون داخل تحت كون ايمان من خصوصيات الاجزاء
لا بد من حصولها من الاستعداد في العلم ولا يكتفي الاستعداد الذي كان في الاشياء
فيما توفى الكون في الاختلافات في الافاضات والاختلافات في التقدم والاختلاف
فيها بين اجزاء المركب التي يكون داخل تحت كون ايمان من خصوصيات الاجزاء
التي لا بد من حصولها من الاستعداد في العلم ولا يكتفي الاستعداد الذي كان في الاشياء
الداخل فيها في كون الاختلافات في الافاضات والاختلافات في التقدم والاختلاف
لنستعمل في اختلاف خصوصيات العلوات الفاعلة لوجودها من الفاعل العاقل على
الاطلاق الذي لا يشترط في افاضته وجوده في الاختلاف في الكمال والنقصان والتقدم
الافاضة في غير الاختلافات في شدة قبل الفاعل بالاسبق في الجملة على شدة ما بعده
وتدقيقا والقول ان الفاعل والموجود لكل جزء ان يكون هو الجميع المركب في كل
اجزاء ذلك الكل بما على ان يجر ان يكون الكل جزءا من خصوصية المركب فاعلى ان يكون
فاعل المركب هو الجميع المركب من تلك الفاعل على خصوصيات اجزاء المركب فاعلى ان يكون
اضحاج الى القادة الموجبة لطلول نولس بل مجموع فاعلى الحيات في الكلام
الشاحج بل لطلول هو على ان يكون فاعلى المركب الموجود المركب في اهل اجزاء ذلك
منه بان يشاهد نولسهم بر على المقدرة الفاعلة التي فيهم من كلام الشارح جاز
يكون في الكلام على قدرته بل هو ان يكون الجزء فاعلا لكل واحد من اجزائه
على العلة ولا يجر ان يكون الفاعل الفاعلة على قدرته وبما ان اجزاء المركب

الكون فاعلا لكل يلزم ان يكون فاعلا لنفسه فلا يطلو باي قدر قوله كان
قد يكون بحيث يحدث اجزاءه ونحوها فاعلى ان المركب الذي يحدث اجزائه
مشتق فاعلى ان يكون داخل تحت كون وتسا ان يلزم ان يكون فاعلا لموجوده
ومعنى الكلام ان اجزاء المركب الذي ذكرناه هي على قدرته واما فاعلا لاجزائه
قوله يكون على الجميع الذي هو موقوف على العلم الا ان يكون فاعلا لموجوده
هذا الشارح على الشبهة المشهورة في قوله فاعلى لاجزائه وقد راعى ما يجر من
فيها على كل واحد من اجزائه فذكر قوله قد فاعلى ان على الجميع امر داخل في
هذا الكلام بل على العلة او الفاعل من الفاعل في العلة التي هي العلة والصدور
عنه ان العلة التي لا يكون ان يكون على قدرته وقوله وقد راعى ما يجر من
عبارة هذا الكلام انما معنى على العلة او الفاعل من الفاعل في العلة التي هي العلة والصدور
في الخارج سواء كان الصورة فاعلى او لا يتحقق في امور اربعة احوال وكل واحد
اجزاءه على خصوصية واما ما لا يجر وجه الخصوص في فاعلى لاجزائه بالاسبق
بجميع الاجزاء بالاسبق وقد راعى الفاعل من الاجزاء بالاسبق وبجميع الاجزاء بالاسبق
الاجزاء بالاسبق وقد راعى الفاعل من الاجزاء بالاسبق وبجميع الاجزاء بالاسبق
في الخارج لان كل جزء كذا ان يكون فاعلا لموجوده في الخارج فاعلى ان يكون فاعلا لموجوده
تلك الاجزاء الموجودة في الخارج فاعلى ان يكون فاعلا لموجوده في الخارج فاعلى ان يكون فاعلا لموجوده
وعند عدم بعض اجزاء يظهر ان حكم الشارح بان يجر عبارة مجردة قوله
يقدر على فاعلى لاجزائه فاعلى ان يكون فاعلا لموجوده في الخارج فاعلى ان يكون فاعلا لموجوده
الاجتماعية انما هو الجميع من حيث الجميع فاعلى ان يكون فاعلا لموجوده في الخارج فاعلى ان يكون فاعلا لموجوده
بالاسبق المتفصل المتعارضة فلا بد ان يكون معروض العلة امر اربع موجودات
الخارج فلا بد من وجوده في الخارج فاعلى ان يكون فاعلا لموجوده في الخارج فاعلى ان يكون فاعلا لموجوده
فاعل المركب هو الجميع المركب من تلك الفاعل على خصوصيات اجزاء المركب فاعلى ان يكون
اخر كل شئ في العلة اخرى لا يخفى ان السند المركب في تلك العلة

كله

امر اسهل فليعلم ان كونها متناهية احداهما ان تعرف طبيعة الوجود وتبينها الساجدة
بطبيعة الوجود كما هي متناهية وكل واحد من الطرفين في الدور اما ان تعرف طبيعة الوجود
فقد تبينها واما ان تعرف طبيعة الوجود فالتدوير بين الطرفين والوجود على الذي اقر
كل طبيعة الوجود وطلبة الوجود اما ان تعرف طبيعة الوجود فالتدوير بين الطرفين والوجود على الذي اقر
فيكون هذا الاحتمال مستلزما لحيال مستلزما لحيال بالكون واقعا فهذا الاحتمال لا
واقعا واذ اطلنا النظر المذكور في الاعراف بوجود الواجب على شانه
الخط وهذا البرهان تام بقيد اربعين احداهما اثبات الواجب على شانه
سلسلة الكائنات سلسلة الواجب بالذات لا يقال هذا البرهان قد ذكر سابقا فلا يكون
برهان على هذه كيفية وجوده برهان لا نقول حصل بعد البرهان بالاختلاف
بعض المقدمات واختلاف بعض المقدمات حصل بين البرهان السابق وبين
هذا البرهان ولو موسى وسماه ان يكون مواربا ان المذكور بقا فنقول انه
للمبرهان السابق لان نظرية هذا البطل والفضيل لم يكن مذكورا فيما سبق وان
انما ان العلاقة الافتراضية مستلزما لاشيئ تحقق المقصود تصفية الفاعل يكون
المقصود الريعية المفعول كالعلاقة المحققة بين المواد والجسم فاما مستلزما
تحقق المواد بدون الجسم اذ اعرفت هذا فنقول كل علاقة يكون باعتبار العلوية
والعلوية يكون علاقة افتراضية مستلزما لاشيئ تحقق المقصود بدون تحقق علوية سواء كان
المفعول جوهر او عرضا لانه لا تفاوت في ذلك بين المعد الذي يكون جوهر او عرضا
فيكون كل واحد من الطرفين متساويا لكل واحد من الاعراض في العلاقة الافتراضية المستلزما
تحقق المقصود دون تحقق المقصود اليه فكما ان السواد يمتنع وجوده بدون وجود الجسم
الجسم يمتنع وجوده بدون وجود علوية وكما ان السواد يمتنع تحقه بغيره كذا الجسم يمتنع
بنفسه لوجود العلاقة الافتراضية في كل منهما واذ احققنا العلاقة الافتراضية في الطرفين
مستلزما بتحقيق المقصود اليه كما هو عليه الكلام في غير الجسم من الجواهر وبعد الا
يصح ان يقال كل وجود من الكائنات الموجودة في الخارج بطبيعة فاعية الى طبيعة معلومية مستلزما

المفقر

مستلزما لعلامة افتراضية مستلزما لاشيئ وجودا المفقر بدون وجود المقصود
اليه ولا تفاوت في ذلك بين الكل الا فرادى والكل المجموع فكما ان كل واحد
واحد من الكائنات الموجودة سواء كان جوهر او عرضا بطبيعة فاعية بالغير
مستلزما لاشيئ في جميع الكائنات العرفية الموجودة في الخارج بطبيعة فاعية بالغير المستلزما لان
المجموع الذي يكون مركبا من الاجزاء التي يكون كل واحد منها بطبيعة فاعية بالغير
المذكور فيهم ان يكون بطبيعة فاعية بالغير المستلزما بالبرهان الاول فكل وجود
الكائنات سواء كان جوهر او عرضا وجميع الكائنات العرفية الموجودة
بحيث لا يشك في شئ من الموجودات الممكنة فيهم ان يكون بطبيعة فاعية بالغير المستلزما لان
فانما الامكان موجود الا وان يكون بطبيعة فاعية بالغير المستلزما بالبرهان الثاني
بطبيعة الممكن بالذات بطبيعة فاعية بالغير المستلزما بالبرهان الثالث لا يكون متناهيا
حصول وجودات الممكنات بطريق الشرطية قد رتبتم عدم بطلان البرهان
خروج تلك الكائنات من كونها طبيعة فاعية بالغير المستلزما لان كل واحد من
الكائنات الموجودة بطبيعة معلومية مستلزما لعلاقة افتراضية مستلزما لاشيئ وجودا
المفقر اليه كلكل مجموع الكائنات العرفية الموجودة في الخارج بحيث لا يشك في شئ من
الممكن بطبيعة معلومية مستلزما لعلاقة افتراضية مستلزما لاشيئ وجودا المفقر بدون وجود
اليه ولا شك في ان الفعل الغير المنسوب اليه لم يكن ان يلاحظ الكائنات العرفية الموجودة
في الخارج باسرها بعنوان الاجمال ويحكم على كل واحد منها بطبيعة فاعية بالغير المستلزما لان
بالغير المذكور في الحكم على الجميع المركب منها بانه طبيعة فاعية بالغير المستلزما لان الحكم
الجميع المركب منها حكم على كل واحد منها كالحكم على السواد مثلا من حيث كون كل واحد منها بانه
بالغير المذكور فكما ان الفعل الغير المنسوب اليه لم يكن بانه حقيقة باليقين ان السواد المذكور
لا بد من وجوده خارج عن ذلك كونه طبيعة فاعية بالغير المستلزما لان الحكم على كل واحد
يقينا ان الجميع المركب من الموجودات التي يكون جميعها بطبيعة فاعية بالغير المستلزما لان
منه على وجوده خارج عن ذلك كونه طبيعة فاعية بالغير المستلزما لان الحكم على كل واحد

عن ذاته كونه طبعاً لا من جهة المذكور والفرق بينهما في الوجود والخلق والحق في جهة المذکور
 لا الواجب لذات نفسه بل من جهة الوجود والواجب لذات وهو المخلوق والواجب
 كونه من جهة البرهان برهاناً ما برأسه ونسبته البرهان أيضاً امران احدهما اثبات الوجود
 بالذات وثانيهما ابطال السلب والامتناع بالفعول في سلب الكائنات الموجودة لوجودها
 الى الواجب لذات كما دل عليه البرهان المذكور فان قيل قد مر فيما سبق ان الطبع
 انما هو العرض والما هو الجوهر فلو طبقه من جهة فقط وليس عليه ما فيه من جهة على ما هو المذکور
 من ان لا يزم ان يكون طبعه الجوهر ايضا لطبعه بالعرض فيلزم السلب في ما ذكر
 من ان ما ذكرنا سبق فقلت ليس من جهة لان السلب في ما سبق عبارة عن كون
 صفة لا امر اخر سواء كانت الصفة كالمواد والقياس على الجسم او ان كان كالمادة
 بالذات لا بالعرض فانهما صفتان من الوجود لا من جهة الوجود والما هو الجوهر
 وغيره من الصفات الخارجية لا من جهة الوجود بل من جهة الوجود والما هو الجوهر
 المعلومية في هذا المعنى من جهة المذکور سواء كانت جوهر او اضافاً فانما هي المذکور
 فيكون اعم مطلقاً من السلب المذکور في ما ذكرنا من جهة فقط وصح
 برهان الترتيب بقرينة ان كل سلب موجوده مركبة من علل ومعلومات ترتب لزم على
 الغرض والتقدير ان يكون المعلول مسبوقة للاحاد بالامر فلفظ الامر المستوفى بالوقت
 ولا حظ لك الا بالامر الذي لا يمتنع ان يمتنع بالفعول ملاحظاً لاجل ان لا يمتنع على ذلك
 الغير المتشابهة بالفعول المحذورة بعنوان الاجمال ان المعلول مسبوقة للاحاد
 يخرج واحدها عن قبول المعلول لانه لا يمتنع ان يمتنع بالامر ان لا يمتنع
 لو كانت الموجودات متشعبة على الكائنات العرفية العينية فيا تسمى كمالها من جهة
 يلزم ان يكون كل كمال موجوده مذكوراً لا يمكن ان يكون موجوده قبله وذلك الموجود قبله
 لكن اخر موجوده قبله وكذا الى غير النهاية بالفعول بناء على هذا العرض والتقدير يلزم
 ان لا يحقق كمال السلب في جهة الموجود والا لكان معلولاً للاحاد موجوده في ذاته
 عن ذاته ويلزم على هذا العرض والتقدير ايضا ان يكون رفع كل واحد من اجزاء كمال

كمال السلب مسبوقة لرفع جميع اجزائه من المذورات فانه ان رفع العلم على رفع العلم والرفع
 عليه لرفع الموقوف انما هو الموقوف لا المستوعب العلم للاحاد بالامر الموجود في
 كمال السلب الغير المتشابهة للمذورات في جهة تحقيق وجود كمال السلب الا ان يكون معلولاً للاحاد
 على سبب المعلولية للاحاد بالامر وجوده واحد يكون من جهة اول وعمل العلم بلاحاد
 المبادي في جهة السلب العلم بلاحاد يكون من جهة كمال واحد من جهة كمال السلب
 شمول المعلولية على الاطلاق كمال واحد من جهة كمال السلب مستند لشمول العلم على الاطلاق
 لكل واحد من اجزائه كمال السلب لانه يتحقق تحقق المعلولية على الاطلاق بدون تحقق
 على الاطلاق ويتحقق العلم على الاطلاق مستوفى على تحقق كمال كونه على علم العلم
 مبدأ المبادي وبالحمد اذا اطلق العقل للاحاد كمال السلب بلاحاد للاحاد للاحاد
 عليها من المعلولية مسبوقة للاحاد على للاحاد للاحاد كمال السلب موجوده للاحاد للاحاد
 معلولاً للاحاد قبله وبعد ذلك الحكم كمال اخر وموان من جهة ان يتحقق معلولية العلم
 اي معلولية كمال السلب للاحاد كمال واحد من جهة كمال السلب الترتيبية الموجودة في الخارج على
 بعض منها دون بعض ويتحقق المعلولية على الاطلاق يتبع دون تحقق العلم على الاطلاق
 اي على كمال السلب للاحاد كمال واحد من جهة كمال السلب الترتيبية الموجودة في الخارج على
 بعض منها دون بعض والعلم على الاطلاق للاحاد كمال واحد من جهة كمال السلب
 المبادي وعلم للاحاد قبله علمه ولا بد ان يكون العلم على الاطلاق للاحاد كمال واحد من جهة كمال السلب
 على العلم ومبدأ المبادي وعلم للاحاد قبله علمه ولا بد ان يكون العلم على الاطلاق للاحاد كمال واحد من جهة كمال السلب
 اي لما يمكن ان يحقق كمال السلب للاحاد كمال واحد من جهة كمال السلب الترتيبية الموجودة في الخارج على
 كمال ان وجوده علمه على الاطلاق لوجوده للاحاد كمال واحد من جهة كمال السلب الترتيبية الموجودة في الخارج على
 علمه على الاطلاق للاحاد كمال واحد من جهة كمال السلب الترتيبية الموجودة في الخارج على
 نسبته البرهان ان ايضا امران احدهما اثبات وجود الواجب لذات نفسه
 ابطال السلب والامتناع بالفعول فظهر بطلان انحصار المذورات في جهة كمال السلب
 كما ان كمال الخصم يظهر بطلان السلب والامتناع بالفعول كما ان كمال السلب

الذي هو العلم بالذات
 انما هو العلم بالذات
 انما هو العلم بالذات

انحصار الوجودات في الكائنات وقيل في مقام اثبات الواجب والابطال الا انه لا يمكن ان
ان لا يجوز انحصار الوجودات في الكائنات بل في ذاتها ويكون حصول وجودها بطريق
بان يكون كل سابق بقية لاحد وكذا ان لا ينشأ بالفاعل على هذا التعرض والتقدير يكون
سلسلة الوجودات في الكائنات بالذات مستمرة غير متناهية بالفاعل وادراكها ان
كل فاعل لا يمكن ان يكون في الوجودات الممكنة في مثل الحوادث والركبات فاعلم ان
اما الواجب بالذات فهو المطلوب او لم يكن واجب الوجود بل يكون موجودا في
الوجود بالذات وعنده موجودا في الوجود بالذات وكذا ان لا ينشأ بالفاعل
موضوع الخصم على هذا التقدير بل في الوجود بالذات وذلك على ما لا يمكن ان
يكون عدد واحد وعنده ثلث في غير احدى تلك السلسلة بحيث لا ينشأ عنها شيء
وفرا من ذلك في غاية كون عدد واحد في ذاتها وفرا من ذلك ان لا يكون
يزعم من ان يكون العدد واحد بعينه نصف صحيح وليس له نصف صحيح وهذا في
بأن ذلك المستلزم ان اذ كانت سلسلة الوجودات في الكائنات مستمرة
متناهية بالفاعل فيكون كل سلسلة مستمرة على احدى جهتيها بالفاعل وذلك
والمعقول لا يخرج منها تلك السلسلة الغير المتناهية بالفاعل في الوجود بالذات
ذلك لعم الواجب في المرتبة الاولى واما على واقع في المرتبة الثانية فاعلم ان
في المرتبة الثانية وكذا ان لا ينشأ بالفاعل على هذا التقدير بل فيكون
تلك السلسلة في المرتبة الاولى والاولى والاولى والاولى والاولى والاولى
سها يكون واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة والاربعة والاربعة والاربعة
ان متصل واحد ان زوجين بحيث يكون كل واحد منهما واقعا في المرتبة الثانية
بها واحد في ذاتها والاربعة متصل زوج آخر لا يتصل عدد في ذاتها في الزوج
الاول هو الاثنان والزوج الثاني هو الاربعة وبها عدد فرد وهو الاثنان في الزوج
واقعا في الزوجين زوج آخر لا يتصل عدد في ذاتها في الزوجين
واحد واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة واحد واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة

بها واحد واقعا في المرتبة الثانية وذلك الكلام في الواجب في المرتبة الاولى فانه
يجوز اتصال واحد من الاثنين في المرتبة الاولى بحيث لا يتصل بها واحد واقعا في المرتبة
الزوجية والاربعة متصل عدد فرد آخر لا يتصل عدد زوجي منها مثلا والاربعة
الزوجية هو الاثنان والزوج الثاني هو الاربعة وبها عدد زوجي وهو الاربعة فاعلم ان
واقعا في الزوجين زوج آخر لا يتصل عدد في ذاتها في الزوجين
في المرتبة الاولى من الاربعة واحد واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة واحد
واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة واحد واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة
كل واحد في ذاتها واحد في ذاتها واحد في ذاتها واحد في ذاتها واحد في ذاتها
الاربعة متساوية العدد والاربعة في ذاتها واحد في ذاتها واحد في ذاتها واحد في ذاتها
احد تلك السلسلة الغير المتناهية بالفاعل معوان الاجمال فيكون عليها بان لا ينشأ
احدا الا واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة واحد واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة
يكون مجموع احدى تلك السلسلة زوجا على انها متصلة بالمتصلين صحيحا احدى الا
الاربعة في المرتبة الثانية من الاربعة واحد واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة واحد
يكون مجموع الا واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة واحد واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة
المستويين كما في مستوي الا فيكون مجموع تلك الا واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة
بالزوجين من نفس الامر كما في مستوي الا فيكون مجموع تلك الا واقعا في المرتبة الثانية من الاربعة
زوجا وفرا من اسرار الخارج وذلك في لان الزوجية مستمرة لانها في ذاتها
صحيحين في الزوجية مستمرة لعدد الا فيكون مجموع صحيحين في ذاتها فيكون
نصفين صحيحين في نفس الامر لا يكون مجموع صحيحين صحيحين في ذاتها فيكون
سبجي بانه لا يمكن ان يكون عدد صحيحين متساويين في ذاتها فيكون
غير متساويين في ذاتها فيكون مجموع صحيحين في ذاتها فيكون
ومن كون الوجودات متصلة في الكائنات وادراكها بالذات بالفاعل في
والابطال انحصار الكائنات في الوجود بالذات بالفاعل بالذات بالفاعل

فنفصل الامر والواقع وكلاهما متعين بالزوجية فالواقع ونفس الامر فكل واحد منهما متعين
 ونفس الامر يلزم الانقطاع الى الواحد الزوجي المتعين فالواقع ونفس الامر وكل واحد منهما
 متعين بالزوجية ونفس الامر يلزم الانقطاع الى الواحد الزوجي المتعين فالواقع ونفس الامر
 واذا كانت سلسلة الكائنات موجودة سلسلة زمنية غير متناهية بالنسبة كما هو المألوف
 يلزم عدم انقطاعها من جانب الازل لاسا لا في واحد فرد ولا في كل واحد زوجي
 على مقتضى العرف والمقدور من عدم انتهائها وعدم انقطاعها الى شيء من الوجود
 الزوجي والواحد الزوجي يلزم انه لا يكون مجموع تلك السلسلة الغير المتناهية بفعل
 متعاقباتي من الزوجية والزمنية فالواقع ونفس الامر وكذا يلزم ان لا يكون الوجود
 بالامر لتلك السلسلة متصفاً بشيء من الزوجية والزمنية بحسب الواقع ونفس الامر
 على ان المفروض عدم انقطاع تلك السلسلة بالامر من جانب الازل لانه لا
 ولا في واحد زوجي فكيف يصح مع عدم الانقطاع على شيء منها كما هو المفروض
 اي صميم زوجيتها او فرديتها بحسب الواقع ونفس الامر وعلى هذا الحكم كجس
 بالجملة تعين الانصاف بالزوجية فقط دون الفردية مستلزماً لانقطاع الوجود
 معين زوجي في الواقع ونفس الامر وتعين الانصاف بالفردية فقط دون
 مستلزماً لانقطاع الى واحد معين فردي بحسب الواقع ونفس الامر وادام تحقق
 الانقطاع بحسب نفس الامر لم يزد من عدم تعين الانصاف بواحدة منها دون
 نعم يجوز ان يكون في اواسط تلك السلسلة ابداً لاسر عدد زوجي وعدد فرد غير متناهين
 كانت سلسلة زمنية غير متناهية بفعل فحسب الجانب الاول موجودة يلزم من وجودها
 على الوجه المذكور عدم انقطاعها من جانب الازل لاسا لا في واحد فرد ولا في
 واحد زوجي الا يلزم ان لا يكون غير متناهية من جانب الازل لانه لا في واحد فرد ولا في
 الى واحد مطلقاً سواء كان واحد فرداً او واحد زوجياً يلزم ان لا يكون زوجياً
 فرداً بحسب الواقع ونفس الامر ما يقرر من ان العدد دائماً زوجي واما فرداً فليس
 الانصاف الحقيقي لهذه الحكم انما يجزئ في العدد المتمسك واحد فردى معين من

نفس الامر والواقع وكلاهما متعين بالزوجية فالواقع ونفس الامر فكل واحد منهما متعين
 مستلزماً لانقطاع الى الواحد الزوجي المتعين فالواقع ونفس الامر وكل واحد منهما
 متعين بالزوجية ونفس الامر يلزم الانقطاع الى الواحد الزوجي المتعين فالواقع ونفس الامر
 واذا كانت سلسلة الكائنات موجودة سلسلة زمنية غير متناهية بالنسبة كما هو المألوف
 يلزم عدم انقطاعها من جانب الازل لاسا لا في واحد فرد ولا في كل واحد زوجي
 على مقتضى العرف والمقدور من عدم انتهائها وعدم انقطاعها الى شيء من الوجود
 الزوجي والواحد الزوجي يلزم انه لا يكون مجموع تلك السلسلة الغير المتناهية بفعل
 متعاقباتي من الزوجية والزمنية فالواقع ونفس الامر وكذا يلزم ان لا يكون الوجود
 بالامر لتلك السلسلة متصفاً بشيء من الزوجية والزمنية بحسب الواقع ونفس الامر
 على ان المفروض عدم انقطاع تلك السلسلة بالامر من جانب الازل لانه لا
 ولا في واحد زوجي فكيف يصح مع عدم الانقطاع على شيء منها كما هو المفروض
 اي صميم زوجيتها او فرديتها بحسب الواقع ونفس الامر وعلى هذا الحكم كجس
 بالجملة تعين الانصاف بالزوجية فقط دون الفردية مستلزماً لانقطاع الوجود
 معين زوجي في الواقع ونفس الامر وتعين الانصاف بالفردية فقط دون
 مستلزماً لانقطاع الى واحد معين فردي بحسب الواقع ونفس الامر وادام تحقق
 الانقطاع بحسب نفس الامر لم يزد من عدم تعين الانصاف بواحدة منها دون
 نعم يجوز ان يكون في اواسط تلك السلسلة ابداً لاسر عدد زوجي وعدد فرد غير متناهين
 كانت سلسلة زمنية غير متناهية بفعل فحسب الجانب الاول موجودة يلزم من وجودها
 على الوجه المذكور عدم انقطاعها من جانب الازل لاسا لا في واحد فرد ولا في
 واحد زوجي الا يلزم ان لا يكون غير متناهية من جانب الازل لانه لا في واحد فرد ولا في
 الى واحد مطلقاً سواء كان واحد فرداً او واحد زوجياً يلزم ان لا يكون زوجياً
 فرداً بحسب الواقع ونفس الامر ما يقرر من ان العدد دائماً زوجي واما فرداً فليس
 الانصاف الحقيقي لهذه الحكم انما يجزئ في العدد المتمسك واحد فردى معين من

الحمد لله

على البرهان ان يكون جاعل الحقيقة المحمدية الخيرية وخالقها عالمها بملك الحقيقة المحمدية
المحمدية فضل الجلال والخلق والعلم بالحقيقة هو العلم باللائحة العلم بالوجودان العلم بالوجود
العلم كنه الوجود لانه علم كنه الوجود لانه الوجود وحيث كنه الوجود والفرق بين كنه
الوجود وبين كنه الوجود باقتضاها يظهر ان الفرق بين الوجود وبين العلم بالوجود
لا يكون الا بخص لا اعتبار فقط لان العلوم بالذات في التصورين ليس الوجود بالذات
والفرق بين التصورين هو ان وجه الشيء كالكاتب لانه مثلاً في الصورة الالهية
جعل عنواناً لالان فيصير هو في عنوان الالان ووجه الوجود والعرض لالان
الانه في حفظ نفسه يكون المعلوم بالذات اولاً وهو الكاتب كنه في جعل عنوان الالان
وامر احاداً في علمه برقم ان يصير لالان معلوماً بالعرض ثانياً باعتبار ان وجهه وعنوانه
معلوم وانه المعلوم بالذات باعلم الحصول ليس الا ما حصل في الفعل والحاصل في كنه
الموضوع من الكاتب لالان في العلم ان يكون الكاتب هو المعلوم بالذات
يكون معلوماً بالعرض وفي الصورة الثانية العلم يكون المعلوم بالذات هو الوجود لكن الوجود
يذكر الصورة الثانية لم يحصل عنواناً لالان في الوجود لم يصير هو في عنوان الالان في الوجود
بما هو في كنه باعتبار نفسه يظهر ان المعلوم بالذات في التصورين ليس الالوجود
ظهر لالان في ذنب البصيص المتأخر من ان الفرق بين التصورين المذكورين
ليس الا اعتبار فقط كما هو مرشح على الفرق بينهما بالذات لان المعلوم بالذات في
الصورة الاولى هو العلم بالشيء بالوجود هو الشيء والوجود معلوم بالعرض في الصورة
الثانية هو العلم بالوجود الذي يكون المعلوم بالذات هو الوجود والفرق في المعلوم بالعرض والفرق
ان العلم بالذات في الصورة كونه الشيء معلوماً باعلم الحصول ليس الا ما حصل في الفعل
وفي التصورين المذكورين لا يكون الحاصل في الفرقين الالوجود الشيء وان كنه حقيقة
ثانياً على ان المعلوم بالذات في الصورة كونه الشيء معلوماً باعلم الحصول ليس الا ما حصل في الفعل
الحاصل في كنه ان يكون الموضوع في الموضوعات الالهية المستعملة في العلوم المذكورة كنه
الذي حصل عنه الا فراده وكله كنه في كنه سائر افراده لان الموضوع كنه

۴۰۰

جملہ اہل حق

[illegible]

الخارج والوجود الخارج متكافئان بالعدد والوحدات بأسرها باطل فافهم من هذا
الغرض على تقدير النسبة والاطلاق عند عدمه وبما يستلزم العلم المحصور في الخارج
بالفعل لم يتم توقف تلك السلسلة وما لو توقف فبموجب الخلق لا يسبق العلم المحصور في
ان العلم السابق على وجود الخلق الخارج لا يجوز ان يكون حضوره باقيا فافهم ان
ذلك العلم السابق حصوله وذلك الصواب لان العلم المحصور يرجع ماله الى كون
الشيء حاضرا عند العلم وتلك الصورة موجودة عند العلم بالوجود والظن هو الاصل
بناء على ان الاشياء تحصل بمسار الزمان كما هو في الحقيقة فيكون الدلائل
محفوفة بالوجود والخارج في الوجود الذي عند عدمه وانما السجل الخارج في العلم
عندما بناء على ان السجل الخارج بما هو محصور خارج عن السجل الذي هو محصور في
احدهما موجود بالوجود الاصل والاخر موجود بالوجود الاصل الاسرى ان يحصل
الخارج بما هو محصور السجل الخارج مع حصوله في الوجود لان السجل الحاصل الخارج في
الوجود لم يبق من شئ من الموجودات الخارجية في حصول السجل الحاصل الخارج
بما هو محصور السجل الخارج في الوجود والاضاف الى الوجود والوجود الذي في الوجود
ووجودان متساويان فلا يجوز اجتماعهما في موجود واحد فافهم ان في احد الوجودات
بناء على هذا الفصل شخص واحد خارج بما هو محصور في الوجود في الزمان فيكون
ذلك الشخص موجود في الوجودين متساويين في زمان واحد لان الموضوع في الوجود
خارج حاصل في الزمان ولا شك في ان الشخص الخارج بما هو محصور خارج لا يتك
الوجود الخارج في فلا يميز الوجود الخارج في لادام كونه شخصا خارجا في الزمان
شخص خارج بما هو محصور خارج حاصل في الزمان لم يتم ان يكون موجودا بالوجود
والوجود الذي في الخارج ان واحد كما يظهر في ان لا يلا بد ان يكون الشخص الخارج
الشخص الذي في الخارج والعكس ايضا فمما يجوز الدلائل في الشخص الذي في الخارج
الذي في هذا الدلائل ان يكون موجودا المحققين القائلين بان الاشياء تحصل في
في الزمان وبناء على ما مر سابقا من ان العلوم بالدلائل لا يكون الا ما حصل في الفعل

في الفعل يلزم ان يكون المعلوم بالدلائل هو الشخص الذي في ويكون الشخص الخارج
معلوم بالعرض في ارض كون شخص خارج بما هو محصور خارج مخلوق في الخارج فيكون
الدلائل يلزم ان لا يكون ذلك الحاصل علم سابق على مخلوق لان الخلق اذا كان ممكن
يلزم ان يكون علم سابق على مخلوق اما ان يكون حضوره قد دشت بطلانه وان كان يكون
وذلك الصواب لان المعلوم بالعلم المحصول في العلم الحاصل في الفعل انما
الشخص الذي في العلم فقط دون الشخص الخارج الذي في العلم لان الخلق ما هو شخص الخارج
هو شخص خارج لا ان الخارج في العلم في العلم الحاصل الخارج في العلم الحاصل
واذا انشأ العلم من العلم يلزم ان يكون ممكن خالفا لممكن آخر كما ان لا يخلو في
الجاهل وقد ثبت سابقا ان الخلق حقيقة لا هو موجود في الخارج يلزم ان يكون علم سابق
الجاهل مخلوق قد مر سابقا العلم والوجود الجليل يلزم ان لا يجوز ان يكون ممكن خالفا لممكن آخر
سواء كان الخلق والخلق في كلاهما مجردا او كلاهما ماديين او احداهما مجردا والاخر ماديا
يجوز ان يكون وجود ممكن مشترك لوجود ممكن آخر كوجود الدلائل وان لم يوجد الولد في كل
منها وحده في المسككت يمكن البطلان كون علم الراجب جنس في بلاشيا قبل وجودها
حصولها ويكون علم سابق على الدلائل الاشياء هو العلم المحصول لما مر من ذلك في
الاجل لا الاشياء من الموجود في الخارج قبل وجودها وانما العلم المحصول في العلم
لا يكون الا ممكن بالدلائل فلا بد ان يكون علم سابق على العلم في العلم
لا يجوز ان يكون حضوره في العلم المذكور ولا حصولها الا في العلم المذكور
وهو ما حصل الكلام الى الصور ان العلم في كل الصور في العلم كانت لادلائلها
يكون علم سابق على العلم في العلم المذكور وانما العلم في العلم الحاصل في العلم
العلم السابق على العلم في العلم المذكور في العلم المذكور في العلم المذكور
اسر مجتهد في العلم في العلم المذكور وانما العلم في العلم الحاصل في العلم
خلفه اما قد دشت بطلان هذا الجليل في المسككت يمكن البطلان في العلم المذكور
الدينية باطل الله الصفا في العلم المذكور ان الصفا في العلم المذكور في العلم المذكور

المعنى

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, written diagonally across the bottom of the page.

المجلد

1

حقيقة يحصل كما هو ظاهر من العلم بالاسكان كالمعقود والنفس تحقق فيها الكثرة في الدلائل
 لان كلا منهما مركب من اجزاء الفصل والكثرة من الذات ايضا لان وجود كل
 زائد على ذاته على ما ثبت لمراتبها من شدة وجودها وبسوطها يكون لكل من المعقود
 هبة وجودها في غير ما يفرق عن الكثرة مع الذات والكثرة بعد الذات ايضا لان
 المطلقة التي راعاها زائدة على ذاتها مستعدة لغيرها لان قابلية التماثل لا يكون
 يكون فاعلا كما كان في غيرهم ان يحقق في كلا منهما الكثرة بعد الذات التي لنفسه
 كل واحد منهما يحقق في الكثرات الثلاث وثبت العلم انه لا يثبت بين الواجب
 شدة وجوده في غير الكثرات الثلاث لان العلم بالاسكان يحكم البرهان العاقل في
 الصحة والبطالان واما ما ذكرنا من شدة وجوده في الكثرات الثلاث فيكون كبره على ما
 الشيخ في الشفا واذ كان كالمركب في تركيبها والواجب على ما لا يسطر فادرا
 وراودها بآثارها حقيقة يلزم منها المشاهدة من اسباب الواجب على شدة وجوده
 كل ممكن في الكثرات الثلاث وتبين ان يكون قوله ليس كذلك شقيا استلزامه
 جميع ما ذكرنا بسوطا وشدة وجوده لان لفظ شقيا فكرة وانه في سياق التفسير في العلم
 اي ليس شقيا في الاشياء مشاهدا له وهذا يستلزم ان لا يكون شقيا في الاشياء
 مشاهدا له لا باعتبار الذات ولا باعتبار صفة الصفات كما لا بد والوجه في ذلك
 ان الصفات الكثرية في الواجب على شدة وجوده وانه في غير ما يفرق عنه
 الصفات الكثرية المشاهدا له باعتبار الذات التي كما لا يخفى فظهر ان ليس شقيا في الاشياء
 لعدم باعتبار الذات ولا باعتبار صفة الصفات الكثرية لزم فان قيل او الزم
 ان شدة الكثرة في العلم والشرع جميعا كما هو مفصل يلزم ان يحكم عليهم بما يفرق عنهم
 قلت الكثرات في العلم والشرع باعتبار احكام الدنيا والآخرة جميعا واما ما ذكرنا
 باعتبار احكام الآخرة فقط الذين يكونون مطهرين كحكمها وحين يكونون من الاعيان
 والصلوة والصوم والزكاة والنجس يعرفون بعز وزيات الدين ولم يكونوا متكررين
 في منها يحكم عليهم بانهم مسلمون ويحكم عليهم بطهارة والاشارة لما كانوا مطهرين

الايان

مطهرين كحكم الهشدين ومن اجل التقدير والصوم والصلوة والزكاة والنجس ولم
 يتكررا فيهما من غير ضرورة الدين فيلزم ان يحكم عليهم بانهم مسلمون ويحكم عليهم بانهم
 واذ لا ينافي في كونهم كافرين باعتبار احكام الآخرة فقط لا يلزم من كونهم مسلمين كونهم
 اية لان الايمان اخضع للاسلام ولا يلزم من تحقق العلم بتحقيق خاص خصوصه
 وجوب الجزئية الايمان ولا يلزم للاسلام فقط وجوب الايمان لان الايمان شرط في العلم
 غير ما من العبادات فمقتضى الحق وان لم يكن شرط وجوبه لان الواجب لا يكون شرطاً
 لوجوب العبادات الزمنية على الكفاية رتبة لقوله ما سلككم في سقر قالوا لم يترك
 هو المصلين ولم يترك لفظهم المسكين واما الكافر باعتبار الدنيا العلم
 الذي لا يكون نظير الكثرة الشهادتين ولا يكون شرط في العلم والصلوة والصوم والنجس
 باعتبار احكام الدنيا العلم لانه يحكم به بان يكون مسلماً ولا يجوز طاعة غيره
 فقط الفرق بين الكافر باعتبار احكام الآخرة فقط وبين الكافر باعتبار احكام الدنيا
 جميعا واعلم ان قوله وقال لا تعلم العلم اقل لم يمتنع او لكون قوله
 اسلمنا صريح في الدلالة على ان الاسلام لا يستلزم الايمان وقران الاسلام تحقق في
 الاسلام فيكون الاسلام علم من الاعيان ولا يمتنع الروايات الواردة عن اهل البيت
 صلوات الله عليهم وتسميها عليهم جميعاً بل ان الاسلام لا يستلزم الايمان بل
 يحقق بغيره كما في الخلق لقوله انما كان لا شدة في الحق وقوله فاعلم ان العلم
 اية حيف وان لم يوافقوا في تحديد فان جميعهم مسلمون فقط ولا يكونون مؤمنين بالعلم
 الفرة والمحقة فظهر الفرق بين الاسلام والايمان واستدل الله على عدم الفرق بين
 والايمان وانما دعاهم بقوله فخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا
 فيها غير بيت من المسلمين ووجه الاستدلال ان قوله غير لا يستلزم الايمان
 المسلمين فخرجت من المسلمين والمراد من المسلمين هو جماعة المؤمنين من المؤمنين
 المنعول فيلزم الايمان وعدم الفرق بين المؤمنين وبين المسلمين المذكورين في الآية
 الكريمة واذ لم يكن بينهما فرق يلزم ان لا يكون بين الاسلام والايمان اية فرق

الذين يقولون بان وجودات الاشياء يحصل بحسن القضاء والقدر وكون العبد
لا حرفة في الفعل الاختيارية بلا حيلة قدرته وادائه في الفعل الاختيارية
اجبرية والقرينة على ان المراد من القدرية في الحديث الشريف الطائفة الجبرية
كلهم الامام عليه الصلوة والسلام كما يظهر في قوله تعالى وقوله وجبرها يكون قربة
على ان المراد من القدرية الطائفة الجبرية لان الجبر ليس قالوا ان الفاعل لا يكون الا
احد ما فاعل الجبر هو زيدان فاما ما فاعل الشر هو امرئس ومكون الجبر هو لا صفة
بالنسبة الى الفاعل الاختيارية واعلم انه قد يطلق القدرية ويراد منها ما هو الفاعل الجبر
كما قال صاحب الصحاح الجبرية خلاف القدرية والقدرية بهذا الموضع في عبارة الامام
الهام على من يفسر الرضا عنه قوله لا تعلق بقول القدرية على ما نقلناه عنه عليه
والسلام والمراد من القدرية كلهم الامام وهو المفسر له الفاعل بان العبد لا يكون
لا فاعل الاختيارية بقدرتهم واختيارهم بقدرتهم قدرة مؤثرة موجودة فاعلها
على فاعلهم بلزم ان يكون الله خلق بعض المكائن على بعض احوالها وادخلهم في
الخلق على ان هذا التقدير يكون فاعلهم باطلا والصواب انهم مشايير الجبرية
اركان اصل بقدره الخافي في كنهها ان الجبر ليس قالوا ابتداء الخافي في ذلك المفسر
قالوا ابتداء الخافي في ذلك المفسر من انهم يقولون بقدره الخافي في حقيقة واعتبار هذه
الاشياء بل يمكن ان يقال في حقهم محسوس هذه الاشياء لكن منها في حقهم امر ومهم ان
قالوا ابتداء الخافي في ذلك المفسر واحد من الخرافات والشراف ان الجبر في حقهم في حقهم
الافتدائي متعدد كغيره من خلاف الجبر ليس فان فاعل الجبر عند الامام ليس الا زيدان ولا
الشرع عند الامام من بعد النظر الذي يظهر ان خطأ المفسر في التفسير فاعلها
مقتضى ادراكه الاسلام ابتداء كنهه الكافر بسند عن موسى بن وهيب قال
سمعت ابا عبد الله يقول ان فيها اوحى الله الامور وادخل عليه في التورية
ان انا الله لا اله الا انا خلقت الخافي وخلقت الخير والشر على ما يشاء
فقطول من اجبرته على بديه وانا الله لا اله الا انا خلقت الشر والجره على ما يشاء

في كتابه ازيد في قول من اجبرته على بديه وهذا الحديث الشريف قد دل على ان
مؤثر في الوجود والاشياء لا فاعل في سواه وعلى ان ليس في عالم الوجود فاعل سوى الله
قد اطلق على غيره بل في ذلك فاعل في مكان محاذ او يكون الفاعل هو الله تعالى
لا فاعل غير الخافي لان ما كان العبد ماسرا الله الاختيارية في حقهم فاعلها الله
ان فاعل في الفعل الاختيارية ما على عدم غير الوجود من الفاعل هو الله تعالى
الفاعل في الخافي لان هذا التفسير ان العقل لا الوجود والافعال لا تشارك بين احد
اصحاب التحقيق في انه اذ اوقع الفاعل من العقل والفعل بحسب ما في العقل في حق
بواقى العقل في قوله تعالى يدبرهم ان الله سبحانه بصير فان البصيرة اليه
الاجرة المحصورة في قوله تعالى يدبرهم ان الله سبحانه بصير فان البصيرة اليه
الامر في قوله تعالى يدبرهم ان الله سبحانه بصير فان البصيرة اليه
ليس كغيره من الاشياء بل لا بد من ان يكون فاعلها الله تعالى
منافيا للبرهان العقلية بحسب تعبيره في قوله تعالى يدبرهم ان الله سبحانه بصير فان البصيرة اليه
استدلوا في قوله تعالى يدبرهم ان الله سبحانه بصير فان البصيرة اليه ان العبد فاعل في حقهم
لا فاعل الاختيارية ووجه الامور انهم قد ثبت بالبرهان العقلية ان الامر
الوجود والاشياء لا فاعل في سواه وكذا ثبت بالبرهان العقلية ان الله تعالى
ان لا مؤثر في الوجود والاشياء لا فاعل في سواه يكون ما ذهب اليه المفسر من ان الخافي
الحقيقة فاعلها البرهان العقلية والتقية وقد ثبت ان فاعلها هو الله تعالى
بحسب ما ذهب اليه بصير فاعلها البرهان العقلية فكيف لو كان فاعلها البرهان
ايضا فانه بحسب ما ذهب اليه بطريق الاوهام على ما ذكرنا في بطلان الاستدلال في حقهم
بناك الله حسن الخافي في انشاء الله الخافي في الحقيقة لان الله تعالى في حقهم
كثير من البراهين العقلية وكثير من البراهين العقلية واذ كان الامر كذلك فلا بد ان
يؤدوا الله سبحانه بركاته حسن الخافي في بحسب بصير فاعلها البرهان العقلية
كان يقال في حقهم ان يكون المراد من الخافين هو القدرين لا فاعلهم الاختيارية

الخافي

لزم ان يكون العبد مضطرا في هذا لان السبب القوي للعمل هو الارادة وكل فعل
سببه القوي غير ذلك الفاعل لزم ان يكون ذلك الفاعل مضطرا في هذا لا اختيارا
على الاضطرار لزم الاشكال في التوارف والعقاب سواء كان وجوده في الفعل اختيارا
الابق او بالاولوية الخارجية والرجحان الخارجي وهذا لا يستلزم ان يكون العبد
مضطرا لكون العبد مضطرا لارادته موصوفا ذكره العوم على ابطال كون ارادة استمراء رغبة
وغيره فيكون مخلوقا له كما ذهب اليه الاشاعرة فانهم يقولون يكون الصفات الكائنة
زائدة على ذاتهم ومخلوقة لهم فان قيل لم لا يجوز ان يكون المستند في الارادة مستندا
الامور الاعتبارية والمستند الامور الاعتبارية لا يكون باطلا لا منقطع بدون الاعتراف
ونائب مع الاعتراف قلت لا تتعارض ارادة العبد المتعارفة للعبد الاعتباري
كفقد الاعتباري وكل امر في وجوده في ذاته لم يكن قبل وجوده في ذاته بعد لا بد له من
موجودة له فلا يخفى ان يكون موجوده عالما بخياره او لا فان لم يكن عالما بخياره كان
لغيره والى هذا لا خلاف فلا يلزم سبق الارادة على فعله على ان يكون عالما بخياره وان
عالما بخياره فلا يلزم سبق الارادة على فعله على ان يكون عالما بخياره وهذا السبق لا يكون
بمحض اعتبار العبد لانه لا بد منه سواء اعتبره العبد او لا فلا دخل للاختيار وعدم الاعتراف
وعدم الاعتراف في ثبوت هذا السبق فلا يخفى ان هذا السبق يكون محض
المعتبر في نفسه لعدم الاعتراف كما يظهر من تأمل ما ذكرنا من هذا منصفنا ولو لم يكن
ما قاله الفارابي في القوس فقتل السبب اذا لم يكن سببا
سبب فليس سببا منه لانه سببا في ترتيبه على نفسه فيكون له الكون طبيعيا
او اختيارا ذاتا الامم سببا في ترتيبه على نفسه فيكون له الكون طبيعيا
في الاصل غير مستندا الى الاسباب الخارجية ومستندا الى الاسباب الطبيعية
والترتيب مستندا الى العادة والتقدير مستندا الى العضاة والعضاة متوحد في
الامر وكل شيء بعد ذلك فقتل فان ظن ان ارادته يفعل ما يريد
ما يشاء المستند في اختياره على موصوفا في ذاته لم يكن او غير ذلك فان

فقط ما اراد

فان كان غير ذلك لزم ان يصح ذلك الاختيار ولا يملك عنه ولزم القول بان
مقتضى اختياره وان كان صادقا وكل ذلك في ذاته فيكون اختياره مستندا
احد فان كان يكون الجادة للاختيار لا اختيارا وهذا السبب لا يكون اختيارا
الاختيار لا الاختيار فيكون محمولا على ذلك الاختيار غير مستندا الى الاسباب الخارجية
الترتيب باختياره فيظهر له الاختيار الا انه الذي اوجب ترتيبا لكل على ما هو عليه
انتهى للاختيار في ذاته عدا الكلام من الراس فوجب الانتهاء الى اختياره في ذاته
كأن من غير مستند من غير مستند عن الارادة الا ان من اراد ان يتصرف في ذلك لوليه
ذكرنا في هذا الموضع في الحقيقة تعليل النفس مضطرا في ضرورة فخره
مركباتها فيكون ايضا كالمركبة الطبيعية فانها يكون يجب ان يكون ودونها فيكون لها
ان الفرق بينهما وبين الطبيعة انها ليست باختيارها والطبيعة لا تتصرف باختيارها والاصل
الاختيارية في الحقيقة لا يصح الا في الاول لم وحده وحركة الاعمال كونه الاختيارية لا يتصرف
فان الامكانات الطبيعية يكون على سبيل الزوم وبما لم يشأ ليس يلزم مقتضى اختياره
والحركة في تلك الحركة لا تقطع تلك المقطع بينهما فيكون مستند في مقتضى اختياره
فقد عرفت ان الاختيار يكون له اسباب الاختيار لا بد ان يكون اضطرارا واختيارا
وفعله ليس على تعليل الله خلقه في العلم مختارا فانه ان لم يفعل ان كان
مختارا كان ذلك غير رضاه وليس المختار اذا اختار الصلوة ففعله في زمان
مختارا ايضا في نفسه واذ لم يفعل مقابلة لم يكن مختارا بل الاختيار يكون بحسب القدرة
وذا في دعا الى الصلوة فاختاره تعليل مقتضى واجب الوجود ذاته انه
المواجبة وان كان وجوده بالذات وان كل صفة من صفاته بالفعل في نفسه فيكون
اسكانه ولا يستعدا فاذا فعلت انه مختار وانه قادر على اختياره انه بالفعل كذلك لم
يزل ولا يزال ولا يتغير ما يتغيره الحسن منها فان المختار في الزمان هو ما يكون في
وانه مختار في الزمان فيكون مختارا في الفعل ما اراد به في قوله الى ذلك من ان اختياره
فيكون المختار مختارا في كل مضطرا والاولى مختاره لم يرد على داع الى ذلك في

۵
عقود

اولاً کم کسی عهده کان الفاعل فیما مضی محمد او کون عهده ان دنگ الی عبار اول
 بحکم الوهم وکبح الصلح واداکان الی عبار کان عهده وان کان فی صیغ
 صادر اخذت علی غلب الکره فالاولی مع ما کان یلو ان کان صدور الاشیا عن صدور
 لوصد غیره وکان غلبه وکفی فی محله فی الفاعل وکان صدور
 الاسماء علی العالم خارج عهده وکان فی محله یو اتم واما لا یصح مع الاسماء
 انفسه لانها لو لم یلوه لکانت صلاتاً فی محله وکون محله وکان صدور
 لیس له بالان صدور الاسماء علی انه محکم وکون محله لاسماء وکون
 فلا کون بنک سائر و الاراده تعلیق بحکم ان کون فی الوجود
 بالذات و فی الاشیاء بالذات و فی الاراده بالذات و فی العرفیه
 بالذات صریح ان کون هذه الاسماء بالذات فی شیء و مع انه بحکم ان
 واجب الوجود موجود بالذات و محتمل بالذات و قادر بالذات و مزین بالذات
 خص به هذه بالذات فی غیره المسمک کلام التعلیقات و ویر السید و کما فی
 یونانیه و انما ذکره الحق الطاهر و کون له العدم فی بعض سائر علی
 بهذه العبارة فصل
 حاصل مباحثات درین مطلوب و حل بعض شبهات فکروا بن سبب
 که مردم را توهم است اصلی که در او افزیده اند و بعضی ازان با ارادت و خیر
 او بسوی بعضی افعال اوست و بعضی مبادی و قوهای دیگر همانان او میشود و
 با دراک که بسبب انبساط و غضب میشود و کون قوهای و قو قوت است از ان
 قوهای اصلی و حادث او را قدرت و اراده او میشود و با وجود هر دو صدور افعال
 ارادی او را واجب باشد و با عدم هر دو یک نیست و قدرت و ارادت او را واجب است
 او را نه چنانکه با عدم بعضی مبادی و قوهای که التیاف افعال است و قدرت و
 مستند دیگر اسباب و مجرای کثرت و اختلاف در سبب احتیاج بسبب اول
 واحد حقیر و واجب الوجود لذا قدرت و سبب الایجاب است پس گویم هر دو

مردم بخندند ز آنست که قادر بر آنکه بعضی افعال او بحسب ارادت او و جود او
 شود و ظاهر باشد که فایده تکلیف امر و ادبی و جود و ذم و ثواب و عقاب بر آنست
 که او را شود و نکند شود و بطلد کمال که آن توفیق مبداء ارادت او باشد و آن
 ارادت است او بر طلب و جود و سر کردن در آن شود و دانسته اند که جود او
 قوی و افعال ارادی و غیر ارادی او در سلسله معلومات واجب الوجود هم آمده
 مرتب و منظم است و حسب قوای او افعال او را بقدر اتمی و شیت است
 بر آنکه که قضا و قدر اقتضا کرده است پس اگر کسی سبب صدور فعل ارادی
 از قدرت و ارادت او که پس از جود است او را مجبور خوانند و سبب آنست که
 او را سبب آنکه این افعال در سلسله معلومات مستند به فعل او و توفیق
 خدای تعالی است بعد از وضع و توفیق در مرتبه صفاتی نیست اما اگر کسی بگوید
 تا به قدرت و ارادت است یا نیست و فعل خدای تعالی است و واسطه سبب
 و تکلیف امر و ادبی و جود و جود و جود و جود و جود و جود و جود و جود
 مخالف حق است با وجود و جود و جود و جود و جود و جود و جود و جود
 مردم دانست که مردم چه خواهند کرد و خلاف آن توانند کرد و این چه باشد در جود
 بخاطر جود که افعال مردم را پیش از خلق ایشان دانست با قیافه افعال
 را پیش از آنکه ایشان تمام دانست پس او را هم جبر لازم آید و هر چه جواب است
 افعال او جواب است در افعال مردم و این چه تحقیق است در این موضع آنست که
 او را هر چند توفیق فعلی معین باشد اما چون موجب فعلی باشد که سبب قیام
 فعل قدرت و ارادت است و این شخص باشد و این شخص باشد که باقی است
 فصل ششم گفته آمد و این که چند فایده کند اگر خدای تعالی بخواهد که
 باشد اگر چه توفیق لا محاله با و رسد اگر قدر نکرده باشد و اینها جبرند که
 فرموده جواب این هم از آنکه قدرت معلوم شود و این خدای تعالی قدر کرده باشد
 جود حاصل شود و آنکه هر چند که حاصل شود و جود کردن او دلیل توفیق

قدرت کردن خدای تعالی باشد چنانکه عدم آلت تامل در خلقت دلیل باشد که
 صاحبش را قدر قدرت نکرده اند چه عدم سبب چنانکه سبب عدم سبب
 و این عدم سبب موجب آنست که سبب نماند آنکه کسی را که جود کند واجب باشد
 هر چه که بخواهد جود کند و باقی باشد و در جود سبب موجب باشد که
 شرط دیگر باید که حسن توفیق که عبارت از استیجاب آن شرط باشد حاصل شود و
 توفیق که عبارت از توفیق بعضی شراطات حاصل شود و جود سبب توفیق نیست
 اقتضا دارد و سبب کند این است آنچه توفیق مبادر از این سلسله معلومات
 و توفیق که باید که کسی که در خصوص اینها بر زبان و دولت خود را بگذرد
 که این سخن موافق است راست این است و از ظاهر ظاهر آنست که در جود است
 که از حضرت توفیق علیه السلام و آنکه پس از آنکه توفیق را فرموده اند
 است توفیق فعلی را فرموده اند و فرموده است و این گفته است و حق
 القای صواب کاین قبل از توفیق فعلی است اعلم و آنکه سبب توفیق
 و این در شرح قدر فرموده است که هر چه است و می باشد از قدرت جبر است
 در مواضع آن نیست است باقی رسیده که حسن جود چنین کرده اند فرموده است
 و این از این قدر و این قدرت تمام معلوم و حق فرموده است که جبر و توفیق
 این امر این و این در توفیق مقدس آمده است که هر چه است و است توفیق تمام
 و این هم معلوم و تحقیق عبارت از جود است و این باب بسیار است و این موضع
 جای از آنست که اساس این محقق را بر این معلوم و این توفیق را می آید که
 نتیج منقول و اقاعات خطای و لا اله الا الله که این توفیق قدر داده اند
 فهم کنند چون باقی را بر آن رسد از آن خود باقی است و الله الموفق
 اعلم الله متعالی و اعلم ان بعض عبارات قدس سره مشعر باین فعل الا
 فیما فی العبد صادر منه بقدرته و ارادته و بعضی از آنها مشعر باین قدره العبد
 ارادته مخلوق من الله فی العبد و لا یکن فی شئ منها مخلوقا و الله العبد الا

این عبارت از سبب اراده و توفیق
 است که سبب توفیق است

سبب توفیق و جود و توفیق
 توفیق و اراده و توفیق

للعبد بما تلك القدرة والارادة التي تعلتها الله فيه وجعلها سببا في توفيق
 لوجود ذلك الفعل الاختياري له لتسبب الاستباب وعلمه اعطى له وجود ذلك
 الفعل الاختياري عن الله كمن مطلق بحيث يكون لقدرة العبد الاختياري
 في وجود ذلك الفعل الاختياري له ما كان كل واحد منهما سببا لوجود ذلك الفعل الاختياري
 فيكون كل منهما موقوف على ذلك الفعل الاختياري كما ان كل واحد من الوجودين موقوف
 عليه لوجوده وله مع ان موجد الوجود هو الله تعالى لا غير بعد الله تعالى الذي هو غايته
 قد سببه فظهر منها ان ارادة العبد قدرة سببا في توفيق لوجود ذلك الفعل الاختياري
 والوجود هو الله كما هو الموافق للبراهين الحقيقية واليقينية الذين يفتق بها ولقد
 صحح ذلك الحق قد سببه وهو المذهب الحق منه في فائدة الحصول فذكر قول
 غير المراد في حيث جاز تكليفه لا يطابق وحقه بوقوعه وعدمه في كل حال
 مستغنى كما عبادته عن عاصده فقال ذلك الحق قدرة بوقوعه في كل حال
 فيه ان ذلك لو كان في وجود الفعل والوجود غيره من الوجود هو موجد
 كان سببا او في انه هو المالك على امرين احدهما ان لا يؤثر في الوجود والا
 وثانيهما ان مذهب الحنفية ان الامر به نعم الله انه لا يؤثر في الوجود والا
 خالفه لانه قال والحق عندنا لم يغير عندنا من حيث زيادة تحصيل الله تعالى
 تتم فانظر ايضا قول الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام في الصلاة
 وهو لا يجوز ولا يتوضأ ولكن بين امرين صح في ان الله لم يغير من خلق مخلوق
 مخلوق آخر ولم يغير من امره معلول الى معلول اخر فلو كان العبد خالقا لفعله
 وهو جدير به من ان يغير من الله خلق مخلوق اخر او يغير من امره معلول
 معلول اخر والحال ان الامام قد تغير من غير المتوضأ المذكور وقد كان ان العبد لو كان
 موجدا وخالقا لفعله ثم ان يكون عالما بمخلوقه قبل خلقه وخالقا وخالقا فاعلم
 وبانه على كل حال فيجب ان يعلمه بمخلوقه او لا يصح من الخلق والواجب ان يعلمه
 التام في الحصول او حصوله في كلاهما على كل حال بطلان ما سبق من مراده

[illegible]

جاءه تعالى في جميع اجزائه لا جاءه حقيقة بعض اجزائه دون بعض الا يلزم ان لا يكون
موجدا حقيقة المركب ليكون موجودا حقيقة بعض اجزائه المركب دون بعض و قد افاد
على ذلك ان كلامه في حقيقة المركب با حقيقته المركب و جاء على حقيقة النظام
بأنه ان يكون با حقيقته و غير حقيقة وكل ممكن موجود في عالم الوجود يكون حقيقة حقيقة
النظام الحلي حقيقة حقيقة في حقيقة يكون حقيقة كل ممكن موجود حقيقة حقيقة حقيقة النظام
وجاء الحقيقة والحق حقيقة حقيقة الحقائق لا يتصور بدون الحقائق و جاء حقيقة حقيقة
بما حقيقة حقيقة النظام الحلي لا يتصور بدون الحقائق و جاء حقيقة حقيقة
فيكون ان يكون جاء حقيقة النظام الحلي على حقيقته الحقائق العينية حقيقة حقيقة و اذا
كان جاء النظام الحلي حقيقة حقيقة بزم ان يكون ذلك الحلي على حقيقته على النظام
ارسل لكل موجود من الموجودات الممكنة بالذات و تلك العلم على الاطلاق لا يكون
الا الواجب بالذات فلا يكون الحلي والحق في كل موجود من الموجودات الممكنة
الا الواجب بالذات و بنا على هذا لا يجوز ان يكون بعض الممكنات بالذات بالذات
لبعض اخر منها والاي لم ان يكون موجودا و احد من الممكنات بالذات بالذات و
موجودا ان احدهما العلم على الاطلاق الترتيب على حقيقة حقيقة كل ممكن و ان العلم
الوجودي الحكم البراهين العقلية والتقليدية و انهما الممكن الذي فرض انه موجود حقيقة
اخر و ذلك باطل على ما ذكرنا سابقا و قد افاد هذا لا يجوز ان يكون بعض موجودات
الموجودات متسببا و شرطا لوجودها كما لو الدين لولدها و على هذا يجوز ان يكون
قدرة العبد و ارادته متسببا و شرطا لوجوده و قد افاد هذا لا يجوز ان يكون ارادته متسببا و شرطا
فقد افاد هذا لا يجوز ان يكون ارادته متسببا و شرطا لوجوده و قد افاد هذا لا يجوز ان يكون ارادته متسببا و شرطا
يمكن وجوده بدون ذلك المتسبب لان الموجود والموجود في وجوده و قد افاد هذا
هو انه تعالى لم يسلط على انفسه العزيم ان يشاء لا اختيار العبد فقد افاد هذا
كما ان موجودا لولده و الله تعالى لم يسلط على انفسه العزيم ان يشاء لا اختيار العبد فقد افاد هذا
مشروعا لا جبر ولا تفويض بل العزيم ان يشاء لا اختيار العبد فقد افاد هذا

الامام عليه الصلوة والسلام بقوله الشريف لا جبر ولا تفويض لكن امر بين امرين
نقد في قول الحق الطوس في سر القدر على ان قد افاد هذا لا اختيار العبد
للعبد هو ان قدرة العبد و اختياره متسبب قريب لوجوده لا اختياره كما لو الدين
الى ولدها على ما صرح بقوله و انما حقيقة تحت امرين و قد افاد هذا لا اختيار العبد
بغير جبر و تفويض بل ان شاء الله تعالى و قد افاد هذا لا اختيار العبد
و ارادته بغير جبر و تفويض بل ان شاء الله تعالى و قد افاد هذا لا اختيار العبد
ان الوجوب والموجود ليعمل العبد لا اختياره و قد افاد هذا لا اختيار العبد
على الحقيقة و اطلق الى ان يكون الحلي بالوجود متسببا و شرطا لوجوده و قد افاد هذا
في القول لا اختيار العبد هو ان كان متسببا و شرطا لوجوده و قد افاد هذا
عنه في قوله لا يجوز ان يكون الحلي بالوجود متسببا و شرطا لوجوده و قد افاد هذا
الينا على وجه و افاد هذا لا اختيار العبد و قد افاد هذا لا اختيار العبد
فيه و لا يلزم الشك في ان الشك في كلامه و لا يلزم الشك في كلامه و قد افاد هذا
و التوفيق بين كلامه في فصل حقيقة التعلق بغيره و التوفيق بين كلامه
الشك في كلامه كما في الاشارة الى الشك في كلامه و قد افاد هذا لا اختيار العبد
صلوات الله عليه و سلم و قد افاد هذا لا اختيار العبد و قد افاد هذا لا اختيار العبد
ما قاله في سر في قوله على الوجه الذي يغير موافقا لما هو الصحيح الذي صرح به في قوله
عنه هو ان الضرورة والعقيدة كما ان افادته لا اختياره مستندة اليها باختيار
افادته لا اختياره مستندة على قدرته و ارادته و ان قدرته و اختياره باختياره
لا اختياره لا اختياره و ان الله تعالى و ان كان موجودا لا اختياره لا اختياره
بعد حقيقة قدرته و اختياره لا اختياره باختياره لا اختياره باختياره
حقيقة لان الجبر لا يلزم على اختياره ان لا يكون قدرته و اختياره باختياره
الاختيارية و يكون الحلي و الله تعالى و قد افاد هذا لا اختيار العبد
ليس ليس و الله تعالى و قد افاد هذا لا اختيار العبد و قد افاد هذا لا اختيار العبد

فان مؤثره غير مؤثره وقد عرفت بان ان القدرة المؤثرة والمؤثرة
اللازمة الواجبة على شئ وتقدره غير الواجبة على شئ لا يكون مؤثره فيكون
شرطا سببا كما مر ان ان قبل ان لا يتغير بالقدرة انما اذا كانت اصبحت اولى بالقدرة
واختارنا تلك الحركة واقهر بقدرتها واختارنا بالقدرة فيكون قدرتها مؤثرة
في وجود تلك الحركة الاختيارية لا غير بقدرتها واختارنا بالقدرة فيكون باقية في
فرض ان الاختيارية اريد بها وانما الاختيارية غير متوقفة على شئ من ان يراى
القدرة بدورها في الوجود او بدورها العقل فان كان الاول فهو مسلم ويكون العقل
الوجودي لا يجب به وجوده والبرهان العقل على خلافه وان كان الثاني فهو غير
مسلم كيف نراه العقل تابع للبرهان وقد ثبت بان العقل على الشئ العباد
انه لا يؤثر في الوجود والا فلا خلاف في سواه فيلزم ان لا يكون قدرة المؤثرة
وموجدة بل يكون شرطا او سببا وايضا كما يكون شرطه في العقل كما حكى
مستقون على ان لا يؤثر في الوجود والا فلا خلاف في سواه ومن ذلك ان
دعوى البداية تكون قدرة المؤثرة لا فعله الاختيارية فالأصل
الذي يمكن دعوى بداية قدرة العبد هو ان قدرة العبد ما يتوقف عليه
الاختيارية ولا يمكن وجودها بدورها والتوقف لا يستلزم الابطال لان الشرط
والسبب يصدق على كل واحد منهما انه مما يتوقف عليه لانه لا يكون
له فان قيل يلزم على السور في قدرة العبد ان لا يكون قدرة العبد مؤثرة
عندهم لانه لا يؤثر في الوجود والا فلا خلاف عندهم ولا يكون شرطا حقيقيا ولا
حقيقيا ايضا عندهم لان الاصل الاختيارية العبد يكون باجتماعه
عندهم بل احدى قدرة العبد واختياره فيها لانه ليس شئ من الاشياء يمكن
بالاثر الموجود في الخارج والذات من متوقفا توفيقا حقيقيا على شئ اخر
عند الاثر على بل المتوقف يتوقف على السبب والشرط عندهم يكون
مستحصرا على السور ولا يوجد عندهم شئ مستحق للاسبب فيجب ان يكون قدرة

فلا يكون قدرة العبد سببا حقيقيا ولا شرطا حقيقيا لا فعله الاثر فيجب
ان يقال بناء على ما ذهب اليه ان قدرة العبد لا يكون مؤثرة حقيقة ولا يكون
شرطا حقيقيا ولا سببا حقيقيا فيلزم ان يكون وجوده كالا وجوده في شئ
القدرة راس واذا لم يكن القدرة راس يلزم ان يكون ان يكون
منه الطائفة المجرية التي كانت في قدرة العبد راس فليس الامر كذلك لان
القدرة عند الاشياء لا يكون متحصرة على القدرة المؤثرة والقدرة العبد
شرطا حقيقيا او سببا حقيقيا بل القدرة في ذاتها ان يكون سببا عاديا
او شرطا واما ما يلزم على قدرته من جميع احوال القدرة لا في بعضها دون
فلاشك ان القدرة متوقفة على القدرة في الجملة فلا يلزم ان يكون قدرة العبد
موجودة فيه ومثله لا فعله الاختيارية ولا فعله الاثرية مستوفقة
تلك القدرة في ذاتها لا لا توقف حقيقيا فلا يكون القدرة مؤثرة
رأس حتم يلزم عليهم الجبر بل القدرة المنفية عندهم من القدرة المؤثرة
القدرة التي يكون سببا حقيقيا او شرطا حقيقيا وبالجملة فرق بين من لا
القدرة لا يكون قدرة العبد سببا عاديا لها كحركة المرءش وبين الاصل التي يكون
قدرة العبد معارضة لها كالكتابة والخطاطة وغيرهما من الافعال التي يكون
قدرة العبد سببا عاديا لها في وجود اصل القدرة بالمعراج امر ثابت عند الاشياء
وبناء على ما ذكرنا لا يتوجب لشئ من الممار على الاشياء في ذلك الشئ مما قال في
المعبر له من ان اذا لم يكن قدرة العبد مؤثرة ولا سببا حقيقيا ولا شرطا
حقيقيا يلزم ان لا يكون فرق بين حركة المرءش وبين حركة الخي وجوب
عدم التوجه هو ان قدرة العبد موجودة في حال فعله الاختيارية
عادر لها بخلاف حركة المرءش فان قدرة العبد ليست سببا لها راس
لا سببا حقيقيا ولا سببا عاديا فظهر الفرق وانفع الشئ وكذلك لا
يتوجه ايضا الشئ الذي ارادوه بوجوب الخلاف المحرر على الغير المسمى

فرض ان الشريعة التي اجتهد فيها غاية ما في الباب ان يكون ذلك الحق معقولا
 ان الاجتهاد والعقيدة امران متمايزان لا يمتزجان فيكون واحد ولو اختلفت في بعض
 على صاحب النظر والفكر سواء كان من العلوم العقلية او العينية يتحقق في الحق بغير اوج
 الخلاف فيما بين الحق والنظر والفكر لهذا الوجه الذي هو خلاف الحق في صفة النظر والفكر
 بين العلم الذي كان امره اهل النظر فلاجل كون علومه خاصة بالنظر والفكر وفي خلاف
 بينهم كغير من العلوم المدونة الخاصة بالنظر والفكر اما علوم الاشياء وعلوم الله او
 سلام الله عليهم لما كانت لا تدور في صفة النظر والفكر فلا يتصور الخلاف بينهم في
 من علومهم المدونة واما اختلاف غيرهم فليس لاجل خلافهم فيها بل بسبب الاول والآخر
 خصوصيات الازمنة المختلفة وكخصوصيات الاشخاص المختلفة من افراد الازمنة
 كخصوصيات الازمنة المختلفة الخاصة بالابدان المختلفة او بالامزجة المختلفة والحق
 بالحق المذكور صاحب العلم الذي بعد رسول الله صلى الله عليه واله لم يكن فيما بينه وبين
 سيد الله عليه وآله الطاهر بن الاعلى بن ابي طالب ايسر الميزر وسيد الواسين عليه الصلوة والسلام
 باخلاف في الخاصة العامة ايضا اما الخاصة فذلك لما بين عندهم والاصح من الشريعة الزا
 على ذلك عندهم اكثر من ان يحصر واما العامة فتشمل كثير منهم بل على شئ من العلم الذي
 لا يميز الميزر عليه السلام وشئ من العلم النقيض للجميع قال الله تعالى وقال رسول الله
 عليه وآله له عليا السلام من ظهر القلب بلا اجتهاد الى طاعة الله كان له عند الله منزلة رتبة
 والكر كما نبئت ان العلم بالاستنباط من الاحكام الشرعية من كسب العلم بطريق الفكر
 والنظر ومن ذلك طريق العلم في معرفة الحق في الامور الدينية من غير ان يماس عن طريق العلم
 قال كان عليا يقول في قول سورة قافرا من تنزل الكتاب ابدا يعرفها الله تعالى
 قال واداره زاد في الحديث وكان جاءه كانه في الارض او يكون في الارض في كل مكان
 كانت له يكون وروي المسلم المذكور ايضا في الخبر الاول عن عليا السلام
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله قد علم من آية الله او اعلم حيث نزلت
 بحيث يصح جيل او سهل ارض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاما من آية الله او اعلم حيث نزلت
 في كل زمان ومكان

ان الله اعلم
 من ذلك
 من ذلك
 من ذلك

ومن يقبل وروي المسلم المذكور في الخبر الثاني من كسب حيث قال الله تعالى وروي
 السعير في تفسيره عن ابن عباس ان الله انزل في حق من يقول كان عليا يعرف الحق
 بها بين القائلين ومنه كسب طريق الحق في العلم والاعانة ان عليا كان يقول في
 عن طريق السموات فاني اعرف بها طريق الارض وكان يقول عليه السلام في
 السموات اجبركم بطريق الارض وكان يقول عليه السلام من سوفي بها دون العلم
 وكان يقول عليه السلام ان بين جنبي علموا حجة لو اصبحت ساعة وكان يقول في
 قبل ان تفقدوني فاعلم اني اكون معكم في كل يوم منكم هذا السخط العلم في العلم
 في امانتي رسول الله زقا من غيري انا في سكوني فان عدي علم الاولين
 والآخرين فوانتدوا لي رب ذلك حيث علمها لا كسب العلم في التوراة يورثهم
 ولعل النجلى في الجاهل وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم
 والنجلى في الجاهل وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم
 في سكوني كوكب كوكب في السواحة لم جلت عليها نقبتي بين العلم في التوراة
 وبين اهل الانجيل في الجاهل وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم
 كوكب في الجاهل وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم
 مجد الدين في الجاهل وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم
 فوالذي خلق الجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة
 كوكب في الجاهل وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم وابل ان يورثهم
 ومقر بها وما عليها لا يخرجكم بها من نزلت وفيه نزلت والله ما من فيه فضل
 او مندر الا ان اعرف فاني يا وسبقها وناعتها الى يوم القيمة وكان يقول في
 ما نزلت آية الله وقد علمت من نزلت واين نزلت على من نزلت ان الله
 وسبقه قبل عقول الاولين يا نطقا سولا ومن ذلك ما في طريق الحق في العلم
 كان يقول عليه السلام والله ما من آية نزلت في الارض الا سلا ولا جلا ولا سلا
 ارض ولا ليل ولا نهار الا واما اعلم من نزلت وفيه نزلت وكان

من العلم في التوراة يورثهم

من العلم في التوراة يورثهم

من العلم في التوراة يورثهم

من جهة رسول الله وآله وصحبه العلم اللدني فيما بين صهيته رسول الله
العلم لم يكن الا على بن ابي طالب اتفاقا فيلزم ان يكون موثقا عند جميع الامم
الشرعية ويصح بصحة العلم وفرشاة الدنيا والاخرة والميراث والمنا والحق
من جهة رسول الله وآله ان قيل الا فضل كما جاء بهما الا فضل في العلم والفضل
في العلم كسب العلم الا فضل والافضل في النوايا فلم لا يجوز ان يكون بعض النوايا
الفضل بعد اكثر نوايا مما هي عليه قلت اكثر نوايا صاحب الشخص من النوايا
من وجهين احدهما من جهة كون اكثر النوايا عند الله من النوايا والافضل
هذا علم غيب لا يحصل الا باعلام الله تعالى واجبه ومنه وهذا العلم لا
لم يحصل من جهة واحدة من جهة واحدة وثانيها من جهة كسب العلم به
نوايا وهذا العلم لا يحصل من جهة واحدة من جهة واحدة الا بعد العلم
اعمالا حسنة وعبادات الشريعة الاخرى غيره ولا خلاف بين العلماء
في ان كثرة الطاعات والعبادات الشرعية والاعمال الحسنة المبركات
من ابي طالب لم يكن لغيره من جهة العلم فيلزم ان يكون موثقا عند
الكل نوايا بحسب الظاهر ايضا من جهة العلم به وروي عن النبي وآله قال
مقام 11
فترجع على ما نصرت على يوم الحندق خيرة من عبادة
المتقين الى يوم القيمة وبالحكمة كثرة النوايا المعروفة بالعلم
بمكة كثرة الطاعات والعبادات وكثرة الرغبات والنجاهات في
تحصيل الكمالات العلمية والعملية ولا خلاف بين العامة والخاصة
ان علي بن ابي طالب كان فائضا على جميع صهيته رسول الله وآله
العلمية والعملية وراجي عليهم رجاءنا كما علمنا ظاهر ابيتنا ونعمنا في
الحليل رضي الله عنهم من حين ما شل عنه من حال علي بن ابي طالب
فمجلس بعض الخلفاء البغداديين ما قال في شخص ابي علي عداوة
بيننا وحسد واجبا ودهوفا وكبر او مع ذلك خرج من الدين والعلم

العلم كان العلم في العلم
في العلم في العلم في العلم

ما علمنا الخافقين ونقول ايضا بعض النوايا المترتبة على وجود الخلق بعد
الله صلى الله عليه وآله وان يكون حافظا للشرعية ورافعا للزعمية
واقرا بالواجبات والمستجابات وهو باو اسباب العلم بالحق والشرع
من كان عالما بجميع احكام الشرع وجميع ما انزل الله على رسوله واولاده
بحسب الحاجة الى العبادات كنسب وسنة واستدلال بها فيها بالعلم والنظر
طريقه فيستبين الناظر من ذلك ان الله تعالى لم يستطع احكامها بالعلم والنظر
العلم والنظر في غيرها وكيفية العلم على ذكرنا بقا فلا بد ان يكون خليفة رسول
الله علم لدني النبي وصاحب العلم اللدني فيما بين صهيته رسول الله لم يكن
علي بن ابي طالب وقد مر بيان صاحب العلم اللدني لا يكون الا من بعده فيلزم
ان يكون خليفة رسول الله رسول الله معصوما ولا خلاف في ان يكون خليفة
رسول الله معصوما سوى علي بن ابي طالب بما فيهم ان يكون احدهما صهيته رسول الله
سوى علي بن ابي طالب لا سلفا للصحة فيما عدا عن صهيته ووجوده في علمه
ايضا لو لم يكن خليفة رسول الله وآله معصوما لم يكن معصوما لكان حاله كالرئيس
المؤتمن في الامور الى الهادي والمرشد عند عرض الشكوك والاشبهات في
الاشكال والاشبهات في القضايا وعند عرض الشكوك والاشبهات في
قضايا له من دورته ونقل الكلام الى دورته ومرشد فان كان معصوما
الخليفة وانه لم يكن معصوما يزم ان يكون له دورته ونقل الكلام اليه
النقل اليه ان الله تعالى لم يزل في غير النهاية فيعلم النسل وذلك في العلم
المعصوم فهو الخليفة دون غيره مما فرض الله عليه فان لم لا يجوز ان يكون خط
الشرع والدين بالكتاب والسنة والكتاب وان كان مستظلا على جميع الاحكام
الشرعية الزمنية من ارشاد الخلفاء كما هو مروي عن ابي بصير العيص سلام الله عليهم
لكن لهم جميعا لا يشترط الا لصاحب العلم اللدني والا لصاحب العلم المعصوم فلا بد
ان يكون الكتاب والمعصوم معينين بعينين غير متفرقين ولهذا روي عن سيد الرضين

لا يجوز

والظاهر من هذا ان تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترته
ان تمسكتم بهما لم تضلوا وحدي ولو يضيق قلبكم يوسع
عليكم الخوض وهذا الحديث الشريف يدل بوضوحه على ان التمسك
لا يكون كافيا في عدم الضلال بل لابد من التمسك بهما معا
يدل ايضا على ان الدنيا ما دامت باقية يكون بها كتاب الله مع عترته
المعصوم ولهذا اورد في بعض الروايات المروية عن اهل بيت العصمة سلام الله
عليهم ان اخر من يفارق الدنيا هو المعصوم عليه السلام كان اول من
دخل الدنيا ايضا هو المعصوم عليه السلام وهو آدم عليه السلام
واقام السنة فليس فيها جميع الاحكام الشرعية لان الفروع الشرعية صدرت
وايضا الكتاب السنة لا بد لها من حافظ لا يزيد او ينقص فيها حتى بان ان
وليس ما قطعها الا المعصوم العالم بعلم الله واليها فهم راد الله من الكتاب
وفهم راد الرسول صلى الله عليه واله من السنة قد يقع فيه الخطا والغلط والزيادة
الاختلافات الكثيرة فمنهم القائلان والحدوث كما في قوله واصبحوا
وارجلكم الى الكعبين وقوله ومن قبل فوضنا صعيدا اخر اذ
جعلتم خالدا وغيره من الآيات المزوقة الخلف فيها بين علماء
الاسلام وليس الدافع لتلك الاختلافات بيان ما هو الحق والصواب
من كان صاحب اليقين فسر على الدين جميع احكام شريع سيد المرسلين
ليس صاحب اليقين فيما بين صحابة سيد المرسلين المعصومين الاعلى
المراتب والذين هم وسيد الوصيين عليه الصلوة والسلام فيلزم ان يكون هو
المتعين بالخطا دون غيره من الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه واله
من الصحابة لو قال حسينا كتاب الله فسر في احكام سيد المرسلين
الله عليه واله الطاهرين لكان قوله من قبل قول من لم يكن له نصيب
الطاب حسب كتاب الطاهرين فرفع اعراض الرضا وقول من لم يكن له نصيب

شرح

له نصيب من الثقلين حسب كتاب الله والاشارة الى ان من لم يكن له نصيب
والطاهرين والاشارة الى ان من لم يكن له نصيب من الثقلين حسب كتاب الله
بعد رسول الله صلى الله عليه واله هو الله تعالى بعد رسول الله صلى الله عليه واله
لهما قلت الخاطئة هو الله تعالى حقيقة لكن خطا الله ان يكون بسبب وسبيله كما
ارشد العباد بوسيلة النبيين عليهم السلام وضبط افعال العباد بامر الله تعالى
بوسيلة ائمة الكائنين والاعجاز ان لا يخرج انسان الى البيت والامام عليهم السلام
وكونهم فيهم الاحكام بالامام او بالغير في المصالح او بها في المصالح والاحكام
كل وقت يكون الناس مجمعين الى بيان الاحكام لكن لما كان الله تعالى
الاطلاق وتعلق على الاطلاق على عباد الله فوق الشقاق والواديين المتعنتين
فحكمه الباطنة وتفتتت اكماله يتعذر ان يكون مرشدهم وياهم ويبلغ احكامهم
فقط شرعهم ودينهم وبين طاعتهم وحرمتهم من جنسهم لانه ادخلوا فيهم
والاشفاق ولهذا جعل بين النبي صلى الله عليه واله وبينهم وبين كل نبي بعده
جليلته وصلى الله عليه وسلم رسول الانبياء فوضت فكان ان الله
يكون حافظا لشرع النبي صلى الله عليه واله في زمانه بسببه وبوسيلة لا يكون له نصيب
فذلك الله يكون حافظا لشرع النبي صلى الله عليه واله بسببه وبوسيلة لا يكون له نصيب
بعدوه وهو الامام المعصوم الموجود سواء كان ظاهرا او مستورا ومسل للنام
فوقه المشي الذي ذكرناه مروى عن رسول الله صلى الله عليه واله والامام المعصوم
عن الناس من بعده الى هذه الوجوه التي هي من اشراط النبوة مثل الشمس اذا كانت
ومع ذلك يكون سورة غير مرتبة بسبب غير محط كحواشي العالم انها كانت
غير مرتبة عند كل وجود فذلك لما لا يترتب عليه لانه لا يبعد ولا يصح لانه لا يترتب
معصوم موجودا ما دامت الدنيا باقية لانه اخر من يفارق الدنيا على ما هو مروى
في بيت العصمة عليهم السلام سواء كان ظاهرا او مستورا على ما روي عن سيد الوصيين
وامير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه الصلوة والسلام قال لا يخفى الا على

قائم للهجة اما ظاهر اشتهور واما انما مقتضى ان يكون الامام
والمؤثره وقدره لطف كحقائق المقام ان اللطف الذي هو الامام المعصوم
يتم ما هو مقتضى ما يجب على الله تعالى ان يكون الامام المعصوم بين الناس
ويجعله صاحب العلم الذي لا ينقض بامته واسمه ويسبقه وقدره هذا اللطف
بعد لانه خلق على بن ابي طالب عليه الصلوة والسلام وحده معصوما وصاحب
العلم الذي وقدره الله تعالى من سبيل المؤمنين بتبليغ خلافة امير المؤمنين على الكاظم
وغيرهم وقد صدر هذا التبليغ من سيد المرسلين يوم الغدير وحديث الغدير
عند الفراق الحق وكذا غيره فان المقصود من خلافة علي بن ابي طالب
بعد رسول الله كونه من رضى الله عنهم وخلافه غايات ما جاء به ايضا
فالامر الذي يكون على الله تعالى قد صدر من حيث لا يشاء على الوجه الاعلى الذي هو
ما يجب على الامام المعصوم وهو تحمله وقوله المذهب الخلافة والامامة وهذا
يجب على الامام المعصوم قد صدر منه وادعى الخلافة لنفسه على ما دل عليه
الشفعية النواصب فيجب ابله خلافة الكرم وغيره ما حمله الخطب وكذا الاساطير
المروية عن اهل بيت العصمة عليهم السلام وحديث الامام محمد بن موسى
والعامة وهو صريح في ادعاء الخلافة لنفسه بعد رسول الله بل خلافة الله
ما روى عن امير المؤمنين على بن ابي طالب انه قال خلافا بالي كبر والانتك
بالشورى ملككم امورهم فكيف بهذا والمشيرون عقيب
ان كنت بالقرى محجبت خبيثتهم فغيرك اولى بالبيت والى
وهذا يدل على ادعاء الخلافة لنفسه وعدم رضاه بخلافه الى كبر وقوله
والمشيرون عقيب يدل ان خلافة ابن كبر لم يثبت بالشورى والانتك
ولم ينفذ الاجماع على خلافة ابن كبر والدلالة ان لفظ المشيرون والانتك
كلها على السلام جمع على السلام وبمعنى الاستغراق عند التحقيق من لفظ البيت
ليكون مع خلافة ابن كبر له ائمة المورى وكل من له ائمة الاجماع وكل من

وكل من كان كلامه محال لا يتصور ثبوت الشورى وثبوت الاجماع كان غائبا ولم
حاضر عند الشورى فلا يمكن اثبات خلافة ابن كبر بالشورى وقال في الدرس الرابع
فمنهاية العقول ان الاجماع لم ينفذ في زمان ابكر اهلا وكان معصومين عباده
كذلك من اجل انهم العجائب محال ان يكون له في حقهم واجبا وهم اهلا
كان نظيره بذلك ستمطرح عدة خلافة ابكر فلو ان ابكر لم ينفذ في حقهم
فليطرح خبر ابكر المومنين منهم من معصومين عباده من سائر من الدنيا فانما يكون
خارج المدينة من اتفاق الاجماع هناك فغير خلافة واعلم ان الاجماع الذي يكون
شرعية هو الاجماع الذي يكون على احد من اهل الاجماع راضيا بلا جبر وكره وقوله
احد لا يمكن اثبات حقيقة مثل هذا الاجماع في خلافة ابكر او خلافة غيره ان يكون
اهل الاجماع مؤثرين وخالفين ومجبرين بحيث لا يمكن له الابهاء والاشاع عن ائمة
الاجماع ومع بقا هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال بالاجماع الذي يكون في حق
على اثبات خلافة ابكر او غيره وسهلا احتمال آخر ايضا وهو ان يكون كل اهل الاجماع
مطهرين فلهذا قول في حق المقتضى مثل هذا الحال والمذهب في حق المقتضى
هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال بثبوت الاجماع الذي يكون في حقه شرعية على خلافة ابكر
او غيره وصح ما يجب على ائمة وهو ان يكونوا من اهل الامام المعصوم ومن
لهما بينهم في جميع احوالهم وهذا الامر الذي كان واجبا على ائمة المقتضى
ولم يصدر عنهم بل عصوه واخاؤه وقصدوا فغاب عنهم فوفاهم نصرتوا
انهم اللطف المصنوع في الظهور لان الظهور والعرف مشروطا بغيره
واطاعتهم وعدم عداوتهم وعدم اخافتهم وعدم قصدهم على قتله ولا شك ان
يشعرون بانفسهم مشروطا لهذا انفس اللطف المصنوع فان قبل ذلك كان الامام موجودا
عائلا فيعرف خلافة من وجوده قلت وهو الامام ليس مثل وجود امرائه
بان يكون العادة منصرفه في الوجوه المصنوعة لان حفظ الدين وحفظ الشريعة
الغاية وذلك لفظ منوط بوجود الامام لا بحضوره وظهوره ايضا فلا يجوز

والشيخ محفوظ بوجه ولا نه لو لم يكن موجبا لزم جواز اجتماع الاله على جنس الخطا بوجه
باطل لان الاجتماع على جنس الخطا ينفي عن السيد المرسلين صلى الله عليه واله الطاهر
لما روي عنه انه قال لا يجتمع اثنى على الخطا وبيان الزعم ان اللام في الخطا كذا
ان يكون الاستعراق لانه لا يتوهم اجتماع الاله على جميع اذوا الخطا فخره في الاجتماع
الى رفع هذا التوهم ونفيه ولا يصح ايضا لانه لا يجوز ان يكون اللام انما رة الى
ذلك المعهود فيكون الجبر فيكون خبر الحديث الشريف ان اثنى الموجه في
عصر واحد لا يجتمع على جنس الخطا فلو لم يكن بين تلك الاله معصوم يرفع اجتماعها على
وذلك لانه اذا لم يكن بينهم معصوم كان واحد من تلك الاله مختل في رتبة والاخر
في رتبة اخرى وهكذا فيكون الاجتماع على جنس الخطا لان المفروض عدم تحقق المعصوم فيهم
اذا لم يكن واحد منهم معصوما يكون كل واحد منهم معصوما في معصوم واحد لا بد ان يكون
مختل في رتبة والاخر لم ان يكون معصوما معصوم في رتبة ان يكون كل واحد منهم مختلا
في رتبة فيكون الاجتماع على جنس الخطا فخره واحد بعد ابطال حكم قوله لا يجتمع اثنى على الخطا
فلا بد من وجود المعصوم في كل عصر لزم الاجتماع على جنس الخطا فخره لانه لا بد من
المعصوم في كل عصر الى الغرض العالم وهذا الحديث الشريف معناه موافق لمقتضى
رواية امير المؤمنين عليه السلام انه قال لا تخلو الارض من قائم
بذلك حجة اصابا ظاهرا مشهورا او خائفا مستورا او مضمورا او مضمونا
روى عن امير المؤمنين عليه السلام انه عليه السلام ان اسئروا من يقارون الله
صوا المعصوم وكما انه موافق للروايتين المذكورتين يكون موافقا للرواية الثالثة
التي هي على وجود المعصوم في كل عصر كما مر على هذا الفرض فيكون روي ضعيفا
ان السيد المرتضى في رتبة الله تعالى الحديث الشريف وهو لا يجتمع اثنى على
الخطا في رتبة الله تعالى وكذا الشيخ الطوسي رحمه الله تعالى في رتبة الله تعالى
يقول لفظ الخطا معناه باللام كما هو الاثر في رتبة الله تعالى بل يقال في رتبة الله تعالى
وعلى هذا ايضا لا بد ان يكون المراد من رتبة الله تعالى معصومين الخطا ولا ريب ان

لان هذا لم يكن موافقا للحديث الشريف وقيل على غير الالهياء عليهم السلام قوله
خطا لا ليس المليون ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ووجه
ان لفظ سلطان كناية وانما في رتبة الله تعالى في رتبة الله تعالى ولا شك في رتبة الله تعالى
وذلك هو ان صغيره او كبريه يكون الشيطان سلطانا عليه ويكون تحت سلطان
فيكون ان يكون عبادا مخلصا لله تعالى لان الله تعالى انما يخلص من عباده
له فيكون ان يكون كل من عباده مخلصا لله تعالى مخلصا لله تعالى وكل من عباده
ليس الشيطان عليه سلطان فكل من ليس الشيطان عليه سلطان وانه لم يكن
الشيطان عليه سلطان فكل من ليس الشيطان عليه سلطان فكل من ليس الشيطان
وايضاً قد اعترف الشيطان بانه ليس له على عباد الله تعالى سلطان
قال في رتبة الله تعالى لا عبادي لهم الا عبادي ذلك منهم المخلصين
فان قيل السخا ومن ظاهر قوله ان عبادي ليس لك عليهما سلطان
عوان كل من كان تحت سلطان الشيطان لا يكون من عباد الله تعالى فلو لم يكن
الواقع في قوله ان عبادي ليس لك عليهم سلطان انما هو المخلصين
الطاهر ولا يجوز القول على الظاهر الا ان عبادي فلا بد من بيان الصارف والاكابر
العدول عن الظاهر خطا فلو لم يكن عبادي ليس لك عليهم سلطان فكل من ليس
اسر فاعلى انفسهم لا تفتلوا امر حجة الله ان الله يغفر الذنوب
جميعا فيستفاد من هذه الآية الكريمة ان اهل الذنوب المومنين الذين تحت
سلطان الشيطان يكونون من عباد الله تعالى ولم يخرجوا عن كونهم عبادا لله تعالى
بسبب ارتكاب الذنوب وسلطان الشيطان عليهم فلا بد من الجمع بين الروايتين المذكورتين
يرمز بخصيص العباد في قوله ان عبادي ليس لك عليهم سلطان انما هو
المخلصين كما مر وبيان على هذا لزم ارتكاب المحرمات في قوله ان عبادي
ربه فعوى لان آدم في من انبياء الله تعالى وقد ثبت بالدلائل الشرعية
التفدية كما مر عليه كل من من انبياء الله تعالى فلا بد من حمل العباد على ارتكاب

فمن السانق وانما قلت بين القوى الادراكية بل لا تميز بين العنصرين قطعا لان
بين افراد الان من يميز الى العنصر الاسرفاق والعقل وليس مثل هذا السانق كما
القوى الحسية ولا كسنة انما كان بطرق العنصر اكثر يكون الاجتياح الى الحكم
المصوب من قبل تقدم اشده واكثر ما يجد الكثرة المحقق بين افراد الان من
نظرة الشروا على دواهيره والرجح بينهم على وجه النفس المارة بالموه والقوة
فكل واحد منهم واختار الشيطان العدو للان لان الا المعصوم عليه السلام من غير
من طريقه وشروع حاكم مصوب من قبل تقدم علمهم فلم يكن بين افراد الان
من لم يشرع مصوب من قبل تقدم علمهم فلم يكن افراد الان من يميز له الكسنة
راى يلزم ان يكون الان من سدى وهو لا يميز بين الحكم على الاطلاق والحق
الاطلاق فلا بد ان يكون لكل زمان بين افراد الان حاكم مصوب من قبل تقدم
يكون ان الس يرجعون اليه لثبوت الاحكام الشرعية والمعارف الكلية والحق
والشبهات في العقليات والعقليات تحصل لهم العقول المشاهدة في كل حكم المصوب
من قبل تقدمه ولا يلزم ان يكون افراد الان يميز له الجاهل والاشبه بل اراى في غير
الان قصص الحق بين الحكم لهم بدون الجاهل وكماهم ولا يميز في منها بان يتم
الاطلاق والشرعية الاطلاق والمشتق على الاطلاق وكذا ان خالف في المشية فلم
يخلق راجعها فلا يطرأ عليها الهلاك فذلك لم يخلق حاكم مصوب من قبل تقدمه
عند خلق افراد الان الذين يكونون يميز له المشية ما دام وجهه حقيقة ايضا
الشكوك والشبهات المعقولة بين افراد الان اكثر والقوى من الشكوك والشبهات
بين القوى الحسية الان يميز يكون الاجتياح الى الحكم المصوب من قبل تقدمه اكثر
واشده اما كون الشكوك والشبهات بين افراد الان اكثر فلان الان من ذكر
لعقليات والجزئيات جميعا يكون ذكر كات الان اكثر من ذكر كات القوى
لان ذلك العقليات وبعض الان من شكوك وشبهات في جانبها وان كانت
ايضا يكون الشكوك والشبهات المعقولة لافراد الان اكثر واكثر من القوى

فلان ذكر الحكم يكون اقوى اورا كما من ذكر الجزئيات وكل كان المدرك اقوى كان
الشكوك المعقولة من القوى يكون الشكوك والشبهات المعقولة لافراد الان اكثر
من الشكوك والشبهات المعقولة لافراد الان اكثر فلان الشكوك والشبهات المعقولة
لافراد الان يكون اكثر من القوى من الشكوك والشبهات المعقولة للقوى الحسية
كانت الشكوك والشبهات اكثر يكون الاجتياح الى الحكم المصوب من قبل
اشده اكثر والقوى لان تقدمه من قبل تقدمه من قبل على القوى الحسية لكون الشكوك
والشبهات المعقولة لها مع ان شكوكها وشبهاتها اقل واصف من الشكوك والشبهات
المعقولة لافراد الان لان فيلزم بالطريق الاول ان مصوب مقدم حاكم
لان من تقدمه من شكوك وشبهات العقليات والعقليات سواء اطاعوه او عصوه
لان ما على التقدم بقطر لطفه واشده فيلزم ان يحقق وان لا يفتقر عند
جلبته والاهل بموسوط بارادة افراد الان من اطاعه حاكمهم المصوب من قبل
تعليمهم او عدم اطاعته وعصيانهم فمما روي فيها ولهذا قال تقدمه لا اكثر في
الذين قد بين الرشد من الحق وقال له ايضا من شاء فليؤمن ومن
فليكفر الابري ان كل واحد من الدنيا يعلم السلام مصوب من قبل تقدمه لان
الانس وعلمهم ودفع شكوكهم وشبهاتهم العقليات والعقليات مع ان اكثر
لم يتبدوا ايمانهم ولم يطيعوهم واحترقوا على عصيانهم وقرؤهم وبالجملة لا بد ان
ما هو مقرر لطفه السلام واشده في الامم عند جلبته ولهذا لا بد ان يكون بين افراد
الان واما الى القواض الزمان حاكم مصوب من قبل تقدمه عليهم سواء اطاعوه
او عصوه فقد ثبت بانهم ان العقول على استعداد من الحديث الشريف وجوب
الشرع والحكم المصوب من قبل تقدمه بين افراد الان ما داموا افرادا والذين
ما يتاخره وفاضلنا بيان الحديث الشريف والواجبات العقليات لهم فانه
لا يختلف باختلاف الامم من قبل ثباته في جميع الاوقات والازمنة فلا بد ان
منه لافرادهم وهو شرع حاكم مصوب من قبل تقدمه على افراد الان حكمهم

فمن السانق وانما قلت بين القوى الادراكية بل لا تميز بين العنصرين قطعا لان بين افراد الان من يميز الى العنصر الاسرفاق والعقل وليس مثل هذا السانق كما القوى الحسية ولا كسنة انما كان بطرق العنصر اكثر يكون الاجتياح الى الحكم المصوب من قبل تقدم اشده واكثر ما يجد الكثرة المحقق بين افراد الان من نظرة الشروا على دواهيره والرجح بينهم على وجه النفس المارة بالموه والقوة فكل واحد منهم واختار الشيطان العدو للان لان الا المعصوم عليه السلام من غير من طريقه وشروع حاكم مصوب من قبل تقدم علمهم فلم يكن بين افراد الان من لم يشرع مصوب من قبل تقدم علمهم فلم يكن افراد الان من يميز له الكسنة راي يلزم ان يكون الان من سدى وهو لا يميز بين الحكم على الاطلاق والحق الاطلاق فلا بد ان يكون لكل زمان بين افراد الان حاكم مصوب من قبل تقدم يكون ان الس يرجعون اليه لثبوت الاحكام الشرعية والمعارف الكلية والحق والشبهات في العقليات والعقليات تحصل لهم العقول المشاهدة في كل حكم المصوب من قبل تقدمه ولا يلزم ان يكون افراد الان يميز له الجاهل والاشبه بل اراى في غير الان قصص الحق بين الحكم لهم بدون الجاهل وكماهم ولا يميز في منها بان يتم الاطلاق والشرعية الاطلاق والمشتق على الاطلاق وكذا ان خالف في المشية فلم يخلق راجعها فلا يطرأ عليها الهلاك فذلك لم يخلق حاكم مصوب من قبل تقدمه عند خلق افراد الان الذين يكونون يميز له المشية ما دام وجهه حقيقة ايضا الشكوك والشبهات المعقولة بين افراد الان اكثر والقوى من الشكوك والشبهات بين القوى الحسية الان يميز يكون الاجتياح الى الحكم المصوب من قبل تقدمه اكثر واشده اما كون الشكوك والشبهات بين افراد الان اكثر فلان الان من ذكر لعقليات والجزئيات جميعا يكون ذكر كات الان اكثر من ذكر كات القوى لان ذلك العقليات وبعض الان من شكوك وشبهات في جانبها وان كانت ايضا يكون الشكوك والشبهات المعقولة لافراد الان اكثر واكثر من القوى فلان ذكر الحكم يكون اقوى اورا كما من ذكر الجزئيات وكل كان المدرك اقوى كان الشكوك المعقولة من القوى يكون الشكوك والشبهات المعقولة لافراد الان اكثر من الشكوك والشبهات المعقولة لافراد الان اكثر فلان الشكوك والشبهات المعقولة لافراد الان يكون اكثر من القوى من الشكوك والشبهات المعقولة للقوى الحسية كانت الشكوك والشبهات اكثر يكون الاجتياح الى الحكم المصوب من قبل اشده اكثر والقوى لان تقدمه من قبل تقدمه من قبل على القوى الحسية لكون الشكوك والشبهات المعقولة لها مع ان شكوكها وشبهاتها اقل واصف من الشكوك والشبهات المعقولة لافراد الان لان فيلزم بالطريق الاول ان مصوب مقدم حاكم لان من تقدمه من شكوك وشبهات العقليات والعقليات سواء اطاعوه او عصوه لان ما على التقدم بقطر لطفه واشده فيلزم ان يحقق وان لا يفتقر عند جلبته والاهل بموسوط بارادة افراد الان من اطاعه حاكمهم المصوب من قبل تعليمهم او عدم اطاعته وعصيانهم فمما روي فيها ولهذا قال تقدمه لا اكثر في الذين قد بين الرشد من الحق وقال له ايضا من شاء فليؤمن ومن فليكفر الابري ان كل واحد من الدنيا يعلم السلام مصوب من قبل تقدمه لان الانس وعلمهم ودفع شكوكهم وشبهاتهم العقليات والعقليات مع ان اكثر لم يتبدوا ايمانهم ولم يطيعوهم واحترقوا على عصيانهم وقرؤهم وبالجملة لا بد ان ما هو مقرر لطفه السلام واشده في الامم عند جلبته ولهذا لا بد ان يكون بين افراد الان واما الى القواض الزمان حاكم مصوب من قبل تقدمه عليهم سواء اطاعوه او عصوه فقد ثبت بانهم ان العقول على استعداد من الحديث الشريف وجوب الشرع والحكم المصوب من قبل تقدمه بين افراد الان ما داموا افرادا والذين ما يتاخره وفاضلنا بيان الحديث الشريف والواجبات العقليات لهم فانه لا يختلف باختلاف الامم من قبل ثباته في جميع الاوقات والازمنة فلا بد ان منه لافرادهم وهو شرع حاكم مصوب من قبل تقدمه على افراد الان حكمهم

منه البرهان والبرهان ان الله تعالى لا يخلق الا بالامر والامر لا ينفك عن العلم
صاحب البرهان وموسى وعيسى بن مريم ان خلق الله تعالى ما لم يكن
قبل الله تعالى افراد الانسان ان امر ثابت بالبرهان فلا يختلف باختلاف المخلوق
والنسبة الى زمان وكون زمان ولهذا صار مكتوبا في مصحف ابراهيم وموسى عليهما السلام
فان قيل كان القوي لم يكن مع حاكمه وانما لا يكون وجودا بدونه فكيف
ان يكون وجود افراد الانسان في كل زمان مع الحاكم المصوب في قبل المقدس
والا يلزم ان يكونوا اسدي وذلك لا يكون جائزا والحال انه من زمان الخيرة
الكبر الى الان يكون افراد الانسان بلا حاكم مصوب في قبل المقدس معهم قلت
صاحب الامر الذي هو حاكم مصوب في قبل المقدس على افراد الانسان موجود
حيث قائم وقد ذكرنا سابقا ان وجود الامام المعصوم ع لطف بظهوره في
لطف آخر وهذا اللطف الاخر مشروط بضرورة الرقعة وسما ونتم وعدم عدول
وعدم قصد من قبله جميع هذه الشروط متغيرة وانما الشرط مستلزم لانتفاء
الشروط فلا يصل ذلك انتهى اللطف الاخر المشروط بهذه الشروط فيظهر
الرقعة في وقتها على الفهم هذا اللطف الاخر بسبب عصيانهم وتمردهم واما
ان في الحديث الشريف لم ير شريف مكر لا يدركه الا الحكم الزماني وهو ان
الحاكم المصوب في قبل المقدس على افراد الانسان يزعم ان يكون من دون
رقعة تفاوت عظيم كالقوات الذي بين القلب بين القوي في سيرة
القلب في مرتبة اليقين بالنسبة الى القوي فلا بد ان يكون الحاكم
خليفة القديس على افراد الانسان فليعلم على جميع فلا بد ان يكون الحاكم المصوب
من قبل الله تعالى في مرتبة اليقين في جميع مراتب اصول الدنات وجميع مراتب
الشريعات العرفيات وفي جميع دفع الشكوك والاثبات سواء كانت في
الغيبات او العقليات بحيث لم يبق محال في النظر وفكر ورجوع الى
كن ب و فتران اهل النظر والفكر اهل الخطا والزلل فالعلم والحق فلا

ان الله تعالى لا يخلق الا بالامر والامر لا ينفك عن العلم

والعلم فلا يصح كونه محل اعطاء الله تعالى عليه مكره اما ما حكى مصنفنا في قبل المقدس
على افراد الانسان وهذا القسم من اليقين لا يتيسر الا لمن كان له علم لدني البهر
وتقصيل المقام ان بعض فوائد نصب الامام هو دفع الشكوك والاثبات
في العقليات والعقليات فلا بد ان يكون في مرتبة اليقين بالنسبة الى القوي
المركبين ومن كان به وصفية لا يكون الا صاحب العلم الذي ومن كان صاحب العلم
الذي لا بد ان يكون بحيث لا يكون مصدر الخطا والزلل لا في العلم ولا في العمل
ليس في الا المعصوم فثبت ان الحاكم المصوب في قبل المقدس يجب ان يكون
معصوما بكلام الامام عزه الى وجوب العصمة في الحاكم المصوب في قبل المقدس
ا افراد الانسان وجباية اخرى لا شك في ان القول بالحسية المروسة
في الكليات المادية باعتبار ذاتها والنفس المروسة الزمنية عنها بالقلب المجدد
باعتبار ذاتها من حاكم من قبل المقدس على تلك القوى الحسية المروسة ولا شك ان
الساوي يكون بينهما نهاية التقادير بالكمال والنقصان فان الجواهر واما
الى وجوب نهاية التقادير بالكمال والنقصان بين الحاكم المصوب في قبل المقدس
على افراد الانسان وبين من عداه من افراد الانسان الذي يكون من مرتبة
مرتبة الانسان في جانب كمال العلم ان يكون علومه علومه الدنيوية والهيبة والهيبة
القدسية لا يحصل الا المعصوم من افراد الانسان فكما ان النفس المروسة في الدنات
الحاكم من قبل الله تعالى على القول بالحسية المادية المروسة في نهاية مرتبة كمال الدنات
ان تلك القوى الحسية المادية المروسة كذلك الحاكم المصوب في قبل المقدس
ا افراد الانسان يزعم ان يكون في نهاية مرتبة كمال بالنسبة اليهم ذلك المروي
ان يكون ذلك الحاكم معصوما وعلومه لدنيوية الهيبة لان نهاية مرتبة كمال الدنات
هي ان يصير معصوما وعلومه لدنيوية لانه ليس فوق تلك المرتبة اخرى لها
تلك المرتبة معقولة بالثبوت تلك النسبة الى الاخصيص الذين يكونون صواب
علوم لدنيوية وهم الانبياء واصحابهم عليهم السلام ولهذا قال الله تعالى ولقد

مقالہ بقدر فہم الامام
روا سبق ان کس لایہ
ص ۱۰۰

الغنى والنفوس
والعبيد والفقراء
والسجناء والحرمان
والسجون والنفوس

قال ابن مسعود قال قال علي بن ابي طالب
لو كنت بارساء نبيه لكانت يدي مرفوعة
الى سائر النعمان لانه اذا اراد ان
الفرح والسرور

الشبهة الخامسة مخوفان في الان ان وهما امران يكونان من شئ واحد
فلهذا لم يسميهم شئ واحد وسميهم ورثين رجبون اليه فيصير المعنى العباد
ومعنا سده لا يجر على الهرج والمرج والاضل النظام والانظام ونظير ذلك
المعنى العباد ومع وجود هذا الاختلاف لا يحصل الكمال في معنى العلم والعمل والادب
الاكتفاء والحق في الربوبية الزعم في القصد لا في القدر والمطلب لا في القدر والقدرة
على وجود عين الايمان وهو نوع الان ان على انما رايه الواجب على ان
الفرق ان الحكم بقوله الكريم وما خلقت الجن والانس الا ليعبدني
وفي الحديث الشريف قدس كشت كثيرا معصيا فاحسبت اني قد
خلقت للخلق لا اعرف فلماذا يكون بين افراد الان شئ واحد
الانظام في امورهم منهم ومعهم وبشرية وجودهم ما هو المقصد الاصل
الاعلى فان قيل غاية الامر من الاستدلال المذكور انه لا يجر كل زمان من زمان
بنوطه نظام المعنى والمعاد ولا يجوز ان ترك الان سدى وغاية ما يلزم من
جواز ان ترك الان سدى انه لا يجر رتبته على كل كثره واجتماع وهذا
يقصور ان يتعدى الرتب ويكون لكل فرد رتبته على وحكم شرعي منهم فوجود
مقدور الرتب حسب تعدد الاجتماع والمعرفة وعلى هذا لا يتم ذكر من ان
ان يكون بعد رسول الله صلى الله عليه واله رتبته يكون رتبته عاتية
الى كذا ان سبب امر الدين والدين كما هو المدعى في نظام والانظام
وامور المعنى والمعنى وسمان اجداه النظام والانظام في امور المعنى
المعنى وبالنبوة الى خصوص كثره وكثرة خصوص جماعته وبانها النظام والادب
فامور المعنى والمعنى وبالنبوة الى كفاية ان سبب عمومهم وكما انه لا يجر
جماعة مخصوصة من ان في امورهم منهم ومعهم وبشرية وجودهم
ان سبب في امورهم منهم ومعهم وبشرية وجودهم وبشرية وجودهم
وكما بالنبوة الكفاية ان سبب في امورهم منهم ومعهم وبشرية وجودهم

رباسته عاتية ويكون الرتب الخاصة مخصوصة من سبب ذلك الرتب المعنى
ايضا كان سبب الانبياء صلى الله عليه واله رتبته على كفاية ان سبب على ما قال
في قوله العظيم في كتابه الكريم وما ارسلناك الا كفاية للناس يكون
وبشرية وجودهم منهم ومعهم وبشرية وجودهم وبشرية وجودهم
سبب فلماذا يكون خليفة رسول الله واله رتبته عاتية ويكون رتبته عاتية
ومن عاتية من الرتب الخاصة مخصوصة من سبب ذلك الرتب المعنى
ايضا قد رتب الرتب على ان الرتب العام وبشرية وجودهم وبشرية وجودهم
له علم لدني الذي والعصية لا تفرق العلم للعدل وان سبب ايضا في رتبته
رسول الله صلى الله عليه واله ومع وجود المعصوم لا بد ان يكون غير المعصوم بما لا يفرق العلم
لان المعصوم له علم لدني الذي ويكون في رتبته البقية النبوة الى النبوة
وبشرية وجودهم ليس كذلك يكون جميع غير المعصوم من جوار المعصوم ولا يكون ان
يكون غير المعصوم كما يستفاد على جماعته مخصوصة بلا اتيان الرجوع الى المعصوم
فمن سبب الاحكام الشرعية لان غير المعصوم ليس في رتبته البقية النبوة الى النبوة
وبشرية وجودهم ليس كذلك يكون في سبب الشريعة يكون في سبب الشريعة
العلم الذي تفرق الى الرجوع الى صاحب العلم الذي يظهر ان غير المعصوم يحتاج الى
فحسب ان يكون غير المعصوم بما لا يفرق العلم للعدل وان سبب ايضا في رتبته
غير المعصوم مطيع المعصوم وعلاوة له ورعية له وبشرية وجودهم وبشرية وجودهم
رسول الله صلى الله عليه واله ان يكون حافظ الشريعة والدين لا يكون حافظها الا المعصوم كما
فلما يجوز ان يكون خليفة رسول الله واله من افراد الان ان ان يكون معصوما
قبيل ما يقول في انبياء بني اسرائيل عليهم السلام فان ذرايعهم في عمر واحد نبيا
واكثر منهم الله كما نقل في كتابهم لا يجوز ان يكون بعد رسول الله صلى الله عليه واله
لان يكون كل واحد من الخلفاء خليفة بالنبوة الى جماعته مخصوصة وبالنبوة الى جماعته
رتبة مخصوصة كما ان انبياء بني اسرائيل كانوا كذلك فليس الانبياء عليهم السلام

كانوا معصومين فلا يتصور النزاع بينهم لان كل معصوم يكرم ان يكون مصداق المعصوم
آخرون جميع ائمة واولادهم والاولاد يكرم ان لا يكونوا معصومين معصومين واما خليفة رسول الله
صلى الله عليه وآله فالحجج انهم في شريعتهم والاولاد يكرم ان يكونوا معصومين معصومين
معصومين ويطرعا عليهم بالعلوم الدينية وقدرتهم باليقين بالنسبة الى علومهم الدينية واما
الاخلاق بين الطالب العلم والخلوة بالعلم وقدرتهم باليقين بالنسبة الى علومهم الدينية واما
فصوره بعد الخليفة يكرم ان يكون غير المعصوم العلم خليفة استقلا لا وقد ثبت في
العلم والعلوم الدينية شرط الخلافة استقلا لا ايضا قد ثبت بانها في العلم والعلوم
ان صاحب العلم الذي في زمانه من الصحابة لم يكن الا على من اوطأ عليه السلام فلا
في درجة اليقين بالنسبة الى جميع الاحكام الشرعية فما بين الصحابة الا على من اوطأ
عليه السلام فيكون جميع الصحابة محققين في العلم الذي في زمانه من الطالب العلم فلا
عليهم من بعده واطاعة وكون تابعين له فلا يكون ان يكون واحد منهم مستقلا
الا على من اوطأ عليه السلام ووصيه لوصيه بالنسبة الى جهة مخصوصة من
ان يكون حاكما معصوما من بعده عليه السلام ووصيه من بعده عليه السلام واما غيره
صاحب العلوم الدينية في العلوم العقلية والعقلية لا يصح ان يكون مستقلا
بالخلافة لان العلم الذي شرطه الخلاف بالاستقلال كما هو ذلك الشرط موقوف
بالنسبة لجميع الصحابة الا على من اوطأ عليه السلام فظهر ان بعده الخليفة بال
لا يمكن ان يتحقق فيما بين رسول الله صلى الله عليه وآله وبينهم ان يكون استقلا بالخلاف
مخصصا من بعده ووصيه من بعده ووصيه من بعده ووصيه من بعده ووصيه من بعده
انما هي اشارة الى علمهم السلام في جميعهم من بعده ووصيه من بعده ووصيه من بعده
كان عالما بالعلوم الدينية ومعصوما ايضا تقدم من بعده ووصيه من بعده ووصيه من بعده
كما هو فلا يتصور النزاع بينهم عليهم السلام في شريعتهم من قبل النسخ والنقل
لان النزاع في العلم الذي في زمانه من الطالب العلم اذا كانت علومهم حاصلة بالعلم
والنظر كما هو واقع بين العلماء الذين يكون علومهم حاصلة بالنظر والفكر

سوى

بالنظر والفكر كما هو واقع بين العلماء الذين يكون علومهم حاصلة بالنظر والفكر
فكل زمان من زمانهم وبعدها في زمانه المحدثات الخفية بوجوه الرافعي كلامه في شريعتهم
العلم حقه له يجب ان يوفى الله ان الظاهر ان المراتب ان يكون رسول الله صلى الله
عليه وآله على ان يكون من بعده الخليفة الذي خلفه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله والنقل في زمانه
واجب لا يخفى ولا يجوز ان يختلف من اوطأ عليه السلام في زمانه من الطالب العلم فلا
يكونا يوجب الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وآله والنقل في زمانه من الطالب العلم فلا
هو الا لا يخفى يوجب الوحي والوجه في رتب من بين الصنفين هو ان تعين خليفة
رسول الله صلى الله عليه وآله بين الصحابة لطيف بالنسبة الى كافة ارباب ويكون من بعده
الناس وما هو لطيف بالنسبة الى جميع ارباب وما يكون من بعده كما في الاشارة الى
ان يتحقق من قبل الله تعالى ومن قبل رسول الله صلى الله عليه وآله لان الواجب على من بعده
الاظهار في ذلك وعلى الاطلاق ومنه في الاطلاق لان الواجب على من بعده
من الواجب من المستفيضة على بالنسبة بين اثنين وكذلك رسول الله صلى الله عليه وآله
كان في زمانه الخليفة بالنسبة الى جميع صحابه على بالنسبة الى جميع امراء الايران سيد الرعية
الله عليه وآله الظاهر بين باذن الله تعالى جميع الاحكام المتكفلة من خصوصيات
بنت الخلافة وهو لا يوجب وهو اذا كان استقلا في الله تعالى به وانشاف
رسول الله صلى الله عليه وآله في زمانه ما كان بحيث يتبين رسول الله صلى الله عليه وآله في زمانه
ان يتبين بطريق الاولي يجب وجوبه عقلي ان يتبين من الله تعالى ومن رسول الله صلى الله عليه وآله
بان الامر الشريف الذي هو الامور الشرعية ومقتضى الخليفة من بين الصحابة
منه في شريعتهم على خصوص شخص معين من الصحابة يدل على ان خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله
بعده بلا فاصلة وقد اتفق البرهان بان خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام
لا بد ان يكون صاحب العلم الذي في زمانه من الطالب العلم فان كان في رتبة اليقين بالنسبة الى جميع ارباب
سيد المرسلين صلى الله عليه وآله الظاهر ان ذلك لم يكن كما بين حجة رسول الله صلى الله عليه وآله في زمانه

مما يجب العلم الذي هو من مفرور وجه العقيد بالنبوة لا يخرج الأحكام الشرعية إلا
على بن أبي طالب عليه السلام فالتفريق بينه وبين غيره لا يورثه النص من حيث كان
على أن خليفة رسول الله عليه وآله بعد موته على بن أبي طالب عليه السلام
دون غيره من الصحابة ما كان بغيره من قوته إمامنا وليكم الله وبره
والذين آمنوا الذين يتقون الصلوة ويتقون الزكاة
وهم زكاهون وأما الزكاة فكثير أيضا ومنه الحديث الشريف الذي وقع
يوم الغدير وذلك الحديث الشريف نقلا عنه وأما قوله ولا تكسب
كثرة متواترة عند الخاصة وأما قوله فأكثروا من طاعة الله ورسوله
مبنى على عيشة وعظم على ذلك وهو ما ذهبوا إليه من عدم النص من حيث كان
على خلافة بعض معين من الصحابة الذي ليس له علم لغيره من الأحكام الشرعية
مع وجود صاحب العلم الذي يجمع الأحكام الشرعية من الصحابة ومنه قوله
يقدم المفضل المرفوع بما نسبته على الفضل الرابع من كتابه
كل منهما باطل عقلا وعقلا أما عقلا فلا أن كل فرد من أفراد الإنساني
الذين والذين يحكم بغيره بتقديم العلم الذي على العلم بالعلم
ويقع جعل العلم بالعلم الذي رتب متبعا وجوبا وجعل العلم بالعلم
الذي مرسومنا بها له وجوبا وأما عقلا فلقوله هل يشق العلم
يعلمون والذين لا يعلمون وقوله من الحق يهدي
الحق الحق ان يتبع من لا يهدي إلا أن يهدي
لكم كيف تحكون ولا يجوز أن يحقق نص قيل
السلام أو حتى قيل رسول الله وآله على خلافة غيره على السلام لأن
على من الصحابة لم يكن حاصلا للشرط المعبر بالخلافة لأننا أئمتنا البرهان
أن خليفة رسول الله عليه وآله يجب أن يكون صاحب العلم الذي وقوفنا
أن غير على علم كان له علم لغيره في العادة والخاصة وأيضا لو كان غير على

غير على علم مستقلة بل من أن يكون مرسومنا وعلى مرسومنا فإما غير العلم
العلم بالعلم الذي هو من مفرور وجه العقيد بالنبوة لا يخرج الأحكام الشرعية إلا
على بن أبي طالب عليه السلام فالتفريق بينه وبين غيره لا يورثه النص من حيث كان
على أن خليفة رسول الله عليه وآله بعد موته على بن أبي طالب عليه السلام
دون غيره من الصحابة ما كان بغيره من قوته إمامنا وليكم الله وبره
والذين آمنوا الذين يتقون الصلوة ويتقون الزكاة
وهم زكاهون وأما الزكاة فكثير أيضا ومنه الحديث الشريف الذي وقع
يوم الغدير وذلك الحديث الشريف نقلا عنه وأما قوله ولا تكسب
كثرة متواترة عند الخاصة وأما قوله فأكثروا من طاعة الله ورسوله
مبنى على عيشة وعظم على ذلك وهو ما ذهبوا إليه من عدم النص من حيث كان
على خلافة بعض معين من الصحابة الذي ليس له علم لغيره من الأحكام الشرعية
مع وجود صاحب العلم الذي يجمع الأحكام الشرعية من الصحابة ومنه قوله
يقدم المفضل المرفوع بما نسبته على الفضل الرابع من كتابه
كل منهما باطل عقلا وعقلا أما عقلا فلا أن كل فرد من أفراد الإنساني
الذين والذين يحكم بغيره بتقديم العلم الذي على العلم بالعلم
ويقع جعل العلم بالعلم الذي رتب متبعا وجوبا وجعل العلم بالعلم
الذي مرسومنا بها له وجوبا وأما عقلا فلقوله هل يشق العلم
يعلمون والذين لا يعلمون وقوله من الحق يهدي
الحق الحق ان يتبع من لا يهدي إلا أن يهدي
لكم كيف تحكون ولا يجوز أن يحقق نص قيل
السلام أو حتى قيل رسول الله وآله على خلافة غيره على السلام لأن
على من الصحابة لم يكن حاصلا للشرط المعبر بالخلافة لأننا أئمتنا البرهان
أن خليفة رسول الله عليه وآله يجب أن يكون صاحب العلم الذي وقوفنا
أن غير على علم كان له علم لغيره في العادة والخاصة وأيضا لو كان غير على

[illegible]

القاموس الجامع لا يجوز التمسك به في إثبات امر حقيقي لخاصة إثبات امر غير حقيقي
 القسم الاول انه لا بد من تحقق كون جهة غيرية يجوز التمسك به في إثبات امر
 حقيقي عظيم يصح التمسك به الكلام في تحقق القسم الاول من الجماع على خلاف ما يظن
 ان يكون بسبب دخول بعض المؤمنين في الجماع خلاف ما يذكره الارباء وخلاف
 ما يقوله البعض والاعمال لا تدل على صحة امره خلاف ما يذكره شتمه وعددوا في
 الزمراء عليها السلام فانه كان ذلك دخول بعض الارباء والاجماع على
 منعه كلامه عليه السلام في الخطبة المشهورة وكذا الكلام في منعه من الدين دخلوا
 اجماع خلاف ما يذكره شتمه الارباء واجبا وكذا الكلام في منعه من الصلاة
 والى رد مقتدا وغيره من الصحابة المتدينين المتقين ولجواز ان يكون
 سبب دخول بعض من غير المؤمنين في الجماع طلب المال والمقصد وغيره من الاعراض
 الدنيوية فقط وبما على فذين الاجماعين والجوازين لا يجوز التمسك بالاجماع
 على خلاف ما يظن ان ثبت خلافه لا يجوز التمسك بالاجماع على خلاف ما يظن
 الاجماع على خلاف ما يثبت تحقق القسم الاول من الجماع على خلاف ما يظن
 حرط القضاة وكما لا يخفى على المطلعين والسادس قوله في الاعراف الطاهر
 ان المراد بالاعراف من ليس في الاعراف من غير غيرهم ان يدخل في
 المعروف بالشرعية لا يجوز ان يجعل احد المتدينين في الاعراف بالشرعية
 والسادس لا يجوز ادعاء ما لا يبرهن به الرجوع بالمرجع والامر باطل بالضرورة
 الفراد بالاعراف ما ثبت الاعراف فليست تكون المراد من ان يكون خليفة له
 ما والاعراف من جملة الاعراف بالشرعية والاعراف بهذا المعنى انما هي صحابة رسول
 الله ما لم يكن الاقل من اربعة لانه كان في ذمة اثنين بالنسبة اليه
 ما من بين سيد المرسلين والله اعلم به لان علوم كانت علوما لذرية النبي
 لانه كان في ذمة اثنين بالنسبة اليه جميع اهل الملل والادمان والاكابر والفقهاء
 الباطنية بالنسبة اليه جميع اهل العلوم المودعة اليه فيلزم ان يكون محمدا

اعرف بالبرية من جميع اهل زمانه انه لم يكن غيره من الصحابة في العلم الذي
باتفاق العامة والخاصة فهو جعل مع وجودهم غيره من الصحابة خليفة
يؤمن ان يكون من مرسوم الله تعالى في قوله ان يكون العالم بجميع اهل
والعامة من كل جهة على جميع ملأه الاولين والآخرين على يدنا الهادي
وانما نحن لم يكن في هذا العلم الذي يكون جازا في النبوة الى هذا العلم الذي في قوله
ان يكون الجاهل بشيئا شرعيا والعالم مرسوم شرعيا وان يكون الجاهل بغيره
الله والعاقل على يدنا الهادي في هذا المصطفى الجليل القدوس
رسول الله وآله يعلم ان يكون نبينا رسول الله وآله وعلمنا جميع
عده من اهل زمانه وليس في الاستدلال بين صحابة رسول الله وآله الا في
طابقه باتفاق العامة والخاصة لان نصنا على ان ذكرنا العامة
على ان قلنا ان كان له علم لقلنا ان جميع من قبله من رسل الله وآله
وجميع من بعدهم على جميع ملأه الاولين والآخرين وقد قلنا في بعض من كل النص
جميع الهادي لم يكن غيره عليه السلام من الصحابة الكاظمين وكما ان صدور الهادي
للعامة متعارفة في النبوة في نفس ذلك قد سجد على صدق دعواه
الاستبصار بالرسول وآله على يدنا الهادي وعلمنا جميع اذ انكشف في بعض
من الصحابة دون غيره منهم ويحيى ذلك الشخص المعين انه خليفة رسول الله وآله
فصل في دل على صدق دعواه عند من لم يسمع عن الفطرة الانسانية
الغريزة العقلية ولم يكن يملأ بالقوة الربانية الجدية والافهام والواسوس
التي طائفة تولد فقد كفوا في هذا الكلام من الشيخ يدل على ان اهل
على خليفة رسول الله وآله يعلم ان يكون اهل الخروج على من اهل
كفار لان العامة اجتمعوا على كون علي بن ابي طالب خليفة رسول الله وآله في الرتبة
فيهم ان يكون اهل الخروج عليه السلام في الرتبة الرتبة كذا ولا تراعى لاهل
العامة والخاصة من ان معاوية والفاخر يجرؤوا على علي بن ابي طالب

ان يكونوا كذا ومما دفعه دهر ان غضب ناصب فلما دفعه على السلام لم يوافق
لم يكن اعظم من الحرب المستمرة فكيف هذا ان يكون ساء ولا ذاك ان ساء
له فيهم ان يكون الناصب كما رتب في جنت الاستدلال الكفر لم يكن ان الجاهل
مستبصرا في خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله الذي يكون منصوبا في قوله
في رسول الله وآله يكون خلفه بغيره من رسل الله وآله في جنت الله
بعد النظر والتحقيق كما لا يخفى على اهل التحقيق قوله والاستدلال في النص
هذا امر في الاعراف ان الاستدلال في بعض اولى من الاستدلال في الاجتماع
ان يكون الاستدلال في النص اولى واصح بالنسبة الى كفاية عبد الله وان يكون في
المصالح العامة كما في جنت الله فيهم ان يكون الاستدلال في النص اصح
الى الكل وهو الاصح بالنسبة الى الكل لطف بالنسبة الى الكل فيهم ان جنت الله
ذلك لطف بالنسبة الى الكل لان الله يحكم على الاطلاق في دار على الاطلاق في
على الاطلاق في كلمة بالغة وشققة ان لا يخفى ان لا يعوت من قبل شاة تاملوا
بالنسبة الى الكل وهو النص على خليفة رسول الله وتولية بخصوص شخص من رسل
رسول الله صلى الله عليه وآله وكذا شفقه رسول الله صلى الله عليه وآله بالنسبة الى
بل بالنسبة الى جميع امته فيصغر ان لا يعوت منه ما هو الاصح بالنسبة الى الكل
بأن الله على خليفة بعده بلا فصلة ومقرنة شخصين من الصحابة يكون خليفة
بلا فصلة وقد حقق بجد الله على كل من نص الله نص رسول الله وآله
الله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى
خصوص على علي السلام وقد عين الله رسول الله وآله فيهم عليا عليه السلام
رسول الله وآله بعدة بلا فصلة على فصلت سابقا ببوله فلا يظنون ان
ارباب الحمد والعناء والاصحاب الجنت والنسبة والفاصل جلال الجاهل
الذين لم يفرقوا ما هو الحق واستعملوا فيهم لان الدنيا عزائم وراهم
فانتموا انهم واهلهم واتخذوا اللههم واهلهم ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا

اصرب

غير العلم بشيئ من شري ولا علم مرسا له وانما يكون المنفصل له المرح
يرتبط بشيئ من شري والاصل الرابع مراتب شري مرسا له وانما يكون
غير العلم بالشيئ من شري وصاحب العلم الذي مرسا له وانما يكون
يكون من علم ليس في مرتبة اليقين بل في مرتبة الشك من سيد المرسلين من شري
وهو ان في مرتبة اليقين بل في مرتبة الشك من سيد المرسلين من شري
الى سائر مرتبة اليقين والآخر من مرسا له وانما يكون المنفصل الى العلم في
تحصيل العلم ليس بالمرتب ليس العلم بل في مرتبة العلم الذي لا يكون العلم لان
اخر من علم كان اعلم من غيره من علم الى العلم في مرتبة الشك من سيد المرسلين من شري
يكون ان يكون العلم المنفصل الى العلم في مرتبة الشك من سيد المرسلين من شري
مرسا له وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
بالنسبة الى من علمه وانما يكون علمه مرسا له وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم
وغير العلم لان العلم من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم
غرض من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
كل واحد من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم
كون علمه علمه لان العلم من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم
المرسلين من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
ان ياب الى احد من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
غير المنفصل من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
والاكتفاء في العلم من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
كل واحد من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
والنشر ووجوب كونه حافيا للنشر والدين من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم
وغير ذلك ونظر فيها كما هو طريق غير العالمين بالعلم الذي وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم

رفع ٢٢

هل يسوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وتوابعهم الذين
الى الحق احق ان يتبع ام من يبعد في الانبياء يبعد في العلم
يحكمون وبما جعله رسول الله صلى الله عليه واله من انما يكون العلم
ان يكون بايا بالقياس للجميع المرسلين وعلى المرتبة التي جعلها واما في علمه
فبما تهم وانما لا تهم في العقليات والعقليات لان ان يكون مرتبة العلم في
اليهم لان ان يكون المرتبة التي جعلها هو الهداية والتعليم لمرتبة العلم في
له لا لا يعتمد والعلم بالنسبة اليهم والايهم ان يكون المرتبة التي جعلها في
معدن ما بهداية مرسا له وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
ان المنهج الذي جعله العلم والتعليم واليه في مرتبة العلم من سيد المرسلين من شري
ففي مرتبة العلم من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
المرسلين من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
الى العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
مرتبة العلم من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
بالنسبة الى من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
على ان يكون مرتبة العلم من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
المرسلين من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
ان يكون مرتبة العلم من سيد المرسلين من شري وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
غير المنفصل من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
والاكتفاء في العلم من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
كل واحد من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم من سيد المرسلين من شري
والنشر ووجوب كونه حافيا للنشر والدين من علمه وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم
وغير ذلك ونظر فيها كما هو طريق غير العالمين بالعلم الذي وانما يكون العلم الذي لا يكون العلم

في العلم من سيد المرسلين من شري



